سلسلة المؤتمرات

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية

سلسلة المؤتمرات

تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

ردمك: ISBN: 978-1-905650-62-4

رقم الإيداع: ٢٥٧٠٤ / ٢٠١٤م

Printed by Al -madani Printers, Cairo , Egypt, Tel:+202224827851

(Al-Furqān Cataloguing in Publication Data) بيانات الفرقان الفهرسة أثناء النشر:

المؤتمر السادس في تحقيق المخطوطات الإسلامية (لندن: ٢٠١٣)
تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية (٢٣ - ٢٤ محرم ١٤٣٥ هـ الموافق لـ٢٦ -٢٧ نوفمبر ٢٠١٣م)
Editing Islamic Manuscripts on Social Sciences and Humanities, The Sixth Conference on Islamic Manuscripts, 26th and 27th November 2013 (London: 2013)
لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م
٤٠٤ ص، ٢٤ سم. سلسلة مؤتمرات الفرقان (رقم ٦)
المحتويات: حول تحقيق جديد لكتاب معجم ما استعجم لأبي عُبيد البكري - تصنيفُ حِقَب التاريخ الإسلامي عند ابن خلدون ومسائلُ أخرى - النشر والتحقيق في مجال التصوف، مع عناية خاصة بالفتوحات المكية - فنّ تحقيق التراث وتوثيقه: دراسةٌ تأصيلية - مناهج تحقيق مخطوطات العلوم الإنسانية - تحقيقُ كتب علم الكلام: «الأخطاءُ وأصنافُها» - إعادةُ بناء النصوص القديمة الضائعة: مصادرُ التاريخ المصري أنموذجا - الكوديكولوجيا عنصرا أساساً في عملية التحقيق العلمي - لمحةٌ عن الدراسات النقدية للمخطوطات الإسلامية الخاصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية في البوسنة والهرسك - مشروع «الفلسفة في سياقها»: المخطوطات العربية والسريانية في منطقة البحر المتوسط: المنهج والنتائج الأولى.
١- المخطوطات الإسلامية. أ. - مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن. ب- العنوان. - جـ- السلسلة.

404 pp. ; 24cm. Al-Furqan Conference Series (No. 6)

Contents: On the Critical Edition of Abī 'Ubayd al-Bakrī's "*Mu'jam ma Ista'jam*"-Categorization of Periods of Islamic History According to Ibn Khaldūn and Other Matters- Critical Edition of Manuscripts on Sufism: "*al-Futūḥāt al-Makkiyah*" as an Example- The Art of the Critical Edition of the Written Heritage: A Fundamental Study: The Letters of al-Imām al-Ash'arī and al-Ghazālī as Examples- The Critical Edition of Manuscripts in Sciences of Theology "*'Ilm al-Kalām*": Errors and Categories- The Methodologies of the Critical Edition on the Social Sciences- Reconstructing of Lost Ancient Texts - Sources of Egyptian History as Examples- Arabic and Syriac Manuscripts in the Mediterranean: Methodology and Some Results- The Codicology: A First and Essential Step in the Process of Academic Critical Editing - with Examples from Arabic Written Heritage- Editing Islamic Manuscripts on Social Sciences and Humanities in Bosnia and Herzegovina.

1- Islamic Manuscripts- Catalogues. I. Al-Furqān Islamic Heritage Foundation (London).II. Title. III. Series.
ISBN: 1-905122-62-4

Published by Al-Furqān Islamic Heritage Foundation.
22A Old Court Place, London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530, Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com, Url: www.al-furqan.com

فهرس المحتويات

تقديم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فيسرّني اليوم أن أقدّم للباحثين المهتمين بالتراث الإسلامي المخطوط حصيلة فعاليات المؤتمر السادس في تحقيق المخطوطات الإسلامية الذي نظّمه مركز دراسات المخطوطات الإسلامية التابع لمؤسسة الفرقان، في مقره بلندن، بالمملكة المتّحدة، على مدى يومين: الثلاثاء ٢٣ والأربعاء ٢٤ محرم ١٤٣٥هـ الموافق لـ٢٦ و٢٧ نوفمبر ٢٠١٣م، تحت عنوان «**تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية**».

ولا شك أن مؤتمرات التحقيق التي تنظمها مؤسسة الفرقان شكّلت علامة فارقة ومميّزة في تاريخ المؤسسة، لما لها من أهمية لدى المختصين والباحثين والخبراء في مجال علم المخطوط، التي مهّدت دراساتهم السبيل لكشف الغوامض ولرؤية مستقبلية ترتكز على العلم والفهم.

تناولت المحاضرات التي ألقاها العلماء الأفاضل ومناقشاتُها العميقة النوعية مختلفَ جوانب المؤتمر، وقد تمحورت حول: تحديد مفهوم تحقيق المخطوطات وتحديد مناهجه في العلوم الإنسانية، وتقنيات بناء وترميم النصوص المفقودة. وناقشت بعض الدراسات أهمية الكوديكولوجيا وتطبيقاتها العمليّة الدقيقة في إسعافها للمحقّق، مع إيراد أنموذج عن خطوات المعالجة الكوديكولوجية للمخطوطات العربية الفلسفية والسريانية. كما يجد القارئ الكريم في طيات الكتاب الكشف عن حقائق جديدة

في المضمار، كتصحيح عدم الفصل بين نظر ابن خلدون في المقدمة ونظره في العبر، وأنه مطّرد في جميع تضاعيف الكتّاب. أما أغلب الدراسات فكانت حول التقويمُ الجمْليّ لحركة التحقيق في مجالاتٍ شتى من التراث، كعلم الكلام والتصوّف، وسرد المسوّغات النّقْدية لإعادة النهوض بتحقيق أصولٍ مطبوعة من التراث الجغرافي والصوفي، من قبيل «**معجم ما استعجم**» و «**الفتوحات المكّية**»،الخ. وتطرقت بعض الدراسات إلى رصْد حركة التحقيق النقديّ للمخطوطات في بعض أصقاع العالم؛ كالبوسنة والهرسك وغيرها.

لقد تميز المؤتمر بكثافة مواده العلمية الدسمة، وبحسن اختيار المحاضرين والباحثين، وقد أتى ثماره المرجوّة وحقّق أهدافه المطلوبة، كما نُظِّم بدقّة متناهية وانضباط كبير؛ فكان عملاً ناجحًا ونموذجيًا بكل المقاييس العلميّة والإجرائيّة: ترتيبًا، وتنظيمًا، وأداءً، وختامًا.

وأخيرا، يطيب لي أن أتقدّم بأجزل عبارات الشكر والثناء وأخلص عبارات التنويه والتقدير إلى كل من ساهم في تنظيم هذا المؤتمر المبارك وإنجاحه، وعلى المجهودات الكبيرة التي بذلها علماؤنا الأجلاء وأساتذتنا المحترمون؛ والشكر موصول لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد. فجزاه الله عنا وعن الأمّة خيرا.

وختامًا، نسأل الله تبارك وتعالى أن يكون هذا العمل، وهو جهد المقلّ، عونًا للباحثين وخالصًا لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أحمد زكي يماني

رئيس مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

حوْل تحْقيقٍ جديد لكتـاب
معْجم ما اسْتعْجم لأبي عُبيْد الْبكْري

عبد الله يوسف الغنيم

يطيب لي في بداية حديثي أنْ أتقدّم بالشّكْر الجزيل إلى مؤسّسة الْفرْقان للتراث الإسلامي، وإلى معالي الشّيْخ أحمد زكي يماني على دعْوتهم الْكريمة، وعلى ذلك الاهتمامِ الطّيّب بالتراث، الذي مازلْنا ننْهَلُ من مَعِينه، ونستفيد من عطائه الكبير.

ولقد شرفْتُ بالحديث في رحاب هذه المؤسّسة في المؤتمر الخامس، الذي انعقد في نوفمبر من عام ١٩٩٩م، وقدّمْتُ بحثا بعنوان «**نظراتٌ في تحقيق النّصوص الجغرافية العربية**»، وأوْصيْتُ فيه بضرورة إعادة النّظر في الكتب التي تمّ تحقيقُها في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وذلك بعد الْعثور على كثير من المخطوطات التي لم يعتمدْ عليها المحقّقون في ذلك الوقت، والتي يمكنُ أنْ يضيفَ الاطّلاعُ عليها واستخدامُها في تحقيق جديد فوائدَ كثيرةً.

والموضوع الذي سنتحدّث فيه اليوم هو تنفيذ عمليٌّ للتوصية المذكورة؛ فقد تمّ تكْليفي مع الأخ الكريم الأستاذ الدكتور عبد العزيز المانع مِنْ قِبَلِ مركز الشيخ حَمَد الجاسر بإعادة تحقيق كتاب **معجم ما استعجم** لأبي عبيد البكري، وقد شارف العمل على الانتهاء بعد نحو أرْبع سنوات من العمل المتواصل، معتمدين في ذلك على عشْر مخطوطات بعضُها لم يطّلعْ عليها المحققون الذين سبقونا إلى نشْر ذلك الكتاب، مع الاسْتفادة من الدّراسات والبحوث النّقْدية المهمّة التي كتبت عن

ذلك الكتاب، والتي تضيف بُعْداً آخر ييسّر عمل التحقيق والبحث في مضمون الكتاب ونصوصه المختلفة.

وقبْل أن ندخل في صُلْب موضوعنا عن تحقيق كتاب معجم ما استعجم لابد لنا من استعراض موجز لسيرة أبي عبيد البكري، ونُبْذةٍ عن عصره ومؤلفاته؛ لنعيش مَعاً تلك الأجواء العلمية والثقافية التي مكّنته من الوصول إلى موقع الصّدارة بين أقرانه من العلماء.

ولد البكري في أسرة عريقة النسب، شريفة المكانة، تنتسب إلى قبيلة بَكْرِ بن وائل العربية، وقام بعضُ أفراد هذه الأسرة بأدوار كبيرة في الحياة السياسية في الأندلس، بعد ضَعْف سلطان الأمويين، واسْتيلاء المنْصور بن أبي عامر على السلطان في الأندلس تحت اسْم الخليفة الأموي هشام المؤيد. وبعد وفاة المنصور بن أبي عامر انتشرت الفتنُ والمنازعات في كافّة أنحاء الأندلس، واسْتقلَّ كلُّ أمير بإمارته، وأصبحت الخريطة السياسية للأندلس عبارةً عن إمارات صغيرة متناثرة فيما بينها، يتسلّطُ فيها القويُّ على الضعيف، وهو بَدْءُ ما سُمّي في تاريخ الأندلس بعصْر الطوائف.

في وسط تلك الظروف التي اجْتاحت شبه جزيرة الأندلس، ولد أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، ويغلب على الظّنّ أن قد ولد في بلدة «أَوْنَبَة» التي كانت مقرَّ إمارة أبيه ثم انتقل مع أبيه إلى «شَلْطِيش» ثم إلى قرطبة.

وقد شاع بين الباحثين أنه ولد في سنة ٤٣٢هـ ذكر ذلك جاينجوس وبالنثيا، ونقله بعض الكتّاب العرب بعد ذلك. وينْقُضُ هذا الرأيَ وصْفُ ابن حيان لأبي عبيد عند قدومه مع والده إلى قرطبة سنة ٤٤٣هـ بأنه «فتى بَذَّ الأقران جمالا وبهاء وأدبا»، ولا يُعْقَلُ أن يشهد ابن حيان مثل هذه الشّهادة لغلام لم يتجاوز الثانية عشرة، والفتى –

في لغة العرب - هو الكاملُ الجزْلُ من الرجال. وعلى هذا فإن سِنّه حينذاك بين الْعشرين والثلاثين، ومولده إذًا - على الأرجح - بين سنة ٤١٣ و٤٢٣هـ.

ويذكر ابن خاقان (٤٨٠-٥٢٨هـ) أنه رأى البكري في مجلس ابن منظور وهو - أي ابن خاقان - غلامٌ صغير لم يقْمر هلاله، أمّا البكري فقد بلغ سن ابن مُحلِّم، والأخيرُ - وهو عوف بن مُحَلِّم الشيباني - معروفٌ أنه بلغ الثمانين أو زاد، ويدل على ذلك بيته المشهور:

إن الثمـــانين وبُلِّغـــتهـا قد أحوجتْ سمعي إلى تُرْجُمان

ولو فرضنا أن ابن خاقان عندما التقى البكري في مجلس ابن منظور كان ابْنَ عشر سنوات لكانت السنة التي التقيا فيها هي سنة ٤٩٠هـ، وسنُّ البكري حينذاك ثمانين سنة. وهذا يخالف ما ذهب إليه أغلب الباحثين بأن البكري قد توفي سنة ٤٨٧هـ، ومُعْتَمَدُهمْ في ذلك ابن بَشْكُوَال وابن الأبّار، والذي أرجّحه ما تفرّد بذكره الضّبّيُّ أن البكري قد توفي في سنة ٤٩٦هـ.

وقد اشتهر البكري وذاع صيته في أرجاء الأندلس، فدعاه أمراء الطوائف لزيارتهم والاستئناس بعلمه، أمّا عنْ خارج الأندلس فلم يصلْنا ما يشير إلى أنّ البكريّ قد رحل إلى خارج الأندلس، ولاسيما أن ابْن بشكوال يهتمّ بهذه الناحية في تراجمه.

وقد روى البكري عن أربعةٍ من كبار علماء الأندلس في القرن الخامس الهجري هم - كما ذكر ابن بشكوال - أبو مروان ابْنُ حَيّان وأبو بكر الْمُصْحَفي وأبو العبّاس الْعُذْري وأبو عُمر ابن عبد الْبَرّ الحافظ، وقد كان لهؤلاء العلماء، ومنهم المؤرخ والجغرافي والفقيه، دورٌ كبير في تشكيل شخصية البكري العلمية.

وألّف البكري في ضُروبٍ شتّى من الفنون في اللغة، والأدب، والفقه، والجغرافيا، وتعدّى ذلك إلى معرفة النبات والأدوية المفردة وقُواها ومنافعها وما إلى ذلك. وقد وصلَنا من تأليفه أربعة كتب تمثل رُكناً من أركان المكتبة العربية؛ وهذه الكتب هي:

- **التّنبيه على أوهام أبي عليّ في أماليه.**
- **فصْلُ المقال في شرح كتاب الأمثال.**
- **المسالك والممالك.**
- **معْجم ما اسْتعجم**، وهو الكتاب الذي نحن بصدد الحديث عنه الآن.

* * *

يعدّ كتاب **«معجم ما استعجم»** لأبي عبيد البكري منْ أهمّ المصادر الجغرافية العربية التي ينبغي النّظرُ في إعادة تحقيقها ونشرها، خاصّةً بعد مُضِيّ ما يزيد على قرن وربع القرن من إصدار فستنفلد له بجوتنجن بألمانيا بين عامي ١٨٧٠م و١٨٧٧م، وما يزيد على نصْف قرن من إصدار الأستاذ مصطفى السّقا بالقاهرة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥١م، وهما الطبعتان المعتمدتان لدى كثير من الباحثين الآن، إضافة إلى طبعة حديثة أصدرها في بيروت الدكتور جمال طلبة عام ١٩٩٨م.

والسّؤال المطروح هو: ما الذي يدْعونا إلى إعادة تحقيق الكتاب وطبْعه بعد صدور تلك الطبعات على أيدي علماء لا نشكُّ في مكانتهم وقدراتهم العلمية؟

والإجابة تتطلّب منا البحث فيما يلي:

(١) النّسخ المخطوطة التي اعتمد عليها المحققون الثلاثة مِنْ حيْث القِدَم والكمال والصّحّة والضبط والوضوح وصلتها بالنسخة الأم.

(٢) صحّة القراءة، والتثبّت من النصوص؛ تجنّباً للتصحيف أو التحريف الذي قد ينْشأ عن الاعتماد الكامل على نسخة معيّنة والرجوع بشكْل عشوائي إلى النسخ الأخرى، الأمر الذي يوهم القارئ أن المحقّق قد اطّلع على جميع النسخ، وهو عيْبٌ تحقّقْنا منه في عملنا بهذا المعجم.

(٣) مدى الاستفادة من الاستدراكات التاريخية والجغرافية المهمّة التي كتبها عددٌ من العلماء الذين أفادوا من ذلك المعجم وحقّقوا مواضِعه، ويأتي في مقدّمة أولئك ما كتبه الشّيْخ حَمَد الجاسر رحمه الله من بحوث وتعليقات في المجلاّت العلمية المختلفة، وفيما حقّقه من كتب تتّصل بجغرافية شبه الجزيرة العربية وتاريخها وآدابها، وما قام به من دراسات ميدانيّة واسعة لغرض تحديد الأماكن الواردة في المعجم المذكور.

وسوف نتوقّف عند كل طبعة من طبعات المعجم لنتعرّفَ على مدى ما تحقّق من أمور في النّقاط الثلاث التي أشرنا إليها آنفا.

أولا - طبعة فستنفلد:

يعدّ فردناند ڤستنفلد (١٨٠٨-١٨٩٩م) أحدَ كبار المستشرقين الألمان الذين أدّوا خدماتٍ جليلةً للتراث العربي من خلال نشره لعشرات من الكتب النفيسة؛ لعلّ منْ أبرزها في المجال الجغرافي كتاب **معجم البلدان** لياقوت الحَمَوي وكتاب **معجم ما استعجم** لأبي عبيد البكري الذي كتبه بخطّه ونشر بجوتنجن في ألمانيا في جزأين عام ١٨٧٠ و١٨٧٧م على التوالي.

وقد اعتمد ڤستنفلد في طبعته على أربع نسخ تحدّث عنْها في مقدمته؛ هي

نسخة المتْحف البريطاني (المكتبة البريطانية) ، ونسخة ليدن، ونسخة الأمْبْروزْيانا (ميلانو) ، ونسخة كمبردج. وقد انْتقد الأستاذ مصطفى السقا مطبوعة ڤستنفلد بوقوع شيْءٍ كثيرٍ من التّصحيف والتحريف والزيادة والنقص، ورأى أن الناشر يُعْذَرُ في أكثره لأنه مُطابِقٌ لما بيده من النسخ الأربع. وظنّ السقا أن ڤستنفلد "إنّما نشره بمطبعة الحجر وأغْفل مقابلات النسخ، لأنّه اعتبرها طبْعة مؤقتة يستفيد منها العلماء في بحوثهم فائدةً سريعة إلى أنْ يحصل على أصول أخرى غير تلك؛ أتمّ ضبطا، وأوضح خطّاً، وأكثر تفصيلا، تُعِين على نشر الكتاب وإذاعته بمطبعة الحروف كما فعل في معجم البلدان والسيرة والاشتقاق وغيرها".

وعاب السقا على ڤستنفلد إبْقاءَه المعجم على ترتيبه الذي وضعه المؤلّف؛ أيْ على ترتيب الحروف الهجائية عنْد أهْل المغرب الذي يختلف عن ترتيبها في بلاد المشرق، رغم أنّ النّاشر قد أضاف إليه فهْرسةً على ترتيب أهل المشرق للحروف، بحيْثُ يستطيع الباحثُ الاهْتداءَ إلى أسماء المواضع التي يبحث عنها بسهولة ويُسْر.

ونتوقّف هنا عند النُّسَخ التي اعتمد عليها ڤستنفلد، وإذا ما استثْنيْنا نسخة ليدن التي لم نستطع الاطّلاع عليها، فإنّ نسْخة المتحف البريطاني أو المكتبة البريطانية (رقم Add 27528) هي قطْعةٌ من القسم الأول من الكتاب، وتقع في ١٨٧ ورقة من القطع الكبير بخطٍّ قديم، وتنتهي بآخر حرف الدال.

أما النّسْخة الثانية التي اعتمد عليها ڤستنفلد فهي نسخةُ مكْتبة جامعة كامبردج (رقم Qq 278) . وهي نسْخةٌ قديمة تمَّ استكمالها بخطوط حديثة، والقديمُ منْها بخطٍّ مغربي مشكول، أما الحديث فهو بقلم نَسْخٍ حديث حسن.

وجاء في آخر النسخة: «تمّ تجميع الكتاب المسمى معجم ما استعجم للإمام

العلامة أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن أبي مصعب البكري.. وكان الفراغ من هذه التكملة نهار الأحد ٣ رجب الفرد من شهور سنة ١٠٩٥ على يد الفقير... وأكملها لنفسه ولمن شاء الله تعالى من بعده. ولم أجد الجزء الأول لأكمل به الكتاب. ونسأل الله أن ييسره لنا والحمد لله وحده.

وقدْ كتبه من نسْخة بخط مغربي مضبوط، تاريخ كتابتها في رمضان سنة ٥٨٥هـ، وكتب في آخرها "قُوبل بالأصْل الذي انتسخ منه، فَصَحَّ إلاّ بعْض أبيات من الشّعْر".

ثمّ كتب على طُرّةِ خاتمة الكتاب: «وقدْ يسر الله إكمال الجزء الأول، فإني أرْسلْتُ فطلبته من مكّة من صاحبنا العلامة الفهامة الرُّحْلة... فحصّله بعْد مدّة وكتب نسخةً بخطه وأرسلها في سنة ١١٠٠ وأكملت الجزء الأول في رجب من السنة المذكورة، فجزاه عني أفضل الجزاء، والحمد لله على الكمال، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

والنّسْخة الثالثة هي نسخة مكتبة الأمبروزيانا بميلانو (رقم ٣٣-٣٥) ، وتقع هذه النسخة في ثلاثة مجلدات، كتب على غلاف الجزء الأول منها: «السِّفْر الأوّل من معجم ما استعجم، ويشْتمل على حرف الألف والباء والتّاء والثّاء والجيم وبعض الحاء. وقد تملّك النّسْخةَ ثلاثة أشخاص على فترات مختلفة، دون أن يذكر التاريخ، هم محمّد بْن عمّار، ويحيى بن محمد، ومحمد بن غنيم المالكي. وهي نسْخةٌ كاملة مغربية حسنةُ الخطّ مشكولة؛ يقع الجزء الأول في ١٤٦ ورقة، والجزء الثاني يبدأ بحرف الحاء والميم وينتهي عند الكلام عن (نصيبين) وعدد أوراقه ١٣٨ ورقة. أما الجزء الثالث فيبدأ بحرف النون والضاد (نضاد) وينتهي في آخر الكتاب، وليستْ هناك أيّةُ إشارةٍ إلى تاريخ النسخة، وإنْ كان خطّها يوحي بأنها من القرن السابع الهجري.

وبعْد هذا الاسْتعراض للنُّسَخ التي اعتمد عليها فُستنفلد، يحقُّ لنا أن نتساءل عنْ مدى استفادة ذلك المحقّق منها، بخاصّة أنه قد أغفل فروقات النسخ أو المقابلة بينها، وقد ظنّ الأستاذ مصطفى السقا أنّ ذلك يعود إلى أنّ فُستنفلد كان يريد أن تكون هذه طبْعةً سريعة مؤقتة، وسيتْبِعُها بطبعة أخرى أكْثر دقّة بعد أن يحصل على نسخ أخرى قد تظهر فيما بعد، وهذا ليْس بعُذْرٍ مقبول، فهو من شدّة اعتنائه بهذا الكتاب كَتَبَه بخطّ يده ليصْبح بمثابة نسْخة أصلية يرجع إليها الباحثون، وهذا ما فعله السقا نفْسُه حينما جعلها بمثابة نسْخةٍ مستقلّة أطْلق عليها نسخة (توبنجن) ورمز إليها بالرمز (ج) وقابلها بالمخطوطات التي اعتمد عليها.

ولمّا كانت نسخة الأمبروزيانا التي اطّلعْنا عليها واستفدنا منها هي من ضمن النسخ التي اعتمدها فُستنفلد في طبعته، وهي نسْخةٌ كاملة مضبوطة فإنّ مطابقتها مع طبعة فُستنفلد قدْ تقدّمُ لنا دليلاً للحكم على مدى دقته في تحقيق ذلك الكتاب، وسنضرب بعض الأمثلة على ذلك:

(١) جاء في رسم (الحِلاَءَة) «الحلاءة بكسْر أوّله، والمدّ، على وزن فعالة: موْضع بالسَّرَاة، قال صَخْر الغيّ:

كــأنّي أرَاهُ بالحِـــلاءةِ شَاتِياً تُقشّر أعلــى أنفــه أمُّ مِـــرْزَمِ

هذا ما ورد في مطبوعة فُستنفلد والمطبوعتيْن الأُخْرَيَيْن، غير أنّ المطالع لنسخة الأمبروزيانا، التي يُفترَض أن فُستنفلد قد اطّلع عليها يجد الزّيادة التالية:

«وهذا الشّعْر يخاطبُ به أبا المُثَلّم، قال السُّكّري: الحلاءة موضع جَدْب كان ينزله أبو المثلّم فعيّره إياه. قال أبو الفتح: ينبغي أنْ تكون همزته أصْلا من لفظ

حَلَأْتُ الأدِيمَ، ولوْ كانت ياء أو واوا لظهرتْ لقوّتها بالهاء. وقال كُرَاع: الحَلاءُ بفتح الحاء، أرْضٌ فيها حجارةٌ سُودٌ ضخام نحو الحَرّة».

وقدْ ورد هذا النّص أيضا في نسخة راغب باشا كما سيأتي.

(٢) سقطت من رسم (جَوْخَى) في مطبوعة ڤستنفلد عبارة: «قال محمّد بن سهل: ولم يكنْ بالعراق عند الفرس كُورةٌ تعادل كورة جَوْخَى»؛ وهذه العبارة موجودةٌ في معظم النسخ المخطوطة بما في ذلك نسخة الأمبروزيانا التي اطلع عليها ڤستنفلد.

(٣) في رسم (جِيّة بني قُرَيْع) جاء في آخر المادة المتعلقة بهذا الرسم: «قال ابن الأنباري: أصْلُه من الجواء. (ع:) إنما الجية الماء المستنقع» وحرف العين يرمز إلى المؤلّف أبو عبيد البكري. وقد ورد في جميع النسخ وأغفله ڤستنفلد.

(٤) في رسم (خيبر) ذكر البكري نَطَاة والشِّق.. قال: [يقال بينهم نَطْوٌ، أى بُعْدٌ، ومنه اشتقاق نَطَاة] وهذه العبارة لم تردْ إلا في نسخة الأمبروزيانا وخَلَت منها النسخ الأخرى ومنها مطبوعة ڤستنفلد.

(٥) هناك مجموعةٌ من الأخطاء والتصحيفات التي وقع فيها ڤستنفلد؛ نذكر منها على سبيل المثال:

- في رسم (دير هند الأقدم)، وردت إشارةٌ إلى دير هنْد الأوّل (بنْت النّعْمان) ، وأن الرّشيدَ قد زاره، فرأى قبْرَ (أبيها) النعمان وقبْرَها إلى جانبه. وقد وضع ڤستنفلد كلمة (ابنها) مكان (أبيها) ، خلافاً لما جاء في جميع النسخ المخطوطة، والمعروف أن هنْد الصغرى هي ابْنةُ النُّعْمان.

- في رسم (الرَّبَذَة) : جاء في طبعة فُستنفلد: «ثم يلي هضْبَ الأقْعس هضبُ البُلُس في أرض مُحَارِب أيضا، وهو مَجْمَعٌ للبغاة». وهو تصْحيفٌ شنيع من فُستنفلد، والصّواب: «وهو مجمع للسُّعَاة»، والمقصودُ هنا الرجال الذين يسْعَوْن لجمع الزّكاة.

- جاء في آخر رسم (دَنْباونْد) في تحقيق فُستنفلد قول البكري «قلت الناس يُصَحِّفُون في هذا الاسم، فيجعلون الباء ياء، ويقولون دنياوند وهي..» وينقطع الكلام بعد ذلك. ونجد مكانَ الكلمة المكمّلة بياضاً في جميع النسخ ماعدا نسخة الأمبروزيانا التي كانت من النسخ التي اعتمد عليها فُستنفلد، ويؤكد ذلك نسخة راغب باشا التي جاء بعد الفراغ كلمة (كذا) ، وقد وقف طلبة والسقا عند كلمة دنباوند، وأشار الأخير في الهامش إلى وجود كلمة (وهي) في آخر العبارة ولم يعلق على ذلك. أما نسخة الأمبروزيانا فالكلام فيها تام، والكلمة الناقصة هي كلمة «باء»، أي وهي دنباوند بالباء وليست بالياء، والسياق يؤكد ذلك.

- سقط رسم (زاتج) ، وهو موْضعٌ تلقاء المدينة كان ينزله بعض الأنصار، من جميع النسخ المطبوعة، وقد أوردته نسختا نور عثمانية والأمبروزيانا، وورد أمام هذه المادة في هامش النسختين «هنا وقع في الأصْل بخطّ مؤلفه».

- في رسم (قُلّاية العُمْر) جاء بيت الضحاك في تحقيق فُستنفلد:

فَعَاطِ ندمانك حيريّةً مزاجها معترف بالغدر

والصواب «مزاجها مغترف الغُدْر» أي ما يؤخذ منْ مياه الْغُدُر جمع غدير، وهو ماء المطر.

ولا يتّسع المجال لذكر كافّة التّصْحيفات، فما ذكرناه هو مجرد أمثلة موجزة عليها.

ثانيا – طبعة الأستاذ مصطفى السقا:

تختلف نشرة الأستاذ السقا عن نشرة ڤستنفلد، في أن الأول قد غيّر ترتيب المؤلف من الترتيب المغربي للحروف الهجائية إلى الترتيب المشرقي، وقد صَدَرَ الكتاب عن المعهد الخليفي للأبحاث المغربية، وطبع في مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٠م.

وقد اعْتمد السقا في طبعته على ثلاث نسخ بالإضافة إلى مطبوعة ڤستنفلد التي قابلها مع بقية النسخ، أما نُسَخه المخطوطة فهي:

مخطوطة دار الكتب المصرية (رقم ٤٠٤ جغرافيا) ، وهي قطعة تبدأ من أول الكتاب وتنتهي بآخر حرف الحاء، وعدد صفحاتها ٢٩٤ صفحة، وهي بخط أندلسي جميل، وكتب على صفحة الغلاف: «وقف الخاصية: السفر الأول من كتاب **معجم ما استعجم** تأليف أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري رحمه الله وغفر له». وتحت ذلك «استنسخ بمدينة سبتة حرسها الله، من كتب الفقيه... للفقيه الأجل الأكرم الأفضل أبي محمد عبد الله بن الشيخ المرحوم أبي الطيب عبد المنعم ابن عبد النُّور، رحمهم الله، ونفع به مالكه.

وكان الفراغ منه يوم الخميس التاسع عشر من رجب الفرد عام عشرة وستمائة». وقد تمّ محْوُ اسْمِ الفقيه مالك النسخة.

وتحت ذلك كُتب بخط حديث: «مُسْتخرجٌ من دشْت المؤيد ومضافٌ في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩١م نمرة ٧١ يومية / نمرة خصوصية ١٨٣ لغة / نمرة عمومية ٢٥٥١٥» ثمّ بخطّ الكاتب ثَبَتٌ بحروف الهجاء عند المغاربة.

وفي أسفل الصفحة من جهة اليمين كتب بخط جميل جدا «هو وما بعْده من كتب خليل ابن أيبك الصَّفَدي»، ويرى الأستاذ السقا أنها بخط الصفدي نفسه، وأنها تشبه تعليقات كثيرة وطررا مبثوثة على هوامش الكتاب وجوانبه. ويتضمن الغلاف أيضا عبارةً تدلُّ على أن هذه النسخة قد قوبلتْ وصُحّحتْ على يد علي بن... عفا الله عنه ولطف به..» وقد ذهب التجليد ببقية اسمه.

ويشير الأستاذ السقا إلى هوامش تلك النسخة وما فيها من إضافات، بعضها بخط الناسخ، تكْملةً لنقْصٍ فاته من الأصل نفسه، أو إثباتا لمقابلة بأصل آخر، وهي كثيرةٌ جدا وكثير منها بخطّ العلّامة الصفدي (كإضافة رسم «اصمت») ، وبعض هذه الإضافات اسْتدراكاتٌ على المؤلف، أو تصْويبُ نسْبةِ شِعْرٍ إلى قائله أو نحو ذلك. ورغم ذلك فلا تخلو هذه النسخة من الأخطاء، بل إنها كثيرا ما تتفق مع مطبوعة فستنفلد في صوابها وخطئها. واعتبر السقا هذا الجزء الأول من الكتاب «الأمّ الأولى» التي يدور عليها محْورُ المُضَاهاة والمقابلة.

والأصْلُ الثاني الذي اعتمد عليه الأستاذ السقا هو نسخة محفوظة أيضا بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٥٤ جغرافيا، وهذا الجزء يبدأ من أول الكتاب وينتهي في رسم (خاخ) من كتاب حرف الخاء عند قول الشاعر:

لأبصر أحياء بخاخ تضمنت ... منازلهم منها القلاع الدوافع

وهذا الجزء الأول كتب بخطٍّ نسْخي جميل من عصْر الأتراك العثمانيين، ويخلو من تاريخ النسخ واسم الناسخ، وليس عليه مقابَلاتُ نَسْخ، ولا تصحيحاتٌ أو استدراكاتُ إلاّ شيئاً نادرا جدا بخط الناسخ.

ويتمُّ هذه النسخة جزآن آخران أُعْطيا رقمَ النسخة السابقة (٤٠٤) وهما ليسا منها، فقد وجد الأستاذ السقا أنّ هذيْن الجزأين يتّمان نسخة (٤٥٥ جغرافيا)

التي اعتبرها أصْلا ثانيا لطبعته، وقد ساق مجموعةً من الأدلة على ذلك، منها أن نهاية الجزء الأول تتفق مع بداية الجزء الثاني من النسخة خلافا للنسخة رقم (٤٠٤) ، وأن الجزء الأول من الأصل الثاني (بحسب تصنيف السقا) والجزأين الثاني والثالث من النسخة الأخرى يوجد على الصفحة الأولى من ملازمها عبارة «وقف على طلبة الأزهر». وقد كتب على الصفحة الأولى من الجزء الثاني بخط الشيخ أحمد السنهوري من علماء الأزهر المتأخرين: «وَقَفَ هذا الكتَابَ الأميرُ عبد الرحمن جاويش قصدغلي، على طلبة الأزهر، وجعل مقرّه خزانة كاتبه الحقير أحمد الدمنهوري، عُفِي عنه».

وجاء في آخر الجزء الثالث من هذه النسخة ما نصه: «كتبه الفقير إلى رحمة ربه.. علي ابن عبد الله بن مسعود القاري، غفر الله له ولوالديه.. وكان الفراغ منه يوم الأحد سابع عشرين رجب من سنة ثنتين وستين وستمائة».

والجزآن الثاني والثالث يمتازان بالصحة والضبط، وعلى هوامشهما كثير من الإضافات والطُرر ومقابلات النسخ بأقلام مختلفة، بعضها مغربي، وبعضها بخط نسخي جميل أشبه بخط الصَّفَدي وليس به.

أمّا الأصْل الثالث الذي اعتمد عليه الأستاذ السقا فهو النسخة المحفوظة بالخزانة الأزهرية، ورقمها ٢٢٣ تاريخ، وكانت مقسمة إلى أربعة أجزاء، وقد ضاع معظمها، ولم يبق منها سوى ٧٨ ورقة تبتدئ من حرف الجيم إلى حرف الزاي، وبآخر هذا الجزء كتب الناسخ بخطه: «تمّ السِّفْرُ التالي من المعجم للبكري، رحمه الله تعالى، وصلى الله على محمد رسوله المصطفى وعبده» وكتب محمد بن خَلَف في شوال سنة ست وتسعين وخمْسمائة».

وتعد هذه النّسْخة من أقدم النسخ الباقية من الكتاب، وعلى هامشها ما يفيد أنها قوبلتْ بأصْل بخط المؤلف. وهي بخط أندلسي جميل، ولا تكاد تخلو صفحة من هذه النسخة من الهوامش والتعليقات.

وحينما باشر الدكتور السقا العمل في الجزء الرابع من المعجم أحْضرتْ بعثة معهد المخطوطات العربية من إسطنبول صورةً لنسختين خطيتين من الكتاب؛ هما نسخة مكتبة نور عثمانية، ونسخة مكتبة راغب باشا، وقد أفاد منهما المحقق في الجزء المذكور إفادةً جزئية.

ومِن استعراض الأصول التي اعتمد عليها الأستاذ السقا، ومراجعةِ منْهجه في التحقيق وحواشيه في مطبوعته يمكن الخروج بمجموعة من النقاط التي يمكن أن تؤخذ على المطبوعة المذكورة؛ هي:

(١) أن السقا لم يلتزم بترتيب المؤلف للمعجم، وذلك الأمْرُ وإن كان مفيداً للباحثين فقد كان يكفيه الفهرس العام الذي وضعه في آخر الكتاب، وبخاصّة أن إعادة التّرتيب قد تؤدِّي إلى سقوط بعْض المواد أو إثْبات بعض الْعبارات التي قد تبدو للقارئ أنّها خطأ من المؤلف، ومثال ذلك فيما جاء في مطبوعة السقا:

- شَنُوكه.. موْضعٌ قد تقدم ذكره في رسم ضبير (ص٨١٢) .

- عُرَنه.. قد تقدم ذكرها وتحديدها في رسم مُحَسِّر (ص٩٣٥) .

- عَسيب.. جبل قد تقدم ذكره في رسم النقيع (ص٩٤٣) .

ومعروف أن الميم تسبق العين، والنون تسبق العين، والضاد تسبق الشين بحسب الترتيب الهجائي المغربي.

هذا فيما يتصل بترتيب الحرف الأول من المعجم، أمّا ترتيب الأحرف التالية فيبدو أن المؤلف كان له قصْدٌ خاصّ، وهو أن يجْمع الكلمات المتشابهة في سياقٍ واحد متتابع مثل (حزوى) و(الحزواء) و(حزوزى) و(دحل) و(دحلان) و(دحول) و(الحبل) و(الحابل) و(حابلات) و(جبل الحِبالة) ومنها وضعه (قلّاية العُمر) و(قلاية القس) في حرف الدال مع الأديرة، لارتباطهما بالموضوع.

وفي ذلك فائدةٌ للباحث الذي يريد أن يتعرّفَ الفارقَ بين تلك المسمّيات؛ فبترتيبها على الأحرف الهجائية تباعدتْ تلك الكلمات وفقدت القْصْد الذي أراده المؤلف.

(٢) يمكن رصْدُ مجموعة من النصوص التي سقطت من طبعة السقا؛ منها على سبيل المثال:

- في رسم (أَحْوس) سقطت أربعة أسطر؛ منها بيتان من الشعر لمعْنِ بن أوْس.

- سقط رسم (حابلات) بكامله من طبعة السقا، وسقط أيضا من طبعة الدكتور طلبة.

- سقط نحو أربعة أسطر من رسم (دير زكّي).

ويضاف إلى ذلك مجموعة من التصحيفات التي لم ينتبه إليها السقا، والتي صححتها النسخ التي لم يطلع عليها من المعجم، ولا يتسع المجال لذكرها.

(٣) كان في إمكان الأستاذ السقا الحصولُ على مزيد من المخطوطات التي تُعَزّز عمله، وأن يرجع إلى المخطوطات التي اعتمد عليها فستنفلد، ويتحقق من

قراءاته لها، فقد مرّ بنا أن ڤستنفلد لم يستفدْ من زيادات وفروقات نسخة الأمبروزيانا، وقد ذكرنا بعض الأمثلة على ذلك. أما أن يعتمد الأستاذ السقا على مطبوعة ڤستنفلد ويعتبرها بمثابة نسخة مخطوطة جمعتْ ما في المخطوطات الأربع التي اعتمدت عليها طبعة جوتنجن فهذا أمر يُضْعِف من عمله. كما أن المخطوطات التي اعتمدها في عمله، والتي اقتصرت على النسخ المخطوطة في دار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر الشريف، رغم وجود العديد من المخطوطات الأخرى في تركيا والمغرب والمدينة المنورة، فهذا أيضا تقصير آخر، وبخاصة أن تلك النسخ التي اعتمد عليها ليس من بينها نسخة كاملة بخط واحد، بل هي قطع يتمم أو يطابق بعضها بعضا. ومع تقديرنا لمكانة تلك النسخ من حيث القدم والصحة والتوثيق لكن ذلك لا يكفي لتحقيق كتاب مهم مثل كتاب البكري.

(٤) أشاد الأستاذ السقا بنسخة المكتبة الأزهرية وتكلّم عن التّعْليقات التي تحفل بها هوامش هذه النسخة، ولكنّه – مع الأسف – لم يستفدْ من التّعْليقات المهمة التي أشار إليها، فأغْفلها في نشْرته، مع أنها تحتوي على زيادات وتصويبات كثيرة؛ أهمُّها تلك التعليقات المنقولة عن كتاب «النوادر» لأبي علي الْهَجَرِيِّ، وتعليقاتٌ أخرى أقلُّ أهمّيةً عن أبي حاتم وابن دريْد وابن هشام وأبي الفرج الأصبهاني وغيرهم.

وبدراسة الحواشي المنقولة عن الْهَجَري، وهي أكثرُ من ثمانين تعليقا، وجدتُ أن معظم تلك التعليقات هي مواضعُ جديدة أغفلها البكري، وقد كُتبت في الهامش أمام موضعها من الترتيب المعجمي، ومن أمثلة تلك الزيادات: «التغاليل» و«جربان» و«الحلوة» وغيرها.

وأغفل الأستاذ السقا أيضا تلك التعليقات والاستدراكات التي ذكر أن كثيرا منها بخط خليل ابْن أيبك الصفدي والتي توجد على نسخة دار الكتب المصرية (رقم ٤٠٤).

وتَرْكُ تلك التعليقات والاستدراكات دون الإشارة إليها في الهوامش هو نقْصٌ يحسب على هذه الطبعة من المعجم، وبخاصة إذا جاءت من علماء في مكانة أبي علي الْهَجَري أو الصّفَدي.

ثالثا – طبعة الدكتور جمال طلبة:

نشرت هذه الطبعة لأول مرة عام ١٩٩٨م عن دار الكتب العلمية ببيروت، وتقع في أربعة أجزاء مع مجلّد خصصه المحقق للفهارس. وقبل أن نتطرّق إلى المخطوطات التي اعتمد عليها الدكتور طلبة، سوف نتوقّف عند بعض النقاط التي أثارها في مقدّمته عن منْهج المعجم وعن الأسباب التي دعتْه إلى نشر المعجم مع وجود الطّبْعتين سالفتي الذكر (الأولى أعيد طبعها مرتين والثانية ثلاث مرات).

في صفحة (د) من المقدّمة، يذكر الدكتور طلبة أنه آثر الإبقاء على الترتيب الألفبائي المشرقي الذي سار عليه الأستاذ السقا، وذلك لشيوع المعجم وتعدد طبعاته، وعليه فقد أحْجم عن نشره على الترتيب المغربي للحروف كما وضعه مؤلفه، ويعلّل ذلك بأن الكتاب وتحقيقَه «ليس بحثاً أكاديميا يطبع منه عدّة نسخ، بل هو معجم موسوعي يقتنيه الباحثون والهيئات، ومن ثم تراجعْنا عن فكرة نشره كما هو، واعتمدنا المطبوع وأقمنا عليه تحقيقنا وشرحنا له».

وبغضّ النظر عن عدم اقتناعنا بهذا العذْر، فإنّ عباراته هنا تؤكد أنه قد اعتمد اعتمادا أساسيا على طبعة الأستاذ السقا.

ويؤيّد الدكتور طلبة في الصفحة نفسِها رأي الدكتور حسين مؤنس في كتابه **«تاريخ الجغرافية والجغرافيين»** الذي يشكّك في صلة مقدمة المعجم بمتنه، وأن تلك المقدمة الطويلة للمعجم في جغرافيةِ شبه الجزيرة العربية، لم يشر إليها البكري في خطبة الكتاب التي يصف فيها منهجه في تأليفه وأسلوبه في الترتيب الأبجدي، وأن البكري ربما كتب تلك المقدمة بعد أن فرغ من كتابة المعجم.

وهذا الاعتقادُ يعبّر عن قُصورٍ في فهم طبيعةِ المعجم الذي كُتِب أساسا للتعريف بالمواضع المختلفة التي وردت في الحديث والأخبار والتواريخ والأشعار، وهي في معظمها أماكنُ لها صِلةٌ مباشرة بجزيرة العرب ومواطن القبائل فيها، وبخاصة أن البكري كان ينْسُبُ المواضع عند تعيينه لها إمّا إلى الإقليم الذي يوجد فيه هذا الموضع أو ذاك، فيقول موضع في تِهامة أو في الحجاز أو اليمامة وما إلى ذلك، أو أنه ينسبه إلى القبيلة التي ينتمي إليها الشاعر الذي أورد اسم الموضع في أشعاره، فيقول موضع في بلاد بني تميم أو في ديار بني أَسَد أو ديار هَمْدَان وغيرها. وعليه فقد بيّن في مقدمته حدود الجزيرة العربية وأقاليمَها المختلفة ثم تناول توزيع القبائل العربية مع بيان هجراتهم من أماكنهم الأصلية وأسبابها والمواطن الجديدة التي حلّوا بها.

فالمقدّمة إذًا مهمّة جدا لقارئ المعجم، ولها اتصالٌ وثيق بما جاء فيه.. والدليل على أنها قدْ كُتبتْ قبل كتابة المعجم - خلافاً لقول الدكتور حسين مؤنس - أنّ البكريَّ ينصُّ عند حديثه عن رسم (جزيرة العرب) في متن المعجم على أنه **«قد مضى تحديدُها مُوفًى»** أي مفصّلا (ص٣٨١ من طبعة السقا) .

ويذكر الدكتور جمال طلبة أن من أسباب اهتمامه بتحقيق الكتاب، أن الأستاذ السقا لم يعْتن بتخريج النّصوص والأشعار، وأنّ دواوين الشعر العربي التي قد صدرتْ بعد نشر طبعة السقا تتضمنُ اختلافات كثيرةً تستحق الإثبات. والدكتور طلبة محقّ في هذا، وقد بذل جهدا لا يُنْكَرُ في تخريج الأبيات، بل إن هذا الأمر هو الإضافةُ المميزة الوحيدة لنشرته.

وقد اعتمد الدكتور جمال طلبة في نشرته للمعجم على نسختين خطّيتين، هما النسختان اللتان رجع إليهما الأستاذ السقا في الجزء الرابع من تحقيقه، وفيما يلي وصف للنسختين:

(١) نسخة نور عثمانية بتركيا (رقم ٤٨١٠) ، وتوجد عنها صورة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم ٥٣ جغرافيا.

وتقع هذه النسخة في ٤٣١ ورقة، وهي نسخة كاملة بخط مغربي قديم، على غلافها مكتوب أنها وقف لأمجد السلاطين.. السلطان أبو المواهب عثمان خان بن السلطان مصطفى خان.

والنسخة مقابلة على عدة نسخ، وقد كتبت في شهر جمادى الأولى عام سبعة وتسعين وخمسمائة.

(٢) نسخة خزانة راغب باشا بتركيا (رقم ١٠٥٥) ، وتوجد عنها صورة بمعهد المخطوطات العربية، وتقع هذه النسخة في ٢٩٧ ورقة. وهي نسخة كاملة أيضا، نسخها أحمد بن أقش الحرّاني في ثالث شهر ربيع الآخر من سنة تسع وعشرين وسبعمائة.

ولم يفصِّل الدكتور طلبة الحديث عن هاتين المخطوطتين كما فعل الأستاذ السقا مع مخطوطات دار الكتب المصرية التي اعتمد عليها؛ فنسختا نور عثمانية وراغب باشا من أهمّ النسخ المخطوطة من كتاب المعجم، لكمالهما ولجودة خطّهما وقِدَمِهما، ونسخة نور عثمانية على وجه الخصوص هي أقدمُ نُسْخةٍ وصلت إلينا حتى الآن من المعجم، وكان عليه أنْ يصفها بما يؤكِّدُ اطّلاعه عليها وتقديرَه لقيمتها.. نعم لقد أشار طلبة في تحقيقه كثيرا إلى نسخة نور عثمانية التي رمز لها بالحرف (ن) وبدرجةٍ أقل إلى نسخة راغب باشا التي رمز لها بالحرف (ر) ولكنها إشارات المتعجِّل غيرِ المستقصي، ومثال ذلك:

(١) في رسم (الحلاءة) تبع الدكتور طلبة كلًّا من ڤستنفلد والسقا في إيراد مادة هذا الرسم ناقصةً، رغم أن إحدى النسختين اللتين قد اعتمد عليهما وهي نسخة راغب باشا قد أوردت النّصّ كاملا، وقد أشرنا إلى مثل ذلك في نقدنا لطبعة وستنفلد، وأنّ هذا النص قد ورد أيضا في نسخة الإمبرزيانا التي يفترض أن وستنفلد قد اطلع عليها ولكنه أغفله.

(٢) في رسم (خُرّمة) نقل الدكتور طلبة (١٢١/١) نصا وضعه بين معقوفين وهو [وأطلال: اسم بغلة زياد. وإلى خُرّمة هذه يُنسب الخُرّمية أصحاب بَابِك]، وذكر أن هذا النص زيادةٌ من طبعة السقا. في حين أنه موجود في نسخة نور عثمانية التي ذكر أنه اعتمد عليها.

(٣) ذكر أن رسم (الحرارة) ، وهو موضع دون القادسية، ليس موجودا في نسخة راغب باشا، ولم يشر الدكتور طلبة إلى أن الرسم ليس موجودا أيضا في نسخة نور عثمانية.

(٤) رسوم (الخرطومتان) و(خرشاف) و(خارك) لم ترد في نسخة نور عثمانية، ولم ينوّه طلبة في الهامش إلى ذلك.

(٥) جاء في مقدمة المعجم عند طلبة (٦١/١) : «والغور كلُّ ما انحدر سيله مغربا»، وكتب في الهامش «في (ر) : حيله «تحريف» أي أن الكلمة وردت في نسخة راغب باشا وجاءت محرفة. مع أن الكلمة صحيحة وردت أيضا في نسخة نور عثمانية، ولم يشر إلى ذلك، بل ووردت في جميع النسخ المخطوطة التي بين أيدينا. والحيل: الماء المستنقع في بطن الوادي، والجمع: أحيال وحيول، والحيلة أيضا صخرة تخر من رأس الجبل إلى أسفله (اللسان: حيل) .

(٦) في رسم (أنف) أثبت طلبة عبارة «والدار في سفح الجبل»، والمحقق هنا أثبت «سفح» بالسين، وجاء في هوامشه: «أنها وردت في طبعة السقا «صفح» وبهامش (ن) صَفْح». علما بأن ما جاء في هامش نسخة نور عثمانية هو عن نسخةٍ بخطّ البكري (كما سيأتي) وهو الصواب. فقد جاء في «باب ما جاء بالصاد وهم يقولونه بالسين» في كتاب أدب الكاتب: «صَفْحُ الجبل: وجه الجبل مثل صَفْح الوجه.. ولا يقال سفح إلا لما سُفِحَ فيه الماء وهو أسفل الجبل. فأما السّفح الذي ذكره الأعشى في قوله «ترتعي السفح» فإنّه موْضعٌ بعيْنه».

(٧) في رسم (أَروْنَى) عند ذكر بني قتّال بن مرة قال الدكتور طلبة (٣٣١/١) : «بهامش (ن) يقال لكل ناقة ذات قتّال وقتال إذا كانت وثيقة». والصواب: «يقال ناقة ذات قتّال وكَال: إذا كانت وثيقة ع» والكَال لغة القوة، والكَال اللحم، وذو كَال غليظ الجسم (اللسان: كَل) . وقد أهمل الدكتور طلبة رمز المؤلف (ع) الذي جاء في آخر الحاشية.

وإذا ما رجعنا إلى النسخة الأزهرية من المعجم نجد في هامش الرسم المذكور وبخط الناسخ: «كاتبه بخطه: يقال ناقة ذات قتال وكَال إذا كانت وَثِيقةً».

وهذا يدلّ على أهمية نسخة نور عثمانية وَوَثَاقتها، وهو أمرٌ لم ينتبه إليه الدكتور طلبة، ولم يهتمَّ بالإشارة إلى كثير من الهوامش المنسوبة إلى المؤلف في نسخة نور عثمانية. بل إنه لم يذكر أن هذه النسخة - رغم أهميتها التي أشرنا إليها - تتضمن الكثير من النّقص الذي أُكمل بخط أحدث لا يمكن الاعتماد عليه مثل النسخة الأساسية لرداءة الخط وخلوِّه من الضبط مع تصحيفات كثيرة.

وبناء على ما تقدم يمكن القول: إن عملا مهمّاً مثل تحقيق كتاب «معجم ما استعجم» يقتضي صحة القراءة والتثبت من النصوص، وتجنّب التصحيف أو التحريف يقتضي المقابلة الدقيقة للنسخة المخطوطة وتحرّي الصحيح الموثوق من النسخ المخطوطة واستيفاء الفروق في هوامش النص المحقق، وفي النشرات الثلاث للمعجم أدركنا من خلال استعراضها أن تلك الطبعات ينقصها الإلمام بمخطوطات المعجم في العالم، أو عدم الاستفادة مما تيسر منها لكل محقق، وضربْنا مجموعة من الأمثلة على ذلك.

ويُضافُ إلى ما تقدّم، عدم استفادة المحقق الأخير الدكتور جمال طلبة مما توافر من تلك الدراسات التاريخية والجغرافية المهمة التي استدركت على المعجم وحقّقت الكثير من المواضع الواردة فيه، ومنها ما كتبه أستاذنا الشيخ حمد الجاسر - رحمه الله - على مدى ما يزيد على نصف قرن من الزمان؛ سواء فيما كتبه من بحوث وتعليقات في المجلات العلمية المختلفة وعلى رأسها مجلته القيمة «العرب» أو فيما حقّقه من كتب تتصل بجغرافية شبه الجزيرة العربية وتاريخها وآدابها. وقد عزّز كلَّ ذلك بدراسات ميدانية واسعة لغرض تحديد الأماكن المذكورة في

المصادر العربية، ومنها معجم ما استعجم والتحقُّقِ من مواضعها. بل إنه كان من أوائل من تصدّى لنقد طبعة الأستاذ مصطفى السقا فَوْرَ صدور الجزء الأول في الأربعينيات، وذلك في مجلة الفتح التي كان يصدرها في القاهرة الأستاذ محب الدين الخطيب رحمه الله.

ولا يعني ما ذكرناه آنفا إهمال المطبوعات الثلاث عند تحقيق جديد **لمعجم ما استعجم** للبكري، بل يؤخذ في الاعتبار بعض الجوانب الإيجابية في كل منها على أن تراجع وتقابل من جديد على جميع المخطوطات المتوافرة من هذا الكتاب في العالم، بما في ذلك المخطوطات التي اعتمد عليها المحققون الثلاثة للكتاب.

وفي التحقيق الجاري للكتاب تمّ الاعتماد على المخطوطات التالية:

١ - **نسخة نور عثمانية بإسطنبول**، وهي نسخةٌ كاملة فيها خطوط حديثة وأخرى قديمة. والقديمة منها كتبت عام ٥٩٧هـ، اعتمادا على أصْلٍ بخط المؤلف.

٢ - **نسخة الأمبروزيانا بميلانو**، وهي نسخةٌ قديمة كاملة غير مؤرخة، كتبت بخطّ مغْربي يعود - ظنا - إلى القرن السادس اعْتمادا على أصْلٍ بخط المؤلف، وهي تتفق مع الجزء القديم من نسخة نور عثمانية.

٣ - **نسخة راغب باشا**، وهي نسخة قديمة كاملة كتبت بخط نسخ جميل عام ٧٢٩هـ، وهي تتفق مع النسختين السابقتين، وتشتمل على تعليقات كثيرة مهمة.

٤ - **نسخة مكتبة جامعة كامبردج**، وهي نسخةٌ قديمة كاملة أيضا كتبت واستكملت بخط أحدث، والخط القديم منها مغربي مشكول، أما الحديث فهو بخط نسخ حديث، تاريخ كتابة القديم منها عام ٥٨٥هـ، أما الحديث فقد استكمل في عام ١١٠٠هـ. وقد سقط من الجزء الحديث منها مواد كثيرة.

٥ - **نسخة مكتبة المرعشي بإيران**، وهي نسخة كاملة أحدثُ من سابقاتها؛ كتبت بخط نسخ جميل، وهي غير مؤرخة، ولم يتم الاعتماد عليها من قبل، وهي تتفق مع الجزء الحديث من نسخة كامبردج في النقص والتحريف.

٦ - **نسخة المكتبة الأزهرية**، وهي تمثل السفر الثاني من الكتاب، وقد كتبت بخط أندلسي جميل في شوال سنة ست وتسعين وخمسمائة، اعتمادا على أصل بخط المؤلف، وتشتمل على تعليقات وإضافات مهمة.

٧ - **نسخة مكتبة الإسكوريال**، وهي نسخةٌ قديمة مغربية الخط، غير مؤرخة مضطربة الترتيب تشتمل على جزء من المقدمة وتنتهي بحرف الزاي والباء في أثناء الكلام عن زبيد، وهي تماثل الجزء الحديث من نسختي كامبردج والمرعشي، في النقص والتحريف.

٨ - **نسخة الخزانة العامة بالرباط** (رقم ٣٣٩) ، وهي نسخةٌ قديمة بخط نسخ مشرقي، الموجود منها الجزء الأول، وينتهي بآخر حرف الحاء المهملة، والجزء الثالث ويبدأ بحرف الضاد والألف إلى نهاية الكتاب.

٩ - **نسخة الخزانة العامة بالرباط** (رقم ١٢٤٩) ، وهي نسخة قديمة، بخط مغربي جميل تبدأ بحرف الزاي إلى نهاية الكتاب، كتبت سنة ٣٨٥هـ، وقوبلت بالأصل المستنسخ منه.

١٠ - **نسخة المكتبة المحمودية**، بمكتبة المدينة المنورة العامة، وهي نسخة قديمة كتبت بخط نسخي جميل عام ٦٦٩هـ، وهي تبدأ بحرف الذال والهمزة، وتنتهي بآخر الكتاب، وبحواشي النسخة مقابلات وتصحيحات مفيدة كتبها محمد بن أحمد اليُونِيني.

وبعْد... فهذه هي النسخ التي اعتمدنا عليها في التحقيق، ولا يعني ذلك أنها هي كلّ ما هو موجود في العالم من النسخ، ولكنّها كافية للوصول إلى المستوى المأمول في نشر ذلك الكتاب القيم، فقد ضمّتْ مجموعةً من النسخ القديمة الموثوقة التي لم يطلعْ عليها المحقّقون السابقون، وستتم الإفادة ما أمْكن من الحواشي الثريّة التي حفلتْ بها هوامشُ بعض النسخ، كما يوضع في الاعتبار تلك الدراساتُ والتحقيقات المهمة التي نشرت عن المواقع القديمة في شبه الجزيرة العربية.

وليس ثمّة شكٌّ في أن الجهود المتعاقبة المبذولة في نسخ هذا الكتاب، وتحقيقه، والاستدراكات والتعليقات التي كتبت على حواشي مخطوطاته، والدراسات التي تناولت مضامينه، التي قام بها الباحثون القدماء والمحدثون، هي بلا شك دليلٌ على مكانة هذا المعجم وقيمته العلمية، ومن ثمّ كان هذا الحرص الوافر على صَوْنِ المعجم من التحريف والتصحيف أو الزيادة والنقص، فجزاهم الله جميعا خيرا، وجعل التواصل بينهم في صيانة هذا التراث وحفْظه منهجا يُثْرِي المعرفة الإنسانية ويدفع بها إلى الأجيال اللاّحقة الذين هم أَمَلُ الحاضر وعُدّةُ المستقبل.

وبالله التوفيق،،،

تصنيفُ حِقَب التّاريخ الإسلامي عند ابن خلْدون ومسائلُ أخْرى

إبراهيم شبّوح

صدر لحدّ الآن ثلاثةَ عشرَ مجلّدًا من كتاب العبر لأبي زيد عبد الرحمن بن خلدون، وبقي جزء واحدٌ من الكتاب الثالث حسب تقْسيمه، أشركْتُ في تحقيقه نخْبةً من أفاضل العلماء الذين كان لابن خلدون صلة بأوطانهم عابرًا أو مستقرًا، واستأْثرْتُ لنفسي بالانفرادْ والمشاركة بقسْمٍ أوْفرَ، لقاءَ ما بذلتُه على مرّ عقود متطاولة من البحث والمتابعة التي خرجْتُ منها بما سمح بتحقيق الكتاب على نسخ كانت بين يدي المؤلف وعليها أثُره وخطُّه ومُراجعاته، وبعْضُ الأجزاء كان من مسوّداته المعبّرة عن حركة ذهنه وهو يدقّق الكلمة المناسبة ثم يَعْدل عنها إلى ما هو أكثر دقّة وأتمّ بيانا وإيضاحًا.

وقد أتاح لي هذا العمل أنْ أباشر قراءة كلّ الكتاب مرّاتٍ، فاحصًا عن أثر المؤلف، ومعدًّا للأجزاء المتناظرة لتقديمها للتحقيق، ثم مراجعًا ومتابعًا ومتأكدًا ومنمّطًا لأسلوب العمل حتى يتوحّد إخراج الكتاب، ثمّ محقّقا للأجزاء والأقسام التي أسهمْتُ بالعمل فيها، وبذلك أتيح لي أن أزعُم بأني في كلِّ صِلةٍ بالكتاب تنفتح أمامي أسرار جديدة لم تنكشف لي من قبل.

إنّ الكتابَ التاريخي تَتمثّل أهميته عادةً فيما يقدّمه المؤرخ من بيانات أصيلة يُحْسن عرْضَها وتفصيلَها لتنفذَ من ورائها إلى اسْتعادة ذلك الماضي والتنبّه للخفايا

التي ينَبِّهنا لها والإشارة المباشرة إلى الإنجاز والصِّلات وتحرّك المجتمعات وأسبابها وما إلى ذلك، وفي صلتي بابن خلدون كنت أمام وَحْدة ممزّقة، استأثَر مجدُ الرّجل منها بالكتّاب الأوّل في العمران وما يَعْرض فيه من العوارض، وأُبْعِد الكتّابُ الثّاني الخاصّ بأخبار العرب وأجيالهم وبعض من عاصرهم من الأمم المشاهير، أمّا الكتّاب الثالث في أخبار البّربر وأنسابهم ودولهم بالمغرب فقد لقي عناية خاصّة منذ نشره المستعزب الكبير Le Baron De Slane مترجمُ الجيش الفرنسي في إفريقيا بتكليفٍ من وزير الحرب الذّي أراد التعرّفَ على أحوال إقليم الجزائر التي افتتحتْها جيوشُهم المنْصورة[1]. وصدر ذلك في جزأين كبيرين سنتي ١٨٤٧-١٨٥١. وأصبح هذا القسم على ما فيه هو المدد الأكثر وثاقةً ودقّة فيما يتصل بدول المغرب وبموادّ الدراسات البربرية. ومن ذلك، فقد أصبح هذا القسم مع الزمن وحتّى بعد صُدور طبعة بولاق التامّة للكتّاب، أصبحَ من التواريخ الإقليمية البلدانية التّي لا تغْني غيّرَ أصحابها، فتقلّص أثرُه وانحَسَر، وانْحصر الاهتمام به في جانب محدّد من العالم الإسلامي.

إنّ الكتّاب الثاني الذّي أشرتُ إليه وهو أكثرُ منْ نصف الكتّاب ذي الأربعة عشر جزءًا (يشتمل على الأجزاء من الثالث إلى العاشر ونصف الحادي عشر) قد ظلّ مُغيّبًا ومستبعدًا في أكثر أعمال البحث التاريخي، وكان أخواني الذين تفضّلوا بتحقيق أجزاءٍ من هذا القسم يكرّرون أنّه عملٌ منقول من التواريخ العامّة كالطبري وابن الأثير والتواريخ الخاصّة التي تتصل بالمواقع والدول التي يتحدّث عنها. وأعتبر من الطبيعيّ أنْ يأخذ مؤرخوا الحوليات ممن تقدمهم لأنهم لا يصْنعون تاريخًا. وأن

---

(١) ورد هذا التعبير في مقدمة البارون دوسلان لتاريخ البربر: *Histoire des Berberes* الجزء الثاني – النص العربي. الجزائر ١٨٥١.

ابن خلدون قد أضاف في مصر قسْم العجم الذي لم يكنْ منْ شروط الكتاب، وأن هذا التوسّعَ أتاح له أن ينظر في روابط هذه الدول العديدة وشعوبها نظْرةً شاملة لم يكن رآها من قبل، وأن يبحثَ عنْ سرّ تدافعها باعتبارِ ما تمثله وحدةُ المجال.

فلاحظت أنّه لا يتحدثُ عن منجزات الدّولة في الغالب وعن نُظُمها ورجالها، بل كان يَعْنَي بقيام الدولة وسقوطها وما تتعرض له في الأثناء من هزاتٍ داخلية وتحديات خارجية، وكان على طريقة ابن الأثير يُعَنْوِنُ داخل الفصول عند حديثه عن كل دولة، ويقسّمُ حديثَه إلى فقرات، وكان وهو صانعُ هذه العناوين يَستعمل الكلمات التي تدّل على التدافع والتصارع، وقد استخرجْتُ من بعضها هذه المفردات التي يكرّرها:

خروج - استيلاء - ظهور - فتح - مسير - حروب - هزيمة - استرجاع - قيام - فتنة - حصار - وقعة - سطوة - انتقاض - أسر - مهلك - قبض - وحشة - خلع - مفارقة - نكبة - انقراض - إيقاع - تغلّب - أخذ - عزل - بعث - استخلاف - وقوع - حبس - مقتل - مغاضبة - استيحاش - انقلاب - وثوب - شَغْب - ثورة - هَدْم - نهْب - اضطراب.

وأكثر معجم اصطلاحاته للعناوين من هذا الجنس.

لقدْ تكرّرتْ مقولة هبوط قسم التاريخ عنْ مستوى ما صنعه غيره، وردّدوا بأنّه لم يطبّق الضوابطَ التّي حدّدها في المقدمة لكتابة التاريخ، ففشل فيما قدّمه. ولم يُتَحْ للكثير من المعاصرين أن يتابعوا في شمولٍ كلَّ عمله التاريخي وملاحقة ما هدف له.

من تلك المقولات رأْيٌ للسيّد أحمد الشامي في مصر يقول:

«إمّا أن **المقدمة** لابن خلدون، وأنّ التّاريخ ليس له، أوْ أن المقدمة ليست له، لاسْتحالة الجمع بين النقيضين. فالمقدّمة مكتوبةٌ بلغة رصينة علمية وجميلة، في حين أن كتاب التاريخ ركيكُ الأسلوب ضحْلُ اللّغة مليء بالفوضى والاسْتطراد»(١).

لقد أدّتْ أمثال هذه الرؤية إلى إقصاء التاريخ وتفكيك وحْدة الكتّاب، حيث أصبح ابنُ خلدون المقدمةَ ولا شيْءَ غيرها.

إنّ كلّ ما عرضْتُ له كان من عناصر حيْرةِ أيّ باحث بعد أن أصبح الأمر يحتاج إلى نظر وتحقيق، كما يقول أبو زيد، فهل يستحقّ الكتّاب الثاني للتاريخ هذه المنزلة التي يُدْرج فيها، وهل أن مادّة هذا الجزء وعرضها ولغتها كان من الابتذال والضعف بحيث يتجرأ عليه المتجرّئون بهذه القسوة.

إن الأمر يحتاج إلى بعض البيان: فقدْ كَتَبَ معظمَ الكتّاب وهو في مصر، وأضاف إليه تاريخ العجم ودولَهم وشعوبهم، وبذلك أصبح تاريخ الأمة الإسلامية في كل أصقاعها بِدُوَلها وأجناسها تحت نظر المؤرخ اليَقِظِ، فبحث عنْ تصنيفٍ له ضمن منهج جديد يخرجُ به من نمط مؤرّخي الحوليات الذين نهجوا ذلك النّهج منذ خليفة ابن خَيَّاط إلى الطبري وابن الأثير ومن نَحا نَحْوهم من أصحاب الرّؤية التّوثيقية الملاحِقة لما تسلسل وحدَث في الزمن من أحداث.

فتوفّقَ إلى ملاحظة التحوّلات الكبرى والتصدّع الذّي قام على عقائد فرعيّة لم يكن لها حضور سابق في تاريخ الاسلام، فقد كانت الخلافة بعد الرسول تقوم

(١) جريدة الحياة المصرية ١٩٩٧/٣/٢٣.

على الاختيار والاجماع، وكان معاويةُ الخليفة الخامس أوّل خُلفاء المغالبة والعصبيّة(١)، ولولا ذلك لأُلحق بالخلفاء الأربعة لأنّه في رأيه «تَاليهم في الفضل والعدالة والصّحبَة»(٢)، وإنّما خالَفهم بتلك المغالبة، ولأنّه أوْرث الخلافة بعده أهلَ نسبه، فصُنّف معهم، والخلفاءُ قبله مختلفُو الأنساب، فجعلوا في نمط واحدٍ، وأُلحق بهم عثمان وإن كان من أهل هذا النسب(٣). وكان يرى أن دولة بني أميّة دولةُ العرب والإسلام، وأنّها امتداد «للعرب المسْتعْربة» في مُضَر. ومع بَني العبّاس – الذين ورثوا الخلافة بالغلَبة أيضًا – أصبح سندُ هذه الخلافة وأحقّيتها الانتماءَ لآل البَيت، ذلك الانتماءُ الذّي صنَع شرعيّة جديدة مَكِينةً لم تحسب قبل ذلك، ومع ترسّل الزّمن منذ قيام هذه الخلافة (١٣٦هـ/٧٥٣م) إلى نهايتها في بغداد سنة (٦٤٦هـ/١٢٤٨م) على يد الطظر، وانْبعاثِها فيما بعْدُ في مصر، استبدّ بالدّعوة العباسية في المغرب والنّواحي دُوَل تولّدت على رقعتها وارتبَطت بالانتماء للخلافة العباسيّة بالانتساب أو الولاء، أو مقتطعة منها أو مستبدّة بدَعوتها أو منازعة لها. وذلك حسب تصوّرٍ هيكلي شامل رتّب عليه قِسْم التاريخ في كتابه وتناولَ الكتّابُ الدّولَ المشارَ إليها على ترتيبها، وهي: الأغالبةُ في إفريقية، وبنو حَمدان بالشام، وبنو المقلّد بالموصل، وبنو مَرْوان بديار بكر، وبنو زياد في اليمن، وبنو هُودٍ بالأندلس، ومن استبد أيضًا بدعوة بني العباس من العجم بالنواحي: بنو طُولون بمصر، وبنو الصّفّار بفارس وسِجِسْتان، وبنو سامان فيما وراء النهر، وبنو سبكتكين في غَزْنَة وخراسان، وبنو حَسْنويه من الكرد في خرسان، ومن استبدّ على خلفائهم ببغداد

(١) العبر ٤: ٦٦٤.

(٢) المصدر نفسه والصفحة.

(٣) المصدر نفسه ٤: ٦٦٥.

من العجم: بنو بُوَيْه من الدّيلم. والسّلْجوقيةَ من التّرك الذين مَدّوا ظلّهمْ على النواحي. وفيهم: بنو طُغتكين بالشام، وبنو خُوارَزم شاه ببلاد العجم ووراء النّهر، وبنو سُقمان بخلاط وأرمينية، وبنو أُرتق بمارْدين، وبنو صنْكي بالشّام، وبنو أيّوب والمماليكُ الأتراك بمصر والشام، وبنو رسول باليمن.

وهذه النظائر المتجمّعة التي أشار إلى طريقةِ التأليف بينها بقوله: إننا اشترطنا في تأليفنا «إفراد الأخبار عن الدّول وأهل النّحل دولة دولةً وطائفة طائفة»(١). سماها «دول الشّيعة» وتكوّن قوةً رئيسة وتلتئم بما تشعّب منها من فروع حول الجِذْم وعمود الدولة.

وتتوازى مع هذه الكيانات السّياسية والدينية ممّن سمّاه «دولَ الشّيعة»، قوةٌ أخرى اصطلح على تسميتها «بالمُزاحِمين»، ويعني بها العلويّين الذي يرَوْن أحقّيتهم بالخلافة لقرابتهم بالنّسَبَيْن عليّ وفاطمة الزّهراء، وقد اشتد الخلاف بين هذين المنْزعين طويلاً. وقامت بعصبيته دولٌ كبرى، تَشْمَلُ الأدارسةَ الذين استقروا في المغرب بعد معركة فَخّ، والعُبيْديّين أو الفاطميين الإسْماعيلية بالقيروان ومصر، ودعاةَ طَبَرِسْتان، وبني الرسّي بصَعْدة من أيمّة الزيدية، وبني الأُخَيْضر باليمامة، والسليمانيين والهواشم وبني قتادة وبني أبي نميّ بمكة المكرمة، وبني مهنّا أمراء المدينة.

وقامت في ذات الوقت مع نشأة تلك القوّتيْن قوّةٌ ثالثة اصطلح عليها «بالمُنازِعين» لبني العباس، ودُولِهم وللعلويّين، ويمثّلهم: بنو أمية بالأندلس والطوائف من بعدهم.

---

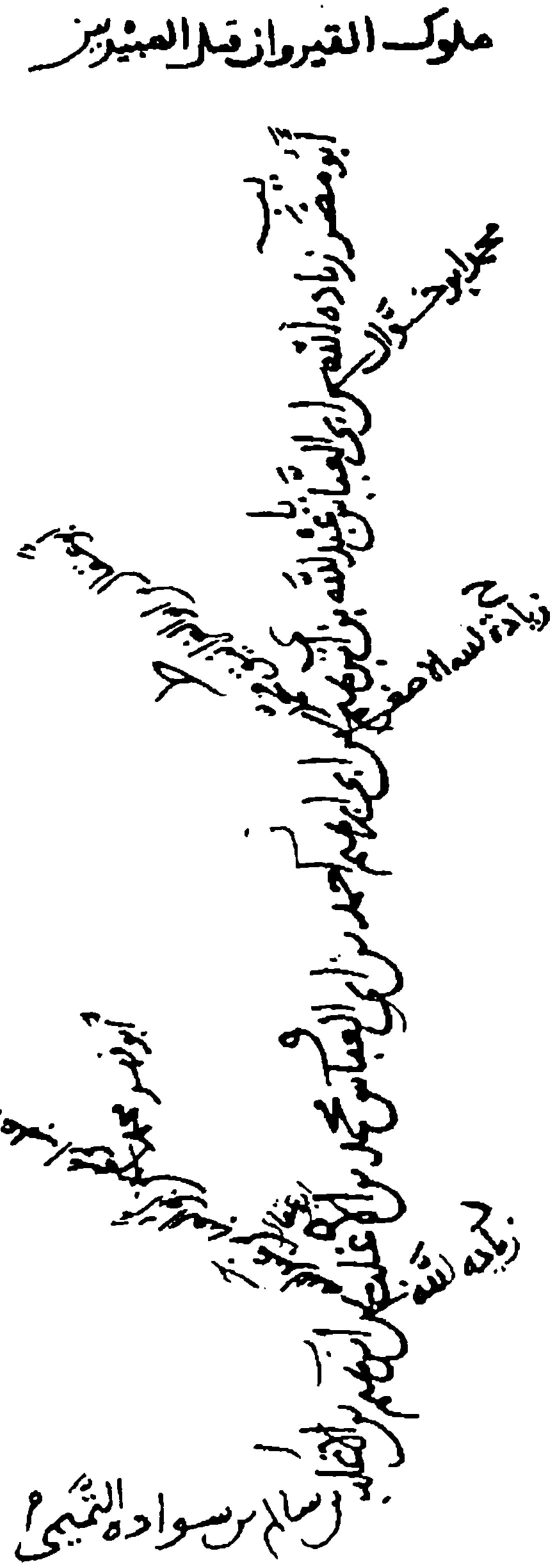
(١) العبر ٤: ٦٦٣.



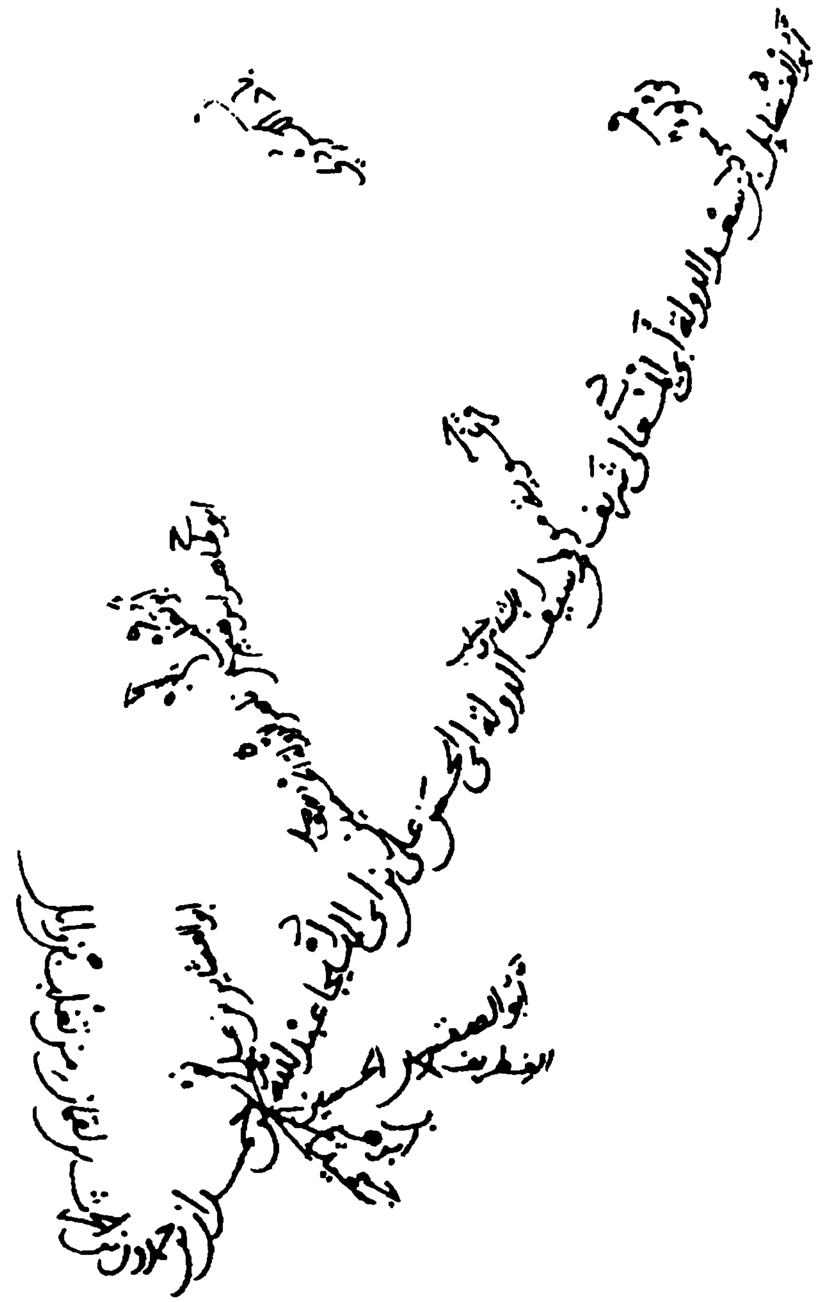
رأس دول الشيعة: خلفاء بني العباس في بغداد



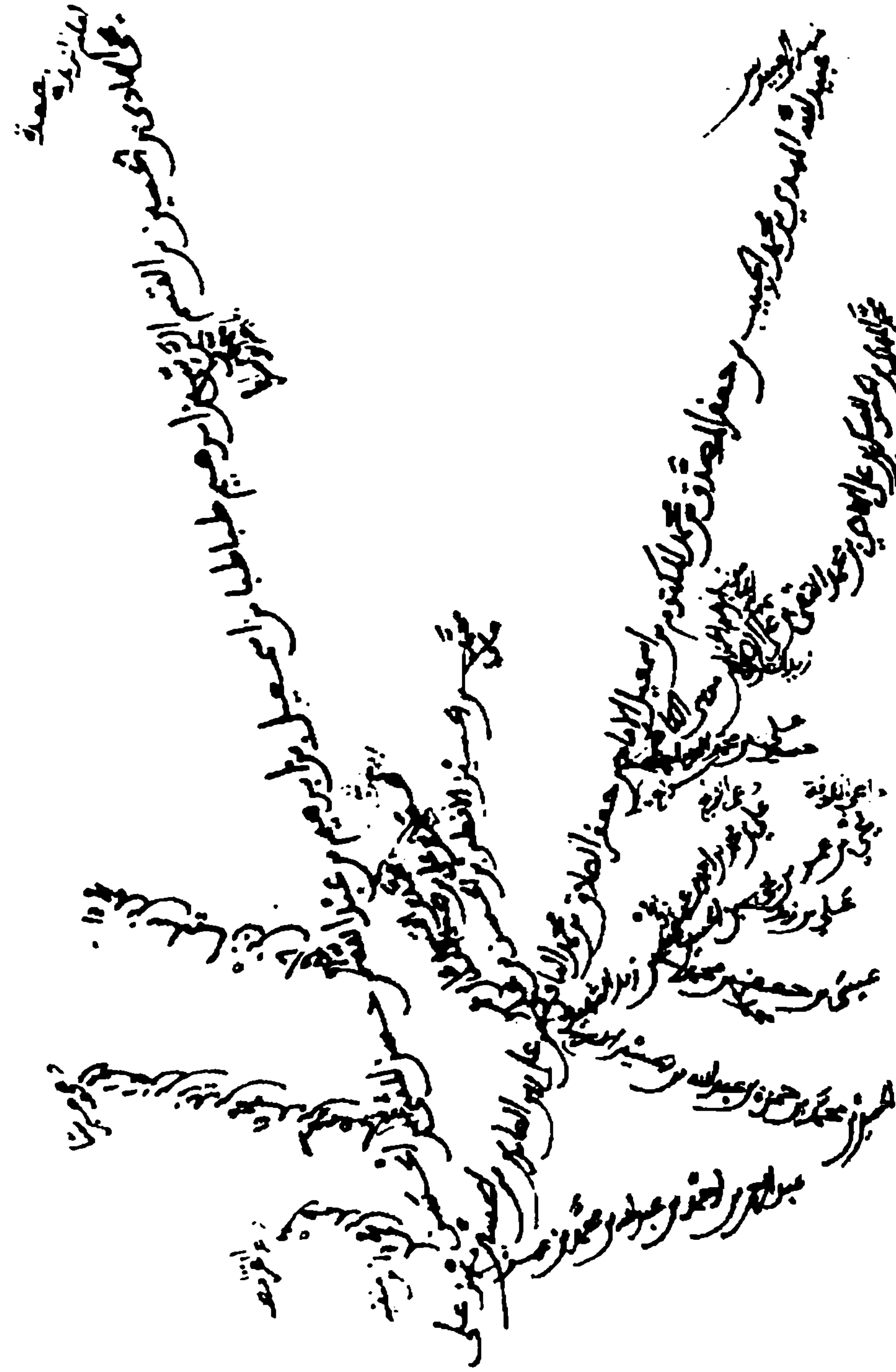
خلفاء العباسيين بمصر بعد بغداد



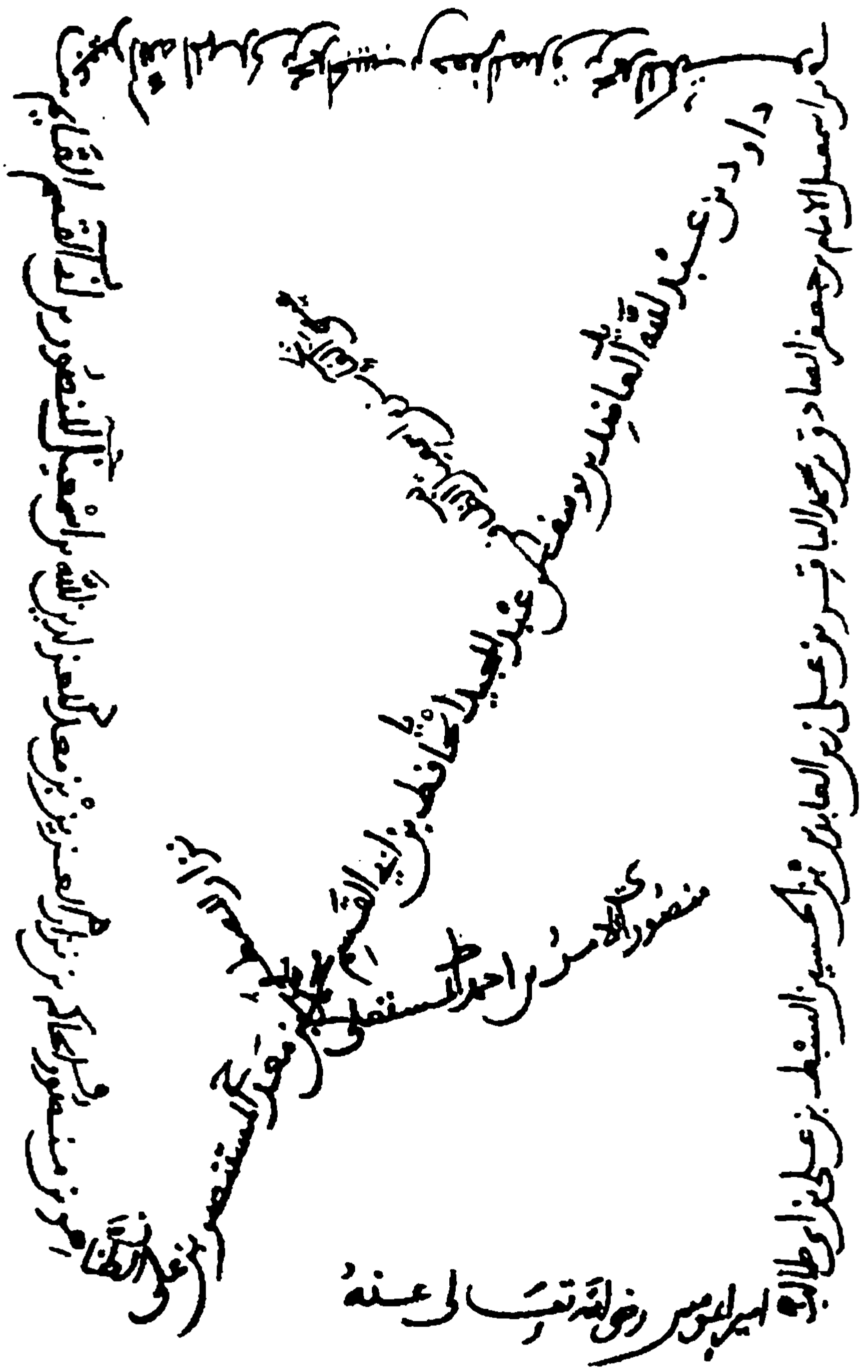
أسرة الأمراء الأغالبة التميميّين، وُلاةُ إفريقيّة للعباسيين، أصحاب القيروان



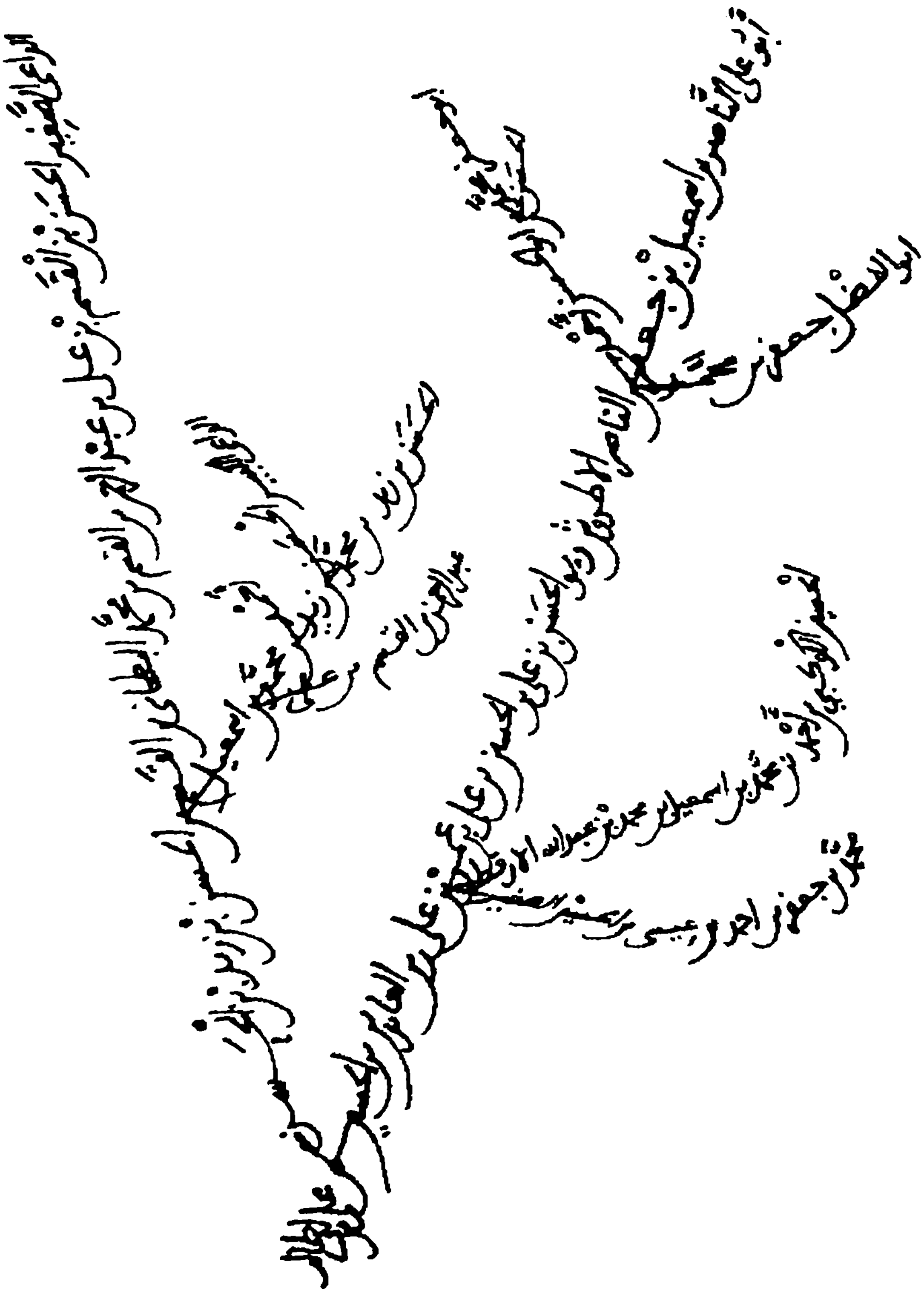
مشجر نسب أمراء دَوْلَة بني حَمْدان بحلب



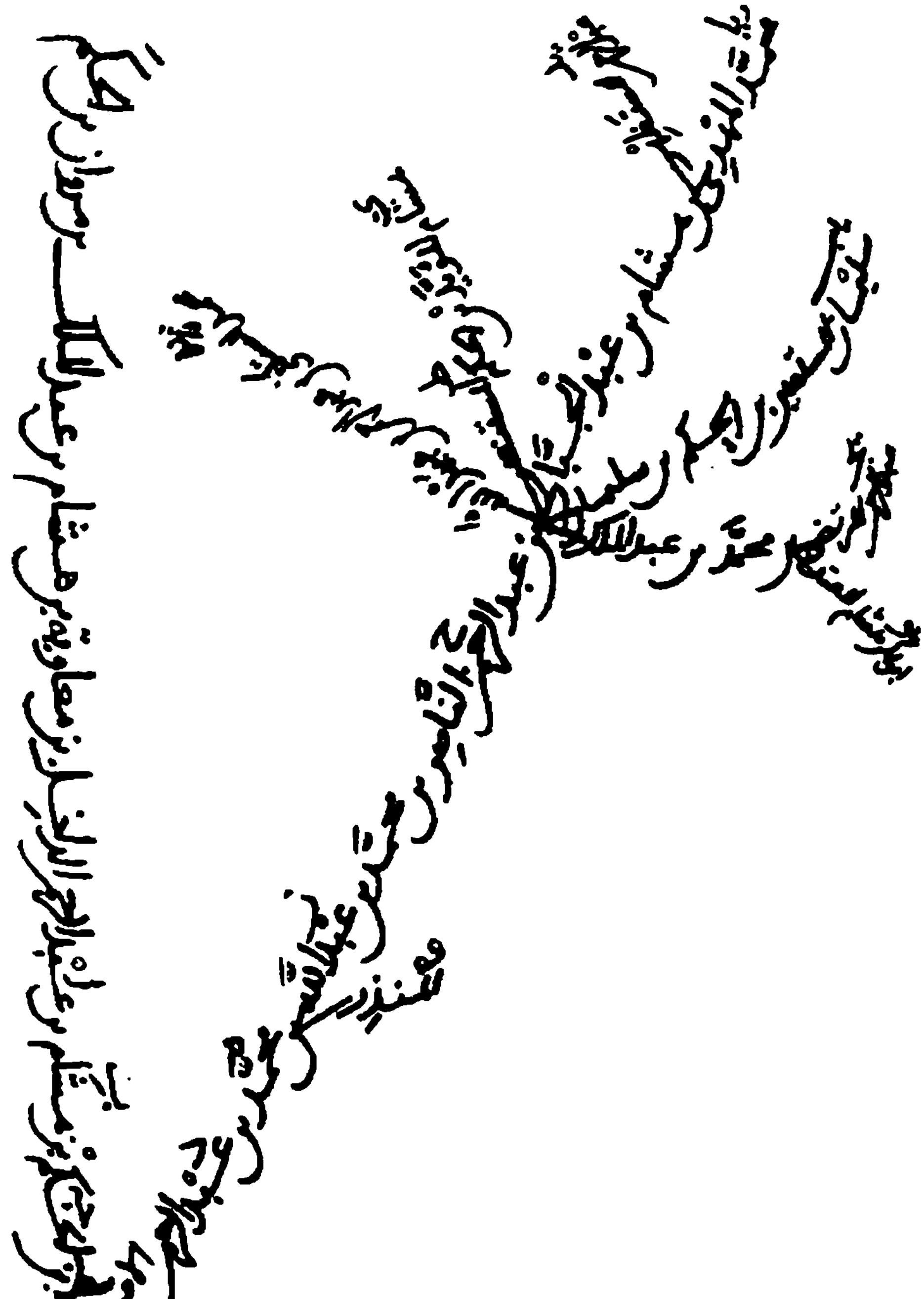
مشجر نسب الطالبيين بفرعيهما الحسني والحسيني، المزاحمين لبني العباس، وفيهم العبيديّون (الفاطميون) وغيرهم من الإسماعيلية والزيدية، وأمراء مكة والمدينة واليمامة وصعدة



مشجّر نسب الخلفاء الفاطميين (العُبيّديين) العلويين في إفريقية ومصر



دعاة الدَّيْلم والجيل من العلويّة، بطبرستان. وفيهم الحسن بن زيد بن الحسن، والحسن بن علي بن الحسن الأطروش، وحافده محمد البطحاني بن القاسم



أَمَوِيّوا الأندلس أبناء معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، المنازعون للعباسيّين.

إنّ هذه النّظْرة التركيبية التي رتّبَ عليها الكتاب الثاني وتناولَ الدّول فيه على هذا النّسق، وهي النظرة المتلمِّسة لخفايا النّوازع والعوامل التي حدّدتْ مسارات تاريخ الدول الإسلامية المعاصرة والتّالية للخلافة العباسية ودُولها، نظرةٌ جديدةٌ غير مسبوقة لدى المؤرخين، أقامَها ابنُ خلدون على النّظر والتحقيق، وهي محصّلةٌ لفهم دقيق لطبيعة محركات قيامها واندفاعها، مُستخلصةً للقواعد والقوانين التي استوعبَها من المجال الاجتماعي والدّيني والسياسي للتاريخ، والتي ضّمنها في الكتاب الأول من العبر.

ومثْلما كان الكتابُ الأول مبتكرًا في بابه فإن الكتاب الثّاني بعد تَجلية نصّه وتوثيقه للمرّة الأولى انفردَ بهذا التّصور والتّصنيف المتميّز الذي أَلْمعنا إليه إلماعًا، وكرّرنا القولَ فيه وأكّدْناه، ليعيدَ الاعتبارَ - ما استطاع - إلى أهمّية الكتاب الثاني ولابن خلدون المؤرخ.

لقد كتب لي عن هذه الإثارة شيخُ المؤرّخين أستاذنا المرحوم عبد العزيز الدّوري يقول: «إنّ ما كتبتَه يؤكّد هويّةَ ابن خلدون المؤرّخ ودورَه في كتابة التاريخ، وهذه أولُ مرّة يُعاد فيها الرّجل إلى الحقل المهمّ الذي يَنتمي إليه، وهو حقل التاريخ، بعد أن أُبْعد لمدّة طويلة إلى عالم السّياسة وعلْم الاجتماع».

ويسْعدني أن أشير وأعْلن منْ فوق منبر مؤسّستنا العتيدة الفْرقان للتراث الإسلامي، بعضَ ما تحدّد لي وجْهُهُ في عمل ابن خلدون الكبير، من ذلك ما أقدّمه عن مشروعه الأول للكتاب، وهو «ترْجمان العبر»:

إنّ أوّلَ إشارة عربية صدرت عنْ قطعة «ترجمان العبر» المحفوظة في المتْحف البريطاني، هي إشارةُ مقامِ أسْتاذنا عبد الرحمن بدوي في كتابه الشامل الذي أصدره المركز القومي للبحوث بمصر سنة ١٩٦٢، ومع الأهمية القائمة لهذه القطْعة، إلّا أنّها لم تَلْق العناية التي تتطلّبها من ناحية توثيقها ودراستها على القَواعد

التحليلية الشاملة التي تكشف ما لهذه القطعة من أهمية تاريخيّة؛ وكان أوّل من تنبه لها وأعدّها للنشر الجزائري - فيما أعلم - السيّد مبارك رجّالة[١] . وقدّمها لدرجة جامعية في فرنسا بعنوانها المغاير للمألوف وهو «تُرْجُمان العِبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السّلطان الأكبر». ويبدو في هذه التسمية مَلْحظان:

أولهما، زيادَة كلمة «تُرجمان» التي تؤكّد أن المؤلّف قد جرّد الحقائق والقواعد الممكن إقامتها من خلال عَرْض وتحليل سِيَر المجتمعات التي عاصَرها، أو درسَ أحوالَها وكتبَ تاريخها، وتحدّدُ مفهومَ العِبْرة والاعْتبار عنْده «بأنّه النَظر في حقّائق الأشياء وجهات دَلالاتها ليُعرف بالنّظر فيها شيءٌ آخرُ من جنْسها». كما تعلّمه من تُراث الرازي الذي تخرّج على أعماله بفضل أستاذه محمد بن إبراهيم الآبِلّي.

وثانيها أن الاسم يحدّد تَناول العَرب والبربر فحسب، ويستّبعد غيرَهم من الشعوب الإسلامية الأخرى التي اصْطلحَ عليها جميعها بالعَجم، وقد أكد في المدخل لهذه القطعة الاقتصارَ على ما ذكرتُ، يقول: «فقَصرْتُه على أخبار الجيلَيْن اللّذيْن عَمرُوا المغربَ في هذه الأعصار، وملأُوا أكناف الضّواحي منه والأمْصار، وما كان لهم من الدُّول الطِّوال والقِصار، وما سلَف لهم من الملوك والأنْصار، وهما العرب والبربر، إذ هُما الجيلان اللّذان عُرِف بالمغرب مأْواهُما، وطالَ فيه على الأحْقاب مَثْواهما»[٢] .

---

(١) قام المرحوم مبارك رَجّالة من الجزائر بإعداد رسالة جامعية عنها وأعدّها للنشر واطلعنا على جزء منها مرقونًا ولم نرها مطبوعة.

(٢) الترجمان: الورقة ٤أ.

وبفحص مقدّمة القطعة نجد المؤلّف يقدّم هذا «الترجمان» في تَحْليات ملكيّة فائقة - كما هو الشأن في ذلك العصر - إلى خزانة السلطان الإمام المجاهد الخليفة أمير المؤمنين أبي العَباس أحمد بن أبي عبد الله محمد بن الخليفة أبي يحيى أبي بَكْر ابن الخلفاء الرّاشدين من أيمة الموحِّدين.

ولقد أشار في **التّعريف** إلى أنّه بعد اعتكافه أربعة أعوام ضيفًا على أولاد عريف الذين أنزلوه بأهْله في قلّعة ابن سَلامة من بلاد بني توجّين، متخلّيا عن الشّواغل كلّها، وشُروعه في تأليف كتابه - الذّي لم يُسَمِّه - «وأكملَ المقدّمة على ذلك النحو الغريب الذي اهتدى إليه في تلك الخلْوة، وانتقل منها إلى أخْبار العرب والبربر وزناتة كما يذكر»[١] . ثم احتاج إلى مراجعة الكتب والدّواوين التي لا توجد إلّا في الأمصار بعد أن أملَى الكثير منْ حفْظه وأرادَ التّنقيح والتّصحيح، ووصله خطابُ السّلطان أبي العباس أحمد الحفصي من تونس وعهودُه بالأمان، واسْتحثّه للقدوم، فتلقّاه بظاهر سوسة، وآوَى إلى ظلّ ظَليل من عنايته. وكان ذلك في شعبان[٢] في السنة ٧٨٠هـ/١٣٧٨م. وعند عودة السّلطان الذي أطال الغيْبة كلّفه بالإكباب على تأليف الكتاب، فأكمل منْه إلى جانب المقدمة أخبار البربر وزناتة، وكتب في أخْبار الدّولَتين بني أمية وبني العبّاس وما قبل الإسلام مما وصلَ إليه منها. وأكمل منه نسخةً رفعها إلى خزانته بالإهْداء الذّي نَشَر نصَّه للمرّة الأُولى عن مخطوط حَديث، الشيخُ نصْر الْهُوريني في حاشية طبعته الأُولى **للمقدمة** في بولاق سنة ١٨٥٨م[٣].

---

(١) التعريف ٢٣٢-٢٣٦.

(٢) المصدر نفسه ٢٣٨.

(٣) صورته في العبر ١: ٣ من مقدمتي.

١) قوله أتحفت بهذه النسخة منه الخ وجد
في نسخة بخط بعض فضلاء المغاربة زيادة قبل
قوله أتحفت وبعد قوله وأدرت مباحثه ونصها
التحفت له الكفو الذي يلج بعين الاعتبار
متونه • ويلنا بداركه الشرعية بمعادنه
الصحيح وقانونه • ويعززنه في المعارف عما
دونه • فسرحت نكري في فضاء الوجود
وأجلت فكري ليل التمام والصبود • بين
التهائم والنجود • في العلماء الركع السجود •
والخلفاء أهل الكرم والجود • حتى وقف
الاختيار بساحة الكمال • وطافت الافكار
بموقف الآمال • وظفرت أيدي المساعي
والاعمال • بمنتدى المعارف مشرقة فيه
غرر الجمال • وحدائق العلوم الوارفة الظلال
عن اليمين والشمال • فاقتطفت الافكار
في عرصاتها • وجلوت محاسن الاقطار على
منصاتها • وأتحفت بدواتها سافرا بوانها
وأطلعته كوكبا زاهرا في أفق خزانتها وصوانها
ليكون آية للعقلاء يهتدون بناره • ويعرفون
فضل المدارك الانسانية في آثاره • وهي خزانة
مولانا السلطان الامام المجاهد الفاتح الماهد
الى آخر النعوت المذكورة هنا ثم قال الخليفة
أمير المؤمنين المتوكل على رب العالمين أبو
العباس أحمد ابن مولانا الامير الطاهر
المقدس ابي عبد الله محمد ابن مولانا الخليفة
المقدس أمير المؤمنين ابي يحيى أبي بكر ابن
الخلفاء الراشدين من أئمة الموحدين الذين
جددوا الدين ونهجوا السبل للمهتدين
ومحوا آثار البغاة المفسدين من المجسمة
والمعتدين سلالة ابي حفص والفاروق والشجرة
النامية على تلك المغارس الراكية والعروق
والنور المتلألئ من تلك الاشعة والبروق فاوردنه
من موردها العلي بحيث مقر الهدى ورياض
المعارف مخضلة الندى الى آخر ما ذكر هنا
اذ انه لم يقيد الامامة بالفارسية لكن النسخة
المذكورة مختصرة عن هذه النسخة المنقولة
من خزانة الكتب الفاسية ولم ينقل فيها
ثم كانت الرحلة الى المشرق الخ

نصّ الاهداء لأبي العباس أحمد الحفصي على حاشية المقدمة
التي نشرها نصر الهوريني سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م

وأنشد بين يدي السّلطان وهو يُقدم الكتاب في لقاء حافِل قصيدًا مطوّلا أوردَه في التعريف[١] ، ونوّه في آخره بعمله وما ضمّنه فيه، يقول:

وإليك من سِيَر الزّمان وأهْله عبرًا يدينُ بفَضْلها من يعدلُ
صُحفًا تتَرْجم عن أحاديث الأُولَى غبروا فتُجملُ عنهم وتُفصّلُ
لخَّصت كتْبَ الأوّلين لجمْعها وأتَيْتُ أوّلَها بما قد أغفلوا
وجعلْته لصِوان مُلْكك مَفْخرًا يَبْأى النّديُّ به ويَزْهو المحفلُ

وعليه فإن هذه القِطْعة تمثلّ – على التأكيد – المرحلَةَ الأُولى لكتابه المقدّمة التي صاغَ مادَّتها ونصَّها كما ذكر في آخر كلّ نُسخ الكِتاب، مُفاخرًا بأنّه «أتمّهَا بالوضع والتأليف قبل التّنقيح والتّهذيب، في مدّة خَمسة أشهر، آخرُها مُنتصفُ عام تسعةٍ وسبْعين وسبْعمائة، ثم نقّح بعد ذلك وهَذّب وألْحق بها تواريخَ الأُمم كما ذكره في الأول وشرطه».

فما هي وثاقة تاريخية هذه القِطْعة؟

بعد أن ثبت أنَّ هذه القطعةَ تمثّل المرحلة الأولى لنَشْأة المقدّمة، وعرفنا أنّه كتبها منتصف سنة ٧٧٩هـ/١٣٧٧م في قلعة ابن سلامة (الجزائر) ، وبقي ينقّح ويُصحِّح ويكمل تأليف الكِتاب كما شرَطه على نَفْسه وخطَّط له حتّى قدّمه لأبي العبّاس مُنْتصف سنة ٧٨٢هـ/١٣٨٢م. ممّا يعني أنّه مرّ ثلاثُ سَنوات على تأليفها، وأن النّسخة التي وقَف عليها الهُوريني ونقلَ عنها نصَّ الإهْداء إلى أبي العبّاس الحفْصي كانت في مصر، وهي نسخة رَديئة وحديثة الخط، كتبت في القرن

---

(١) التعريف ٢٤٠ – ٢٤٨.

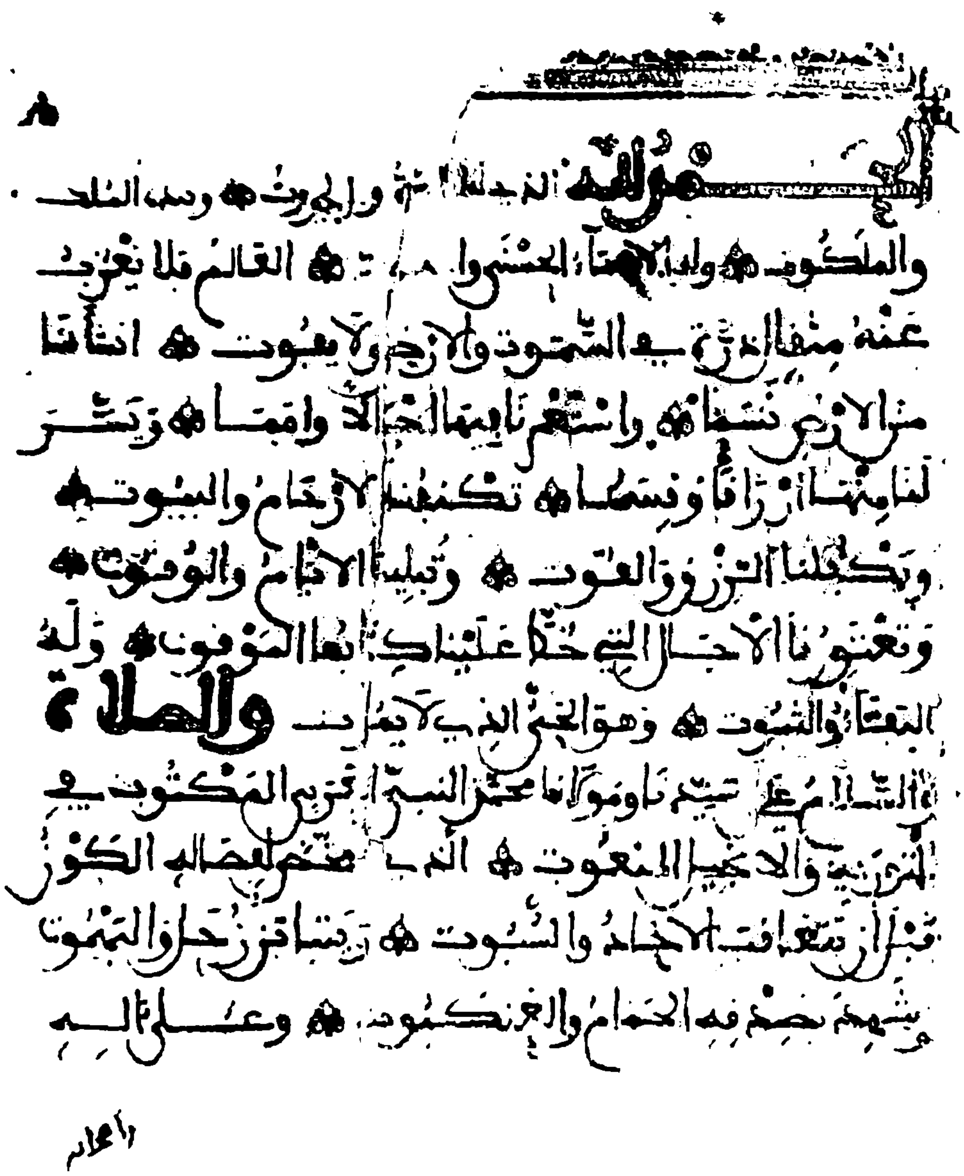
١٨م تقريبًا بخط مَشْرِقي، تدلّ على أنّ ابن خلدون نقل نصّ كتابه معَه في رحلته القاهرية. وهذه القِطْعة البريطانية من «تُرْجمان العِبَر» تحتاج إلى تَوْثيق تاريخها وتحليلها.

إنّها تَشتَمل على ١٩٤ ورقة، تبدأ بأوّل فاتحة «الترجمان» إلى انتهاء فصل الكَشْف عن مُسمّى الجفر، بما يُعادل في جملته نصْفَ المقدّمة تقريبًا.

يبدأ الكتاب من ثُلُثَي الصّفح بقوله: الحمد لله الذّي له العزّةُ والجبَروت. وقدْ ضُعِفت كلمة: «الحمدُ لله» بخطّين مُتَوازِيَيْن مُلِئَ ما بَينهما بحبْر ذَهبي، وكذلك فيما بعد كلمة: «والصّلاة». ووُضعت بين كلّ فَواصِل السجع وَرقةٌ ثُلاثية[1] خُطّت وذُهِبت أيضًا، وبقي جزء من سطورٍ متوازية فوق التّحميد عليه أثَر التّذهيب، هو بقيّة طالع مُوَشّىً بالاذْهاب الكبير، انْكسَرت أليافُ الورَقة عليه مع الزّمن فسقط ذلك القسم من الورقة. وتَستمرُّ فواصلُ السّجْع من الورَقة الثّلاثية المُذْهَبة ليبرُزَ بعدَها على الصّورةِ المتقدّمة من التّضعيف، كلمة «وهما العربُ والبربر»، ثمّ من تقسيم محتوى الكتّاب كلمات: المقدّمة. الكتّابُ الأوّل، الكتّاب الثّاني، الكتاب الثّالث. وفي الصّفحة بعدها تَسْميته: «تُرجمان العِبرّ». وبعده.

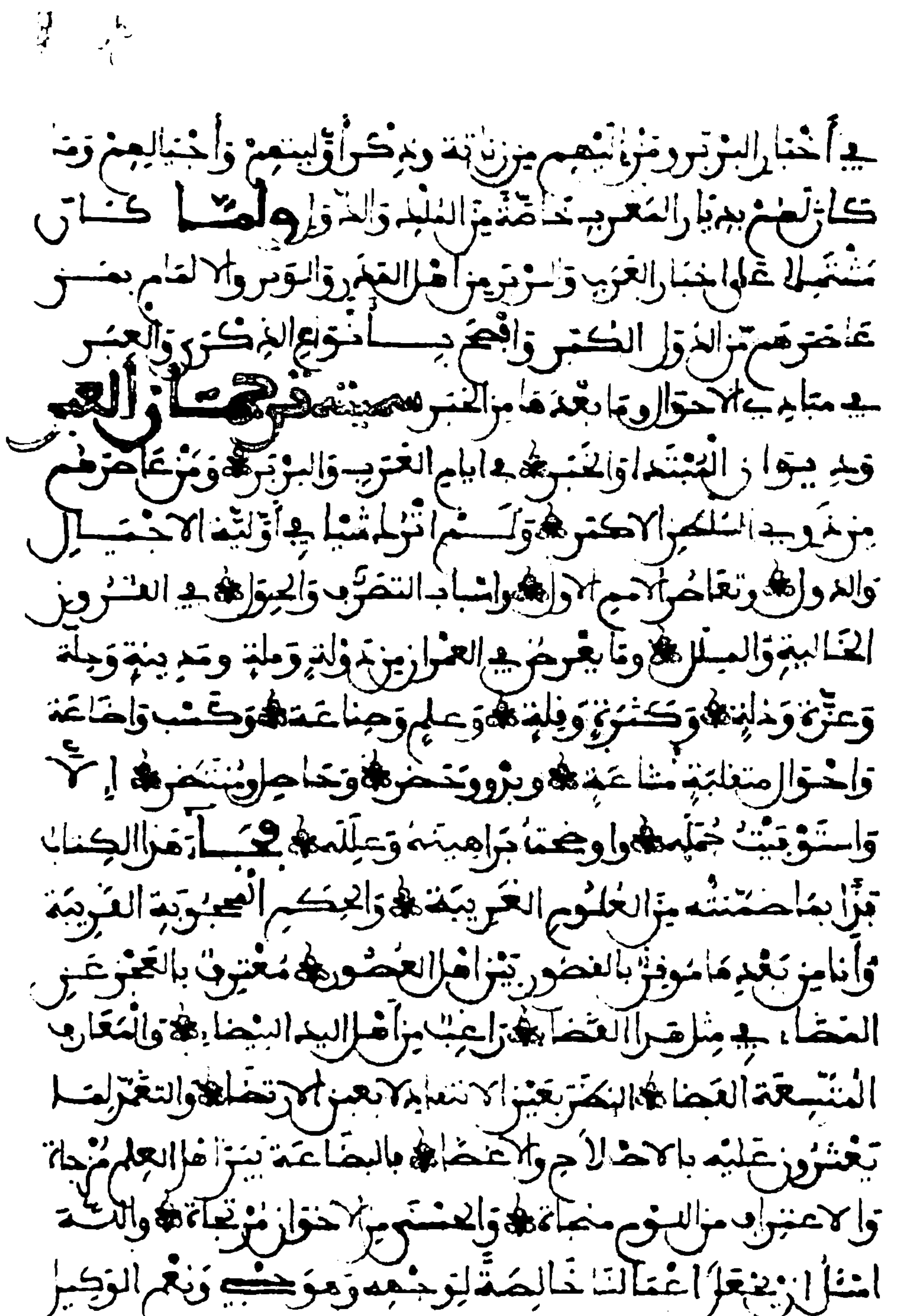
«هي خزانة الخليفة أمير المؤمنين، المتوكل على ربّ العالمين،
أبو العباس أحمد بن مولانا الأمير الطاهر المقدس أبي
عبد الله محمد بن مولانا الخليفة المقدس أبي يحيى أبي بكر.

(١) هذه الزهرة عبارة عن ثلاث دوائر متراكبة ٥٥ه يربط بينها رقم سبعة منفتح ٧ وتوضع شولة على الدائرة العليا ٥٥ه انظر مثال المخطوط.


الحمد لله الذي له العزة والجبروت وبيده الملك
والملكوت وله الأسماء الحسنى والنعوت العالم فلا يعزب
عنه مثقال ذرة في السموات والأرض ولا يفوت أنشأنا
من الأرض نسما واستعمرنا فيها أجيالا وأمما ويسر
لنا منها أرزاقا وقسما تكنفنا الأرحام والبيوت
ويكفلنا الرزق والقوت وتبلينا الأيام والوقوت
وتتعاورنا الآجال التي خط علينا كتابها الموقوت وله
البقاء والثبوت وهو الحي الذي لا يموت والصلاة
والسلام على سيدنا ومولانا محمد النبي العربي المكتوب في
التوراة والإنجيل المنعوت الذي تمخض لفصاله الكون
قبل أن تتعاقب الآحاد والسبوت ويتباين زحل والبهموت
وشهد بصدقه الحمام والعنكبوت وعلى آله

الصفحة الأولى " ترجمان العبر " وتبدو بقايا الإذهاب بأعلى الصفحة

في قديم الأعصار، ومن نشأوا أكناف الضواحي منه والأمصار، وما
كان لهم من الدول الطوال أو القصار، ومن سلف لهم من الملوك والأنصار
وهما **العرب والبربر**، إذ هما الجيلان اللذان عرف بالمغرب
مأواهما، وطال فيه على الأحقاب مثواهما، حتى لا يكاد يتصور
عنه منتواهما، ولا يعرف أهله من أجيال الآدميين سواهما، فهذبت
مناحيه تهذيبا، وقربته لأفهام العلماء والخاصة تقريبا، وسلكت
في ترتيبه وتبويبه مسلكا غريبا، واخترعته من بين المناحي
مذهبا عجيبا، وطريقة مبتدعة وأسلوبا، وشرحت فيه من
أحوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض
الذاتية ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها، ويعرفك كيف
دخل أهل الدول من أبوابها، حتى تنزع من التقليد يدك، وتقف
على ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك. **ورتبته** على مقدمة
وثلاثة كتب: **المقدمة** في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه
والإلماع بمغالط المؤرخين. **الكتاب الأول** في العمران وذكر
ما يعرض فيه من العوارض الذاتية من الملك والسلطان والكسب
والمعاش والصنائع والعلوم وما لذلك من العلل والأسباب.
الكتاب الثاني في أخبار العرب وأجيالهم ودولهم منذ مبدأ
الخليقة إلى هذا العهد، وفيه الإلماع ببعض من عاصرهم من الأمم المشاهير ودولهم
مثل النبط والسريانيين والفرس وبني إسرائيل والقبط ويونان والروم. **الكتاب الثالث**


في أخبار البربر ومن إليهم من زناتة وذكر أوليتهم وأجيالهم وما
كان لهم بديار المغرب خاصة من الملك والدول ولما كان
مشتملا على أخبار العرب والبربر من أهل المدر والوبر والإلمام بمن
عاصرهم من الدول الكبرى وأفصح بأنواع الذكرى والعبر
في مبادئ الأحوال وما بعدها من الخبر سميته كتاب العبر
وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ومن عاصرهم
من ذوي السلطان الأكبر ولم أترك شيئا في أولية الأجيال
والدول وتعاصر الأمم الأول وأسباب التصرف والحول في القرون
الخالية والملل وما يعرض في العمران من دولة وملة ومدينة وحلة
وعزة وذلة وكثرة وقلة وعلم وصناعة وكسب وإضاعة
وأحوال متقلبة مشاعة وبدو وحضر وواقع ومنتظر إلا
واستوعبت جمله وأوضحت براهينه وعلله فجاء هذا الكتاب
فذا بما ضمنته من العلوم الغريبة والحكم المحجوبة القريبة
وأنا من بعدها موقن بالقصور بين أهل العصور معترف بالعجز عن
المضاء في مثل هذا القضاء راغب من أهل اليد البيضاء والمعارف
المتسعة الفضاء النظر بعين الانتقاد لا بعين الارتضاء والتغمد لما
يعثرون عليه بالإصلاح والإغضاء فالبضاعة بين أهل العلم مزجاة
والاعتراف من اللوم منجاة والحسنى من الإخوان مرتجاة والله
أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه وهو حسبي ونعم الوكيل

تسمية الكتاب

وبعد أن استوفيت علاجه، وأنرت مشكاته
للمستبصرين وأذكيت سراجه، وأوضحت بين العلوم طريقه
ومنهاجه، وأوسعت في فضاء المعارف نطاقه وأدرت سياجه
التمست له الكفؤ الذي يلج بعين الاستبصار بيوته، ويلحظ
من أركانه الشريفة معيار الصحيح وما فوته، ويميز نبتته
في المعارف عن نادرته، فسرحت فكري في فضاء الوجود،
وأجلت نظري في تلك التهائم والنجود، بين التهائم والنجود، في العلماء
الركع السجود، والخلفاء أهل الكرم والجود، حتى وقف الاختيار
بساحة الكمال، وكفيل تأييد في المناقب والأعمال بزخائر الآمال
وكواعب الأفكار بمشرق المعارف المشرقة الجمال، وخرائد العلوم
الواردة الجلال، عن اليمين والشمال، فأنفقت ملكة الأفكار
في عرصاتها، وجلوت عرائس الأنظار على منصاتها، وانتقيت
من خزائنها نفائس ديوانها، وأطلعته كوكبا وقادا في أفق
خزائنها وصوانها، لتكون آية العلماء يهتدون بمناره،
ويعرفون فضل الترادف الإنسانية في آثاره، وهي خزانة
مولانا السلطان الإمام المجاهد، الفاتح الماهر، المتحلي من حلى
التمائم، ولوث العمائم، بحلى الفاخر الزاهر، المتوشح من زكا
المناقب والمفاخر، وكرم الشمائل والشواهر، بأجمل من القلائد
في نحور الولائد، المتناول بالعزم القوي الناصر، واليمن المواتي

٥ ب

المشاعر ۞ والنجم الثاقب والنائل ۞ ورأيت ملككم الراسي القواعد
الكريم المعالي والمصاعد ۞ جامع أشتات العلوم والفوائد ۞ ونظام
شمل المعارف الشوارد ۞ ومظهر الآيات الربانية في فضل المدارك
الإنسانية ۞ بفكره الثاقب الناقد ۞ ورأيه الصحيح المعاند ۞ النير
المذاهب والعقائد ۞ بنور الله الواضح المراشد ۞ ونعمته العزيزة الموارد
ولطفه الكامن بالتراصل للشدائد ۞ ورحمته الكريمة العوائد
التي وسعت صلاح الزمن الفاسد ۞ واستقامة المائد من الأحوال
والعوائد ۞ وذهبت بالخطوب الأوابد ۞ وخلعت على الزمان رونق
الشباب العائد ۞ وجنة التي لا يحلها انكار الجاحد ولا شبهات المعاند
الخليفة أمير المؤمنين المتوكل على رب العالمين
أبو العباس أحمد ابن مولانا الأمير الطاهر المقدس أبي
عبد الله محمد ابن مولانا الخليفة المقدس أمير المؤمنين أبي يحيى
ابن الخلفاء الراشدين ۞ من الأئمة الموحدين ۞ الذين جددوا الدين
ونهجوا السبيل للمهتدين ۞ ومحوا آثار البغاة المفسدين ۞ من الأئمة
المهتدين ۞ سلالة أبي حفص الفاروق ۞ والنعمة النامية على
تلك المغارس الزاكية والعروق ۞ والنور المتلألئ من تلك
الأشعة والبروق ۞ فأوردته من موقف علاه العلي بحيث مغنى الهدى
ورياض المعارف وحظيرة الندى ۞ وفضاء الأسرار الربانية فسيح المدى
والإمامة الكبرى إن شاء الله بنظرها الشريف ۞ وفضلها الغني

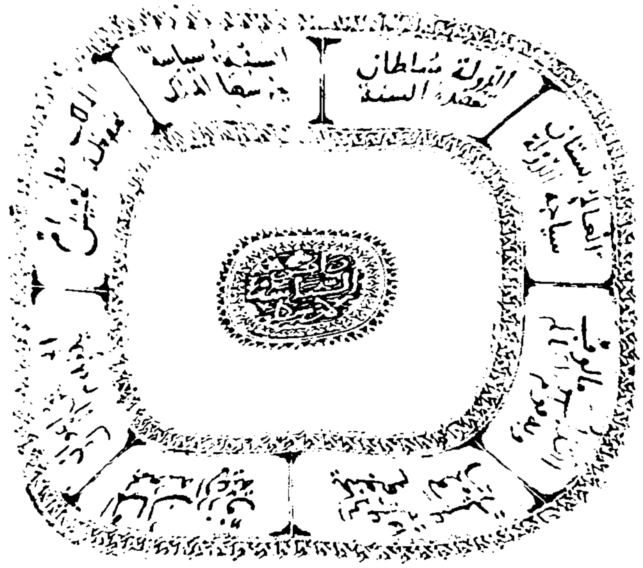
وهذه العناية والأناقة وإبراز تحلية ألقاب المُهْدَى إليه هذه النّسخة، تؤكّد أنّها النسخة الخزائنية التي قدّمها ابن خلدون نفسَها في الحفل الذي ألقيْت فيه **القصيدة اللامية** بين يدي أبي العباس الحفصي، الذّي أشار إليه في أحَدِ الفصول بأنّه «صاحب الكتاب».

يزكّي ذلك أن دائرةَ أرِسْطو المشهورة التي تفنّن في توْشيتها في هذه النسخة وهو ما لم يفعله في كل نسخ الكتاب الصادرة عنه، كتبها ابن خلدون بخطّه النسخي المألوف (الورقة ٢٩ب) الذي كتب به كلمات الدائرة نفسَها في نسخة المقدّمة المخفوظة بمكتبة عاطف مصطفى، مجرّدةً من الزخرف.

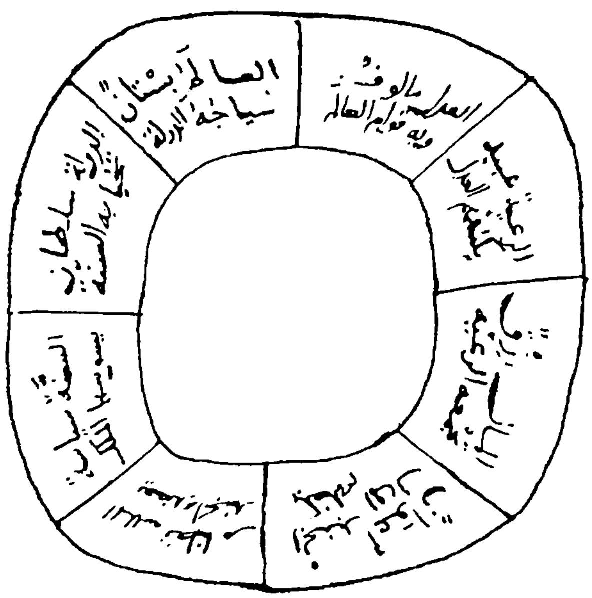
وربّما الجديد في الموضوع الذي أُعْلنُه منْ على هذا المنبر للمرّة الأولى، أنّ النّسخة كلّها قد خطّها المؤلف بخطّه التونسي المتأَدْلس القريب من خط العَلامة، ذي الخطوط القائمة والخواتم المقوّرة بأجزاء الدائرة في حروف الياء المنتهية، والنون، والراء. والميم. والعين الرّاجعتين، ولام الألف المظْفُورة، والطّاء المقّببة ذات الشيلة المائلة، والإعجام التامّ النافي للالتباس، ونقط الفاء بواحدةٍ تحتيّة والقاف بواحدةٍ فوقيه، وهو الرسم الإفريقي القديم الذّي حافظ عليه أهلُ المغرب لزمن قريب.

وأمكن مُطابقة خطّ هذه النّسْخة بالنّسخة الوحيدة التامّة التي خطّها ابن خلدون في بواكير شبابه وهو ابْنُ عشرين سنة، هو كتاب «لُباب المحصّل» الذي لَخّص فيه كتاب فخر الدين الرازي بطلب أستاذه محمد بن إبراهيم الآبلي، وأرّخ عملَه هذا بعام اثنين وخمسين وسبْعمائة. وهو محفوظٌ بالاسكوريال برقم ١٦١٤.

وخطّ هذه النسخة الخلدونية من «لباب المحصل» أندلسيّ غرناطيّ مُتلاحق، فقد كان وقتَ صَنَعَها متفرّغًا للأخذ عن نخبة العلماء الذين كانوا في معيّة السلطان



دائرة أرسطو - نسخة "ترجمان العبر"



دائرة أرسطو - نسخة "العبر" عاطف مصطفى

أبي الحسن المريني في تونس، منهم شيخُه الذّي لازمه الأستاذ النّابغ حقًّا محمد بن إبراهيم الآبلي، وعبْد المُهيْمن الحضْرمي والوادآشي وغيرهم ممن عرض له في فصل التعريف[1] بنفسه.

ويتخلّل هذا الخطّ الأندلسي الغرناطي للكتّاب، بعضُ العناوين القصيرة التي عنْون بها مسائل الكتاب، كتبها بخط غليظٍ على قاعدة خطّ العلامة[2] القائم الزوايا والمحقق الحروف.

وقد مكّنتني هذه النماذج الثابتة النّسْبة من تحقيق المقارنة بخطّ «الترجمان» واتّضح أن السنوات الفارقة بين كتابة الخطين حافظ فيها ابن خلدون على إجراء قواعد الكتابة الرسميّة على ما ألِفَ في نشأته.

إنّ التّحليل التّفصيلي لحروف المخطوطين (اللّباب والتّرجمان) يؤكّدان أنهما ثمرةُ يدٍ واحدة نشأت على صِياغة الحروف بتلك النّسبة من انقباض اليد وارتخائها والتقوير إلى ذلك المدى الدّقيق المتحكّم فيه.

إنّ هذا الكشف يجعلُنا نُضيف للمرة الثانية بعد «لباب المحصّل» الصّريح النسبة للاحْتفاظ بخاتمته، نُضيفُ أثرًا ثانيًا كُتب جميعُه بخطّ ابن خلدون، هو قطعة نسخة «تُرجمان العبر».

فهما الأثران الباقيان بخطّ ابن خلدون، إلى جانب الحواشي الموسّعة على نسخة المقدمة المحفوظة في مكتبة عاطف مصطفى، وهي حصيلةُ ملاحقاته واستدراكاته على مدَى أكثر من ربع قرن بالزيادة والتنقيح، وخطوطه عليها

---

(١) انظر التعريف ١٥.

(٢) التعريف ٥٧ وانظر (1941) E. lévi Provençal, Hesperes p17.

متنـوعة مرتبطة بمراحل العمر وظروف الكتابة، بدءًا بأسلوب خط العَلاَمَة الذي زكّى به صحة النسخة ووثاقتها، ثم الخطوط النسخيّة المتأنية الرشيقة والمستعجلة المتداخلة والمائلة والمستلقية وغير هذه الأصناف. ثم ما أبقاه على أجزاء - **العبر** - من النسخ التي ميّزتُها لارتباطها به، لتكون أصل نشرتنا للكتاب، وتحتفظ بتنقيحات وزيادات وأكثر مشجرات أعمدة الأنساب التي عليها[١].

ونؤكّد أنّ هذه القطعة هي ما بقي من النّسخة التونسية الأولَى التي صدَرتْ عن المؤلّف وبخطّه وتفنّنه فيه على ما وصَفه به لسان الدّين ابن الخطيب من أنّه بارعُ الخط[٢]. وأن هذه النسخة الخزائنية هي الأصل الذي قدمه لخزانة أبي العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد الحفصي. وتأنّق بنفسه في كتابته وشَكّل كلماته شكلًا تامًا، وحقّق رسم حروفه، تيسيرًا لقراءة الأمير.

وقد آلتْ هذه النسخة بعد عزّها إلى أحد العوامّ، الذي سجّل بخطه الرديء المْغرِق في الأُميّة والتداخل وتشظّي القلم والنّشاز القبيح، أنّ الكتّابَ وصلَه بالإرْث من ابن عمّه السيد علي بن محمد المدعو بن عربية[٣].

---

(١) نشير إلى إجازته لابن حجر التي نشرها هلموت ريتر، انظر Hellmut Ritter, *Autographs in Turkish Libraries*, in *Oriens*, IV 83 and pl XII. وإلى توقيعه على وقفه لنسخة القرويين، انظر
E. Lévi - Provençal, *Note sur l'exemplaire de Kitab al-Ibar offert par Ibn Khaldoun a la Bibliothéque d'al Qarawiyin à Fes.* Journal Asintique CCIII 161-168 (Paris 1923)
وتفضل عليّ بنسخة منها صديقي الدكتور أحمد شوقي بنبين مدير الخزانة الحسنية بالرباط.

(٢) ابن الخطيب: الإحاطة ٣: ٣٩٧.

(٣) استخرجنا الاسم على هذه الصورة من خلال تكراره لهذا النص في أكثر من موقع، وفيه شطب للأسماء التي يبقى بعضها ويلغي الباقي، عدا اسمه الذّي ألغي كاملًا.

ثم آلت بعد ذلك إلى المتحف البريطاني، ربما في القرن ١٩ ويحمل رقم ٩٥٧٤ = add CC XXXIX في فهرس ريو Rieu[١] — *Catalogus Codicum Orientalium Musei Britannici.* Pars II.pp 144-145.

والجديد الآخر أنّ ابنَ خلدون يعدّ أول مؤرّخ عربيّ أقام عمله على إنهاء الحديث عن كل أسرة حكمتْ بتصميم عمود نَسبها في مشَجّر واضح، حرص في أكثر الأصول التي اعتمدتُها أن يرسمه بخطه، ويضبط اتجاهاته بحسب الفضاء الذّي تركه النّاسخ في الصفح، أو يستأثر بصفح واحدٍ إذا تضخّمت الأسرة.

وقد سجل خُطّة عَمله هذا في المقدمة الثانية من الكتاب الثاني[٢] فذكر «أن الأنساب تتشعب دائمًا، فقد يكون للرجل من الولد ثلاثة أو أربعة، ويكون لكل واحد منهم مِثْلُ ذلك، وكلّ واحدٍ منهم فرع ناشٍ عن أصل أو عن فرعٍ، أو فرع فرعٍ، فصارت بمثابة الأغصان للشجرة، تكون قائمة على ساق واحدةٍ هي أصلها والفروع عن جانبيها، ولكلّ واحدٍ من الفروع فروع أخرى إلى أن تنتهي إلى الغاية. فلذلك اخترنا بعد الكلام عن الأنساب للأمة وشعوبها أن نضع ذلك على شكل شجرة نجعل أصلها وعمود نسبها باسم الأعظم من أولئك الشعوب ومن له التقدم عليهم، فنجعل عمود نسبه أصلا لها، ونفرّع الشعوب الأخرى عن جانبيه من كل جهة حتى تتصل تلك الأنسابُ عمودًا وفروعًا بأصلها الجامع لها ظاهرةً للعيّان في صفحة واحدة، فيرتَسِمُ في الخيال دُفعةً، ويكون ذلك أعونَ على تصوير الأنساب وتشعّبها، فإنّ الصورَ الحِسّية أقربُ إلى الارتسام في الخيال من المعاني المتعقّلة».

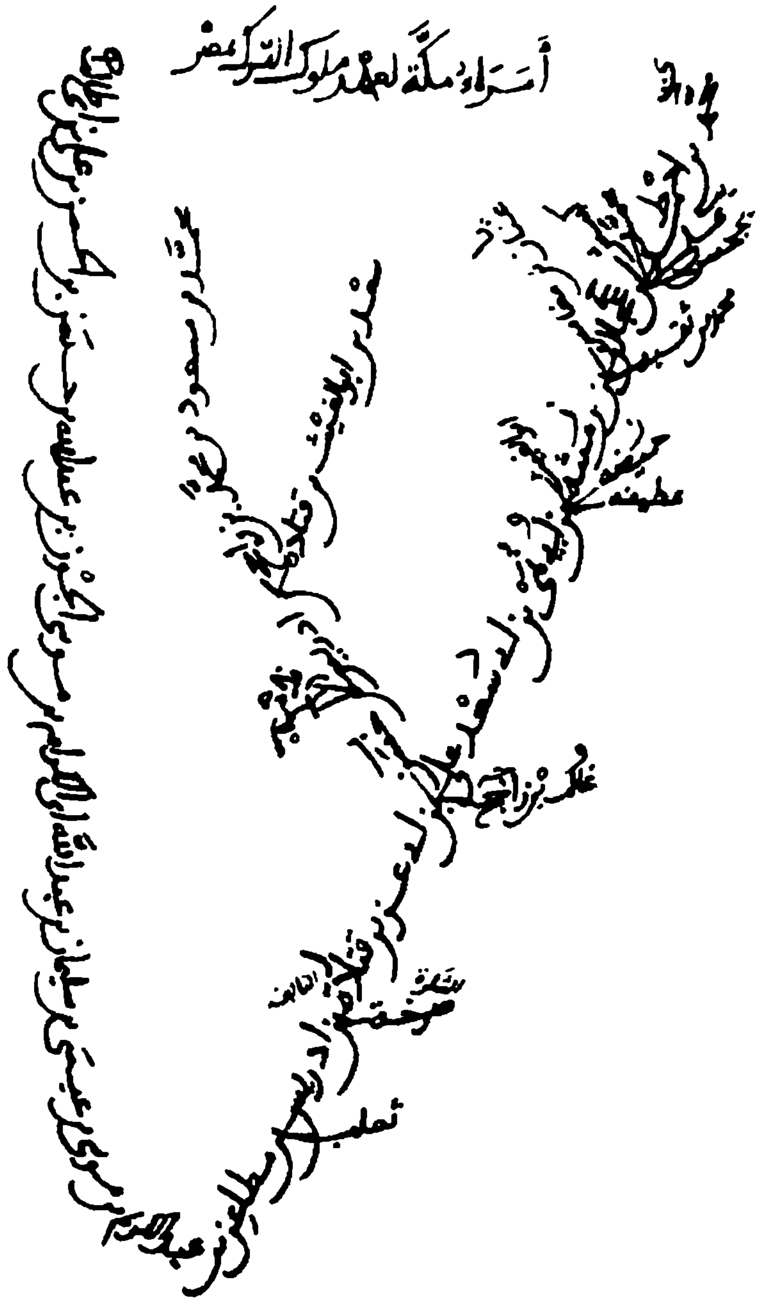
---

(١) انظر عبد الرحمن بدوي: مؤلفات ابن خلدون ١٢٧.

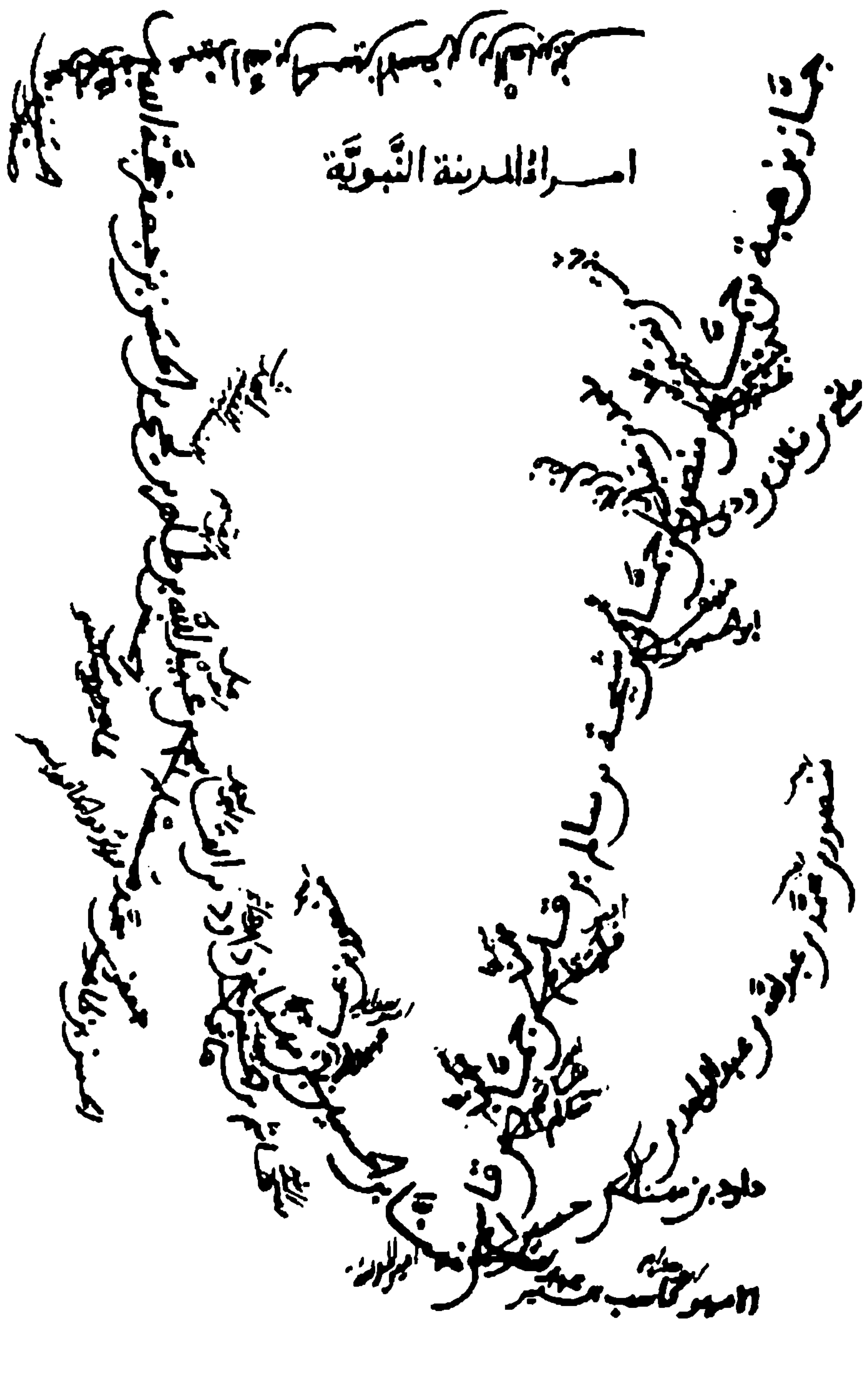
(٢) العبر ٣: ٢٦ تحقيق، إبراهيم شبوح – فرز شفارتس – حسين العمري. (تحت الطبع).



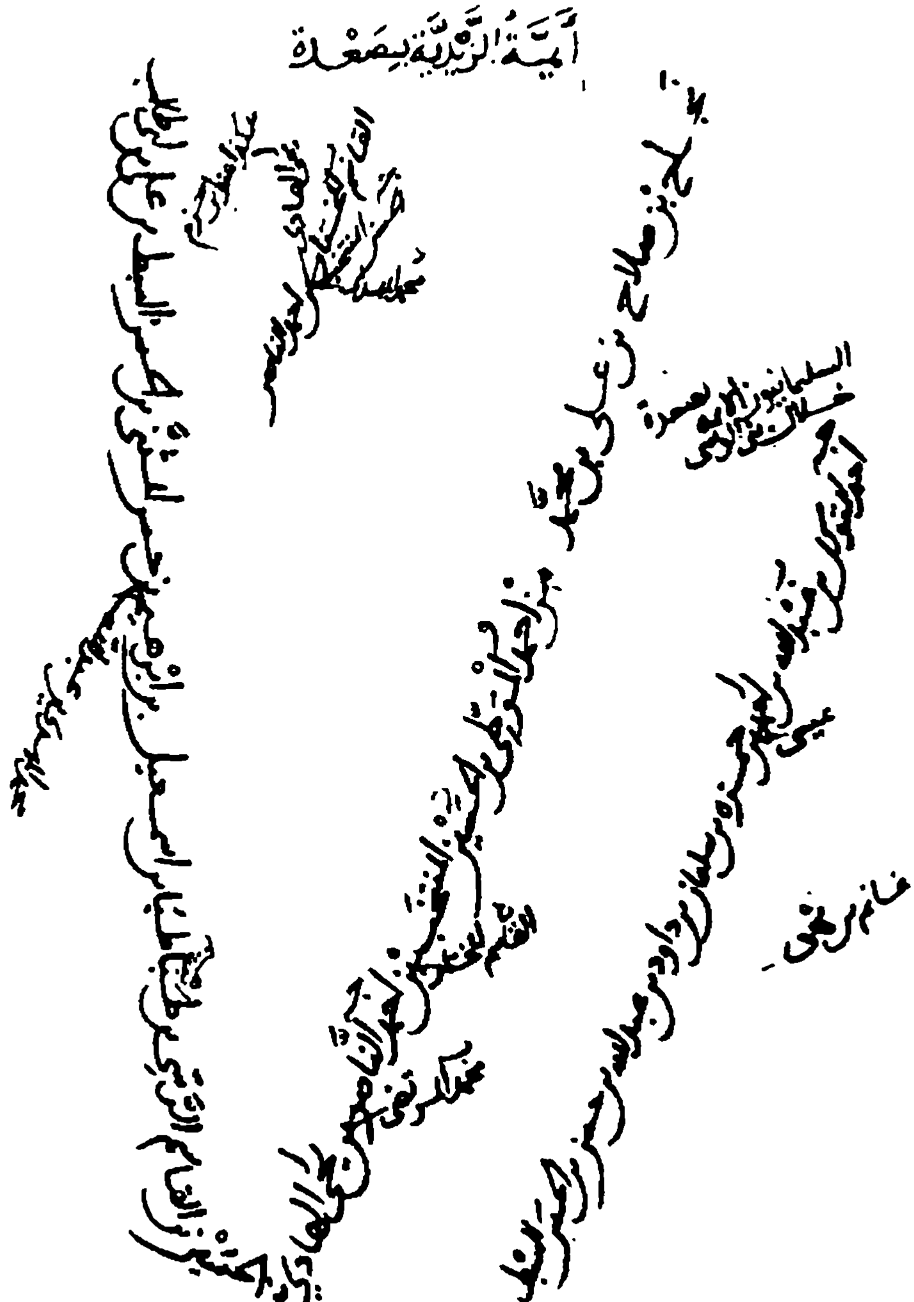
مشجّر النسب القرشي وتفرعاته



بنو قَتَادَة النّابغة بن إدريس بن مطاعن الحسنيّين، أمراء مكة من بني أبي نميّ بعد الهواشِم



بنو مَهَنّا بن الحسين بن مَهَنّا أمراء المدينة من بني الحسين الأصغر بن زين العابدين



بنو الحسين بن القاسم الرسّي أيمة الزيدية بصَعْدة إلى أيام ابن خلدون

وكان عليه أن يمهّد لذلك في وضع أنساب كلّ جيل بما يثق به من النصوص، فقد اعْتبر أنساب الأمم القديمة قد خَفي واندرس بدُروس الزّمان وذهابه، ولهذا كان الاختلاف كثيرًا ما يقع في نسب الجيل الواحد. وقد تترجّح صحّة هذه الأنساب من التّوراة وكذلك قَصص الأنبياء الأقدمين إذا أُخذت عن مَسْلَمَة اليهود، ومن نُسخ صحيحة من التّوراة يغلُب على الظّن صحّتها، ويقدّر أن العناية في التّوراة قد وقعت بنسب موسى وإسرائيل وشُعوب الأسْباط. والنَّسبُ والقَصص أمرٌ لا يدخله النَّسْخ، فينبغي تحري النُّسَخ الصّحيحة والنقل المعتبر. وصادفَتْه مشكلةٌ أخرى في ضبط الأسماء غير العربية، فذكر أن تلك الأسماء أخذها العرب من أهل التوراة، ومخارج الحروف في لغتهم غير مخارجها في لغة العرب، فإذا وقع الحرف متوسطًا بين حرفين من لغتنا تُردّه العرب تارة إلى هذا وتارة إلى هذا، وكذلك إشْبَاع الحركات قد تحذفه العرب إذا نَقلت كلامَ العجم. لذلك استحدث بعضَ الحروف الخاصة لتؤدي النطق المباشر لما لا تؤدّيه الحروف العربية حَسبما قرّر ذلك في المقدمة[1]. وقد اقتبس طريقته هذه من رسم المصحف لحروف الإشمام، وضرب لذلك أمثالًا لكل حرف يتوسط بين حرفيْن من حُروفنا، كالكاف التي أكثر ما تجئ في لغة البربر، بين الكاف وهي الصّريحة عندنا، والجيم أو القاف، مثل اسم بُلُكّين فوضعها كافًا بنقطة الجيم الواحدة من أسفل، أو بنقطة القاف واحدة من فوق، فيدلّ بذلك على أنه متوسط بين الكاف والجيم، أو القاف.

وقد حرص جَهد الطاقة أن يؤدّي بهذه الحروف الصّوتية الجديدة أسماء البربر وغير العرب. التي استمدها جميعًا من مصادرها المباشرة عن اليهود والرّوم

---

(١) العبر ١: ٥٢ (تحقيقنا).

والبربر خاصّةً، وقد رَجّحْتُ في تقديمي للجزء الحادي عشر من العبر[١] أنه أخذ أنسابهم من مصادر مصَنفة من نسّابتهم ومؤرخيهم واعتمدَها في النّقل، يقول: «نقل بعض نسّابة البربر في كتُبهم» وقد وَجدتُ بخطّه بأعلى صفحة خصّصها لمشجر شعوب البتّر وأجذامهم من إحدى مسوّداته[٢] قوله: «هذه الأنساب في هذا الصفح منقولة من كتب نسابة البربر، وهم هاني بين مصدور الكومي، وسابق بن سليمان المطماطي، وكهلان بن أبي لَوَى ومن نسّابة البربر»[٣] .

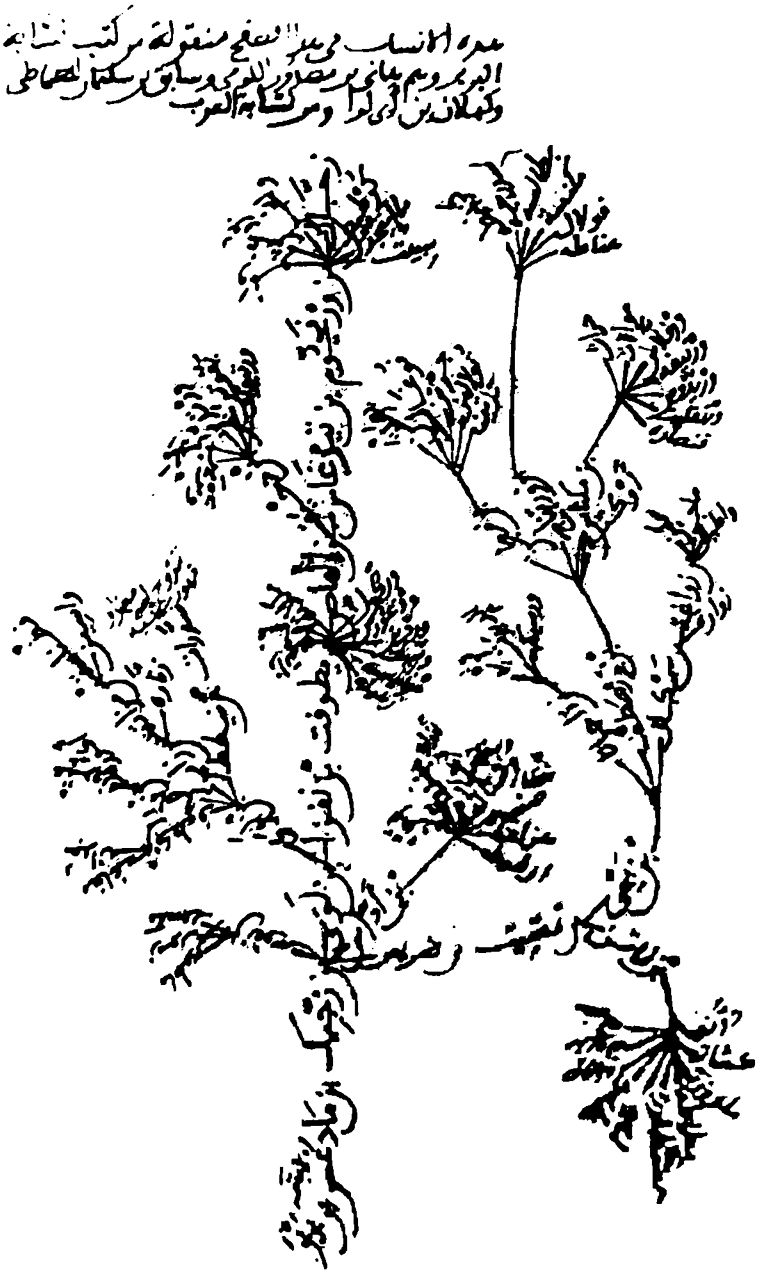
وقد كان ابن خلدون إلى جانب اتّصاله بأهل الذكر والمنزلة من رجالهم أيام تقلبه بين عشائر المغربين الأقصى والأوسط، قد اطلع على مدوّنات أنسابهم التي كتبها مثل سابق بن سليمان المطماطي الذّي نعته بكبير نَسّابي البربر، وخالد بن خِداش الذي نقل عنه صاحبُ مفاخر البربر، وهاني بن يكور الضريسي، وأيوب ابن أبي يزيد مخلد بن كيداد الذّي نقل عنه ابن حزم في الجمهرة. ولم تكن طريقة التّشجير التي تحدث عنها معروفة، وإنّما تُذْكر الأنساب في سَرْد متّصل لكلّ أصل ورَبْطه بمساق فروعه على طريقة النسابين العرب كابن الكلبي وابن حزم، أو ممزوجة مندمجة ضمن الأخبار والأشعار كما فعل البلاذري في أنساب الأشراف.

---

(١) العبر ١١: ٣٣٩.

(٢) هي قطعة جيدة اهتم بتصحيحها وضبطها، محفوظة في مكتبة داماد إبراهيم باشا بالسّليمانية بإستانبول.

(٣) انظر الصورة المرفقة.



أنساب قبائل البتّر - أحد قسمي البربر. وبأعلاها بخطه مصادر تركيبها

فكيف اهتدى إلى طريقة التّشجير الواضحة التي أقام عليها فصولَ كتابه، بدءًا بالكتاب الثاني وجعلها كما قال: «واضحةً للعيان في صفحة واحدة، ترتَسم في الخيال دُفعة، لأنّ الصور الحسّية أقربُ إلى الارْتسام في الخيال من المعاني المتعقّلَة».

قدّرْت أولًا أنّ الرّجل وهو فقيهٌ يجيد حَسْب تنْشأة الفقهاء وقتَها تقديرَ الفُروض والأنْصِبة، وترتيبَ المستحقّين على هيئة التّشجير، وعلى ذلك التَسلسل يشير إلى الأنصبة والحَجْب والتّعْصيب كما هو العمل. ولكنّ أبا زيد استَطْرد وهو يذكر حُكْم أبي سعيد بن خُدَابَنْدَا[1] من دولة بني هولاوو ملوك الظّظر بالعراقَيْن وخراسان، وأنّه بدأ أمْرَه بقتْل الطّبيب عماد الدولة رشيد الدين فَضْل الله بن أبي الخير الهَمَذاني، اتهمه بقتل أبيه فقتله.

وذكر عنه «أنه كان مقدّمًا في العلوم، مثريًا في الغاية، وله تاريخ جمع فيه أخبار الظّظر وأنسابهم وقبائلهم كتبه مشجّرًا نحوًا ممّا في كتابنا هذا»[2] وكان عماد الدولة هذا[3] قد اشتغل بالفلسفة والطبّ والتاريخ. وولّاه ملك الظّظر محمود غازان الوزارة، وله أعمال في البرّ كثيرة، وممّا بقي من أعماله بعد موته في ٧١٦هـ/ ١٣١٦م كتاب «جامع التواريخ» المعروف نصّه الفارسيّ باسم تاريخ غازاني[4] .

---

(١) العبر ١٠: ٧٠٨.

(٢) المصدر نفسه ١٠: ٧٠٩.

(٣) الدرر الكامنة ٣: ٢٣٢ - ، شذرات الذهب ٦: ٤٤.

(٤) ترجم قسمًا منه للعربية د. يحيى الخشاب وصادق نشأت.

إن الإقرار الذّي أورده ابن خلدون محتشمًا بأنّه قدّم كتابه مشجرًا نحوًا مما في كتابنا هذا تُوهم المعاصَرة، إلّا أن فارق ما بينهما في الزمن قرابة القَرْن، وقد بحثْتُ أجزاء النشرة الفارسية «لجمع التواريخ» أو «تاريخ غازاني»، فلم أعثر على أيّ مشجّر بل كانت مجلّداته متصلةَ السّياق.

وفي زيارةٍ لطهران زرْتُ جمعية المؤرّخين وعرضْتُ عليهم الموضوعَ ومقولةَ ابن خلدون وما انتهيت إليه في الأمر، فاتَصل العلامة الدكتور إمامي محقق كتاب **تجارب الأمم** لمسْكويه بزميل له في أمريكا متخصّص في رشيد الدين الهَمذاني وتُراثه، فأجاب بعد ساعة بأن كتّابَ ابن فضل الله المشجّر ليس «**جامع التواريخ**»، وإنّما رسالتُه في «**أَنْساب التّرك**» وأَرْسلَها فورًا وقُدّمت إليّ. وهي أكثر أناقةً وتهذيبًا وتذهيبًا، حيث وُضعت الأسماء المشجّرة في دوائر مُذْهبة الأرضية وترابطت على طريقةِ جذع الشّجرة والفُروع، ولعلّ ابن خلدون الذي لا يعرف الفارسيّة وأشار إليها كان قد رآها عندَ أحد كبار أُمراء المماليك الذين كان وثيقَ الصلة بهم. وربما عند صَديقه الأثير الذي رَعاه وقرّبه من الملك الظاهر برقوق الأميرُ علاء الدين ألطُنْبغا ابن عبد الله الجوباني اليلبغاوي، فاستفاد من أسلوب ترتيب أنساب الأُسَر والإشارة لمن وَلي منهم الحكم بحُروف أبجد، على ذلك النّسق الدقيق الذي وَصَلنا.

وآخر ما نطرحه هنا: ما يُثار حول مصادره الفكريّة التّي عكس صورتَها في بعض **المقدمة** بطريق مباشر وغير مُباشر. ذلك أن ابن خلدون كما نشر في «**التعريف**» وكما أفادنا به ابن الخطيب في «**الإحاطة**» قد اتصل بفكر فخر الدين الرازي وألف في الحساب ولخص كثيرًا من كتب ابن رشد، ولم يحددها، «نخفي عنّا ما إذا كان ابن خلدون قد تأثر في مقدمته بمؤلفات أرسطو وأفلاطون وعلى وجه التخصيص كتاب «**الجمهورية**» الذّي لخّصه ابن رشد وبقيت منه ترجمة عبرية،

وكتاب السّياسة لأرسطوطاليس الذّي فسّر مقالاته الثماني وفقد أصله العربي أيضًا»[١].

وإقبال ابن خلدون على كتب ابن رشد الفلسفية في بواكير حياته يناقض ما انتهى إليه في المقدمة، وكتبه في فصل «إبطال الفلسفة وفساد منتحليها»[٢].

ولاشكّ أن فيما كتب نزْعة عقلانية واضحة وتدلّ على ضوابط مما تأثر به في تكوينه الأول، وتلقّيه للتعاليم، وتخرّجه على فكر أستاذه الآبلي، وتميّز بإجادة التلخيص وضغطه المعلومات في بيان مترسّل دقيق عرف به، وقلّما ينقل نقولَه بالحرف.

المقدّمة العقليّة لرسائل إخوان الصّفاء، التّي لم يرد لها ذكر في عمله. وتَمثّل ذلك فيما كتبهُ د. محمود إسماعيل بلغة متبجّحة عن «نهاية أسطورة نظريات ابن خلدون»[٣].

لقد استوقفني هذا الضجيج، ووجدت في هذا العمل الإعلامي الذّي رأيتُه أخيرًا والذّي أقامه صاحبه على اقتطاف فِقرٍ من هذا وذلك، وبالتمعن الأولي لم أجد ما أراد أن يعبّر به كلام ابن خلدون الذي هو أوضح وأوعب للمعنى، ونَقدُ الدكتور إسماعيل ليـــس هنا موضع تناول تفاصيله، ونكتفي بإشارة محدودة وهي أن ما أورده ابن خلدون عن الجغرافيا كان يستند إلى الإدريسي الذّي لخص كامل القسم

(١) بدوي: مؤلفات ابن خلدون ٩.

(٢) العبر ١: ٤٠٩.

(٣) د. محمود إسماعيل: نهاية أسطورة نظريات ابن خلدون، القاهرة ٢٠٠٠م. وفيه عرضٌ لبعض الشواهد.

الجغرافي منه. ومن النماذج الغريبة لمقارنات د. إسماعيل ما ينقله عن ابن خلدون الذّي استشهد مرة بنظم لا يعرف قائله يقول:

كدود القزّ ينسج ثم يخفى بمركز نسجه في الانـــعكاس

أنه مأخوذ من قول إخوان الصفاء:

أيـن الملوك الـمـاضـيـة تركوا المـنازل خـالـية

وأكثر الشبهات عنده من هذا النمط الذّي لا يستقيم لضعف الصلة بين النّصّيْن، مع الإشارة إلى أن تلك المحتويات من البديهيات أو ممّا توارثه الأجيال من تمازج الفكر اليوناني والفكر العربي البيّن.

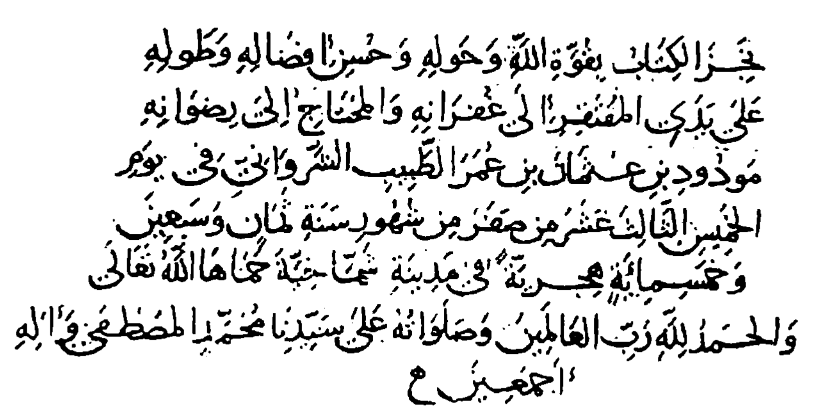
وهذا لا يمنع أن يكون هناك أثر لرسائل إخوان الصفاء التّي اطلع عليها، ونصُّ المقدمة قد استقر عنده ونُسخ على صيغته المعروفة عدا ما أُشيرُ إليه في هذا الحديث.

لقد تساءلْتُ باحثًا عن أصل الموضوع؛ وأنا أعلم أن ابن خلدون دخَلَ مصر سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م، بعد انقضاء دولة الفاطميين والقضاء على تُراثهم الفقْهيّ والفلسفيّ الذّي انتقل إلى مواقع بَعيدة أخرى؛ فقد بُنيت المدارس النظاميّة في العراق، والمدارس الأيوبيّة في مصر والشّام لتجديد حضور مذاهب أهل السنّة، فهل يمكن لكُتبهم الرّئيسة المحظورة مثل **«رسائل إخوان الصفاء»** أو **«الرسائل الجامعة»** أن تجدَ لها مكانًا بين ما انتشر وقتَها من كتب أهل السّنَة وسيادة أصحابها.

لقد وقفت متردّدًا وأنا أعلم أنّ **المقدّمة** بتصوّرها العامّ وتفاصيلها كتبت في مرحلة حياته المغربيّة، وأن وُقُوفنا على القطعة الباقية من النسخة التونسيّة الأولى **«ترجمان العبر»** أظهر بالمقارنة أنّ الإضافات التّي لحقت بها في المشرق كانت تمديدًا

توضيحيا .وإضافات تاريخية، وإعادة تحرير لفُصول ورَدت موجزة وغامضة، واستعمالًا لما اكتشفه واكتَسبه من قُدْرات بيانية وعقلية تحليليّة.

ولم أنقطع عن البحث عن إمكانيّة وُجود «الرّسائل» في مصر والشّام بعد الفاطميين، حتّى قابلت نسخةً[1] من رَسائل إخوان الصّفاء، باسم «الرّسالة الجامعة ذات الفوائد النافعة»، كتبها سنة ٦٨٤هـ/١٢٨٥م محمد بن المتطبّب الدّمشقيّ، وهي محفوظة في مكتبة دائرة المعارف الإسلامية الكبرى بطهران، ثمّ اطّلعت بعدُ على نسخة أخرى عتيقة جيّدة كُتِبت في الشمّاخية[2] إحْدى قُرى جَزيرة ابن عمر من بلاد الشّام، وذلك في ١٣ صفر سنة ٥٧٨هـ/١١٨٢م.


نجز الكتاب بقوة الله وحوله وحسن إفضاله وطوله
على يدي المفتقر إلى غفرانه والمحتاج إلى رضوانه
مودود بن عثمان بن عمر الطبيب الشرواني في يوم
الخميس الثالث عشر من صفر من شهور سنة ثمان وسبعين
وخمسمائة هجرية في مدينة شماخية حماها الله تعالى
والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد المصطفى وآله
أجمعين

(١) أشكر صديقي العلامة موسى كاظم البجنوردي رئيس دائرة المعارف الإسلامية الكبرى بطهران الذي تفضل فأطلعني على هذه النسخة الجيدة وهي من مخطوطات مكتبة دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، برقم ١٣٠٠٣٩.

(٢) بليدة بالخابور بينها وبين رأس عين ستة فراسخ (معجم البلدان ٣: ٣٦١) والخابور نهر كبير بين رأس عين والفرات من أرض الجزيرة، ولاية واسعة وبلدان جمّة غلب عليها اسمه (معجم البلدان ٢: ٣٤٤).

ومعنى هذا، أنّ الرّسائِل كانت موجودةً وتُنْتَسَخُ سِرًا بين علماء الطائفة الإسماعيليّة المحْتجبة بالتّقيّة، وقد يكون ابن خلدون أثناء رحلته إلى الشّام أول القرن التّاسع الهجري عندما اصْطحَبه السلطان فرج بن برقوق، وبقي بعده وقابل تيمورلنك، يكون قد اطلّع على الرّسائل، وأفاد منها الجانب النّظريّ التّعليليّ لبعض أطْروحاته، ويمكن أن نتلمّس أثر ذلك في نسخة مسّودته (نسخة مصطفى عاطف) ، وهي أصل الأصول المهمّة التي اعتمدتُها، فقد أضاف فيها وهو في دمشق مَداخل الفصْل السّادس[1] من الكتاب الأوّل، بعد أن أخذت النّسخُ التّي نقلَت عنها مُسْتهلاً مغايرًا، ويتمثّل ذلك في إضافة ستّة فصول قصيرة، هي: فصلٌ في الفكر الإنسانيّ، فصلٌ في أنّ عوالم الحوادث الفعلية إنّما تتمّ بالفكر، فصلٌ في العقل التجريبي وكيفيّة حدوثه، فصلٌ في علوم البشر وعلوم الملائكة، فصلٌ في علوم الأنبياء عليهم السلام، فصلٌ في أنّ الإنسان جاهل بالذات عالم بالكسب.

وهذه الفصول ذات الصّبغة الفلسفيّة الخاصّة، قد تُشير إلى صلةٍ بالرّسائل لم اتيقن منها بعد، وقد تلمّس الدكتور محمود إسماعيل بعضها، ولو أن ابنَ خلدون - كما قلت - لم ينقل بالحرف على طريقته، وإنّما هي بعض ما رأى إحالة من مَعارف جديدة، استساغ ما تضمنته من تحليل وتعليلٍ ومنطق، فرأَى إضافته إلى سياق الفصل السادس من كتابه.

وفي رأيي أن ابن خلدون قرأ الرسائل بِأَخَرَةٍ بعد زيارته إلى دمشق بعد أن استقامت له مادّة المقدّمة، فنقلَ بعض الأفكار والتّحاليل في هذه الفصول

(١) العبر ٢: ١٦٣-١٧٤.

المضافة، التي تفردت بها نسخة مصطفى عاطف وحدها وهي النسخة المصاحبة له، وهو نقلٌ لا يمسّ جَوْهر تركيب المقدّمة، وإنّما قد يزيدُ في إضفاء التأمّل الفلْسفي للمسائل التجريدية التي طرحَها. وأنّ إغْفالَ الإشارَة منه لذلك المصدر إن تأكد الاستمداد كان متعمّدًا، فالرسائِل تراثٌ فلسفيٌ إسماعيليّ معروف، لا يجوزُ التّصريح به والاعتماد عليه لقاضٍ مالكي، غريبٍ في عاصمة الثقافة الإسلاميّة السنيّة التّي يقوم الفكر فيها وقتَها على اسْتئصال كلّ تراث الدولة الفاطمية الإسماعيلية التّي مضى على مُجابهتها وطَمْسها أكثر من قرنين. ويبقى هذا الملحظ موضوع نظر.

النّشْر والتّحْقيق في مجال التّصوّف:
مع عناية خاصّة بالفُتوحات المكّيّة

عبد الحميد عبد المنعم مذكور*

تمهيد:

يمثّل التّصوّف نزْعة إنسانية، ظهرت - على نحْوٍ من الأنحاء - في كل الحضارات البشرية، وقد أفْصحتْ فيه الرّوحُ الإنسانية - بصور كثيرة متنوعة - عن أشواقها العميقة إلى السّموّ والتّطهّر والاسْتعلاء على كثافة المادّة ومطالب الجسد، وتطلّعتْ - بجهد عظيم - إلى تحقيق مستوياتٍ علْيا من الكمال، وسعت - دون كَلَلٍ - إلى الاتصال بمصْدر هذا الكمال، باذلةً في هذا السبيل كل جهد مُسْتطاع، طلبًا للقُرْب، وتحقيقًا للارتقاء الأخلاقي والعِرْفاني.

ويرتبط التصوف بالزهد ارتباطًا وثيقًا، حيث يمثل الزهدُ البيئةَ الطبيعية التي نشأ فيها التصوف، وهو مقدمةٌ ضرورية له، وركن جوهري فيه، ويشير ابن الجوزي (٥٩٧هـ) إلى هذا الارتباط بقوله: «الصّوفيةُ من جُمْلة الزهاد، إلاّ أنّ الصوفية انفردوا عن الزهاد بصفاتٍ وأحوال، وتوسّموا بسمات.... والتصوف طريقةٌ كان ابتداؤها الزّهدُ الكُلّي»(١).

---

* الأستاذ/ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - عضو مجمع اللغة العربية.

(١) ابن الجوزي (أبو الفرج)، نقد العلم والعلماء، أو تلبيس إبليس، إدارة الطباعة المنيرية، ص ١٥٥.

وقد ظهر الزهد - لدى المسلمين - بوصفه ظاهرةً روحية - لأسباب عديدة، دينية واجتماعية وسياسية ونفسية، وكان - في بعض جوانبه - ردَّ فِعْلٍ مضادًّا للانحراف عمَّا كان عليه الصدر الأول من المسلمين، الذين تواترت عنهم الآثار والأخبار «في فضل الصبر عن الدنيا، والزهد فيها، وفضل القناعة والرضا بالكفاف، والاقتصار على ما يكفي دون التكاثُر الذي يُلْهي ويُطْغي، (وهي) أكثر من أن يحيط بها كتاب أو يشتمل عليها باب»[(١)]، ويعبر عن هذا الزهد - لديهم - الحسن البصري (١١٠هـ) الذي قال في وصفهم «رأيْتُ سبعين بدريا كانوا - والله - فيما أحلّ الله لهم أزهدَ منكم فيما حرّم الله - تعالى - عليكم... وكان أحدُهمْ يعرض له المال الحلالُ فلا يأخذُه، ويقول: أخاف أن يفسد عليَّ قلبي»[(٢)]، ثم وصفوا بأنهم ما كانوا «يفرحون بشيء من الدنيا أَقْبَلَ، ولا يتأسفون على شيء منها أدْبر، ولهي كانت أهْونَ في أعينهم من هذا التّراب»[(٣)].

وتفاعلت تلك الأسباب على نحو أدّى إلى نوع من التطور الذي انتهى إلى التحول من الزهد إلى التصوف، ويصوّر ابن خلدون هذا التحول بقوله: «وأصل هذه الطريقة العُكوفُ على العبادة، والانقطاعُ إلى الله تعالى، والإعراضُ عن زخرف الدنيا وزينتها والزّهدُ فيما يُقْبل عليه الجمهور من لذّة ومال وجاه، والانفراد عن الخلق في الخلوة للعبادة، وكان ذلك عامّاً في الصحابة والسّلَف، فلما فشا الإقبال

(١) أبو عمر، يوسف بن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، إدارة الطباعة المنيرية، ١٩٧٨، جـ٢، ١٦.
(٢) أبو طالب المكي، قوت القلوب في معاملة المحبوب، طبعة الحلبي ١٩٦١، جـ١/ ٥١٧.
(٣) الزهد، للإمام أحمد، مكتبة أنس بن مالك، مصر ١٤٠٠هـ ص ١٢، ٢٢، ١٢٩، وانظر حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، ٣٦٩/٦، ٢٧٠، ٢٧٢، ومقدمة ابن خلدون، طبعة الشعب ٤٣٩، ومراجع أخرى.

على الدنيا - في القرن الثاني وما بعده، وجنح الناس إلى مخالطة الدنيا اختصّ المقبلون على العبادة باسْم الصوفية والمتصوفة»(١).

ويرتبط هذا التطور ببعض الملامح أو المظاهر الخارجية والداخلية: فمن الملامح الخارجية - التي ترجع إلى أوائل القرن الثاني أو منتصفه - أن هؤلاء الزهاد آثروا أن يلبسوا الصوف؛ لأنه شِعارُ التواضع، وزيُّ الصالحين، ورمز التقشف والإعراض عن زخرف الدينا وزينتها. وبدأ هذا الزي يميزهم عن غيرهم، ومن ثَمّ بدأ الصوفية يجتمعون: بعضهم إلى بعض، وأخذ يتميز من بينهم من يصلحون لكي يكونوا قادة أو موجِّهين أو شيوخًا، وقد اجتمع في هؤلاء من الصفات والخصائص ما يجعلهم جديرين بأن يكون لهم الصدارةُ بين إخوانهم، وكان من أهمّ ما يميز هؤلاء أنهم كانوا ذوي علم بمقتضيات السلوك إلى الله تعالى، ثم كانوا قادرين على تأمل واستبطان تجربتهم الروحية، وملاحظةِ ما تقتضيه من مقدّمات، وما تتكون منه من عناصر، وما تحتاجُ إليه من شروط، وما يمكن أن يعترضها من عوائق، وما تفضي إليه من نتائج، كما كان لدى هؤلاء - كذلك - المقدرة على وصف هذه التجربة وتحليلها وتفسيرها، والحديث عنها.

ومن الأمثلة الدّالة على ذلك ما نجده في وصْف إبراهيم بن أدهم (١٦١هـ) لبعض مقتضيات السلوك إلى الله، حتى يصل الآخذُ بها إلى درجة أهل الصلاح، يقول: «اعْلمْ أنك لا تنال درجة الصالحين، حتى تجوز ستَّ عقبات:

أولاها: أن تغلق باب النعمة، وتفتح باب الشدّة.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٤٣٩.

والثانية: أنْ تغلق باب العزّ، وتفتح باب الذّلّ.

والثالثة: أن تغْلق باب الراحة، وتفتح باب الجُهَد.

والرابعة: أن تغلق باب النّوْم، وتفتح باب السّهر.

والخامسة: أن تغلق باب الغنى، وتفتح باب الفقر.

والسادسة: أن تغلق باب الأمل، وتفتح باب الاستعداد للموت(١) .

وإذا كان ابن أدهم يتحدث هنا عن بعض مقتضيات المجاهدة، ومتطلبات الطاعة والعبادة، فالخراز يتحدث عن المقامات التي يترقى فيها سالك الطريق إلى الله تعالى، وهي تمثل منازل يقطعها السالك منزلًا منزلًا، أو مدارجَ يرْقى فيها درجة درجة، وهو لا ينتقل من إحداها إلى الأخرى إلا بعد أن تتمكن الأولى من نفسه، فتكونَ له خلقًا راسخًا، وصفةً مستقرة، ثم تَرِدُ على نفسه واردات من الدّرجة التي فوقها، فتزيدُه شوقًا إليها، فيجتهد في التحقّق بها، ثم ينتقل إلى ما بعدها، في حركة مستمرة تصل بصاحبها إلى منازل الولاية والقرب والعرفان، وقد سُئل الخرّاز عن أوائل الطريق إلى الله تعالى، فقال: التوبة، وذكر شرائِطَها، ثم ينتقل العابد من مقام التوبة إلى مقام الخوف، ومن مقام الخوف إلى مقام الرجاء، ومن مقام الرجاء إلى مقام الصالحين، ومن مقام الصالحين إلى مقام المريدين، ثم إلى مقام المطيعين، ثم إلى مقام المحبّين، ثم إلى مقام المشتاقين، ثم إلى مقام الأولياء، ثم إلى مقام المقرّبين. وذكر لكل مقام عشر شرائط، «إذا عاناها، وأحْكَمها، وحلّت القلوب هذه المحلّة أدْمَنَتِ النظر في النعمة، فانفردت النفوس بالذكر، وجالت الأرواحُ في ملكوت

(١) طبقات السلمي ٣٨، والقشيرية ١/٥٣.

عز الله، بخالص العلم به، فتكون واردةً على حياض المعرفة، إليه صادرةً، ولبابه قارعةً، وإليه في محبته ناظرة»(١).

وقد يتحدث أحد هؤلاء عن مقام كمقام الزهد، فيفرّق بين زهد المحبّين، وزهد الخائفين، وزهد الورعين، وزهد المتوكّلين(٢).

وقد يتحدث غيره عن مقام المحبة، فيبين أنها مرتبطة بالطاعة ومؤسَّسة عليها، وأنها ترجع في أصلها إلى محبة الله لعباده، إذ كان هو المبتدئ بها لهم، ولذلك عرّفهم بنفسه، ودلّهمْ على طاعته، وتحبّب إليهم على غِناهُ عنهم، فجعل المحبة له ودائعَ في قلوب محبّيه، ثم ألبسهم النور الساطع في ألفاظهم، من شدة نور محبته في قلوبهم، ثم حببهم إلى ملائكته، ونشر لهم الذِّكْرَ الرفيع عند خلْقه، فهو - قبل أن يخلقهم - مَدَحَهم، وقبل أن يمدحوه شكرهم، لِعِلْمِه السابق فيهم، ثم أخرجهم إلى خليقته، وقد استأثر بقلوبهم، التي أودعها خزائنَ الْغيوب، فهي معلقة بمواصلة المحبوب، ولا يكونُ هذا لهم إلا بدوام الذكر لله، وشدّة الأُنْس به، وقطع كل شاغل يشغلهم عنه، وتذكر النعم والأيادي التي يتفضل بها عليهم(٣).

ويتحدث ذو النُّون عن الفطنة وأبوابها فيقول: إنّ لها أربعة أبواب: أولها: الخوف، ثم الرجاء، ثم المحبة، ثم الشوق، ولها أربعة مفاتيح، فالفرْضُ مفتاحُ باب

---

(١) انظر حلية الأولياء ١٠/٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) انظر حلية الأولياء ١٠/٨٤.

(٣) انظر كلام المحاسبي عن المحبة في الحلية ١٠/٧٦، ٧٧، وانظر كذلك حديث التستري وابن سالم عن الذكر في اللمع ٢٩٠، وكلام المحاسبي عن الحزن في طبقات السلمي ٥٩، وكلام حاتم الأصم عن الصدق، في حلية الأولياء ٨/٧٧، والخراز في الحديث عن البكاء في اللمع ٣٠٠، ٣٠١، وشقيق البخلي في الحديث عن الزهد، الحلية ٨/٦٦-٦٨.

الخوف، والنّافلة مفتاح باب الرجاء، وحُبُّ العبادة مفتاح باب المحبة، وذكر الله الدائم بالقلب واللسان باب الشوق، وهي درجة الولاية.

ثم يقول: «واعلم أي أخي، أنه ليس بالخوف يُنال الفرض، ولكنْ بالفرض ينال الخوف، ولا بالرجاء تُنالُ النافلة، ولكن بالنافلة ينال الرجاء، كما أنه ليس بالأبواب تنال المفاتيح، ولكن بالمفاتيح تنال الأبواب، واعلم أنه من تكامل فيه الفرض فقد تكامل فيه الخوف، ومن جاء بالنافلة فقد جاء بالرجاء، ومن جاء بمحبة العباد فقد وصل إلى الله، ومن شغل قلبه ولسانه بالذكر قذف الله في قلبه نور الاشتياق إليه، وهذا سِرُّ الْمَلَكُوت. فاعلمْه واحفظه»(١).

ويطول بنا الحديث، وتكثر النماذج(٢) الدّالّة على هذا التحوّل من مرحلة الزهد إلى مرحلة التصوف، حيث يتبين لنا ظهور ما يدل على العناية والالتفات إلى تحليل التجربة الصوفية، والغوص على تفسيرها، والوصول إلى أعماقها الباطنية، ثم الإفصاح عن جوانبها، والوصف لعناصرها، والبيان لأركانها، والتحذير من الآفات التي يمكن أن تتسرب إليها، والإشارة إلى ما يكتنفها - في كل خطوة من خطواتها - من فضل الله على أصحابها، وما يُهديه إليهم من الإحسان والعطاء.

ويلاحظ أن هؤلاء لم يكونوا يرجعون في هذا الوصف لتجاربهم الروحية إلى كلام السابقين، بل كان حديثهم عنها نابعًا من تجربتهم الذاتية، ومن معاناتهم الروحية، فالتجربة تمدهم بعلم خاص، ومعرفة ذاتية، وكان بعض هؤلاء يحس أحيانًا أنه مضطر إلى الإفصاح عن تلك المعرفة، وأنه عاجز عن كتمان ما يمتلئ به

---

(١) انظر الهامش الأسبق والنماذج المذكورة به.

(٢) انظر: حلية الأولياء ٩/٣٧٨، ٣٧٨.

قلبه من المشاعر أو الأحاسيس والخواطر والمعاني، فكأنه - عندئذ - يحس بما يشبه «الوجْد الفني» أو الامتلاء الشعوري الذي يحسّ به الفنانون أو الشعراء، ولذلك كان هؤلاء يجدون راحةً في التعبير عما تجيشُ به صدورهم، وفي هذا يقول الحكيم التّرْمذي: «ما صنّفْتُ حرْفًا عن تدبير، ولا لِيُنْسَبَ إليّ شيْءٌ منه، ولكن كان إذا اشتد عليَّ وقْتي أتسلّى به»[1]، وبدأ هؤلاء يسجلون خواطرهم، ويصفون تجاربهم، ويتحدثون عن أذواقهم ومواجيدهم، وبدأت تظهر بعض الرسائل التي تتحدث عن تلك التجربة الروحية، بل بدأ بعض هؤلاء يجلسون للحديث بين الصوفية أو للحديث عن التصوف بالمساجد[2]، وكان من أولهم يحيي بن معاذ الرازي (ت ٢٥٨هـ) وأبو حمزة البغدادي، الذي تكلم ببغداد قبل أن يتكلم بمسجد المدينة، وكان الإمام أحمد بن حنبل يوقّرُه ويعترف له بالفضل، فإذا جرى في مجْلسه شيءٌ من كلام القوم كان يقول له: «ما تقول فيها يا صُوفي»[3].

وكان على هؤلاء الشيوخ أن يوضّحوا وصاياهم لأتباعهم، وأنْ يحددوا قواعد السلوك وآدابه لهم، وقد اكتفى بعضهم بالتعليم الشفهي، ولذلك لم يكتب كتابًا، بل كان يقول: كُتُبي أصحابي[4]، وقام بعضهم بكتابة الكتب والرسائل، واشتهر بذلك عدد من كبار الصوفية في القرن الثالث الهجري وما بعده، ومن هؤلاء المحاسبي وسهْل التّسْتري، والجُنَيْد بن محمد والحكيم الترمذي وأمثالُهم، وكان من أهم الدوافع

---

(١) القشيرية ١/١٢٧.

(٢) قوت القلوب ١/٣٨٨

(٣) السلمي (أبو عبد الرحمن) طبقات الصوفية، ص ٢٩٥.

(٤) انظر د/ محمد كمال جعفر: من التراث الصوفي، سهل بن عبد الله التستري، دار المعارف ط١/ ١٩٧٤، ص ٢٦.

إلى التأليف في التصوف بيان عقائد الصوفية وشرح طريقتهم، ثم الرد على المنحرفين من أدعياء التصوف، ويبرز هذا الهدف في مقدمة كثير من الكتب الصوفية كالتعرُّف للكلاباذي، واللُّمع للطوسي، والرّسالة للقشيري، وكان من أهم أهدافهم كذلك مواجهة الهجوم الذي تعرّض له الصوفية منذ أن أصبحوا طائفة متميزة في زيها وفي منهجها، وقد اجتهد هؤلاء في توضيح أسس الطريق الصوفي، وتحديد عناصره، ودفع الشبهات عنه، ولم تَخْلُ بعض مؤلفاتهم من بيان آراء الصوفية في علوم الطوائف الأخرى التي كانت معاصرة لهم، وكانت تتوجّه بنقْدها لهم، وتوجه الملاحظات إليهم، ومن هؤلاء بعض الفقهاء، والمفسرين وعلماء الكلام وأمثالهم.

ولما اختص هؤلاء بمذهب الزهد، والانفراد عن الخلق، والإقبال على العبادة، وَقَعَ لهم نوع من العلم، الذي اختصّوا به عن غيرهم، وهو علم المواجيد والأذواق، التي هي ثمرة الطاعة التي خَصّصوا أنفسهم لها، ثم هي ثمرة محاسبة النفس، والنظر في خفايا نوازعها، ودقائق أخلاقها «فظهر أنّ أصْلَ طريقتهم كلّها: محاسبةُ النفس على الأفعال والتروك، والكلام في هذه الأذواق والمواجيد التي تحصل عن المجاهدات، ثم لهم مع ذلك آداب مخصوصة بهم، واصطلاحات في ألفاظ تدور بينهم»(١).

وكان هذا العلم مختصًا بالصّوفيّة لا يشاركهم فيه غيْرهم من أصْحاب العلوم التي ظهرت بين المسلمين، وبهذا صار علم الشريعة على صنفين: صنف مخصوص بالفقهاء، وأهل الفُتْيا وهو علم الأحكام، وصنف مخصوص بالصّوفية وهو العلم الذي

(١) مقدمة ابن خلدون، ٤٣١، ٤٤٠، وانظر كذلك: الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي، بعناية الشيخ عبد الله دراز، المطبعة التجارية - مصر - ٤/ ٢٣٨، ٢٣٩.

يتحدّث عن مجاهدة النفس، والكلامِ في الأذواق والمواجيد، وكيْفيّة الترقّي فيها من ذوق إلى ذوق، مع شرح الاصطلاحات التي تدور بينهم[١].

«فلما كُتبت العلوم ودوّنت، وألّف الفقهاء في الفقه وأصوله، والكلام والتفسير وغير ذلك، كتب رجالٌ من هذه الطريقة في طريقهم، وصار علم التصوف في الملّةِ علْما مدوّنًا بعد أن كانت الطريقةُ عبادةً فقط»[٢].

ويمكن القول - زيادة على ما قاله ابن خلدون - إنّ الذين ألفوا من علماء الصوفية في علم التصوف، لم يقتصروا على وصف المجاهدة، والمواجيد، وشرح المصطلحات، بل إنهم قد مَدُّوا نطاق اهتمامهم إلى دوائر العلوم الأخرى، فنظروا إليها، وإلى مسائلها من خلال منهجهم وطريقتهم، ومن خلال أذواقهم ومواجيدهم، فجاءت نظراتُهم إليها واجتهاداتهم فيها من نمطٍ مختلف عنْ نظرة أصحابها أنْفسِهم إليها، فقد عالجوا بعض مسائل الفقه على نحْوٍ يختلف عما نجده لدى الفقهاء، وعالجوا بعض مسائل التفسير والكلام على نحو لا نجده لدى هؤلاء، ولعل ذلك يتضح بذكر الأمثلة.

فالفقهاء - على سبيل المثال - عندما يتحدثون عن الوضوء أو الصلاة، يُعْنَوْن. بذكر الشروط والأركان والفرائض والسنن التي ينبغي مراعاتها فيها، ثم يعنون بما ينتقض به كل منهما، فإذا تحدّث الصوفية عنهما تحدثوا عن الآداب والأسرار المتعلقة بهما، وما ينبغي أن يستحضره القلب عند أدائهما، بحيث يكون الوضوء طهارةً للظاهر والباطن، وتكون الصلاة معراجًا روحيًا يرتقي بصاحبه إلى مقام

---

(١) مقدمة ابن خلدون، ٤٤٠.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ٤٤٠.

القرب من الله، والأنس به، والحضور الصادق بين يديه، ويظهر ذلك من مثل كلام حاتِم الأصَمّ (٢٣٧هـ) عندما سئل: كيف تُصلي؟ فقال: حين يدْخل الوقت أتوضأ وضوءًا ظاهريًا، وآخَرَ باطنيًا: الظاهري بالماء، والباطني بالتوبة، ثم أدخل المسجد، وأجعل المسجد الحرام شاهدي، وأضع مقام إبراهيم بين عينيّ، وأرى أن الجنة عن يميني، والنار عن يساري، والصراط تحت قدمي، وملك الموت خلفي. وعندئذ أكبّر بتعظيم، وأقوم بحُرْمة، وأقرأ بهيْبة، وأسجد بتضرّع، وأركع بتواضع، وأجْلس بحلم ووقار، وأسلّمُ بالشكر»(١).

ولا يقتصر الأمر على الوضوء والصلاة، بل إنه يمتد ليشتمل أسرار الطهارة والعبادات جميعًا، وقد عني الصوفية بهذا الجانب في الحديث عن العبادات عناية بالغة، وكانوا هم الذين وضعوا الأساس لهذا التوجه في النظر إليها، وظهر ذلك لدى كثير منهم، كالطوسي في **اللمع**، والحكيم الترمذي في أكثر من كتاب ورسالة، وأبي طالب المكي في **قوت القلوب**، والغزالي في **إحياء علوم الدين**، ومحي الدين ابن عربي في **الفتوحات المكية**، وهذا النمط من النظر إلى العبادات، لا يوجد عند الفقهاء بما هم فقهاء، بل إنه - إذ وجد لدى بعضهم - فإنما هو بتأثير الصوفية فيهم، أو لانتسابهم إلى الصوفية.

- وقد انشغل علماء الكلام من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم بما يسمى مشكلة خلْق القرآن، وانقسموا إلى من يقول بخلق القرآن بالنظر إلى ألفاظه وحروفه ولغته

(١) **كشف المحجوب** ٥٤٢/٢, ٥٤٣، وانظر حديثه عن آداب الصدقة وشروطها في حلية الأولياء ٧٧/٨.

واشتماله على الأوامر التي تتعلق بالمخلوقين، إلى أدلة أخرى(١) . وإلى من يقول إنه كلام الله غير مخلوق، مفرّقين في النظر إلى صفة الكلام بين الكلام النّفْسي والكلام اللفظي الدالّ على المعنى النفسي، والكلامُ النفسي قديمٌ دون الكلام اللفظي كما يرى الأشاعرة (٢) ، وفي ضجيج الخلاف بين الفريقين، وأمثالهما ممن أدلّوا بدلوهم في القضية، وهم كثيرون(٣) ، تتحوّلُ المسألة إلى قضية نظرية جدلية تتصارع فيها الآراء بين إثبات ونفي، واستدلال وردّ، ويخْفُتُ - في غمرة الخلاف - ما ينبغي أن يستحضره المؤمن منْ توقير وهيبة وإجلال لكلام الله تعالى، وما جاء في القرآن من أمر ونهي، وحلال وحرام، وحديث عن الله وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر، وتُخْتَزَلُ المسألة إلى قضية خلافية ليس فيها منتصر.

فإذا ذهبْنا إلى الصوفية وجدناهم لا يشغلون أنفسهم بهذه القضية التي لا تخلو من افْتعال، بل إنهم ينظرون - بَدَلًا من ذلك - إلى آداب التلاوة، واستخلاص أسرارها واستحضار عظمة الله صاحب هذا القرآن، «فإذا كان العبد مُلْقيًا السمع بين يدي سَمِيعه، مُصْغيًا إلى سرّ كلامه، شهيدَ القلب لمعاني صفات شهيده، ناظرًا إلى قدرته، تاركًا لمعقوله ومعهود علمه، متبرئًا من حوْله وقوّته معظمًا للمتكلم، واقفًا على حضوره، مفتقرًا إلى الفهم بحال مستقيم، وقلب سليم

---

(١) انظر مثلًا: **شرح الأصول الخمسة**، وهو من تعليق الإمام الزيدي أحمد بن الحسين بن هاشم على كتاب **الأصول الخمسة** للقاضي عبد الجبار، وهو بتحقيق د/عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة ط١٩٨٨/٢، ص٥٢٧، ٥٤٩.

(٢) انظر مثلًا: **الملل والنحل** للشهرستاني، بهامش **الفصل** لابن حزم، المطبعة الأدبية ١٣١٧هـ، جـ١/١٢٣.

(٣) يقول علي بن علي بن أبي العز الحنفي في كتابه: **شرح العقيدة الطحاوية**، طبع المكتب الإسلامي بيروت ط٦/ ١٤٠٠هـ، إن الناس افترقوا في مسألة الكلام على تسعة أقوال، انظر صفحة ١٧٩ وما بعدها.

وصفاء يقين، وقوة علم وتمكين - سمعَ فَصْلَ الخطاب، وشهِدَ علم غيب الجواب»[١].

ثم عليه أن يتلو القرآن «على معاني الكلام، وعلى شهادةِ وصْفِ المتكلم: الوعيد منه بالتحزين، والوعد بالتشويق، والوعظ بالتخويف، والإنذار بالتشديد، والتفسير بالترقيق، والتبشير بالتوفيق»[٢]، ووجدناهم يتكلمون عن مقامات الناس في التلاوة، والحُجُبِ التي تمنع الناس من فهم القرآن، وضرورة أن يشهد العبد أنه مقصود بجميع القرآن من فاتحته إلى خاتمته»[٣].

ويذكر أبو طالب المكّي قول بعض العلماء في تلاوته للقرآن: «كنت أقرأ القرآن، فلا أجدُ له حلاوة، حتى تلوته كأني أسمعه من الرسول ﷺ، ثم رُفِعْتُ إلى مقامٍ فوقه فكنت أتلوه كأني أسمعه من جبريل عليه السلام يلقيه على رسول الله ﷺ، ثم جاد الله بمنزلة أخرى، فأنا الآن أسمعُه من المتكلّم - عزّ من قائل - فعندها وجدت له نعيمًا ولذّة لا أصبر عنها»[٤].

وبهذا تكون التلاوة طاعة وحضورًا، وتقديسًا وتوقيرًا، وفهمًا وعلمًا، وتخلقًا بأخلاق القرآن، وعلى المؤمن - إذن - أن يجعل القرآن «هو علمه وعمله،

(١) قوت القلوب ٩٧/١.
(٢) القلوب ٩٩/١.
(٣) القلوب ٩٦/١، ١٠٠، ١٠٢.
(٤) القلوب ١٠٥/١، وانظر اللمع ١١٤.

وذكره، ودعاءه وهمّه وشغله، فعنه يسأل، وعليه يثاب، ومقامه منه، وذكره فيه...»(١).

ولا شك أن الجوّ الروحي الذي يصدر عنه الكلام يختلف اختلافًا واضحًا عن جوّ الجدل والخلاف الذي يظهر في كلام المتكلّمين عن قضية خلق القرآن.

وينشغل المتكلمون - مثلًا - بإثبات وجود الله تعالى، وهم يسلكون - لإثبات ذلك - طريقًا طويلًا يبدأ بإثبات حدوث العالم، ثم الانتقال من ذلك إلى إثبات وجود الخالق، جلّ جلاله، لأن العالم حادث، وكلُّ حادث يحتاج إلى مُحْدِث(٢).

وهذا - عند أهل العلم واليقين من الصّوفية - أمر يقيني لا يحتاج إلى برْهنة أو إثبات، بل هو أمر فطري مغروس في النفس الإنسانية التي لا تجد سكينتها وطمأنينتها وراحتها إلاّ مع الإقرار به، والاعتماد له، ولذلك قالوا: «كيف يُطْلَبُ الدّليل على منْ هو دليلٌ على كلّ شيْء»(٣).

وهكذا نجد المشتغل بعلم الكلام «يفني زمانه في تقرير حدوث العالم، وإثبات وجود الصانع، وذلك أمْرٌ مفروغ منه عند السالك الصادق صاحب اليقين. فالذي يطلبه هذا بالاستدلال - الذي هو عُرْضةٌ للشُّبه والأسئلة والإيرادات التي لا نهاية

---

(١) قوت القلوب ١٠٦/١، وانظر اللمع ١٠٥، وما بعدها إلى ١٢٩، وإحياء علوم الدين ٣٥٦/١ - ٣٣٧ إلى مصادر أخرى.

(٢) انظر مثلًا: كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق د/محمد يوسف موسى، والأستاذ/ علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي ١٩٥٠ن ص١٧ وما بعدها.

(٣) انظر: مدارج السالكين ٣٤٧/٢.

لها - هو كشفٌ ويقين للسالك، فترى المتكلم يبحث في الزمان والمكان والأعراض والأكوان، وهمّتُه مقْصورة عليها، لا يعْدُوها ليصل منها إلى المكوّن وعبوديته، والسالك قد جاوزها إلى جمع القلب على المكوِّن وعبوديته بمقتضى أسمائه وصفاته، لا يلتفت إلى غيره، ولا يشتغل قلبه بسواه»[١] ، وهكذا[٢] .

ويتضح مما سبق أن الصوفية قد حاولوا أن يسدّوا هذا الفراغ الذى لم يشغله أحد سواهم، بعد أن انقسم علم فقه الدّين إلى علوم كثيرة، ذات تخصصات مستقلّة، ومن ثم عني الصوفية بمكارم الأخلاق، ومعالي الأحوال، وفضائل الأعمال، والمقامات العالية في الدين، وكان مما شَغَلوا به أنْفسَهم البحث عن حقائق التوبة وصفاتها، ودقائق الورع، وطبقات المتوكّلين، ومقامات الرّاضين، ودرجات الصابرين، وكذلك في باب الخشية والخضوع والمحبة والخوف والرجاء والشوق

---

(١) انظر: مدارج السالكين ٣٤٨/٢، ٣٤٩، وقد نقلنا النص - على طوله - لأهميته ووضوحه من جهة، ثم لأنه يأتي - تعبيرًا عن رأي الصوفية - على لسان أحد كبار العلماء من ذوي التجاه السلفي، وهو ابن قيم الجوزية.

(٢) بل إن بعض الصوفية قد طبق المنهج الصوفي في النظر إلى مسائل العلم حتى على مسائل علم النحو، فالنحو لا يقتصر على تصويب الألفاظ والالتزام بقواعد اللغة، بل إنه يمتد ليصبح علم نحو القلب، وفي هذا النحو الصوفي تأخذ المصطلحات دلالات صوفية، فالرفع والنصب والخفض والجزم، وهي= =علامات الإعراب يصبح لها معان أخرى «فرفع القلوب قد يكون بأن ترفع قلبك عن الدنيا، وهو نعت الزهاد، وقد يكون بأن ترفع قلبك عن الشهوات والمنى، وهو نعت العباد، وأصحاب الأوراد والاجتهاد... وأما نصب القلوب فيكون بانتصاب البدن على بساط الوفاق، ثم بانتصاب القلب في محل الشهود بحسن الإطراق، ثم بانتصاب السر بوصف الانفراد... وأما خفض القلوب فيكون باستشعار الخجل، واستدامة الوجل، وإيثار الخمول، وملازمة الخشوع... إلخ، انظر: نحو القلوب الكبير، لأبي القاسم القشيري، تحقيق وشرح ودراسة: د. إبراهيم بسيوني، ود. أحمد علم الدين الجندي - القاهرة ١٩٩٤م، ص ٤٢، وما بعدها.

والمشاهدة، والإنابة والطمأنينة، ثم لهم مع ذلك تخصص بمعرفة الحرص والأمل، ومعرفة النفس وخواطرها، ودقائق الرياء والشهوة الخفية(١).

وهم يختلفون مع غيرهم من أهل العلوم الأخرى لأن كل الخلق، كما يقول القشيري: «قَعَدوا على الرّسوم، وقعدتْ هذه الطائفة على الحقائق، وطالب الخلْقُ أنفسَهم بظواهر الشرع، وطالب هؤلاء أنفسهم بحقيقة الورع ومداومة الصدق»(٢). وكان على هؤلاء الصوفية وعلمائهم أن يبرهنوا على هذا في أقوالهم ووصاياهم لمن انتسبوا إليهم، وفيما كتبوه من كتب ورسائل تحمل خلاصة تجاربهم وتعاليمهم.

أولًا: لمحةٌ عن النّشْر والتحقيق في حقْل التّصوّف:

اعتمد التعليم للعلوم الإسلامية - في بداياته الأولى - على الرواية الشفهية التي تنتقل فيها المعارف عن طريق التلقّي المباشر من الشيوخ في مجالس العلم، وكانوا - في أول الأمر - يكرهون أن تدوَّن العلوم في كتب، حتى فيما يتعلق بالقرآن الكريم، وسنة الرسول ﷺ. وفي ذلك يقول أبو طالب المكي، وهو من أعلام التصوف في القرن الرابع الهجري (ت٣٨٦هـ) «وكانوا يكرهون كَتْب الحديث، ووضعَ الناسِ الكتب؛ لئلا يُشتغل بها عن القرآن، وعن الذكر والفكر. وقالوا احفظوا كما حفظنا... كما كره أبو بكر الصديق رضي الله عنه وعِلْيَةُ الصحابة تصحيف القرآن في مصحف، وقالوا: كيف نفعل شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ... حتى أشار عليه عمر رضي الله عنه وبقيّة الصحابة أن يجمع القرآن؛ لأنه أحفظ له؛ ويرجع الناس إلى المصحف،

(١) انظر اللمع ٣١، ٣٢.

(٢) القشيري ١/١١٦، ١١٧، ولعل هذا الكلام لا يخلو من مبالغة، ولكنه يبين رأي الصوفية في منهجهم وما البوا به أنفسهم، ويستطيع غيرهم أن يحاكمهم إلى ما ألزموا به أنفسهم ليري: هل أفلحوا أو أخفقوا.

لما لا يُؤْمَنُ من الاشتغال بأسباب الدنيا عنه»[(١)] ولم يقتصر الاعتماد على الحفظ على القرآن والسنة؛ بل إن الناس «كانوا يتلقون العلم، بعضهم عن بعض، ويحفظونه حفظا، هذا؛ لطهارة القلوب من الرِّيَبِ، وفراغها من أسباب الدنيا، وصفائها من الهوى، وعلوّ الهمة وقوة العزيمة وحسن النية»[(٢)].

لكن تبيّن للناس - بعد ذلك - أن العلم لا يمكن الاحتفاظ به ونقْلُه اعتمادًا على الحفظ والرواية وحدهما، ولاسيما مع طول الزمن، واتّساع الأماكن وقبض العلماء، وكثرة العلوم، وتعدّد الاجتهادات، ولهذا كان طبيعيا أن يلجأ المسلمون - كما لجأ غيرهم من قبل - إلى تدوين العلم وتقييده، ويذكر المكّيّ أن ذلك وقع بعد سنة عشرين ومائة من التاريخ.. يقال إن أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابْن جُرَيْج في الآثار، وحروفٌ من التفاسير عنْ مُجاهد وعطاء وأصحاب ابن عبّاس بمكة، ثمّ كتاب مَعْمَر بْنِ راشد الصّنْعاني باليمن (١٥٣هـ) جمع فيه سُننا منشورة مبوّبة، ثم كتاب الموطأ بالمدينة لمالك بن أنس (١٧٩هـ) رضي الله عنه في الفقه، ثم جمع ابْن عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) كتاب الجوامع في السنن والأبواب، وكتاب التفسير في أحْرُفٍ من عِلْم القرآن، وجامع سفيان الثوري (١٦١هـ) الكبير رضي الله عنه في الفقه والأحاديث، فهذه من أول ما صنف ووضع من الكتب»[(٣)].

وعلى الرغم من ظهور ضرورة التدوين للعلوم كان أهل العلم والصلاح من الصوفية غير مقبلين على هذا التدوين؛ بل إنّ بعْضهم كان يكره أن يخبر الناس

---

(١) المكي: قوت القلوب، في معاملة المحبوب.. طبعة، مصطفى البابي الحلبي ط١/ ١٣٨١، ١٩٦١، حـ١/٣٢٥.

(٢) السابق: الموضع نفسه.

(٣) السابق ٣٢٤/١، ٣٢٥ وانظر: الغزالي: إحياء علوم الدين، طبعة الحلبي في أربعة أجزاء، ١/ ١١٠.

بمواجيده وأذْواقه خشية الوقوع في الرّياء والتصنُّع للخلق، والتزْيين للكلام[١] «ولأنّ المواجيدَ أحْوالُ قلوبهم، فكتْمُها أفضل» ثم خشية أن يؤدي هذا إلى التكبر على الناس، والتميز عن الفقراء[٢].

وإذا كان هؤلاء يخشون على قلوبهم من مجرد الحديث عن أحوالهم وأذواقهم فإن خشيتهم من التدوين كانت أكثر، ولذلك كان يقول قائلهم إذا سئل عن كتبه: كتبي أصحابي[٣].

لكن هؤلاء العلماء من الصوفية قد صنعوا مثلما صنع أمثالُهم من العلماء في العلوم الإسلامية الأخرى، فاتجهوا إلى التأليف والتدوين، وكان من أهمّ دوافعهم لذلك أن يشرحوا السبيل الذي سلكوه من العبادة والزهد، وأن يوضحوا بداياته ومراحله، وغاياته ومقاصده، وأن يبينوا عقائدَهم، والأخلاقَ التي تستلزمها طريقتُهم، وأن يعرّفوا السالكين لطريقهم ما يجب عليهم الالتزام به من الأعمال والآداب، ثم ليدْفعوا عنْ منهجهم في الطاعة والعبادة ما وُجّهَ إليه من هجوم على لسان خصوم التصوف من الفقهاء والمحدّثين والمتكلّمين، وربما جاءت أقوالُ بعضهم إجابة لسؤال، أو دفْعاً لاتّهام، أو تنْفيساً عن وجد أو شعور قاهر يشعر به صاحبه كما قال الحكيم الترمذي[٤].

وكان من الطّبيعي أن يُبْدَأَ الإفصاح عن هذا كلّه ببعض الأقوال والوصايا التي يتحدث بها الأوائل من هؤلاء الشيوخ إلى مريديهم والمنتسبين إليهم، وقد ظلت

---

(١) انظر: **قوت القلوب** ٣٣١/١.

(٢) انظر لهذا المعنى وسابقه: **القوت** ٣٣٥/١.

(٣) انظر ما سبق

(٤) انظر: **الرسالة القشيرية**، مرجع سابق ٢٧/١.

هذه الأقوال سائرة على الألسن إلى أن وجدتْ مَنْ جَمَعها من المؤلفين الذين ظهروا فيما بعد، كهذا الذي نجده في كتاب **التعرّف لمذهب أهل التّصوّف** للكلاباذي (٣٨٠هـ) وكتاب **اللمع** لأبي نصر السراج الطوسي (٣٨٠هـ) **وقوت القلوب** للمكي (٣٨٦هـ) **وطبقات الصوفية** لأبي عبد الرحمن السلمي (٤١٢هـ) **وحلية الأولياء** لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) **والرسالة القشيرية** لعبد الكريم بن هوازن القشيري (٤٦٥هـ) **وكشْف المحجوب** لعلي بن عثمان الهجْويرِي (٤٦٥هـ) وهكذا. وقد استخلص بُولس نُويَا وماسينيون من كتاب **حقائق التفسير** لأبي عبد الرحمن السلمي (٤١٢هـ) أقوالا في التفسير لأحمد بن عطاء الأدمي، وأبي الحسين النُوري وحسين بن منصور الحلاّج[1].

ثم بدأت الكتب والرسائل الصوفية في الظهور، وكان من أوائلها كتب الحارث بن أسد المحاسبي (٢٤٣هـ) ورسائله، وأبو سعيد الخراز (٢٧٧، أو ٢٧٩هـ) وسهل بن عبد الله التستري (٢٨٣هـ) والجنيد بن محمد الذي يوصف بأنه سيد الطائفة، ثم مؤلفات حسين بن منصور الحلاج (٣٠٩هـ) ثم كتب ورسائل أبي عبد الله محمد بن علي الملقب بالحكيم الترمذي (٢٨٥هـ أو ٣٢٠هـ على الأرجح) ثم تكاثرت الكتب الكبرى في التصوف في القرن الرابع وما بعده، وأصبحت - بما جمعت من معارف وأقوال للصوفية - مراجع لا يمكن الاستغناء عنها أو إغفالها في أي حديث عن نشأة التصوف الإسلامي وأعلامه واتجاهاته

---

(١) انظر: **مجموعة آثار أبو عبد الرحمن سلمي (بالفارسية)** بعناية نصران بورجوادي، مركز نشر دانشكاهي ٥٠٨، ط ٢٠٠٠، للادمي جـ١/٧٥-١٨٢، ثم للنوري ١/٢٣١-٢٣٤ ثم للحلاج ١/٢٣٩-٢٩٢، ويلاحظ أن أقوال الحلاج مكتوبة بخط الأستاذ ماسينيون، وضم الكتاب في المجلد الأول، وكذلك في الكتاب الثاني مجموعة من كتب السلمي، بما يجعله مرجعا مهما لأي دراسة عن أبي عبد الرحمن السلمي.

وقضاياه، ومشكلاته، وقد كانت تمثل موردًا ثَرّاً اغترف منه رجال التصوف الذين جاءوا من بعدهم، وما تزال تحمل الأهمية ذاتها للدارسين الذين يعدونها نقطة البدء لدراساتهم وتصوراتهم للتصوف عند المسلمين.

ويمكن القول بأن كثيرا من هذه الكتب والمصادر الصوفية قد جاء منشورا أكثر منه محققًا، ونعني بالنشر إخراج النّصّ المخطوط إلى الناس دون التزام بما تواضع عليه المحقّقون من شروط، ومن أهمّ هذه الشروط:

– أن يعْتمد النّشْر على مخطوطات، وأن يقدم المحقق للقراء صورًا منها مع وصفها وصفًا دقيقا من حيث عدد الأوراق، وطريقة الكتابة وأنواع الخطوط، وتاريخ النسخ، وعدد النسخ... إلخ ما اتفقت عليه كلمة المحققين.

– أن يقوم المحقق بتحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى صاحبه.

– أن يقوم المحقق بدراسة النسخ المخطوطة للكتاب، وأنْ يرتّبها بحسب ما تتصف به من مزايا؛ طبقا لأقدميتها ووضوحها، وكمالها، وما يمكن أن يرتفع به قدْرُ بعضها على بعض لوجود قراءات أو تعليقات أو تمليكات عليها.

– أن يقدّم المحقق للكتاب بمقدّمة يعرف فيها بصاحبه وبموضوعه وبعلاقته بالكتب السابقة عليه، واللاحقة له؛ لبيان تأثيره، وإبراز أهميته ومكانته في الحقل العلمي الذي ينتسب إليه.

– أن يبذل المحقق جهده فيما يقوم به من تعليقات علمية وإجراءات عملية لمعاونة القارئ على القراءة الصحيحة للنص من حيث الشرح للغامض من كلماته ومصطلحاته، وتوثيق نصوصه، وعزْو آياته، وتخريج أحاديثه،

والترجمة لأعلامه، وضبط النّص، وصيانته من التصحيف والتحريف، وهكذا.

- أن يلحق بالكتاب جملة من الفهارس التي اقترح الأستاذ عبد السلام هارون تسميتها بالمكمّلات الحديثة[١] كفهارس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والآثار والأشعار والأعلام للأشخاص والفرق والأماكن ونحوها، كما تتضمن قوائم بالمصطلحات الفنية التي يتبارى كبار المحققين في استخلاصها، لما لها من أهمية في إعانة القارئ على الوصول إلى ما يريد في سهولة ويسر[٢].

- فإذا ذهبنا نطبّق هذه الشروط على كثير مما نُشِر في حقل التصوف فإننا سنجد أن أكثر الذي نشر يخلو من بعض هذه الشروط أو أكثرها، ومنذ أكثر من ربع قرن قال الدكتور سيد حسين نصر في أول مؤتمر تعقده مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي «أما فيما يتعلق بالقرون المتأخرة فإنّ ما تمّ التّعريف به علميا من المخطوطات المتعلقة بالتصوّف لا يتجاوز مقدارا ضئيلا، ناهيك عن تحقيقه أو طبعه... وحتى أعمالُ الأساطين العِظام - مثل ابن عربي - تبقى إلى حدٍّ كبير على هيئة مخطوطات» ثم لا يقتصر كلامه على جانب التعريف العلمي بالمخطوطات، بل إنه يمتد بَداهةً إلى جانب التحقيق، ولذا نراه يضيف قائلا: «تحتاج الأعمال المطبوعة في مجال الصوفية - كما هو الحال في أغلب مجالات البحث الإسلامي الأخرى -

---

(١) انظر: الأستاذ/ عبد السلام هارون: **تحقيق النصوص ونشرها**، مكتبة الخانجي ط٤/ ١٩٧٧، ص٤٢.

(٢) انظر مثلا الفهارس التي وضعها د/ محمد رشاد سالم لكتاب **درء تعارض العقل والنقل** لابن تيمية، ود/ عبد الفتاح الحلو ود/ محمود الطناحي لكتاب **طبقات الشافعية** للسبكي، ود/ عثمان يحيى لما حققه من **الفتوحات المكية** لابن عربي، الخ.

إلى إعادة تحقيقها تحقيقا نقديا، وذلك بالعودة إلى المخطوطات الموجودة. إذ إن الكثير من الأعمال الصوفية التي طبعت في العالم الإسلامي تعتمد على مخطوطة واحدة أو مخطوطتين، وقلّما يكون اعتمادها على تقويم كل ما هو موجود من المخطوطات» ثم يضرب مثلا صارخا لهذه الظاهرة بمؤلفات الإمام الغزالي (٥٠٥هـ) «الذي يحتاج الكثيرُ من كتبه، بما في ذلك كتابه الشهير إحياء علوم الدين، والذي هو متوفر في طبعة بولاق المتقنة - إلى أن يحقق تحقيقا نقديا، على ضوء المخطوطات الهامة المتيسرة»(١).

وما تزال هذه الملاحظة صادقةً إلى حد كبير، رغم مرور ربع قرن على إبدائها؛ وما تزال المطابع تقذف إلى الأسواق بنشرات غير علمية لكثير من الكتب المهمة في التصوف - وغيره - دون أن تستوفي شرائطَ التحقيق وعناصره، على الرغم من وجود بعض المؤسسات العلمية التي تبذل جهودها في التعريف بالمخطوطات وأماكن وجودها، ولعلها تنفق أحيانا على تحقيقها، ثم إن الوصول إلى هذه المخطوطات قد أصبح ميسورًا عن ذي قبل، ومع هذا تظل ظاهرة غلبة النشر على التحقيق سائدةً إلى حدّ كبير. ويمكن الإشارة هنا - دون دخول في التفاصيل - إلى أن هذه الظاهرة تصدق على كثير مما نشر لهؤلاء الإعلام الكبار الذين سبق ذكر أسمائهم كالمحاسبي والخراز والتستري والجنيد والكلاباذي والطوسي والمكي والقشيري والغزالي وآخرين.

---

(١) انظر: د/ سيد حسين نصر: **أهمية المخطوطات الإسلامية**، نشر ضمن أعمال المؤتمر الافتتاحي لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، نشر مؤسسة الفرقان الإسلامي، لندن ١٩٩٢م ص٣٤، هذا وقد طبع **إحياء علوم الدين** طبعات كثيرة لا ينطبق عليها وصف التحقيق، ويبدو أن الأمل في إصدار طبعة محققة له أصبح قريب المنال.

وكثير مما نُشر من أعمال هؤلاء تنقصه شروط كثيرة أحيانا ليدخل في رحاب التحقيق. فبعضُها لا يعتمد على مخطوطات أصلا، وإنما ينشر نشرة أخرى، تعتمد على نشرة سابقة. ثم يضاف إليه عزو الآيات القرآنية، وبعضها يعتمد على نسخة واحدة قد يقع فيها سَقَطٌ أو خُرْمٌ لا يمكن تداركه لعدم وجود نسخة أخرى، وبعضه أو كثير منها يخلو من المقدمات العلمية أو التعليقات العلمية، وكثير منها لا يتحدث عن عنوان الكتاب، ولا يوثّق نسبته إلى صاحبه، ويشير أحد المحققين - مثلا - إلى أنه اعتمد في تحقيقه على نسخة واحدة يقول عنها «والناسخ قد كتب هذه المخطوطة دون عناية فامتلأت بالكلمات المغلوطة والعبارات المحرفة، ولم أشر في تعليقات - عند إخراج هذه الطبعة - إلى أخطاء الناسخ الظاهرة... فأما العبارات الأخرى التي تحتاج إلى إصلاح فقد أصلحْتُ بعضها، اجتهادًا مني في النص. وأشرت إلى أصلها في التعليقات، وأبقيت بعضها الآخر على حاله، وأشرت إلى إصلاحه»[1].

وقد يكتفي بعض المحققين بذكر الفروق فقط، دون مقدمات أو تعليقات أو فهارس. وقد يُطبع الكتاب طبعة قديمة، لا يذكر فيها شئ عن الأصل الذي اعتمدت عليه. ثم يعاد التحقيق اعتمادًا على نسخة من القرن الثاني عشر الهجري كتبت سنة ١١٤٠هـ توصف بأن هذا المخطوط مفروط الأوراق، غلافه من الجلد المزخرف وهو «ممزق» وبين تاريخ نسخ هذا الكتاب ومؤلفه التستري ما يزيد

---

(١) د. نقولا هير. بيان الفرق بين الصدر والقلب والفؤاد واللب، للحكيم الترمذي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ١٩٥٨ ص٢٩

على ثمانمائة وخمسين سنة، ثم تكاد تنحصر التعليقات في عزو الآيات القرآنية، وتفسير بعض المعاني اللغوية(١).

وفيما يتعلق بالجنيد قام الدكتور علي حسن عبد القادر بتحقيق كتابه أو رسالته عن «الفناء» وقد علق عليها أستاذنا الدكتور محمد كمال جعفر بقوله: «ونظراً لرداءة الخط، وأسلوب الجنيد، ولعدم تهيؤ الفرصة الكاملة لانتفاع المحقق انتفاعاً تاماً بمقابلة رسائل الجنيد، بعضِها ببعض لوحظ أن التحقيق الذي قدّمه الأستاذ الدكتور عبد القادر يحتاج إلى بعض التصحيح الضروري، كما أنه لوحظ - أيضاً - أن الترجمة في كثير من الأحيان لا تلتزم حدود النّصّ المترجم»(٢) وقد أتيح لكتب الجنيد ورسائله وأقواله أن تحقّق - بعد ذلك - مرتين فيما اعلم: أولاهما(٣) صدرت تحت عنوان: تاج العارفين: الجنيد البغدادي: الأعمال الكاملة وصدرت سنة ٢٠٠٤م، وأخراهما(٤) وصدرت تحت عنوان: رسائل الجنيد: أول عمل يجمع كل رسائل الإمام الجنيد وأقواله المأثورة «وصدرت سنة ٢٠٠٥(٥) ولكن تظل

---

(١) انظر طبعة دار الكتب العربية الكبرى لكتاب تفسير القرآن العظيم للتستري بتاريخ ١٣٢٩هـ وهي تخلو من أي مقدمات، ثم انظر الطبعة الثانية للكتاب نفسه بتحقيق وضبط الأستاذين: طه عبد الرءوف سعد. وسعد حسن محمد علي، دار الحرم للتراث ط١/١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م وهما يصفان عملهما بأنه «طبعة جديدة محققة، مخرجة الآيات، معتنى بإخراجها، أصح الطبعات وأكثرها شمولاً» وانظر ص٥. ٦٦ من المقدمة.

(٢) د/ جعفر: التصوف: طريقا وتجربة ومذهبا، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٠، ط١/٢٤٩

(٣) قدمتها د/ سعاد الحكيم.

(٤) قدمها د/ جمال رجب سيدبي.

(٥) طبعت الأولى بدار الشروق، وطبعت الثانية عن دار: اقرأ، ويلاحظ أن المحقق ذكر في مقدمتين وعلى صفحة الغلاف الأخيرة أن ما جمعه يمثل جل تراث الجنيد وليس كله كما جاء على صفحة العنوان (ص١٠، من مقدمة المحقق).

مشكلة تحقيق هذه النصوص قائمة؛ لأن هذه الرسائل - كما يقول د/ سيدبي «كانت منسوخة بطريقة رديئة وسقيمة»[١] وقد ظهر أثر ذلك في مواضع عدة من شرحه. بسبب صعوبة بعض الكلمات وعدم وضوحها»[٢].

- وقد ترتب على عدم توثيق نسبة الكتب إلى أصحابها - وهو شرطٌ مهمّ من شروط التحقيق - أن نُسبتْ بعض الكتب - عند نشرها - إلى غير أصحابها.

ومن ذلك ما ذهب إليه أحد العاملين في حقل التحقيق[٣] من نسبة كتاب: علم القلوب إلى أبي طالب محمد بن علي بن عطية المكي (٣٨٦هـ) صاحب قوت القلوب. وقد استند في ذلك إلى أحد المخطوطات الموجودة بدار الكتب المصرية[٤] وكان من وصفه لهذا المخطوط أنه «كثير التحريف والاضطراب، حيث سقط ناسخه بعض الكلمات» ثم أشار إلى بعض عمله في التحقيق بقوله: «وقد اضطررنا إلى إضافة بعض الكلمات التي يستقيم بها المعنى، وجعلناها بين علامتين هكذا [ ] كما اضطررنا إلى تغيير بعض الكلمات لتقويم المعنى - كذلك - أو

---

(١) رسائل الجنيد، تحقيق د. سيدبي ص١٠.

(٢) انظر مثلا ص٩٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٥١، ١٥٥، ١٧٢، ١٩١، ١٩٢، ومواضع أخرى، ثم إن النقد الداخلي لنصوص الرسائل يرجح - إن لم يقطع - بأن بعض تلك الرسائل ليست للجنيد، لأن الجنيد - في الرسائل المؤكدة النسبة إليه - لا يحكي من سابقيه أو أقرانه، بل يتحدث عن تجربته وأفكاره الخاصة.

ثم نجد في بعض هذه الرسائل أقوالا لبعض الذين تأخرت وفاتهم عنه بسنوات تصل في بعضها إلى سبع وثلاثين سنة. كما هو الحال مع الشبلي الذي توفي سنة ٣٣٤، انظر مثلا صفحات ٩٢، ٩٣، ٩٤. ٩٥. ٩٧. ٩٨. ٩٩. ١٠٠. إلخ. ثم إن كلام الجنيد يأتي ضمن الأقوال التي تذكر لغيره من الصوفية انظر ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١ إلخ

(٣) هو الأستاذ عبد القادر أحمد عطا، انظر علم القلوب، نشر مكتبة القاهرة، ١٩٦٤

(٤) رقم ١١٣ تصوف. وقد أشار إلى وجود نسخة ثانية له في الاسكوريال. انظر علم القلوب ٥، ٦

لتصحيح الأسلوب، ونبهنا على ذلك في التعليق(١) ثم أشار في خاتمة المقدمة إلى أنه سيحقق نسبة الكتاب إلى مؤلفه في نهاية الكتاب(٢) ولعل المحقق كان يستشعر نوعا من الشك في نسبة الكتاب إلى المكي، ولكنه طرح هذه الشكوك وأبعدها جانبا، مبيِّنا أنها لا تدْخُلُ في حسابه(٣).

لكنّ النَّقدَ الداخلي للكتاب وأسلوبِه وما جاء فيه من الأقوال والأعلام يلقي ظلالًا كثيفة من الشك حول نسبة الكتاب إلى المكي، ويمكن الإشارة إلى ذلك فيما يأتي:

أ - أن عِلْم القلوب يتضمن إحالات إلى كتاب **قوت القلوب** بصيغة تفيد اختلافَ صاحبيهما، ومن هذه الإحالات قوله: «قال أبو طالب محمد بن عطية المكي(٤) في كتابه المترجم بـ«**قوت القلوب**»» وقوله: «وقد ذكر أبو طالب المكي - رحمة الله عليه - فوائد الخبر في كتابه، فمن أراد الوقوف على ذلك فليطالعه» وتأتي أصْرحُ الإشارات وأكثرُها دلالة على هذا الاختلاف بين الشخصيتين حين نقل صاحب **علم القلوب** نصاً عن **قوت القلوب** يتحدث فيه المكي عن العلوم التي انقرضت على عهده ثم قال: «وقد ذكر أبو طالب في كتابه **قوت القلوب** من كلّ نوع من هذه الأنواع والعلوم فصولا، ورسم من ذلك جملا وأصولا. تركت ذلك كراهة الإطالة، فمن أراد معْرفة ذلك فليطالعْ كتابه»(٥).

---

(١) انظر: المقدمة، ص٥.

(٢) انظر: ص١٢.

(٣) **علم القلوب**، ص٢٩١ - ٢٩٤.

(٤) صواب الاسم: محمد بن علي بن عطية

(٥) **علم القلوب**: ٧٨ - ٨٠ - ٢٩٣ وقارن **قوت القلوب** ١/ ٣٢٩، ٣٣٠.

ب - أن في الكتاب نصوصا لجماعة من الذين تأخرت وفاتهم عن المكي، ومن هؤلاء أبو الفتح البستي الذي توفي ببخاري عام ٤٠٠ أو ٤٠١هـ[١] وأبو بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي الذي توفي عام ٤٠٣هـ[٢] وأبو سعيد عبد الملك النيسابوري المتوفي عام ٤٠٦ أو ٤٠٧هـ وهو لم يذهب إلى بغداد إلا بعد سنة ٣٩٠هـ[٣] على حين توفي المكي ٣٨٦هـ. وقد جاء في **علم القلوب** ما يفيد وفاة النيسابوري هذا. «وقد ذكر أبو سعيد النيسابوري - رحمه الله - تفسير هذه الآية في كتاب **الإشارة والعبارة** من ثلاثين وجها...»[٤].

ج - ويضاف إلى ما سبق أن الناظر في الكتابين يلاحظ - دون كبير جهد - اختلافا في الأسلوب، فأسلوب القوت أسلوب رائق بليغ، وفيه دقة وجمال ورصانة في التعبير، على حين يمتلئ علم القلوب بكثير من السجع المتكلف والمحسنات اللفظية التي جاءت العناية بها على حساب المعاني، ثم يوجد كذلك تناقضٌ في موقف كل منهما من بعض المسائل والقضايا المهمة كالتوحيد والولاية والنبوة[٥] وتدفعنا هذه الملاحظات - في جملتها - إلى استبعاد نسبة علم القلوب إلى المكي.

---

(١) انظر: **الكامل** لابن الاثير ٢٢٠/٩ والمكي لم يذهب إلى بخاري، ولم يُذكر في سيرته لقاؤه بهذا الرجل.

(٢) السابق: ٢٤٢/٩.

(٣) **شذرات الذهب** لابن العماد الحنبلي ١٨٤/٣.

(٤) **علم القلوب** ١٨.

(٥) انظر: **علم القلوب** ٣٤، ٥١، وقارن **بقوت القلوب** ١٢٤/٢، ثم انظر **علم القلوب** ٨٧ - ١١١، وقارن **بقوت القلوب** ١٤٨/٢، ١٧٩، ولا يتسع المجال لإيراد الشواهد من الكتابين.

• وإذا كان كثيرٌ مما نشر في حقل التصوف قد افْتقد صفةً أو أكثر من صفات التحقيق الجيد فإنّ بعْض ما نُشِر قد استوفى كثيرا من هذه الصفات[١] وسنقدم نماذج منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر والاستقصاء، بادئين بأقدمها.

١ ـ طبقات الصّوفية لأبي عبْد الرّحمن السُّلَمي:

حققه الأستاذ نور الدين شريبة[٢] على سبع نسخ، وصفها وصفا تفصيليا، وألحق بها مختصرا موجودا بمخطوطة كوبريلي، وأشار - مع ذلك - إلى نسخ أخرى ذكرها بروكلمان[٣]، وجاء ذلك ضمن مقدمة مطوّلة بلغت أربعا وستين صفحة،

(١) من الملاحظ أن هذه الصفات ليست موضع اتفاق بين المحققين، وتختلف طريقة المحققين من المستشرقين عن نظرائهم من أهل الثقافة العربية، ويهتم الأولون كثيرا بفروق النسخ، ووضع الفهارس، ثم قد يكتبون مقدمات لنشرياتهم تأتي في لغاتهم الأصلية في أغلب الأحيان، وهذا يحرم القارئ العربي من الانتفاع بما فيها من جهد علمي وانظر على سبيل المثال تحقيق الأستاذ آرثر يوحنا أربري لكتاب المواقف والمخاطبات الذي طبع للمرة الأولى على سبع نسخ، مطبعة الحلبي، وتحقيق ثلاثة مصنفات للحكيم الترمذي: كتاب سيرة الأولياء، وجواب المسائل التي سأله أهل سرخس عنها، وجواب كتاب من الري، وقد طبعت بعناية بيرند راتكه. القسم الأول: النصوص العربية، بيروت ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م، يطلب من دار النشر فرانتس شتاينر شتوتكارت. ومن قبلهما نشرة الأستاذ/ رينولد= =نيكولسن لكتاب اللمع لأبي نصر السراج الطوسي، المجلد الثاني والعشرون في سلسلة جب التذكارية، ليدن ١٩١٤.

ويمكن القول بان كل جهد يساعد على توثيق النص وتيسيره للقراءة والانتفاع به، ويسهل الوصول إلى ما فيه من مسائل وقضايا هو جهد مشكور من كل من يبذله أيا كان موضعه وموقعه، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون. سورة المطففين ٢٦.

(٢) طبع الخانجي - القاهرة ١٩٥٣.

(٣) انظر المقدمة: ٥٤ ـ ٦٠.

تحدث فيها عن الكتاب وما سبقه من كتب ترجمت للنُّسَّاك والزهاد والصوفية[١] ثم عرض لنسخة بدرسن في نشْرته لجزء من الكتاب يبلغ أربعين صفحة، وقد وصف هذه النشرة بأنّ منْهجها سليم، وأنّ إخْراجه لها إخراج موفق «لولا بعض هنَات... في بعض أعلام السند وبعض العبارات»[٢] .

ولاحظ الأستاذ شريبة أن النسخ السبع التي اعتمد عليها في تحقيقه للكتاب تختلف في أمرين، ترتيب الشيوخ، وترتيب أقوالهم، وأن منهج الكتاب يوحي بأنه سيترجم لخمس طبقات، في كلّ طبقة عشرون صوفيا، أي أنه سيترجم لمائة صوفي، لكن الكتاب يتضمن مائة وخمسةً من الصّوفيّة[٣] .

وكان مما اهتدى إليه في التحقيق أنّه فَصَلَ فيه بين فروق النسخ والتّعْليقات العلمية، فأشار إلى الأولى بالأرقام، وأشار إلى الثانية بالحروف، يقول: «فإذا أحبّ القارئ أن يرى الاختلاف رجع إلى ما يُحبّ، وإذا آثر القراءة العاجلة لم تُؤْذِ عيْنَه كثْرةُ الأرقام. كما اتبعت في الإشارة إلى التخريج الرمز بحرف الهجاء، حتى لا يلتبس الترقيم بأرقام السطور»[٤] .

وقد أخذ على نفسه - وهو من لزوم ما لا يلزم - أنْ يترجم لرجال الإسناد قبل ذكر الأقوال، وجلّهمْ من الصوفية «حتى أحقّق رَسْمهم، وأضمّ إلى فائدة الكتاب - في أصله - فائدة أخرى في تحقيقه، فيكون أشمل لصوفية عصره»[٥] .

---

(١) المقدمة: ٥٠، ٥١.

(٢) السابق: ٥٣.

(٣) انظر: السابق ص٦٢.

(٤) السابق: ٦٢، ٦٣.

(٥) السابق ٦٣.

ثم ختم الكتاب بعدد من الفهارس، تضمنت فهارس للأعلام تشمل الأشخاص والأمم والفرق، وأعلام البلاد والأماكن والأنهار والمياه[١]، وفهارس للكتب المذكورة في الصلب والتعليقات، وفهارس للمصادر التي اعتمد عليها في تحقيق الكتاب باللغة العربية واللغات الأجنبية[٢] ولم يفته أن يستخرج كشافا بالمصطلحات الصوفية التي وردت في أقوال هؤلاء الأعلام[٣].

وقد جرى المحقق على النهج نفسه في تحقيقه لكتاب **طبقات الأولياء** لابن الملقّن (٨٠٤هـ) سراج الدين أبي حفصٍ عمر بن علي بن أحمد المصري[٤].

٢ - كتاب خَتْم الأولياء للحكيم الترمذي:

وهو من تحقيق الدكتور عثمان إسماعيل يحيى وقد بدأ التحقيق بمقدمة عامّة نشر فيها إحدى رسائل الترمذي، وهي رسالة: **بدوّ شأن الترمذي** ثم اتبعها بالتعريف بالترمذي وشيوخه وأتباعه ومؤلفاته، مع تحليل لمجموعات المخطوطات التي تجمع بعض مؤلفاته[٥].

وبعد هذا العرْض المجمل - كما يقول - انتقل إلى دراسة كتاب **ختم الأولياء** وتحليله وبيان مكانته في الآداب الصوفية الإسلامية. وبدأ ذلك التحليل بما

---

(١) انظر: السابق، ٥٢١ - ٥٥٤.

(٢) السابق: ٥٦٣ - ٥٧١.

(٣) السباق: ٥٥٥ - ٥٦٢.

(٤) انظر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط١٩٨٦/٢، وهي مسبوقة بالطبعة الأولى التي ظهرت ١٩٧٣ وانظر مقدمته من ص٢٧ - ٧٣.

(٥) وهو مطبوع بالمطبعة الكاثوليكية - بيروت، ضمن سلسلة البحوث والدراسات التي يصدرها معهد الآداب الشرقية ببيروت.

يكشف من منهجه في التحقيق، وفي ذلك يقول: «إن الباحث العلمي حين يباشر دراسة نصٍ من النصوص القديمة يجبُ عليه - بديا - أن يجابه مجموعة المشاكل التاريخية، ويجدَ لها حلا تاما أو قريبا من التمام.

١ - صحّة النص والوثوق به تاريخيا، من حيث نسبته إلى مؤلفه الحقيقي.

٢ - تاريخ تأليفه بالضبط أو على سبيل التقريب[١].

٣ - الظروف الزمنية أو الشخصية الداعية إلى تأليفه.

ويستشعر المحقق أهمية هذا الكتاب ومكانته وقدره الكبير، بالنسبة إلى موضوعه الخاص أو إلى شخصية مؤلفه البارزة أو إلى الصدى الهائل الذي تركه في البيئة العلمية الإسلامية، ثم هو يستشعر - وهو على حق في ذلك - قيمة عمله؛ إذ إنه يقدم هذا النص مطبوعًا محققا للمرة الأولى، في الوقت الذي كان كثير من مؤرخي الآداب الإسلامية المحدثين يعتبرونه في حكم المفقود[٢].

وقد توفر لهذا الكتاب عدد من المزايا، نشير إلى بعضها فيما يأتي:

أ - أنه وضع فهرسا تحليليا منظما لفصول الكتاب وموضوعاته الأساسية لكي تنجلي أفكار المصنف أكثر فأكثر، وتتضح معالم الكتاب وخطته العامة تماما

---

(١) ولا شك أن هذا عمل علمي شاق يقتضي الإحاطة بكتب المؤلف صاحب النص، ثم دراستها دراسة تحليلية عميقة، ليتسنى للمحقق الوصول إلى تحديد دقيق أو تقريبي للتواريخ.

(٢) انظر: المقدمة، ص٩٢، ٩٣، وانظر ما بعدهما في تناوله لهذه العناصر التي ألزم نفسه بدراستها (٩٣ - ٩٨).

وكان الباعث على ذلك أن الكتاب جاء دون تسلسل منطقي، ووقع فيه تكرار بل اضطراب - كما يقول - في عرض الأفكار(١).

ب - أنه صنع مثل صَنيع الأستاذ شريبة في تفريقه بين فروق النسختين اللتين اعتمد عليهما في تحقيق الكتاب، والتعليقات العلمية المستفيضة التي تمتلئ بها هوامش الكتاب(٢).

ج - أن الترمذي قد ضمن كتابه مائة وسبْعة وخمسين سؤالًا حول الولاية وشروطها ومقدماتها ومنازلها وأعمالها، وأخلاق أهلها ومجاهداتهم وطاعاتهم. وقد جعل الترمذي هذه الأسئلة اختبارًا لمن يدّعون الولاية دون أن يقوموا بشروطها، أو يتظاهرون بأعمالها دون أن يكونوا جديرين بمقامها، لأن هؤلاء لن يتمكنوا من الإجابة على هذه الأسئلة، لأنها تحتاج إلى ذَوْق لها، وتحقُّقٍ بمعانيها وحقائقها(٣).

وظلت هذه الأسئلة دون إجابة عنها حتى جاء محيي الدين ابن عربي (٦٣٨هـ) فأجاب عنها في «الفتوحات المكية» وقد استحضر الدكتور عثمان يحيي إجابات ابن عربي وجعلها هوامش للكتاب، وجعل إجابة كل سؤال مقرونة

---

(١) انظر: المقدمة ص٩٩. وانظر ما بعدها إلى ص١٠٤، ثم انظر عرضه للأفكار الرئيسية للكتاب إلى ص١١٢.

(٢) انظر ص١١٤ وما بعدها، وهذا سارٍ في كثير جدا من صفحات الكتاب.

(٣) انظر ختم الأولياء ١١٤-١١٧.

به، حتى يفتح الباب للدراسة والمقارنة، ويتيح الفهم لنصوص الترمذي بما يقدمه لها ابن عربي من إجابات(١).

د - أنه ألحق بالكتاب عددا من الفهارس، شملت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار، ثم أضاف إليها فهرسا عموميا - كما يقول - شمل أسماء الأشخاص والقبائل والبقاع، وفهرسا خصوصيا جعله للمفردات الفنية والتاريخية وأسماء المذاهب والملل والنحل، وأتبع ذلك بفهرس للمراجع العربية والأجنبية. وختم هذه الفهارس جميعا بتصويبات واستدراكات لما وقع في الطباعة من نقص أو أخطاء(٢).

وقد اعتمد المحقق على مخطوطتين محفوظتين في خزائن اسطنبول، وصفهما، وقدم صورا لهما في مفتتح كتابه، وبذل جهدا فائقا في قراءة النص وضبطه، غير أنه لجأ - في مواضع عديدة - إلى كتابة بعض التصويبات والإضافات في متن النص(٣)، على نحو يؤدي إلى نوع من الإرْباك للقارئ، ولكن هذه الملاحظة مغمورة في بحر المزايا التي تحققت للكتاب، وقد تجلّت تلك المزايا على نحو أشمل وأكمل فيما ظهر - فيما بعد - من تحقيق لعدد من أسفار كتاب **«الفتوحات المكية»** لمحيي الدين بن عربي.

---

(١) انظر ختم الأولياء ١٤٢-٣٢٦ وجاءت الأسئلة والإجابات في أكثر من مائة وثمانين صفحة، كتبت إجاباتها بخط دقيق.

(٢) انظر **الكتاب** ٥١٥-٥٨٦.

(٣) انظر: ١٤٣، ١٤٥، ١٦٢، ١٦٣، ١٩٦، ١٩٨ ومواضع أخرى.

٣ ـ عطْفُ الألف المألوف على اللاّم المعطوف، لأبي الحسن على بن محمد الديلمي(١).

قدّم المحققان للكتاب بمقدمة تصل إلى ٥٧ صفحة، وقد تضمنت ثلاثة عناصر.

أ - التعريف بمؤلف الكتاب وشيوخه المباشرين وغير المباشرين وبعض معاصريه، ثم بشخصيته الفكرية من حيث المذهب والعقيدة السّنّية والمشرب الصوفي، ثم تبع ذلك حديث عن مؤلفاته الباقية والمفقودة(٢).

ب - التعريف بالكتاب وأهميته، ونسبته إلى مؤلفه، وتحقيق عنوانه، ثم التعريف بمضمونه - بوجه عام - وبأهم مصادره.

ووقف المحققان وقوفا طويلا عند تأثير الكتاب في مؤلفات رُوزْبهان البَقْلي الشيرازي (٦٠٦هـ) في بعض مؤلفاته بالفارسية كعبهر العاشقين وبعض مؤلفاته العربية كمشرب الأرواح، وقدما نماذج لهذا التأثر بذكر المواضع التي صرح فيها البقلي بالنقل المباشر لنصوص من كتاب عطف الألف، واستدركا عليه مواضع أخرى لم يذكر فيها هذا التأثر، واستخلصا بعض النماذج من كتاب آخر للبقلي هو «شرح شطحيات».

وكان من عملهما - في هذا الجزء من المقدمة - تحقيق نسبة الكتاب إلى الديلمي. وقد استندا في تحقيق هذه النسبة إلى شواهد خارجية وأخرى مستخلصة

---

(١) من تحقيق: د/ حسن محمود عبد اللطيف الشافعي، د/ جوزيف نورمنت بل، نشر دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ط١/٢٠٠٧.

(٢) المقدمة ١٠ - ٢٤.

من كتاب العطف نفسه «وبهذه الشواهد - مجتمعة - داخلية وخارجية - يمكن للمرء أن يطمئنّ - علميا - إلى صحة نسبة الكتاب إلى علي بن محمد الديلمي»[١] .

وعنى المحققان - كذلك - بالحديث عن مضمون الكتاب - الذي يتناول في كتاب كامل، لا في شذرات وأقوال - ظاهرة الحب «بالدراسة والتحليل الدقيق المستوعب في مستوياتها المختلفة: الإلهية والإنسانية والكونية، ويعني بالبحث عن حقيقتها وعلتها ومظاهرها وآثارها، وآراء الباحثين فيها على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم الفكرية، من أطباء، وحكماء، ولغويين، وأدباء، وصوفية وعرفاء، ومتكلمين وفقهاء، وغير هؤلاء وهؤلاء، حتى مجاهيل الأعراب وعوامّ الناس. ولا يفوت المؤلف - دوْما - أن يعقب برأيه الخاص، وتجاربه الذاتية، وملاحظاته الطريفة، إلى جانب ما تلقّاه من شيوخه ورواه عنهم، مع تأويله وفهمه لهذه المرويات والآثار»[٢] .

ويثني المحققان على هذا الكتاب «الذي مضي على تأليفه [نحو] ألف عام لما يتسم به من تناسق في التركيب، واستيعاب في التناول، وموضوعية في الشرح والتحليل. مع غلبة الطابع الصوفي والنزعة الروحية بطبيعة الحال، في طَرافة مُحبّبة، ومشاعر حميمة، وملاحظات دقيقة، لا تصْدُرُ إلا عنْ نفس مهذبه، وعقل متفتح، وتأمّل طويل، وذاتٍ تكاد تختلط بطبيعة الموضوع» [٣] .

ويشرح المحققان عنوان الكتاب الذي يرمز إلى العلاقة بين الله وخلقه، «وهي علاقة المحبة والتعاطف والألفة، فالألف رمز للذات الإلهية مع كمالاتها (=الله)

---

(١) انظر المقدمة ص٢٥ وما بعدها وبخاصة ص٣١.

(٢) المقدمة: ص٣١-٣٢.

(٣) السابق ٣٢، ٣٣، وما بين المعقوفتين من إضافة كاتب هذه الصفحات.

التي هي معدن الحب الحقيقي، والجمال الخالص، واللام هي رمز الوجود الإنساني أو الكون الجامع المخلوق (= آدم أو الإنسان) . والعلاقة بينهما (ويرمز لها بالألف واللام أو اللام إلف: لا) هي علاقة الألفة والعطف والمحبة في أكمل صورها وأصفاها»(١) .

ثم يختمان هذه الفقرة بذكر مصادر الكتاب: صوفية وغير صوفية. ويشيران هنا إلى كتب شيخه أبي عبد الله بن خفيف والحلاّج وعمْرو بن عثمان المكي والجنيد وابن الأعرابي، ثم إلى الطبري والمسعودي من المؤرخين وغيرهما(٢) .

وينتقل المحققان - بعد ذلك - إلى أسباب إعادة تحقيق الكتاب - الذي سبق أن نشره المستشرق الفرنسي جون كلود فاديه في جنيف ١٩٨٠، وقدما تقييما علميا لهذه النشرة، مبيّنين خصائص تحقيقهما للكتاب. وقد وصفا الأصل وصفا دقيقا، وقدّما - من بعد - صورا لصفحة العنوان وللصفحة الأولى ولصفحتي ٣٠٠، ٣٠١، وهما خاتمة الكتاب، ثم تحدّثا عن خطوات التحقيق، التي استعانا فيها بجهود أخرى تحقيقية، وبترجمات وتعليقات وإفادات من مصادر متنوعة: صوفية وتاريخية وأدبية ودينية.

ج - وعنى المحققان - في المرحلة الثالثة - بالتعليق على النص «لإيضاحه وتنوير جوانبه، والتعريف بالكثير من أعلامه، وتخريج نصوصه، وربط أجزائه بعضها ببعض، وبما قد يعين قارئه أثناء المطالعة بوجه عام»(٣) .

---

(١) المقدمة: ٣٣.
(٢) انظر المقدمة ٣٥-٤٦.
(٣) المقدمة: ٥٣

وتضمنت هذه الفقرة الإشارة إلى ما قام به المحققان من عزو للآيات القرآنية، وتعريف بالأعلام، ومراجعة للدواوين والمجموعات الشعرية، وكتب الأدب المتعددة للتوثيق والإيضاح، ومقارنة للنص بنظائره من النصوص التي تشبهه في مختلف المجالات الفكرية والروحية، مع الاستفادة في هذا كله بما نشر من نصوص ودراسات في العربية والفارسية من اللغات الشرقية، وفي الإنجليزية والفرنسية والألمانية من اللغات الأوروبية[١].

وجاءت فهارس الكتاب على هذا النحو من الشمول، فتضمنت تسعة فهارس للآيات والأحاديث القدسية والنبوية، وللأبيات الشعرية، مع ذكر البحر الشعري لكل بيت منها. ثم للأعلام والأماكن والبلدان والأقوام والمراجع العربية والأجنبية[٢].

وكان من الفهارس المتميزة فهرس الألفاظ والعبارات الاصطلاحية، وهو فهرس طويل مفصل بلغت صفحاته ثلاثين صفحة[٣].

وليس على هذه الفهارس من ملحظ إلا أن ترقيمها جاء بحسب صفحات الأصل المخطوط. وليس بحسب أرقام صفحات الكتاب المطبوع[٤]. وكان من الأفضل - تيسيرا على القارئ - أن تكون بحسب أرقام صفحات الكتاب المطبوع.

(١) السابق ٥٣، ٥٤
(٢) السابق ٢٥٥-٣٢٨
(٣) السابق ص ٢٧٥-٣٠٥
(٤) انظر السابق ص٢٥٣

وإذا كنا قد أشرنا إلى ثلاثة من النماذج الجيدة للتحقيق فإن ذلك قد جاء على سبيل المثال لا الحصر، مع التذكير بأن اختيارها قد جاء من حقل التصوف الذي هو موضوع هذه الصفحات.

على أن من المهم التذكير أيضًا - بما سبق أن قاله د. سيد حسين نصر من أن الغالب على نشر كتب التصوف، حتى لكتب الأعلام الكبار والكتب المهمة هو النشر، وليس التحقيق. فهذه المقولة ما تزال تنطبق على كثير مما ينشر في هذا المجال - وفي غيره - وأنها - لذلك - تحتاج إلى إعادة تحقيق يخضع للأصول والقواعد الفنية لهذا الفن كما تعارف عليها كبار المحققين.

ثانيا: الفُتوحات المكّيّة لمحيي الدين بن عربي (٦٣٨هـ) :

إذا كان الحديث عن النشر والتحقيق في حقل التصوف فإن كتاب **الفتوحات المكية** لابن عربي جدير بأن نقف معه وقفة خاصة تدعو إليها أسباب كثيرة، من بينها:

أن هذا الكتاب من أوسع كتب التصوف، وأكبرها حجما، وأغزرها مادة، إن لم يكن أوْسَعها وأكبرها وأغزرها، وهو أشبه بدائرة معارف كبرى للتصوف - حتى عصره.

إضافة إلى ما تحدث به ابن عربي عن تجربته الروحية ومعارفه الوهبية. وهي بالغةُ الكثرة والتنوع، ففي الكتاب تفسير وتأويل، وحديثٌ وفقه وأصول، وتصوف وأخلاق وسلوك، وحكمة متعالية وجدال ونَظَر، وفيه فلك وطبيعة وطب وفيه أدب ولغة وشعر، وفيه روايات وأخبار، ووقائع وأسفار، وحكايات وأسرار. وقد ملأ كتابه بهذا كله، وحاول أن يقدم تفسيرا لهذا التدفق والغزارة وطول النفس في

الكتاب - وفي كتاباته الأخرى - بأنه رأى رؤيا شاهد فيها أنه ينكح النجوم والحروف (أ) ، وقد فُسّرت له الرؤيا بان صاحب هذه الرؤيا «هو البحر الذي لا يدرك قعْرُه، صاحب هذه الرؤيا يفتح له من العلوم العلوية وعلوم الأسرار وخواص الكواكب ما لا يكون فيه أحد من أهل زمانه»(١) .

وكانت سعةُ علومه وغزارة معارفه مما مدحه به المحبّون له، وكان مما قبل في وصفه لدى أحدهم، وهو مجد الدين الفيروز أبادي «وهو عُبابٌ لا تكدّره الدِّلاء، وسَحاب لا تتقاصر عنه الأنواء..... وأما كتبه ومصنّفاته فالبحار الزّواخر، التي لجواهرها وكثرتها لا يُعْرَف لها أول من آخر، ما وضع الواضعون مثلها»(٢) وينطبق هذا - في المقام الأول على **الفتوحات المكية**، وقد وصفها عبد الكريم الجيلي (٨٢٠ أو ٨٢٢هـ) في أول كتابه الذي خصّصه لحل مشكلات الفتوحات، بقوله «وكانت الفتوحات المكية التي ألفها الولي الأكبر، والقطب الأعظم.... أبو عبد الله محمد بن على بن أحمد بن العربي... أعظم الكتب المصنفة في هذا العلم نفعا وأكثرها لغرابته وعُجابه جمْعاً، وأجلّها إحاطة وَوُسْعاً، تكلم الشيخ فيها بألسنة كثيرة، وأفصح عن معان غريبة خطيرة.....»(٣) .

وتكفي الإشارة بأن الكتاب يضمّ - بحسب تقسيم ابن عربي له - سبعة وثلاثين سفرا طبعتْ - غير محققة - في صفحات تقارب ثلاثة آلاف صفحة، ولو أن هذه الأسفار خضعتْ للتحقيق العلمي بقواعد التحقيق المعروفة - من حيث

---

(١) الفتوح، دار صادر بيروت ٥٥٩/٤.

(٢) المقري: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، مطبوعات دار المأمون مطبعة عيسى البابي الحلبي.

(٣) **شرح مشكلات الفتوحات الملكية**، تقديم وتحقيق د/ عاطف جودة نصر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٣ ص ٩٩، ١٠٠.

العناية بالتعليقات العلمية والفهارس الفنية، والترجمة للأعلام، والتوثيق للنصوص، والشرح للمصطلحات إلى آخر ما تعارف عليه المحققون - أقول لو وقع ذلك، لجاء الكتاب في عشرين ألف صفحة أو تزيد.

ثم إن التحقيق الجيّد يجعل من مقاصده أنْ يُعينَ القارئ على فهم النص وأنْ ييسّر له سبيلَ الاستفادة منه[١] وذلك بما يقدمه من جهد في إضاءة النص وتنويره ووضع الفهارس له، وتزداد الحاجةُ لتحقيق هذه المقصد في الكتب التراثية التي قد يقع فيها الاسْتطراد الذي يقْطع السياق، ويفسح المجال لإيراد معارف ومعلومات يأتي بها المؤلف دون أن تكون متصلةً اتصالا وثيقا بالموضوع الأصلي الذي يشغله، وفي هذا ما يشتت الذهن، ويُرْبِكُه، ويحتاج القارئ - عندئذ - إلى من يأخذ بيده، ويقودُه لمتابعة الأفكار الرئيسية التي يتضمنها النص.

والفتوحات المكّية منْ أحوج الكتب إلى هذه الخدمة العلمية؛ وذلك لضخامته وتنوّع معارفه - كما سبق القول - ثم يضاف إلى ذلك أنّ منهج ابن عربي في تأليفه يوصف بأنه «عُقدةٌ من عُقَده، وصعوبةٌ كبيرة من صعوبات درْسه وفهم آرائه»[٢] ويتضح ذلك في ميل ابن عربي إلى الرمز والإسرار والإلغاز الذي يجعل من الصعب الوصولَ إلى مراده، بحيث يحتاج قارئه إلى بذل الجهد، ومعاودة النظر، وامتلاك العزيمة والصبر «فإن الإنسان لا تسهل عليه شدائدُ البداية إلا إذا عَرَفَ شَرَفَ الغاية، لاسيما إن ذاق من ذلك عذوبة الْجَنَى، فإذا حصر الباب البصر، تردّد

---

(١) انظر: د/ عثمان يحيي، مقدمة الفتوحات المكية، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢/٢٠٠٨ - ١٩/١.

(٢) د/ إبراهيم مدكور، في تقديمه لتحقيق د/ عثمان يحيى، للسفر الأول من الفتوحات ٢٥/١.

عين بصيرة الحكيم فنظر، فاستخرج اللآلئ والدرر... على قدر نفوذه وفهمه، وقوة عزمه وهمه، واتساع نفسه...».

وقد كان ابن عربي يقصد إلى الإلغاز قصدا[١]، على طريق بعض الصوفية في الضن بالمعرفة على من ليس من أهلها، ولذلك نجده يصرح بما أسماه «**عقيدة العوام من أهل الإسلام**» ثم يتبعها بما أسماه عقيدة «**النّاشئة الشّادِية**» أما عقيدة الخواص من أهل الله فلم يصرّح بها «لما فيها من الغموض، لكنْ جئت بها مُبَدَّدة في أبواب هذا الكتاب مستوفاة مبيّنة، لكنها - كما ذكرنا - متفرّقة، فمن رزقه الله الفهم فيها يعرف أمرها، ويميزها من غيرها»[٢].

وإذا كان كتاب **الفتوحات** بهذه الضخامة فإن من العسير أن ينهض بتحقيقه فرْدٌ واحد، مهما كانت عزيمته وجَلَده وصبره، وبخاصة إذا أريد للتحقيق أن يكون على مستوى لائق من الجودة والإتقان والجهد العلمي الكبير، الذي تحتاج إليه معارف الكتاب المتنوعة، وهي تمتدّ إلى حقول معرفية واسعة. وقد كان ينبغي أن يُعامَلَ الكتاب معاملة كتابي **المغني** للقاضي عبد الجبار الهمذاني (١٥٤١٥هـ) **والشفاء** لابن سينا (٤٢٨هـ) حيث عَهِد الدكتور طه حسين ثم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب[٣] - الذي كان يضطلع - حينئذ - بالإشراف على ألوان من النشاط العلمي الرفيع - بهذين الكتابين إلى مجموعة من كبار الأساتذة بحيث

---

(١) **الفتوحات** ٧٣/١.

(٢) السابق ١٧٣/١

(٣) انظر مقدمة د/ أحمد فؤاد الأهواني لتحقيق الجزء السادس من كتاب المغني بعنوان: **التعديل والتجوير**، وهو بمراجعة د/ إبراهيم مدكور وإشراف د/ طه حسين، طبع المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والنشر ط١/ ١٩٦٢ ٦/ص: ز، ومقدمات د/ إبراهيم مدكور لأجزاء **الشفاء** لابن سينا.

يقومون بالتحقيق لهما فُرَادَى أو مجتمعين. وعلى هذا النحو تمّ تحقيق الكتابين في حقبة قصيرة، ولو أنه عُهد بكل كتاب منهما إلى شخص واحد لطال بهما الأمر. ولما تمّ إنجازهما في هذا الوقت القليل.

وأيّاً ما كان الأمر، فقد انعقد عزم لجنة الفلسفة والعلوم الاجتماعية. بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية في عام ١٩٦٤ على إخراج **الفتوحات المكية**، إسْهاما منها في الاحتفال بالذكرى المئوية الثامنة، لميلاد ابن عربي، ثم اتجه معهد الدراسات العليا (قسم تاريخ الأديان) بالسربون، والمركز القومي للبحث العلمي في باريز (شعبة الحضارة الإسلامية) إلى أن يعاونا في نشر الكتاب، واختير للقيام بهذا الأمر الدكتور عثمان يحيى لصلته الوثيقة بابن عربي، فقد وقف نفسه كما يقول الدكتور إبراهيم مدكور على دراسة ابن عربي، عاش معه خمس عشرة سنة أو يزيد، وكان موضوع دراسته القيمة التي تقدم بها لنيل دكتوراه الدولة من جامعة باريس، وأخرج طائفة من كتبه ورسائله(١) ومن أهمها رسالتاه للدكتوراه التي حصل عليها من جامعة السوربون وهما: **مؤلفات ابن عربي: تصنيفها وتاريخها، ومعها تحقيق نص كتاب التجليات لابن عربي**(٢).

ولا شكّ أن د/ عثمان يحيى هو من أكثر الناس جَدارةً للقيام بهذا العمل، لطول عِشْرته لفكر ابن عربي ومؤلفاته، ولكفاءته العالية في تحقيق المخطوطات، وقد أشرنا من قبل إلى تحقيقه لكتاب: **ختم الأولياء** للحكيم الترمذي تحقيقا متقنا، ثم

---

(١) انظر مقدمة السفر الأول لتحقيق د/ عثمان يحيى للسفر الأول من **الفتوحات**: ٢٣، ٢٤.

(٢) انظر ترجمة: **مؤلفات ابن عربي** التي قام بها د/أحمد محمد الطيب، ونشرتها دار الصابوني ودار الهداية ط١/١٩٩٢ المقدمة ص١٣.

لصبره ودَأبِه وطول نفَسه، وبذْله لقسط كبير من عمره في صحبة ابن عربي، ورغبته القوية في نشر تراثه وتعريف الناس به، تقديرًا لفكره، وإقرارا بمكانته.

ولكنّ الكتاب - من الضخامة - بحيث يتعذر على فرد واحد أن ينهض به وحده، ومن ثم فقد مضى إلى رحاب ربه، وقد أنجز من أسفاره السبعة والثلاثين أربعةَ عشر سفرا تمثل نحو ثلث الكتاب أو تزيد عنه بقليل.

وقد حدّد الدكتور عثمان يحيى منذ السطور الأولى للتحقيق مقصده من هذه النشرة لكتاب **الفتوحات** في ثلاثة أغراض:

أولا: الحصول على النّصّ الصحيح لهذا الكتاب.

ثانيا: الحصول على النّصّ الكامل له.

ثالثا: تيسير مراجعته والاستفادة منه[١].

وسعى - من أجل تحقيق الغرض الأول والثاني - إلى الحصول على نسخ أصلية تمنح المحقق الثقة التامة من صحّة مضمون النص وكماله، «ونحن قد توفر لنا ذلك، بفضل العثور والاعتماد على ثلاثة مخطوطات أساسية: المخطوط الأول بقلم الشيخ ابن عربي نفسه، والمخطوط الثاني بقلم أحد أتباعه أثناء حياته، والمخطوط الثالث، بقلم أحد أتباعه، بعد وفاته، وفي عصره»[٢].

ثم قام - تحقيقاً للغرض الثالث - بعدة أمور يتعلق بعضها بتجزئة الكتاب إلى أسفار، متابعًا في ذلك صنيع ابن عربي، ويتعلق بعضها بتقسيم النص إلى فقرات، أعطى لكل مجموعة منها عنوانا يكشف عن موضوعاتها، ويَهْدي إلى مباحثها، وكان

---

(١) انظر المقدمة، السفر الأول ١٩/١.

(٢) السابق ١٩/١، وانظر ص٢٠.

من أهمّ ما قدمه - في هذا الصدد - تذييل كل سفر بمجموعة من الفهارس، مع العناية بتقديم فهرسين عامين: أحدهما: مخصص للمصطلحات الفنية، والآخر منهما مخصص للأفكار والمباحث الرئيسية «وهما معًا بمثابة المفتاح لدراسة مذهب ابن عربي على نحو موضوعي وشامل»(١).

وجاءت هذه الفهارس في أحد عشر فهرسا، متضمنة فهارس للآيات القرآنية، وللحديث والأثر، ونقول العلماء والصوفية، وللأمثال والحكمة الخالدة، والشعر، وللأفكار الرئيسية، والمفردات الفنية، ولأسماء الرجال والأماكن والقبائل والوقائع، وكتب المؤلف ورسائله، وللترجمة الذاتية لابن عربي، وللبلاغات والسماعات على مخطوط قونية المكتوب بخط ابن عربي، ثم أضاف إليها فهرسًا للاستدراكات على التعليقات العلمية التي صحبت التحقيق، وقد توزعت على ثلاثة أقسام: ضبط روايات الحديث، وتوثيق نقول العلماء والصوفية، وتحقيق الإعلام(٢).

ومن الواجب الإشارة هنا إلى أهمّية هذه الفهارس التي تُعَدُّ مفاتيح لكشف مغاليق الكتاب وما فيه من معلومات متنوعة، وأفكار متداخلة يلفُّها غموض متعمَّدٌ أحيانا، وكان أهم هذه الفهارس - مع الاعتراف بأهميتها جميعا -

---

(١) السابق ١/٢٠، ٢١.

(٢) انظر السابق ١/٣٦٥-٥٠٦ وأتبع ذلك بتسع صفحات باللغة الفرنسية فيها تعريف بالكتاب وبابن عربي وظروف تأليفه للكتاب، وبعض الأسئلة التي يثيرها تحقيقه، وبعض التلخيصات الأولى له = كالتي قام بها الشعراني في الكبريت الأحمر، والتعريف به في لواقح الأنوار، وبعض الترجمات لشيء من نصوصه على نحو ما قام به الأستاذ هنري كوربان ثم التعريف بالكتاب وأسفاره والنسخ التي تم التحقيق عليها انظر ١١ -٣ في خاتمة الكتاب.

الفهرسان اللذان خصّصهما المحقق - رحمه الله - للأفكار الرئيسية[١]، والمفردات الفنية[٢] التي جاءت - وحدها - في خمس وثمانين صفحة، ويقدم هذان الفهرسان فائدة محقَّقةً للباحثين، حيث يمثلان خريطة كاشفة، ومرشدا يقود خطى الباحثين إلى نصوص الكتاب وأفكاره، ويعرفهم بمواضعها، ويضم شتات الأفكار بعضها إلى بعض، حين يعالجها ابن عربي في مواطن متفرقة، على نحو مقصود له، كما أشرنا فيما سبق إلى حديثة عن آرائه في عقيدة الخاصّة، وبهذا الجهد العلمي الصبور يتمكن الباحثون من استخلاص آراء ابن عربي في سهولة ويسر، لم يتحقق لأي طبعة سابقة للكتاب.

ويمكن القول بأن هذا النمط من التحقيق الذي تبناه الدكتور عثمان يحيى قد خفّف من تلك الغربة الموحشة التي يستشعرها قارئ الفتوحات، وبخاصة عندما يدخل إلى ساحاته لأول مرة، فيخيل إليه أنه دخل إلى غابة مجهولة المسالك، لا يعرف لها أولا من آخر، ولا شمالا من يمين؛ ولا ظاهرا من باطن، ولا باطنا من ظاهر، فيصاب بالحيرة والارتباك.

وربما دفعه ذلك إلى اليأس من الوصول إلى غايته المرجوة من قراءته للكتاب، وربما اكتفى ببعض ما وقع في طريقة من نصوص وهو يقرأ فيه على غير هدى، وربما فزع، أو رجع إلى بعض كتبه الأخرى كفصوص الحِكَم أو عنقاء مُغْرِب أو مواقع النجوم أو الرسائل القريبة المأْتَى، وهي - على أهميتها - لا تعبر عن الآراء التفصيلية لابن عربي، وهذا ما يقع فيه كثير من الباحثين الذين يستسهلون

---

(١) انظر ١/٣٨٩-٣٩٣.

(٢) ١، ٣٩٤-٤٧٩.

قراءة هذه الكتب الصغيرة، فرارًا من ضخامة الفتوحات وصعوبة الاهتداء إلى مواضع النصوص فيها، ومن ثم تأتي آراؤهم - في أحيان كثيرة - غير معبرة - تماما - عن آراء ابن عربي، الذي لا يمكن بيان آرائه دون رجوع وافٍ إلى كتاب **الفتوحات**. لذا يأتي تقديرنا لهذا الجهد الكبير الذي أعاد الباحثين إلى **الفتوحات**، وأسهم في تقريبه إليهم[1] ليكونوا أكثر وفاءً بحق العلم، وأَقْدَرَ على تتبع آراء ابن عربي، دون صعوبات أو عقبات. ولعل المتابعة الدقيقة لما صدر من بحوث ودراسات عن ابن عربي - بعدما صدر من أجزاء **الفتوحات** في تحقيق د/ عثمان يحيي - يكشف عن صدق هذه الملاحظة السابقة.

لكن مما يؤسف له أن هذا الجهد الفائق الذي بذله الدكتور عثمان يحيي توقفت طباعته بصدور الجزء الرابع عشر من هذا الكتاب الذي تبلغ أسفاره سبعة وثلاثين سفرا، وكان ذلك بسبب انتقاله إلى رحاب ربه، ولهذا توقف تحقيق الكتاب؛ لأنه لم يعامل معاملة **المغني** للقاضي عبد الجبار، ولا معاملة **الشفاء** لابن سينا، اللذين تعاون على إصدارهما عدد من كبار الأساتذة، مع اختلاف في مستوى النشر عما قدمه د/ عثمان يحيي، لكن **الفتوحات** لم يكن له مثل هذا الحظ، فلم يصدر منه إلا نحو ثلاثة أو يزيد قليلا، وبقي الكتاب ينتظر فرصة أخرى، أو جهدا آخر يبني على ما سبق من جهد أو ينشئ إنشاءً جديدا يعمل على إصدار طبعة كاملة محققة من هذا الكتاب الكبير.

---

(١) خصص المحقق - في السفر الأول وحدة - أربع صفحات من الفهارس لذكر الأفكار الرئيسية، وخصص خمسا وثمانين صفحة للمفردات الفنية الاصطلاحية انظر ١/٣٨٩-٣٩٣ ثم ١/٣٩٤-٤٧٩ وجرى على هذا المنهج فيما أصدره من أجزاء.

وكانت أولى الجهات بمتابعة هذا العمل الذي بدأ صدوره من مصر هي الهيئات المشرفة على الثقافة في مصر، كالمجلس الأعلى للثقافة أو الهيئة العامة للكتاب أو دار الكتب والوثائق القومية التي تضم بين جنباتها مركزا للتحقيق ما زال يواصل عمله في نشر بعض الكتب الكبرى أو إعادة نشر ما صدر منها.

لكن الفتوحات لم تتهيأ له هذه الفرصة لأسباب عديدة، من بينها التكلفة المالية العالية، وضعف التحمس لنشره، بسبب وجود بعض المعارضة لهذا النشر، وصلت في بعض الأحيان، في أثناء نشر طبعة، الدكتور عثمان يحيى - إلى المطالبة بإيقاف نشره، وجاء ذلك على لسان بعض أعضاء مجلس الشعب في مصر، وكان ذلك في أواخر الثمانينيات، واتجهت النية إلى هذا الإيقاف، لولا تدخل رجال من كبار العلماء المثقفين، الذين كانوا - في الوقت نفسه من ذوي المكانة الرفيعة في المجتمع، والوجاهة الاجتماعية فيه، وأدى ذلك إلى استمرار النشر للكتاب إلى وفاة د/ عثمان يحيى[١].

ثم تيسرت للكتاب فرصة أخرى، حين أقدمت إحدى الهيئات العاملة في حقل نشر التراث الإسلامي على بذلك جهد مشكور لنشر الكتاب نشرة عملية محققة.

---

(١) يأتي على رأس هؤلاء الدكتور إبراهيم بيومي مدكور رئيس مجمع اللغة العربية، آنذاك، وكان هو الذي تبنى نشر الكتاب وشجع عليه، وقدم له، وأشرف على عقد مؤتمر عن ابن عربي بمناسبة الذكرى المئوية الثامنة لميلاده وصدر عن ذلك كتاب تذكاري عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٦٩ وسعى إلى إصدار نشرة عملية محققة للكتاب. انظر تقديمه للسفر الأول من الفتوحات ١/٢٣-٢٥ وتقديمه للكتاب التذكاري الذي سبقت الإشارة إليه ص: ز، ح.

وكان على الذين تولوا الإشراف على تحقيق هذا العمل أن ينظروا في المحاولات السابقة لطباعة الكتاب ونشره وتقييمها تقييما علميا، لمعرفة ما تحقق لها من مزايا ينبغي الاحتفاظ بمثلها، وما وقع فيها من ملاحظات ينبغي تجنبها، مع السعي إلى جمع أكبر عدد من المخطوطات للكتاب، لتكون سبيلاً إلى تحقيق أكبر قدر من الوثاقة والتدقيق لنص الكتاب، وحل بعض المشكلات المتعلقة ببعض النصوص والأجزاء فيما سبق إصداره من طبعات محققة أو غير محققة وكان من الطبعات التي تم الرجوع إليها وتقييمها الطبعات الآتية:

١ - طبعة بولاق، التي صدرت في أربعة أجزاء ما بين سنتي ١٢٦٩-١٢٧٤هـ

٢ - طبعة القاهرة، التي طبعت بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر سنة ١٣٢٩هـ بتصحيح الشيخ محمد قطة العدوى، وجاءت في ثمانية أجزاء في أربعة مجلدات، وبلغت صفحاتها: ٢٦٣١ صفحة، وتختلف هذه الطبعة عن نسخة قونية التي كتبت بخط ابن عربي في ٣٥٠ موضعا على أقل تقدير فضلا عن خلوها من أي جهود تتعلق بالمقابلات، والتعليقات العلمية.

٣ - طبعة دار إحياء التراث العربي، التي صدرت ببيروت ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م وتقع في أربعة مجلدات، ولم يشر المشرف على نشر الكتاب[١] إلى أي نسخ خطية اعتمد عليها في إقامة النص.

٤ - طبعة دار الكتب العلمية، التي طبعت ببيروت، وصدرت ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م وجاءت في ثمانية أجزاء، معها مجلد خاص بالفهارس، ولم يذكر

---

(١) هو الدكتور/ محمد عبد الرحمن المرعشلي.

فيها - كسابقتها - الأصول الخطية التي اعتمدت عليها الطبعة[١] .

٥ - طبعة دار صادر، التي طبعت ببيروت، وهي تقع في أربعة مجلدات، وهي خالية من أي خدمات علمية.

٦ - طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب بمصر، وهي الطبعة العلمية التي بدأ د/ عثمان يحيى في إصدارها - محققة - بداية من عام ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م، ووصلت إلى أربعة عشر سفرا، بحسب تجزئة نسخة قونية، وقد اعتمد فيها على أصول أربعة: ثلاثة مخطوطة[٢] ، ورابعها مطبوع والمخطوطات هي:

أ - مخطوط قونية، وهو العمدة في تحقيق الكتاب؛ لأنه مكتوب بخط ابن عربي، ثم هو أقدمها وأكملها وأوضحها.

ب - مخطوط بايزيد وهو يتكون من أربعة مجلدات، ويمثل هذا المخطوط، الإبْرَازَةَ الأولى لكتاب الفتوحات، على حين يمثل المخطوط السابق الإبرازة الثانية التي استقر عليها ابن عربي، أي أنها تمثل آراءه النهائية، وبين النسختين اختلاف بالنقص والزيادة، وقد كتب مخطوط بايزيد بأقلام مختلفة، وهو يسمح - كما يقول د/ عثمان يحيى - بمقارنات مع المخطوط السابق.

ج - مخطوط الفاتح، وهو غير مكتمل، ولا يشتمل على السفر الأول من الفتوحات. وأما النسخة المطبوعة فهي نسخة القاهرة التي طبعت عام ١٣٢٩، ويرجح د/ يحيى أن هذه الطبعة مأخوذة عن أصل آخر غير نسخة قونية.

---

(١) بعناية الأستاذ/ أحمد شمس الدين.

(٢) كلها في تركيا، في مكتبة السليمانية.

وقد اعتمد المحقق على النسخة الأولى: نسخة قونية واعتبرها النص المختار، وسجل في الهامش الروايات الأخرى[١].

وقبل أن نقف مع الطبعة العلمية التي أصدرها د/ يحيى سنقف وقفة نقدية مع مخطوط قونية الذي كتبه ابن عربي بخطه، حيث تبين من القراءة الفاحصة له وجود الملاحظات الآتية:

أ - وجود سَقَطٍ في المخطوطة في السفر الأول والعاشر والرابع عشر[٢].

ب - وجودُ خطّ مغاير لخط ابن عربي في مواطن عديدة بالسفر الأول والثالث والرابع والسفر التاسع بأكمله، والثالث عشر والسادس عشر والعشرين والسادس والعشرين، والواحد والثلاثين.

ج - وجودُ تصْحيف وتحريف وأخطاء لغوية جسيمة في السفر التاسع خاصة، وقد كتب هذا السفر بخط مغاير لخط ابن عربي[٣]، لِذَا كثُرتْ ظواهر النقص والقصور فيه، ووقع فيه كثير من السقط، والتصحيف والتحريف - واضطراب السياق، كما وجد في المخطوط رطوبةً كانت حائلا دون الوقوف على صحة النص - كما طُمِسَتْ فيه بعض الكلمات لوجود بقع من الحبر عليها، أو التبست قراءتها لعدم نَقْطها.

---

(١) انظر مقدمة د/ عثمان يحيى للسفر الأول من الفتوحات ١/٣٤-٣٧.

(٢) سنكتفي - هنا - بهذه الإشارات المجملة، دون تفصيلات، انتظارا لطبع الكتاب، ونلتمس العذر في ذلك، حرصا على الحقوق، وتجنبا للمحاذير التي تحيط بالنشر في كثير من الأحيان، وهذا كلام نكتفي فيه بالإشارة والتلميح، عوضا عن العبارة والتصريح.

(٣) ولم تتم الإشارة إلى هذا في نسخة د/ عثمان يحيى، انظر: السفر التاسع طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥،.الصفحات ٤٧-٥١ من المقدمة.

أما طبعة الدكتور عثمان يحيى، فقد كان له بها فضل السبق إلى نشر الكتاب نشرة علمية جاءت مشتملة على كثير من وجوه الكمال، وقد أشرنا إلى ذلك إشارات مفصلة فيما سبق، لكنها تختلف - من بعض الوجوه - عما كان يمكن الوصول إليه في تحقيق الكتاب.

ويتضح ذلك من الإشارات التالية:

١ - أن الطبعة التي أصدرها د/ يحيى توقفت عند نهاية السفر الرابع عشر من الكتاب الذي جعله ابن عربي في سبعة وثلاثين سفرا، ومعنى ذلك أن قريبا من ثلثي الكتاب لم يصدر في هذه الطبعة التي بذل فيها د/ يحيى جهدا كبيرا من حيث التحقيق والتدقيق والتخريج والفهرسة.

٢ - أن الدكتور يحيى قد اعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ مخطوطة، ونسخة مطبوعة، على نحو ما ذُكر منذ قليل، بينما تيسر لهذه النشرة التي نتحدث عنها عدد أكبر من المخطوطات وعدد أكبر من المطبوعات، وصلت في مجموعها إلى ثمانية مخطوطات ومطبوعتين، وتتضمن المخطوطات النسخ، الثلاثة التي اعتمد عليها د/ يحيى، ثم أضيف إليها خمس نسخ أخرى كاملة[1] ثم طبعة بولاق التي عُنِي بإخراجها الشيخ خاني زاده، وبإضافاته على مقابلة الشيخ طنطاوي أفندي على نسخة قونيا.

٣ - أن الدكتور عثمان يحيى اعتنى بما أطلق عليه الإبرازة الأولى (بايزيد) والإبرازة الثانية (نسخة قونية) عنايةً متساوية، مع أن النسخة الثانية كانت أوْلى بالعناية والاعتماد عليها، لأنها تمثل القراءة النهائية **للفتوحات**، كما استقر عليها رأي

---

(١) انظر التنويه الذي ذكرناه في الهامش المذكور قبل الهامش السابق.

ابن عربي، ولأن الإبرازة الأولى ليست بخط ابن عربي، على عكس الإبرازة الثانية التي هي بخطه، ومن ثم فهما لا يتساويان في دلالتهما على ما انتهى إليه ابن عربي في كتابه.

٤ - إنه - على الرغم من الجهد الكبير الذي قام به د/ عثمان يحيى في تحقيق ما أصْدره من أسفار الكتاب - لا يخلو الكتاب من مواضع كثيرة يمكن قراءتُها على نحو مخالفٍ لقراءته، وسنشير إلى نماذج مقتضبة لبعض هذه المواضع دون دخول في تفصيلات كثيرة قد تُفَهمُ فهما خاطئا، أو قد تفسّر تفسيرا يسيءُ إلى جهد الرجل، وهو جهد قديرٌ لا يصحّ التقليل منه، ولكنه العمل البشري الذي تختلف فيه الحظوظ لسبب أو لآخر من الأسباب.

ومن بين ما نذكره أنه وقع - عند التحقيق - نقْص لعبارات وأسطر بأكملها في بعض الأسفار كالسفر الأول والثاني والرابع والسادس، كما قرئت بعض الكلمات قراءة مغايرة لما هي عليه في نص قونية، لوقوع اشتباه في قراءتها أحيانا، ووقع بعض ذلك في السفر الأول والعاشر في أكثر من موضع.

ثم وقعتْ - في التحقيق أحيانا - قراءات مخالفة لما في النسخ، وجاء ذلك في السفر الأول والثاني والخامس في أكثر من موضع، وفي السفر السادس والعاشر ثم وقع بعض التصرف في النص اعتماداً على فهم معيّن للسّياق العام، وخالف هذا التصرّف نسخة قونية نفْسها، وكذلك وقع التصرف في بعض الكلمات على نحو أدّى إلى اللبس، وعدم استقامة النص أحيانا.

وكانت هذه الملاحظات داعيةً إلى اختيار أن يكون تحقيق النّص من أوّله، ليجري تحقيق الكتاب على نسق واحد، وبخاصة إذا لاحظنا أمرين مهمين:

أ ـ أن الكتاب لم يكتملْ تحقيقُه في طبعة د/ عثمان يحيى، بل توقف عند نهاية السفر الرابع عشر.

ب ـ أن السفر التاسع - الناقص من نسخة قونية، التي هي النسخة الأم في التحقيق - يحتاجُ إلى بناء النص بناءً جديدا، مستفيدا من تلك النسخ الخمسة التي أضيفت إلى أصول الكتاب، التي جرت الاستعانة بها في التحقيق؛ وتمّ الاعتماد - في هذا الشأن - على النسخ التي تمثل الإبرازة الثانية، وأثبتنا النص المختار، استنادًا إليها، وأشرنا إلى الفروق في الهوامش. ولم يتسنَّ لنا ذلك إلا بعد وصف النسخ الثمانية، والطبعتين وصفًا تفصيليا مستوعبًا للجوانب التي تحتاج إلى وَصْف، ثم رُتِّبت الترتيب الذي تستحقه، بحسب ما تحقق لكل منها من مزايا، أو وقع فيها من عيوب غير مُخِلَّة بقيمتها إلى الحدّ الذي يؤدي إلى استبعادها، وقد استغرق هذا حيّزًا كبيرا من الصفحات[١] .

ثم طُبع النص طبعةً تجريبية في نحو ستة آلاف صفحة، أعقبها فهرسان:

فهرس للأسفار والأبواب[٢] وفهرس يشتمل على العناوين والمسائل[٣] ويمكن القول بأن نصّ الفتوحات قد بلغ حدًّا من الْوَثَاقة، لا يقاربه فيها إلا طبعة الدكتور عثمان يحيى، ولكنها - للأسف - ليست كاملة، وهي تتفوق في الجزء الذي ظهر منها على ما سواها بخدمات التحقيق، ولاسيما في فهرستي الأفكار الرئيسية والمفردات الغنية.

---

(١) بلغت هذه الصفحات ٦٢ صفحة من القطع الكبير.

(٢) جاء في ٦٨ صفحة.

(٣) جاء في ثلاثمائة صفحة.

وما تزال هذه الطبعة التي سبق الحديث عنها بحاجة إلى استكمال ما يؤدي إلى تأكيد قيمتها من حيث التعليقات العلمية والخدمة التحقيقية والفهارس المتنوعة التي يتحول معها هذا الكتاب الموسوعي الضخم إلى كتاب ميسور، يسهل الانتفاع به، والوصول إلى أفكاره وموضوعاته دون عسر ولا صعوبات. ولعل الله - تعالى - يشرح صدور القائمين على أمر هذا الكتاب، ويعينهم على القيام بمتطلباته، وييسر لهم سبيل تلبية المطالب العلمية والمادية التي يحتاج الكتاب إليها، ليتخذ مكانه اللائق به بين الكتب المحققة.

ونختم هذه الفقرة والبحث بما ختم به ابن عربي كتابه: **الفتوحات من الدعاء** الذي ضَمَّنه عددا من أدعية القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية «اللهم خُذْ بأزِمَّة قلوبنا إليك، واجعلنا ممن توكل في جميع أموره عليك، وعُمَّنا بالرحمة التي لديك، واجعلنا هادين مهديين، غير ضالين ولا مضلين»(١).

والحمد لله أولا وآخرا،،،

---

(١) آخر السفر السابع والثلاثين، ورقة ١١١ب، ١١٢أ.

فنّ تحْقيق التّراث وتوْثيقه(١)
دراسةٌ تأْصيليّة

محمد السيد الجليند(٢)

-١-

من المعروف فى الدّراسات الإسلامية أنّ تدوين العلوم العربية والإسلامية بدأ فى فترة مبكّرة وفى عهد الرسالة النبوية، وقد بدأت حركة التدوين مع نزول الوحى على الرسول ﷺ، فقد اتخذ ﷺ كُتَّابًا للوحى، وكانت تنزل عليه الآيةُ فيقول لأصحابه رضي الله عنهم: «ضَعُوها فى سورة كذا، أو التى يُقال فيها كذا»(٣).

---

(١) أصل الجذر اللغوى لهذه المادة حقق، وتحقق، وأخذت منه كلمة تحقيق، والتحقيق هو إثبات الشيء والتيقن منه، يقال: حققت الأمر إذا تيقنت منه، وفى مختار الصحاح حقق الأمر إذا صار منه على يقين، وتحقق عنده الخبر إذا صار حقًّا وصدقًا وصحيحًا، وكلام محقق أى رصين [مختار الصحاح، مادة حقق، باب القاف فصل الحاء]. والمقصود هنا محاولة المحقق (العالم) بذل الجهد فى التثبت من صحة المعلومات الواردة فى المخطوط من حيث نسبتها إلى مؤلفها وصحة ما جاء بها من نقول وإخراجها فى صورتها الحقيقية كما خرجت من يد المؤلف أو فى صورة أقرب إلى نسخة المؤلف إن تعذر ذلك.
ولقد وردت كلمة التراث فى القرآن الكريم بهذه الصيغة مرة واحدة بمعنى الإرث فى قوله تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾ [الفجر:١٩] والأصل اللغوى (ورث) والمقصود بالتراث هنا: ما خلفه القدماء من معارف ثقافية فى شكل مؤلفات مخطوطة أو مدونات أو نقوش... إلخ. وليس منها الكتب الإلهية لأنها ليست من أعمال البشر.

(٢) أستاذ الفلسفة الإسلامية - كية دار العلوم - جامعة القاهرة.

(٣) الإتقان فى علوم القرآن: ١/١١-١٥.

وكان ﷺ فى أوّل أمره ينهى أصحابَه عن الاشتغال بكتابة الحديث النّبوى وأنْ يقتصروا على كتابة نصوص القرآن فقط. روى مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه: «**لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غيْرَ الْقُرآنِ فَلْيَمْحهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ - قَالَ هَمَّامٌ: أَحْسِبهُ قَالَ - مُتَعمِدًا فَلْيَتَبوأْ مَقْعدهُ مِنَ النَّارِ**»(١).

وروى أبو هرَيْرَةَ رضي الله عنه كُنَّا قعُودًا نَكْتُبُ مَا نَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «**مَا هَذَا تَكْتُبُونَ؟**» فَقُلْنَا: مَا نَسْمَعُ مِنْكَ، فَقَالَ: «**أَكِتَابٌ مَعَ كِتَابِ اللهِ؟**» فَقُلْنَا: مَا نَسْمَعُ، فَقَالَ: «**أَكِتَابٌ غَيْرُ كِتَابَ اللهِ، امحضُوا كِتَابَ اللهِ، وَأَخْلِصُوهُ**» قَالَ: فَجَمَعْنَا مَا كَتَبْنَا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ أَحْرَقْنَاهُ بِالنَّارِ، قُلْنَا: أَيْ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنَتَحَدَّثُ عَنْكَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ تَحَدَّثُوا عَنِّي وَلَا حَرجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعمِدًا فَلْيَتَبوأْ مَقْعدهُ مِنَ النَّارِ...**»(٢).

ولم يكن نهيُ الرسول ﷺ عن تدوين الحديث مقصودًا لذاته. وإنما كان ذلك حرْصًا منه ﷺ على نصوص الوحى القرآنى كى لا يختلط بها نصوصُ الحديث الشريف، ولما اطْمأنّ الرسولُ ﷺ إلى حفظ القرآن الكريم فى صدور الصحابة، أَذِنَ لهم فى كتابة الحديث، ولم يَدُم النهى عن كتابته طويلًا، وأخذ الصحابة فى تدوين الحديث بجانب تدوين القرآن الكريم. يقول ابنُ الصّلاح: «وممن روينا عنه إباحة ذلك أو فعْلَه: على، وابنه الحسن، وأنس، وعبْدُ الله بن عمرو بن العاص»(٣).

---

(١) صحيح مسلم ٤/٢٢٩٨ ط دار إحياء التراث العربى.

(٢) مسند الإمام أحمد ١٧/١٥٦.

انظر: تفصيلات عن ذلك. مقدمة ابن الصلاح: ص٢٩٧ - ٣٠٠. وراجع شرح البليقينى بالهامش.

(٣) المقدمة: ص٢٩٦.

ومن الصّحائف المشهورة فى تدوين الحديث فى عصر الرسالة وبين جيل الصحابة، **(الصّحيفة الصادقة)** التى دوّنها عبْد الله بن عمرو بن العاص ﷺ. ولمّا أستأْذن أبو شاهٍ الرسولَ ﷺ أن يكتب الحديث، أذِنَ له وقال لأصحابه: **«اكْتبوا لأبى شاه»**(١) .

وتمّ الجْمع الأول للقرآن الكريم فى مصحف واحد فى عهد أبى بكر وبعد حروب الرّدّة، وظلّ هذا المصحف فى حَوْزة أبى بكر، ثم انتقل إلى عمر، وبعد وفاته انتقل إلى أمّ المؤمنين حفصة، إلى أن وقع خلافٌ بين قرّاء الشام والعراق والحجازيين فى قراءة بعض الآيات القرآنية. وكان ذلك فى عهد عثمان ﷺ، فأمر بالصحائف فأحضرت له من عند حفصة، وكوّن مجموعةً من الصحابة برئاسة زيد بن ثابت ليقوموا بأكبر مهمّة، حَفِظَ بها الخليفة الراشد القرآن الكريم من الخلاف بين القُرَّاء، وهى جمْعُ القرآن ونسْخُه فى مصحف واحد، فأمر عثمان بإحراق ما عداه من المصاحف الأخرى. وأرسل نسخًا من هذا المصحف إلى الأمصار المختلفة وأطلق على هذا المصحف اسم المصحف العثمانى أو المصحف الجامع... ويعتبر هذا **المصحف العثمانى** أولَ مخْطوط كامل باللغة العربية فى تراثنا الإسلامى(٢) .

وكان تدوين الحديث النبوى والقرآن الكريم متوافقًا مع نظام الكّتابة العربية فى أوّل أمرها، فلم تكن الكلماتُ معْجمةً بالنّقط، ولا مُشكّلة بعلامات الإعراب، وكان الأمر فى ذلك على السَّعَة، اعتمادًا على سليقة العرب وسلامة فطرتهم من اللّحْن أو التصحيف، لكنْ لم يستمر الأمر على ذلك طويلاً فلقد دخل الإسلامَ

(١) المقدمة: ص٢٩٧. والحديث فى مسند الإمام أحمد ١٨٣/١٢.

(٢) أشار إلى ذلك د/ عبد الستار الحلوجى فى بحثه عن تاريخ المخطوط العربى. انظر: **محاضرات دورة المخطوطات** ٢٠٠٩م: ص٦١–٦٧.

كثيرٌ من العجم وأصحاب اللغات المختلفة الذين لم يكن لهم عهْدٌ باللغة العربية ولم تكن هى لغتهم الأصلية، وخشى المسلمون أن يتطرّق اللحن إلى القرآن الكريم خاصة أن شيئًا من ذلك قد وقع فعلًا. يُحكى أن قارئًا للقرآن فى حضرة الإمام علىّ بن أبى طالب قرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة:٣] وقرأ لفظ رسوله مجرورًا عطفًا على المشركين. ففزع لذلك أمير المؤمنين واستدعى أبا الأسود الدُّؤَلى وطلب منه أن يضع علامات الإعراب لضبط أواخر الكلمات رفْعًا ونصبًا وجرًّا[١].

ووقع مثل ذلك لسيبويْهِ عالم النحو المشهور، فقد كان يستملى الحديث فى مجلس حَمّاد بْن سَلَمَة وبينما هو يستمع إلى الممْلِى، سمع قوْلَ النبى ﷺ «ليس من أصحابى أحد إلا لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»[٢]. فقال سيبويه للملى: ليس أبو الدرداء (برفع أبو الدراء على أنه اسم ليس) فقال حمّاد: لقد لحنْتَ يا سيبويه. ليس هذا حيث ذهَبْت. وإنّما ليس هاهنا استثناء بمعنى إلا. فقال سيبويه: لا جَرَم، سأَطْلُبُ علمًا لا تلحنى فيه أبدًا، ولازم الخليل بن أحمد وأخذ عنه النحو[٣].

وذكر حمّاد بن سلمة أيضًا أن سيبويه كان يستملى عليه شيئًا من الحديث فكان مما أملاهُ عليه ذكر الصفا فكتبها سيبويه الصفاء بالألف الممدودة، فقال له حماد: يا فارسى، لا تقل الصفاء لأن الصفا مقصور. هذا وغيْرُه كثيرٌ جعل العرب الأوائل يهتمون بضبط الكلمة من حيث النقط ومن حيث علامات الإعراب

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطى: ص٢٩٠ عن بحث الحلوجى ص٧٨.

(٢) مجالس العلماء للزجاجى: ١١٨/١، ط مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٣) انظر كتاب سيبويه - المقدمة ٨/١ ط الخانجى سنة ٢٠٠٤ مصر.

ليستقيم للقارئ النّطْقُ الصحيح للكلمة؛ سواء في ذلك الروايات التي ينقلونها مشافهة أو الإملاءات أو تدوين المؤلفات، ولم يسمحوا لأنفسهم أن يعتمدوا في ذلك على مجرد الحفظ أو الذاكرة. وتواصَوْا فيما بينهم على ذلك. وقالوا: إن إعجام المكتوب يمْنع من اسْتعْجامه، وشَكْلَه يمنع من إشكاله، كما كانوا يتواصون فيما بينهم بجودة الخط ووضوحه حتى لا يلتبس الأمر على القارئ فكرهوا الخط الدقيق غير المقروء. ونهوا عن الكتابة الْمَشْق، رُوي عن عمر بن الخطاب أنه قال: شرُّ الكتابة المشْق. وشرُّ القراءة الْهَذْرَمة، وأجود الخطّ أبْيَنُه(١).

وقال المدائني: ينبغي للكاتب أنْ يعجم كتابه ويبين إعرابه، فإنّه متى أعْراه عن الضبط وأخْلاه عن الشكل والنقط كثر فيه التصحيف وغلب عليه التحريف. وقال أبو مالك الحضرمي: أيُّ قلم لم تُعْجَمْ فصولُه، اسْتعْجم محْصولُه(٢).

وفي القرن الثاني للهجرة أمر الخليفة الراشد عمر بن العزيز بجمع الحديث النبوي وتدوينه وطلب من ابن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ) أن ينهض بهذه المهمة، وكان ذلك بداية فعلية لاهتمام جيل التابعين وتابعيهم بالتصنيف والتأليف في فروع الثقافة الإسلامية المختلفة. ولقد أرّخ الذهبي لذلك في تاريخه فقال: في حدود ١٤٣هـ شرع علماء المسلمين في تدوين الحديث والفقه والتفسير. فصنّف سعيد بن أبي عَرُوبَة وحماد بن سلمة بالبصرة، وصنّف الأوزاعي بالشام، وصنف مالك الموطأ بالمدينة، وصنف ابن

(١) راجع المقدمة: ص٣٠٣.
(٢) نفس المرجع.

إسحاق المغازى، وصنف مَعْمَرُ باليمن، وصنف أبو حنيفة الفقه الأكبر بالكوفة، وصنف سفيان الثورى كتابه الجامع، وصنف ابن جريج التصانيف بمكة[١].

وفى تأريخ العلماء للمخطوط العربى تطالعنا طريقتان لإنتاج الكتاب المخطوط:

١ - تمثلَ الطريقة الأولى فى التأليف المباشر، بأنْ يعكف العالم على كتابه فى جلسات متتالية أو متفرقة، ويجمع المادة العلمية التى يريد أن يدونها فى كتابه خلال هذه الجلسات، وقد يلجأ المؤلف إلى كتابة مسودة لهذا الكتاب مرّة أو مرتين ثم يعود إليها بالمراجعة والتنقيح والإضافات أو الحذف حتى يستوى الأمر عنده فيخرجه كتابًا، وقد أشار النّديم (ت٣٢١هـ) إلى هذه الطريقة فى الفهرست، وكذلك ابن أبى أُصَيْبِعة (ت٣١١هـ) فى كتابه عيون الأطباء فى طبقات الأطباء[٢].

وأحيانًا كانت مسوّدة الكتاب تظهر فى الأسواق بواسطة الوراقين وتباع على أنها الكتاب الأصلى. كما حدث ذلك لكتاب الأغانى للأصفهانى (ت٣٥٦هـ)، ومثل ذلك حدث فى كتاب نهج البلاغة، فبعد أن خرجت منه نسخ متعددة عاد إليها الشريف المرتضى بالزيادات. التى اكتشفها ابن أبى الحديد وأشار إليه ونبه القارئ أنها أضيفت إلى الكتاب (المسودة) فى حياة المرتضى وقرئت عليه فأقرّها وأذن فى إلحاقها بالأصل[٣].

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطى: ص١٦١ نقلًا عن بحث الحلوجى ص٧٨.

(٢) الفهرست: ص٩٢، عيون الأنباء: ص٤٢١.

(٣) شرح نهج البلاغة: ٦٥٢/٤.

٢ – أمّا الطريق الثانى فهو الإملاء، فكان العالم يجلس فى المسجد أو مجلس العلم ويملى على تلامذته مؤلفه الذى يريد تصنيفه (فى الفقه، الحديث، التفسير،... إلخ) وكانت هذه الطريقة مشهورة بين المشتغلين بالحديث والعلوم الشرعية، وكذلك بين رواة الشعر واللغة، وظهر عنها كثير من المؤلفات التى تحتمل هذا الاسم **(الأمالى)** مثل **أمالى بديع الزمان** (ت٣٩٨هـ) ، **وأمالى الزيادى** (ت٤٠١هـ) ، **وأمالى ثعلب** (٢٠٠–٢٩١هـ) ، **وأمالى الزجاج** (٢٤١–٣٣١هـ) ، وغيرهم[١] .

ولقد قصدتُ الإشارة إلى ما سبق من الحديث عن بدايات التأليف والتصنيف، لنعلم من هذه الإشارة أن القدماء كانوا معنيين بالكلمة منطوقة أو محفوظة ضبطًا لها فى الكتابة بالنقط والأشكال وعلى اللسان نطقًا سليمًا من التحريف واللحن؛ لأن الكلمة وعاء المعنى، فإذا فسد ضبطها نطقًا أو كتابةً فسد معناها المقصود منها. ولشدّة الحرص على تحقيق هذا المعنى كان القدماء لا يكتفون بالإملاء أو التأليف دون مراجعةٍ أو نقْد وتمحيص لما كتب، فكان العالم يقوم بمراجعة ما أملاه على تلامذته، فيحْذف منها أو يضيف إليها أو يصوّب ما حدث فيه لَبْسٌ أو لحن وتصحيف كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد يختار العالم عنوانًا لكتابه المؤلف وقد لا يفعل ذلك، فيقوم به بعض تلامذته، وقد يختار عنوانًا وهو يكتب المسودة للكتاب، وعند مراجعتها قد يختار عنوانًا آخر، وقد حدث ذلك فى كثير من الكتب، فقد وجدنا كتابًا كبيرًا مثل

---

(١) **طرق التأليف وإخراج الكتب** للدكتور الحلوجى: ص١٧٤–١٧٦ محاضرات دورة المخطوطات ٢٠٠٩م بدار العلوم.

«درء تعارض العقل والنقل» طبع مرة باسم «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» ومرّة باسمه المعروف الآن «درء تعارض العقل والنقل» وفى بعض الأحيان نجد أن الوراقين والنساخ يدوّنون الكتب ويخرجونها بعناوين مختلفة عن العنوان الذى ارتضاه المؤلف ودوّن عليها إمّا اختصارًا لطول العنوان أو اختيارًا خالصًا من النسّاخ أملًا فى الترويج لها أو رفع سعرها، وأحيانًا ينسبون بعض الكتب إلى غير أصحابها من الأسماء المشهورة ضمانًا لإشاعتها بين القرّاء. وقد ذكرت الدكتورة عائشة عبد الرحمن نماذج وأمثلة لذلك، فقد وجدتْ رسالة أبي العلاء المعرى (رسالة الغفران) وجدت منها نسخة بعنوان (رسالة فى الأدب) .

وفى سنة ١٩٤٤م صدر كتاب (نقد النثر) لقدامة بن جعفر بتحقيق طه حسين ود/عبد الحميد العبادى ثم تبين بعد ذلك أن عثر الباحثون على نسخة من الكتاب بعنوان (البرهان فى وجوه البيان) لإسحاق بن إبراهيم بن وهب[١] . وبينما كنت مشتغلًا بتحقيق كتاب (العقود الدرية لابن عبد الهادى) حصلت على نسخة من الأصل المخطوط فى مكتبة بالقدس وتبين أن مسودة الكتاب بعنوان (الانتصار فى ذكر أحوال قامع المبتدعين وآخر المجتهدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية) وهذا المخطوط قد صحّح كثيرًا من الأخطاء الموجودة فى المطبوع منه بعنوان العقود الدرية.

ولنا أن نتوقع خلافات كثيرة بين النسخ المملاة أحيانًا بالزيادة أو النقصان وأحيانًا بالتصحيف والتحريف تبعًا لشخصية المستملى والوراقين والنساخ، وهذا

---

(١) مناهج تحقيق النصوص الأدبية - د/ حسين نصار: ص١٧٦ - كتاب قواعد تحقيق المخطوطات الإسلامية ومناهجها الصادر عن مركز دراسة المخطوطات الإسلامية سنة ٢٠١٣م – مؤسسة الفرقان.

جعل علماءنا رضي الله عنهم يشتغلون بتحقيق النص وتوثيقه عن طريق فحص المرويات والبحث فى أحوال الراوى وأسانيد الرواية وفحص مصادرها ونقدها حتى يخرج النص مستويًا فى متنه وفى سنده ليخرج فى صورة أقرب إلى ما قاله المؤلف إن لم يكن هو.

وإنّ هذه المدونات كانت تُجْمَعُ من صدور الرواة والحَفَظَة أولًا، وكانت توجد عدة روايات للنص الواحد، وهذه الروايات كانت تختلف فيما بينها فى بعض الكلمات أو بعض الجمل، أحيانًا بالزيادة وأحيانًا بالنقص، ولعل إخواننا المشتغلين بالحديث النبوى يعلمون من تعدّد الروايات للحديث الواحد كيف تُزَادُ كلمة فى رواية وتنقص فى أخرى تبعًا لتعدد الرواة وتعدد مجالس السماع، هذه الزيادات دعت المحدثين أن يتحفّظوا فى قبول بعض النصوص، وفى الأخذ عن بعض الرواة، والذى يقرأ علم مصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل يعلم تمامًا أن الشّيعة من جانب، وبعْضَ الزّهّاد الأوائل بخاصة والقصّاصين من جانب آخر، بحسن نية أو بسوء نية - الله أعلم بالنوايا - كانوا ينسبون إلى الرسول ﷺ وإلى بعض أئمة أهل البيت نصوصًا إمّا للقدح فى شخصية معينة أو لَمْزِ شخصية معينة، أو للاهتمام بفكرة معينة يريدون الترويج لها، وينسبونها إلى الرسول ﷺ أو أحد الصحابة لتأخذ نوعًا من القداسة عند من يقرأها من الجمهور.

وأحيانًا نقرأ كثيرًا من النصوص التراثية مضافة إلى شخصية تمتع بحسن السيرة والشهرة قدحًا فى فرقة معينة وبقصد التنفير منها والتشهير بها. وهذا نجده كثيرًا فى الجدل الدائر بين الفرق المختلفة ذمًّا، فى فرقة معينة أو فى شخص معين.

فى هذه الفترة الزمنية - النصف الثانى من القرن الثالث الهجرى والنصف الأول من القرن الرابع الهجرى - ظهر نوع من الوضع للأحاديث على يد غلاة

الشيعة ونسبوا بعضها إلى الرسول ﷺ وبعضها ينتسب إلى أئمة أهل البيت وترتب على هذا أن نشأ نوع من التحفّظ بين علماء هذه الأمة فى قبول الروايات، وندبوا أنفسهمْ إلى تمحيص ونقْد كل ما نسب إلى الرسول، وإن سمع نصًّا منسوبًا إلى الرسول ﷺ أو إلى أحد أئمة أهل البيت، يعرضه على ما صح من الحديث النبوى، وعلى القرآن الكريم، فإذا وجد فيه ما يوافقه قبله، وإذا وجد فيه ما يخالفه توقف فى قبول النص وربما حذّر منه.

وظهر فى هذه الفترة نصوصٌ يرفض العقل أن تكون منسوبة إلى الرسول ﷺ وتأباها العقيدة الإسلامية، فطرح المحدثون بريادة الإمام أحمد ابن حنبل رضي الله عنه قضيَة البحث فى سند الرواية لمعرفة درجة الرواة وقالوا: إننا لا نقبل الرواية أو نقبل النص إلاّ إذا علمنا سنده وسلسلة أسماء الرواة، وقال الإمام أحمد كلمته المشهورة التى رواها عنه محمد بن سيرين فيما بعد: «سمُّوا لنا رجالَكم» فكان المحدث إذا سمع نصًّا منسوبًا إلى الرسول توقف وقال لمحدثه: هذه العبارة المشهورة «سمّوا لنا رجالكم» بمعنى منْ هو الذى سمع هذا النص عن الرسول، ويذكر له سنده راوٍ عن راوٍ حتى يصل إلى الرسول.

لقد تمسّك المحدثون والقرّاء بهذه المقولة لا يقبلون نصًّا إلا إذا سمعوا مَن الراوى ومن رواه عنه **(السند)** ، وقال ابن سيرين: «إنّ هذا العلم دين، فانظروا عمّنْ تأخذون دينكم». بهذا وضعوا أساسًا لقبول الرواية أو رفضها، أحيانًا ينظرون فى المتن **(النص المقول عن الرسول ﷺ)** هل يتفق مع ما فى الكتاب والسنة ومع ما ورد عن الرسول ﷺ أم لا؟ هذا النظر، أو هذا الجانب من النظر سموه علم الحديث، وهو الذى ندرسه الآن تحت منهج النقد الداخلى للنص، والجانب الآخر النظر فى نقد السند وسلسلة الرواة أطلقوا عليه اسم **(علم الجرح والتعديل)** . ويشمل

هذين الجانبين قاعدة مسلّمة من الطرفين: أنّ الشّكّ مُقَدّمٌ على اليقين حتى يثبت العكس.

وكان من بين المحدثين الذين اهتموا بتحقيق النص وتوثيقه سندًا ومتنًا الفقيه والمفسر والمشتغل بالعقيدة، كما كان منهم الحفاظ والنقاد كأئمة المذاهب الأربعة، وكان من بين المحدثين من اهتم بتعقب الأسانيد والرواة بالفحص والنقد والتعديل والتجريح كالأئمة: يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ)، ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، وعلى بن المدينى (ت٢٣٤هـ)، واستمرت سلسلة المحدثين خلال القرن الرابع، فألف ابن أبى حاتم الرازى (ت٣٢٧هـ) كتابه **الجرح والتعديل**، وألف ابن حبان (ت٣٥٥هـ) كتبه **الثقات**، **والمجروحين**، وابن عدى الجرجانى (ت٣٦٥هـ) ألف كتابه **الكامل فى الجرح والتعديل**، وألف الدارقطنى (٣٨٥هـ) كتبه فى **العلل**، **الغرائب**، **والمصحّف من أسانيد الأحاديث**، ثم وصل الأمر إلى الخطيب البغدادى (٤٦٣هـ) الذى كرّس جهوده فى وضع كثير من قواعد الضبط والتحقيق وتوثيق النصوص خاصة أنه قد شعر بنوع من التساهل بدأ يتسرب إلى بعض المؤلفين، يقول: «وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها فى جمع الأحاديث من غير أن يسلكوا فى ذلك مسلك المتقدمين وينظروا فى حال الراوى والرواية» فوضع كتابه (**الكفاية فى علم الرواية**). وفى المغرب نجد القاضى عياض (٥٤٤هـ) يضع كتابه العظيم (**الإلماع فى ضبط الرواية وتقييد السماع**، ثم يجيء ابن الصلاح فيضع (**المقدمة**) فيوضح المنهج ويشرح معالمه بشيء من التفصيل[١].

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح: ص٢٤-٢٥.

٢ - ومنذ أن بدأ المحدثون فى وضع أصول هذين العلمين، علم مصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل، نجد فى سلسلة الرواة مصطلحات تطلق على أشخاص معينين، فيقال: فلان وضَّاع للحديث، وفلان مُدَلِّس، كما نجد مجموعة أخرى من المصطلحات تطلق على نقد النصوص، فيقال: هذا النص أو هذا الحديث: صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو موضوع... إلخ.

هذه المصطلحات - للأسف الشديد - نقرأها على أنها مصطلحات دينية فقط لكن ينبغى أن نتعامل معها على أنها مصطلحات بالإضافة إلى كونها دينية فهى علمية منهجية أيضًا، ولو قرأتم علم المناهج المعاصر الآن سوف تجدون بالمقارنة أن الشروط التى وضعها علماء المناهج، هى بعض من كل، أو قليل من كثير مما اشترطه المحدثون فيمن تقبل روايتهم؛ لأن الراوى عند المحدثين، والباحث فى المعمل كلاهما باحث عن الحقيقة، هذا يبحث عنها بمنهجه الخاص، وذاك يتوصل إليها بطريقته الخاصة أيضًا، كل ما فى الأمر أن مبدأ التواتر هو الذى يعتمد عليه الراوى، ومبدأ التجربة هو ما يعتمد عليه الباحث فى العلوم التجريبية المعاصرة، لم يكن هناك قبل أربعة عشر قرنًا من الزمان معمل أو تجارب، وإنما كان العلم الإنسانى كله معتمدًا على التواتر والرواية؛ سواء كان مدونًا فى كتاب أو محفوظًا فى الصدور.

والذين يرفضون مبدأ التواتر كمصدر من مصادر العلم عليهم أن يطرحوا على أنفسهم هذا السؤال: قبل عصر التدوين للعلوم الإنسانية هل كان للبشرية تاريخ أم لم يكن لها تاريخ؟

إذا كان لها تاريخ كيف نقل هذا التاريخ من جيل إلى جيل؟ لم يكن هناك تدوين ولكن كان هناك مبدأ تواتر الخبر. الحضارة اليونانية لم تدون فى الكتب إلا

بعد أن حفظت فى الصدور ونقلت من الصدور إلى السطور. فالتواتر مبدأ ووسيلة من وسائل المعرفة الإنسانية، ولأنها تتعلق بالإنسان، والإنسان معرض للتغيير وللحالات النفسية المختلفة، نجد أن شروط علماء الحديث التى وضعوها أساسًا لمن تقبل منه الرواية كانت أدقّ وأوفى مما وضعه علماء المناهج من شروط البحث المعاصر، وعلى قمّة هذه الشروط عند المحدثين أنّ كذب الراوى يطْعن فى عقيدته. وفى هذا ربْطٌ للجانب الأخلاقى بالعقيدة، وهو ما تنفرد به الحضارة الإسلامية بين الحضارات الإنسانية؛ لأنها ربطت بين المبدإ الأخلاقى والعقيدة التى يدين بها المسلم.

هذه إشارة موجزة إلى بدايات اشتغال العلماء بضبط الكلمة وتحقيقها والتثبت منها، ونستطيع القول باطمئنان أن فن تحقيق التراث وتوثيق النصوص علم عربى أصيل نشأ فى أحضان علم الحديث والجرح والتعديل، ويمتد نسبه الشريف إلى هذا الحقل الحديثى الذى برع فيه رجالُه، لقد استوى فن توثيق النصوص فى مدرسة الحديث الشريف الذى وضع رجاله الضوابط الأخلاقية والعلمية لمن تقبل روايته ومن ترد روايته. واشترطوا فى ذلك الأمانة والدقة والضبط والحِيدة. كما تكلم علماء هذا الفن عما يسميه علماء المناهج فى عصرنا بالنقد الخارجى للنصوص وما يتعلق منها بالخط واللغة والمصادر، تناول المحدثون ذلك تحت ما يسمى نقد السند، فتناولوا الرواة بالتحليل والتمحيص ومدى توافر شروط القبول لرواية الراوي وتحمله لها حرصًا منهم على توثيق السند راوٍ عنْ راوٍ حتى يصل السند إلى الرسول ﷺ.

كما تكلموا عن النقد الداخلى للنصوص (نقد المتن) وأفاضوا القول فى طرق التثبت من صحة المتن، ووضعوا لذلك ضوابط تميز بالدقة وشدة الحرص على توفر صفة الأمانة والضبط؛ لأن ذلك دليل على تدين الراوى وقوة عقيدته؛ لأن الكلمة المروية أمانة وهى شهادة يؤديها الراوى أمام التاريخ، وقد وضع المحدثون مؤلفات

كثيرة فى هذا الشأن. لعل من أهمها كتاب الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع للخطيب البغدادى (ت٤٦٣هـ) ، وكتاب (آداب المفتى والمستفتى) لابن الصلاح (ت٤٦٣هـ) ، ومن بعدهما نجد كتاب (تذكرة السامع والمتكلم) لابن جماعة (ت٧٣٣هـ) ، وكتاب (المعيد فى آداب المفيد والمستفيد) لعبد الباسط العلموى[1] .

كما عقد ابن الصلاح فى كتابه (المقدمة) فصلاً خاصًا شرح فيه الضوابط العلمية والأخلاقية لمن تقبل روايته ومن ترد روايته. كما أفاض القول فى شرط العدالة وكيف تحقق فى الراوى.

ومن أهم ما أشار إليه ابن الصلاح فى ذلك إشارته إلى الجانب الأخلاقى وأهميته، فذكر بجانب شرطى العدالة والضبط أن يكون الراوى سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظًا غير غافل، حافظًا إن حدث عن حفظه، ضابطًا للكتابة إن حدث من كتابته[2] .

٣ - مما سبق نجد أن شروط ضبط الرواية والدقة التى أخذ بها المحدثون أنفسهم فى الأخذ عن الراوى أو الرد لروايته لا نجد لها نظيرًا عند علماء مناهج البحث المعاصر الآن.

هذه مقدمة أراها ضرورية توضح لنا أن قضية توثيق النص كانت ولا زالت من أهم ما يشغل المحقق؛ لأنها تتعلق بتحرى الصدق فى النقل، والتثبت من نسبة

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص١٧.

(٢) السابق: ص٢١٨-٢١٩.

الرأى أو النص إلى قائله، باعتبار أن ذلك تطبيق عملى للكشف عن أمانة المؤلف وتمسكه بهذا المبدأ الأخلاقى؛ لأن ناقل النص يؤدى شهادة تاريخية ينقلها للأجيال من بعده. وهذه إحدى سمات ثقافتنا التراثية، يتناقلها المتخصصون جيلاً بعد جيل؛ لأنها تمتد بنسبها التاريخى إلى موقف المحدثين واهتمامهم بتحرى النقل عن الرسول ﷺ وصحابته.

أنتقل من هذه المقدمة إلى نقطة أخرى أو قضية أخرى تثار الآن؛ وهى أننا ورثنا علم تحقيق المخطوطات من الغرب على أيدى المستشرقين(١).

ولعل فيما سبق من الحديث عن جهود العلماء والمحدثين فى ضبط النص وتوثيقه ما يكفى لإبطال هذا الزعم، ولكن الذى أود الإشارة إليه هنا أن إثارة هذه القضية فى بعض المؤتمرات ربما يعذر قائلها إذا كان جاهلاً بالحضارة الإسلامية والتراث الإسلامى، ولكن أن تتردد هذه الأكذوبة على ألسنة بعض المتخصصين فى اللغة العربية فهذا شيء يدعو للأسف.

ومما ينبغى معرفته أن فن تحقيق التراث وشروط ضبط الرواية فرع من اهتمام العلماء المسلمين بخُلُق الأمانة والصدق؛ لأن ذلك من شيم العلماء لاسيما المحققين منهم، ومن مظاهر اهتمامهم بتحقيق النص مقابلة النسخ ومعارضتها على أصل صحيح للمؤلف، فلقد أفاض المؤرخون فى الحديث عن ذلك وتعددت رواياتهم، فلقد سأل عروة بن الزبير (ت٩٤هـ) ابنَه هشامًا: كتبت؟ قال: نعم.

---

(١) انظر: جهود المستشرقين فى تحقيق التراث العربى والإسلامى ونشره، د/ عباس محمد حسن، ص٧، دار المعرفة الجامعية ط٢٠٠٥م.

قال: عرَضْتَ كتابَكَ على أصْل صحيح؟ قال: لا. قال: لمْ تكْتبْ. ونُسب هذا الأثر أيضًا إلى الإمام الشافعى.

وقال الأخْفش: إذا نُسِخَ الكتابُ ولم يُعَارَضْ. ثمّ نُسِخَ ولم يُعَارَضْ، خرج أعجميًا.

ومن وصايا القاضى عياض للمحقق: فليقابِلْ نسخته من الأصل بنفسه حرفًا حرفًا، حتى يكونَ على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له، ولا يخدع فى الاعتماد على نَسْخ الثقة العارف دون مقابلة[1]. وهما من أهم عمل المحقق[2].

سوف أطرح عليكم كتابين أو ثلاثة من الكتب التى عنيت بتحقيق التراث والنصوص فى القرون الخامس والسادس والسابع من الهجرة، وكلها تتكلم عن فن تحقيق التراث بمنهج علمى يسلكه المعاصرون الآن.

كتاب **(المعيد فى آداب المفيد والمستفيد)** للعلموى (١٥٧٣م)، والفصل السابع من هذا الكتاب **(تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم)** لابن جماعة (١٢٧٣م)، وهناك أيضًا **(الدر النضيد)** للبدر الغزى (١٥٧٧م).

ليست هذه هى الكتب الوحيدة، لكن هناك أسماء كثيرة تكلمت عن هذا الفن ولها أكثر من مؤلف: الحافظ العراقى، الإمام النووى، القاضى عياض، ابن الصلاح فى **المقدمة، ومقدمة المقدمة**. هذه أسماء لعلماء وكتب وضعت أصولًا للتحقيق بكل شروطه

---

(١) انظر: المقدمة الممتازة لبنت الشاطئ. مقدمة ابن الصلاح ص١٧ وما بعدها، والإلماع للقاضى عياض: ص١٥٩ – ١٦٠، دار العلوم، ٢٠٠٩م.

(٢) راجع فى ذلك تفصيلات أكثر فى كتاب مناهج العلماء المسلمين، روزنتال.

وضوابطه، وكثيرًا ما يجد المحققون فى المخطوطات عبارات مثل: بَلَغَ مُقابَلةً، أو عبارة: بلغ. مما يدل على معارضات النسخة المخطوطة على أصولها.

كما حرص المحققون القدماء على إثبات الفروق بين النسخ. فلقد أثبت الزَّبِيدى فى **تاج العروس** الفروق بين النسخ التى قابلها بالأصل. وبين ما فيها من زيادات أو نقص؛ بل تجاوز ذلك إلى نقد بعض الروايات(١).

وبعْضُهم كان يضع ما يشبه الفهرس فى أول كتبه، واستخدم بعضُهم الرموز بدلًا من ذكر اسم المخطوط تمامًا كما يفعل المحدثون الآن، ومن أمثلة ذلك ما فعله اليوينى فى إعادته لكتابة **صحيح البخارى**. فقد استخدم أحرف الهجاء رمزًا للنسخ التى قابلها(٢).

إذن فإنّ دعوى أن العرب أخذوا هذا الفن عن المستشرقين فيما يتعلق بمنهج تحقيق التراث تدل على جهل قارئها بما فى التراث الإسلامى والحضارة من مواد علمية مازال بعضها مطمورًا حتى هذه اللحظة.

إن كتاب ابن جماعة والعلموى وغيرهما، قد حققت فى النصف الأول من القرن العشرين، وقال المستشرق الذى حقق كتاب **العلموى** إن هذا المنهج فى البحث العلمى لا نظير له فى القرون: الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، ولم نلجأ إلى الأسلوب الحديث فى برمجة التراث وتحقيق التراث إلا بعد اكتشاف الجهود التى بذلها هؤلاء.

---

(١) **تاج العروس**: ١/٥٠-٥١.

(٢) **مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ومناهج العلماء المسلمين، روزنتال، ص٩٢.

القضية أن المستشرقين وقفوا على تراثنا، وعرفوا ما فيه، ومن خلال معرفتهم بهذا التراث بدأنا نقرأ كتاباتهم على أنها إنشاء من عندهم، ولكن الواقع أنها تحويل لما فى التراث العربى إلى لغة أوروبية ثم إعادة ترجمته مرّة ثانية إلى لغتنا العربية. وهذا لا ينقص قدرهم، لكن الذى أود الإشارة إليه أن قضية تحقيق النص وتوثيقه والتعامل معه قضية عربية إسلامية، بدأ نسبها التاريخى من علماء الحديث، وتطورت حتى أصبحت فى شكلها الناضج على يد هؤلاء العلماء.

هاتان مقدمتان أريد أن أضعهما أمامكم؛ لأن القضية تثار الآن فى بعض المؤسسات العلمية، فيقال: هذا علم استشراقى، وهذا علم غير عربى، وينبغى أن نعترف بفضل هؤلاء علينا فى مجال تحقيق التراث ولا نغمطهم حقهم، ولا ننكر فضلهم، ولكن فى نفس الوقت ينبغى أن يُعرُف للعرب فضلهم فى ذلك ويُعرَف مَن السابق ومن اللاحق حتى نتخلص من سياسة جلد الذات وتقديس الآخر.

توْثيق النّصّ(١)

تمهـيد:

يعلم المتخصصون فى هذا الفن مدى الصعوبات التى تكتنف قراءة نصوص علم الكلام والفلسفة الإسلامية، تتمثل هذه الصعوبات فى قراءة الجملة الفلسفية، والمصطلح الفلسفى وكذا فى عبارة المتكلمين ومنهجهم فى الجدل، والخطاب الفلسفى بصفة عامة نحتاج فى فهمه إلى دراسة جادة وصبر وأناة ودقة فى فهم مراد الفيلسوف ومقصد المتكلم وغايته، وهذا كله يحتاج إلى خبرة وثقافة واسعة على مستوى أهمية هذا الحقل من الدراسات الفلسفية نظرًا لتعلقه بجانب خطير من الدراسات الإسلامية وهو جانب الإلهيات والوحى والنبوة والسمعيات وكلها تتصل بالعقيدة أصولها وفروعها على سواء. وإذا أخطأ القارئ أو المجتهد فى قراءة كلمة أو فى فهم جملة فإن ذلك قد يترتب عليه الخطأ فى حكم شرعى على جانب كبير من الخطورة قد يصل أحيانًا إلى الحكم بكفر قائله أو تفسيقه أو تبديعه، ومن هنا تكمن الخطورة فى قراءة الكلمة وتوثيقها ونسبتها إلى قائلها، وفى فهم الجملة الكلامية أو الفلسفية، وهذا أمر يدركه كله من كابده من العلماء والمحققين.

---

(١) كلمة التوثيق مأخوذة من الجذر اللغوى (وثق) بمعنى استوثق وتثبت وتحقق من صدق القول أو الخبر، من وثق يثق بفتح وكسر، بمعنى ائتمن، ومنه الميثاق بمعنى العهد، والموائقة والمواثيق، والشيء الوثيق المحكم، وأخذ عليه ومنه الميثاق والعهد، ووثق الشيء توثيقًا فهو موثق وثقة، ومنه استوثق أى تثبت وتحقق. **مختار الصحاح**، مادة: (وثق) باب القاف فصل الواو.

والمقصود هنا هو توثيق المعلومات، الواردة بالمخطوط من حيث صلتها بقائلها المنسوبة إليه، ومن حيث التثبت من نسبة المخطوط إلى صاحبه بالوسائل والأدوات المعروفة لأهل الاختصاص فى ذلك الشأن.

فإذا كان فن تحقيق النصوص تكتنفه صعوبات تتمثل فى تتبع خطوات التحقيق المعروفة من جمع النسخ وتصنيفها والمقابلة بينها واختيار أوثقها فنجعلها أصلًا ونقابل غيرها بها، فإن هذه أمور أشبه بالعمل التراثى المعروف، ولكن الصعوبة الأكبر تكمن فى توثيق هذه النسخ من ناحية نسبتها وصحة عنوانها وتوثيق النصوص الواردة بها؛ لأن قضية توثيق النص هى أهم خطوة يقوم بها المحقق لما تستدعيه هذه الخطوة من خبرة واسعة من المحقق وثقافة شاملة تتصل بالحقل الثقافى الذى ينتمى إليه النص المحقق، وتقع فى مقدمة هذه النصوص الصعبة فى قراءتها وفى فهمها نصوص الفلسفة وعلم الكلام لغموض المصطلح الفلسفى ودقة المعنى الفلسفى الذى يحتويه كما سبق أن أشرت إلى ذلك.

ونريد فى هذا البحث أن نتعرف على منهج توثيق النص وصحة نسبته إلى مؤلفه.

٤ - وفى هذه المرحلة من التحقيق نجد أمامنا قاعدة منهجية أجمع عليها المحدثون، وهى أن تبدأ بالشك حتى يثبت اليقين، وهذه قاعدة قرآنية أشارت إليها الآية الكريمة: **﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾** [الإسراء:٣٦] وأخذ بها علماء الحديث رضي الله عنهم فجعلوا الجرح مقدمًا على التعديل إلى أن يثبت العكس.

أولًا: قضية نسبة المخطوطة إلى صاحبها:

إن التثبت من صحة نسبة المخطوطة للمؤلف يعتمد فى جزء كبير منه على ثقافة المحقق، وخبرته الكبيرة بالمؤلف وتراثه وآرائه وعقيدته والعصر الذى عاش فيه. وبالخط العربى وتطوره، وتركيب الجملة العربية وتطورها أيضًا، وبالرسم الإملائى

للكلمات العربية. هذه أمور مهمة جدًّا للمشتغلين بالتحقيق؛ لأن الخط العربى فى القرنين الأول والثانى لم يكن معجمًا ولا مشكولًا، وتعلمون أنه لما فشا اللحن فى قراءة القرآن الكريم اضطروا إلى الإعجام والشكل، وظهر فى الأدبيات العربية أنه من لم يعجم فقد أعجم، ومن لم يشكل فقد أشكل، وبدا واضحًا الضرورة الملحة للإعجام والشكل، وقصتها معروفة فى تاريخ علم اللغة.

كذلك يجب الاهتمام بالتعرف على الرسم الإملائى وتطوره من عصر إلى عصر؛ لأن معرفة تطور الرسم الإملائى للكلمات جزء أساسى من ثقافة المحقق.

ولو تأملتم الأبجدية العربية لوجدتم أنها عبارة عن مجموعات أو فصائل، مفردات كل مجموعة متشابهة ولا يفرق بينها سوى الإعجام، مثل: ب ت ث، د ذ، ر ز، س ش، فلا يفرق بين حرف وآخر إلا بالإعجام.

وأصبحت الحاجة ضرورية إلى وضع نظام يفرق بين الحروف المتشابهة فى الرسم والمختلفة فى النطق فأمر الحجاج بن يوسف الثقفى كُتَّابه بأن يضعوا علامات يستطيع أن يميز بها القارئ بين المتشابهات من الحروف حتى يقضى على التصحيف الذى شاع فى زمنه بين القراء. فقام يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم بوضع نقط فوق الحروف بنفس المداد. ثم تطورت هذه العلامات إلى شكلها الحالى (الباء نقطة من أسفل، التاء نقطتين من أعلى، وكذلك حرف ج ح خ س ش... إلخ) (١).

وبعض النساخ كان يعتمد على فراسة القارئ وثقافته، وكان يهمل هذا الإعجام، حتى بعد شيوع هذه المقولة: «من لم يعجم فقد أعجم». فإذا لم تكن

---

(١) وفيات الأعيان ١/٣٤٤ عن تاريخ المخطوط العربى للدكتور عبد الستار الحلوجى - محاضرات دورة المخطوطات ٢٠٠٩م بدار العلوم - القاهرة، ص٧٥.

الحروف معجمة ولا مشكلة فإن التفرقة بين هذه الحروف فى قراءتنا تكون صعبة وهى تعتمد على ثقافة المحقق، فإن بعض النصوص غير المعجمة تحتمل قراءتين، والأمر يكون أشد صعوبة إذا لم تكن الكلمة مشكولة بحركة الإعراب؛ لأنه قد يترتب على اختلاف القراءة اختلاف فى الحكم الفقهى، مثلاً نقرأ فى الفقه (زكاة الجنين أمه) تقرأ بقراءتين (زكاةُ الجنين زكاةُ أمه) بالرفع، و(زكاةُ الجنين زكاةَ أمه) بالنصب، فالذين قرأوها بالرفع، قالوا: الجنين لا يزكى؛ لأن زكاته زكاة أمه، على أن الجملة مبتدأ وخبر. فيجعلون زكاة الأم هى زكاة الجنين.

والذين قرأوها بالنصب قالوا: لابد من تزكية الجنين، ونصبوها على نزع الخافض وتوجيه القراءتين يعتمد على ثقافة المحقق، هذا بالنسبة للإشكال أو الشكل.

وتوجيه القراءات يعتمد على ثقافة المحقق، ومن واقع خبرتى الشخصية عندما كنت أعمل مع أستاذى المرحوم د/ رشاد سالم فى تحقيق «**درء تعارض العقل والنقل**» قابلتنا صعوبة فى قراءة بعض الكلمات.

فى الجزء الأول من الكتاب توقفنا فى قراءة هذه العبارة: (ابن قسى صاحب كتاب **خلع النعلين**) الكلمة غير معجمة يمكن أن تقرأ: (خلق الثقلين، خلو الثقلين)، ومكثنا ننقِّب فى مؤلفات ابن تيمية الأخرى حتى وجدنا الكلمة معجمة ومشكلة. هكذا كما قال ابن قسى فى كتابه «خلع النعلين»، وحلُّ مثل هذه الإشكال وغيره يعتمد على ثقافة المحقق، ولهذا يجب أن يكون التحقيق من آخر ما يشتغل به المثقف؛ لأنه عمل على جانب كبير من الخطورة حيث يحتاج إلى دقة فى فهم النص وتوجيهه، كما يحتاج إلى موسوعية فى المعرفة.

٥- مما يتصل بهذا الجانب أيضًا والذى يضاف إلى المعرفة بالخط والرسم الإملائي، مقارنة التواريخ المدونة فى المخطوطة وعلاقتها بالمؤلف وتاريخ حياته وتاريخ

وفاته وعلاقة هذا التاريخ بالكتب الأخرى للمؤلف فإن ذلك يساعد المحقق إلى حد كبير فى معرفة التطور الفكرى للمؤلف، كما أن قراءة المقدمة بعناية أمر ضرورى؛ لأنه أحيانًا تكون المخطوطة غير مكتوبة بخط المؤلف، وليست مملاة من المؤلف على بعض تلاميذه، ولكن تكون منقولة من نسخة عن نسخة أخرى فاحتمالات الخطأ واردة؛ وسوف أضرب لكم مثلًا من تجربتى الشخصية.

فنحن حين نقرأ فى المقدمة قول الناسخ: فلان أطال الله فى عمره، ماذا تفهم من هذه العبارة؟ نفهم منها أن الناسخ معاصرٌ للمؤلف، أو نقرأ عبارة فلان غفر الله له، معناه أن نسخ المخطوطة تم بعد وفاة المؤلف.

وحين نقرأ فى المخطوط تاريخًا معينًا ونقارنه بتاريخ وفاة المؤلف أو تاريخ ميلاده نستطيع أن نتعرف على تاريخ نسخ المخطوطة للمؤلف.

٦- ومقارنة تاريخ المخطوطة بتاريخ ميلاد المؤلف مهمة جدًا، فعلى سبيل المثال والتوضيح، الإمام أبو الحسن الأشعرى - مثلًا - له كتاب **«رسالة أهل الثغر»** شكك بعض المستشرقين فى نسبة هذا الكتاب إلى الأشعرى؛ لأن الكتاب جاء على منهج السلف، واعتمد المستشرق فى صحة التشكيك على تاريخ مكتوب فى النسخة التى حققها حيث جاء فيها على لسان الأشعرى: بعثتم إلىَّ أطال الله عمركم (سنة مائتين وتسع وسبعين) ولم يكن التاريخ منقوطًا - ومعلوم أن الأشعرى ولد سنة ٢٦٠ أو ٢٦٤هـ. والسؤال هنا كم يكون عمر الأشعرى حين كتب **الرسالة** إذا صح هذا التاريخ (٢٧٩-٢٦٤) ١٥ سنة تقريبًا. **والرسالة** كتبها الأشعرى لكى تصور مذهب سلف الأمة فى قضية العقيدة.

وكل كتب التراجم تقول إن الأشعرى ظلّ على مذهب الاعتزال أربعين سنة من عمره ثم عاد إلى مذهب أهل السنة والجماعة. وشكّك فى صحة هذه الرسالة

وأخذ بهذا الرأى د/ عبد الرحمن بدوى. ولكنهم لم يسألوا أنفسهم عن مدى صحة هذا التاريخ.

وعندما قمت بتحقيق الرسالة وجدت أن التاريخ صحته (سنة سبع وتسعين ومائتين) وليس (تسع وسبعون ومائتين) ، وسبب هذا الإشكال هو عدم الإعجام للكلمات.

تبقى قضية الرواية الواردة بأن الأشعرى كان معتزليًا وأنه ظل أربعين سنة على مذهب الاعتزال قضية احتمالية، وعند التحقيق نجد أن هذه المقولة اعتمد الرواة فى نسبتها إلى الأشعرى على قضية اجتماعية: هى أن الأشعرى عندما مات والده تزوّج أمّه أبو علىّ الجُبّائى أحد أئمة المعتزلة وقام على شؤونه فتربى الأشعرى فى أحضان الجبائى وفى رعايته، فنسب إلى الأشعرى أنه ظل أربعين سنة على مذهب الاعتزال، وتنتهى الأربعون سنة بوفاة الجبائى سنة ٣٠٣هـ؛ لكن عند دراسة الرجل دراسة علمية لا نجد للأشعرى مؤلفًا ولا مخطوطًا على مذهب الاعتزال، وإنما نسبت إليه هذه القضية بناءً على قضية اجتماعية بحتة وهى علاقته بالجبائى، وفى مقالات الإسلاميين يصرح الأشعرى أنه على مذهب الإمام أحمد، وفى هذه الرسالة يدون مذهب أهل السنة والجماعة ويؤصله بالأدلة النقلية كواحد منهم، حتى إن الإمام ابن تيمية نقل نصفها ليحتج بها على صحة مذهب السلف.

لو صدقنا مقولة أنه ظل أربعين عاماً على مذهب الاعتزال فأين إنتاجه الفكرى فى هذه الفترة؟ أين آراؤه؟ أين معتقداته الاعتزالية؟ ولو قارننا **رسالة أهل الثغر** برسائل الأشعرى الأخرى **كرسالة الإبانة** ورسالة **اللمع** لوجدنا أن القضايا الواردة فى الرسائل الثلاث واحدة. إن كتاب الإبانة ورسالة **أهل الثغر** كتبهما الأشعرى بمنهج سلفى خالص وبأسلوب أجمع سلف الأمة على كذا...

وكذا وذكر أربعًا وخمسين مسألة فى رسالة أهل الثغر من قضايا العقيدة الإسلامية، أجمع عليها سلف الأمة، هذه القضايا هى متكررة بمنهج آخر فى الإبانة، وبمنهج ثالث فى اللمع، وفى كتاب المقالات يحكى أقوال الفرق ثم يذكر صراحة أنه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ويقول بما يقول به، ولا تجد له مؤلفًا واحدًا على مذهب الاعتزال.

الذى هدانا لكل هذا قراءة علمية لنصوص الإبانة ورسالة أهل الثغر، ومقارنة وفاة الجبائى بمقولة أن الأشعرى ظل أربعين عامًا على مذهب الاعتزال. فدقة قراءة التواريخ إذن عامل مهم جدًّا فى توثيق المخطوطة ونسبتها إلى صاحبها.

٧- النقطة التى نود أن ننبه إليها أيضًا فى توثيق المخطوطة تتعلق بالجملة التراثية والمصطلح التراثى. إذن معنا قراءة الخط، وقراءة التواريخ، وقراءة الجملة التراثية، والمصطلحات نفسها لها دورها فى الاستدلال على المؤلف من خلال معرفتنا بالمعجم اللغوى له.

على سبيل المثال هناك مجموعة رسائل بعنوان (**رسائل العدل والتوحيد**) نشرتها دار الهلال بتحقيق دكتور محمد عمارة وكان من بينها رسالة **للإمام الحسن البصرى فى القدر**، ويجب أن نعرف أن لكل متكلم الأسلوب اللغوى الخاص به، ولكل مثقف لازمة لغوية تتكرر كثيرًا فى كتبه مثل: مهما يكن من أمر، وقد كان، هذه اللوازم اللغوية مفتاح مهم للتأمل فى المخطوطة، ومدى صحة نسبتها إلى صاحبها من خلال التعرف على هذه اللازمة اللغوية، ولما قرأنا رسالة **القدر** المنسوبة إلى الحسن البصرى وجدنا فيها عبارة غريبة على لغة العصر الذى عاش فيه الحسن البصرى وهى: واعلم أن الله لم يستفد علمه بالتجربة وإنما كان علمه سببًا فى وجود الأشياء. توقفت طويلًا أمام هذه العبارة. فهل تردّدتْ فى لغة الحسن البصرى

كلمة التجربة؟ وهل استعملها الحسن البصرى كمصطلح علمى له دلالته المعروفة بين نقده وهل استعمل فى عصر البصرى كلمة التجربة كمصطلح علمى؟

قرأنا فى تراث الصحابة والتابعين لنعثر على هذه الكلمة وهل كانت تتردد على ألسنتهم فقرأنا تفسير ابن عباس الذى رواه الطبرى فى تفسيره، ومسند ابن عباس. ونصوص الحسن البصرى التى نقلها الصوفية والمعتزلة والشافعية والفقهاء، وعندما جمعنا معظم تراثه وجدنا أن التراث اللغوى للحسن البصرى لم ترد فيه كلمة التجربة على لسانه بل لم تستعمل الكلمة فى عصره بهذا المفهوم. دعانا هذا نشك فى نسبة الرسالة إلى الحسن. واعتبرنا هذا فرضًا علميًا، لابد من التثبت إما من صحته أو من عدم صحته، ثم وجدنا الرسالة فيما بعد مدونة من مدونات بعض رجال الزيدية. ونحن أن نعلم أن الزيدية والمعتزلة كان بينهما صلة رحم، فإن معظم آراء المعتزلة تبناها الزيدية فى تراثهم جيلاً بعد جيل، واختلط الأمر على بعض النساخ ونسبوها إلى الحسن البصرى. هذا كان سببه عدم قراءة تراث الحسن البصرى. فإن كلمة تجربة لم تستخدم كمصطلح علمى بين طبقة القراء والمحدثين فى القرن الأول الهجرى، وإن كانت قد استخدمت فى وسط آخر، فمعرفتنا بالجملة التراثية ولغة المؤلف تعطينا مؤشرًا هامًا فى نسبة المخطوط إلى صاحبها أو عدم نسبتها إليه.

٨ - أيضًا من المهم فى هذا المجال أن يتعرف المحقق على مذهب المؤلف وعقيدته؛ لأننا قد نجد فى المخطوطة أفكارًا تتعارض مع ما يدين به المؤلف، وما يتمسك به من نحلة أو مذهب. والأمثلة المضروبة خير دليل على ما نقول؛ فإن احتواء المخطوطة على آراء تتعارض مع عقيدة المؤلف أو مذهبه أو تتعارض مع آراء أخرى اشتهر بها. كل ذلك يدعو إلى التشكيك فى نسبة المخطوطة إليه.

وعلى سبيل المثال فإن الإمام الغزالى - قد شكك فى بعض كتبه كثير من الدارسين - ورأى أنها مدسوسة على الغزالى، ومن خلال النظر فى هذه المخطوطات وجد أن بعض القضايا الموجودة فيها تتعارض مع عقيدة الغزالى. مثلاً يصرح الغزالى فى أول كتاب له يسمى **(المضنون به على غير أهله)** بهذه العبارة: (اعلم أن خلق الزمان فى الزمان أمر محال ولو قلنا الزمان يخلق فى الزمان لكانت هنا دورة سابقة على هذه الدورة، وأدى ذلك إلى الدور والتسلسل، وهذا أمر محال عقلاً). وفى **تهافت الفلاسفة** نجد أن الغزالى كفَّر من قال بقدم العالم، وعبارة (خلق الزمان فى الزمان محال) فهمها البعض على أنها تؤدى إلى القول بقدم العالم. فكيف يكفِّر الغزالى القائلين بقدم العالم فى كتاب، ويقول هو بقدم العالم فى كتاب آخر؟

من هنا بدأوا يشككون فى نسبة الكتاب **(المضنون به على غير أهله)** إلى الغزالى، ولكن لو قرأنا القضية بمفهوم الغزالى نفسه لعرفنا أن الغزالى ليس ممن يقولون إن الله يخلق بسبب أو يفعل لسبب، وإنما عنده أن الله سبحانه وتعالى لا يسأل عما يفعل، وأنه سبحانه إذا قال للشيء كن فيكون، وقضية خلق الزمان فى الزمان يترتب عليها دورة فلك سابقة عند من يقول بالأسباب، أو عند من يقول إن الله يفعل بسبب ولسبب، أما الغزالى فإنه أشعرى يرى أن الله يفعل لا لعلة ولا يفعل لسبب ولكن من منطلق قوله للشيء كن فيكون، فإنه سبحانه قال للزمن كن فكان، ولو لم يكن هناك دورة سابقة، ولذلك قال: (اعلم أن خلق الزمان فى الزمان أمر محال) فهى عند الغزالى لا تؤدى إلى القول بقدم العالم؛ لأن الخلق عند الغزالى خلق مباشر لا يحتاج إلى سبب ولا إلى زمان، وإنما هو قوله سبحانه للشيء: كن فيكون. وعند من شككوا فى نسبة الرسالة إلى الغزالى تؤدى إلى القول

بقدم العالم، ولذلك فإن فهم عقيدة المؤلف تؤدى دورها المهم فى نسبة الكتاب إلى صاحبه بيقين أو ننفى نسبة الكتاب إليه بيقين.

وسبب الخلط إذن أنهم لم يقرأوا الغزالى قراءة كاملة حتى يتعرفوا على حقيقة عقيدته فى قضية الخلق؛ لأن الخلق عند جمهور المسلمين يتوقف على قوله تعالى للشيء كن فيكون. والقضية أصبحت قضية خلافية، والذى يحسم الخلاف حول هذه القضية هو الغزالى نفسه؛ حين نجده فى بعض مؤلفاته الأخرى يصرح بأن له كتابًا يسمى **(المضنون به على غير أهله)** فيقول: "لو أردنا الحقيقة من غير مجمجة ولا مُدَاهنة لصرّحْنا بها، ولكن أوْدَعناها بعض كتبنا المضنون به على غير أهله. واعلم أن قلوب الأحرار قبور الأسرار، وليْس كلُّ ما يعرف يقال.

فكان ما كان مما لسْتُ أذْكُرُه فظُنَّ خيرًا ولا تسألْ عن السبب

فهنا قد صرح الغزالى بأنه قد أودع بعض أسراره فى كتبه المضنون به على غير أهله. والذى يقرأ الغزالى قراءة كاملة لا يشك فى نسبة الكتاب إلى الغزالى، إن فهم مذهب المؤلف وعقيدته أمر مهم فى التثبت من نسبة المخطوطة إلى صاحبها. هذا الإشكال دار حول نقاش بين دارسى الغزالى والذين نفوا أن يكون الكتاب منسوبًا إلى الغزالى وصرحوا بهذا فى مؤلفاتهم[١] .

المشكلة كانت أكبر فى كتاب **(مشكاة الأنوار)** للغزالى أيضًا، فإن الكتاب يحتوى بعض الأفكار الإسماعيلية، والغزالى هاجم الإسماعيلية فى كتبه الأخرى، فكيف يهاجم الإسماعيلية وهو يقول بمذهبهم فى النفس الكلية والعقل الفعال؟

---

(١) أستاذنا الدكتور عبد الحليم محمود، د/ إبراهيم بيومى مدكور.

أيضًا معرفتنا بمنهج الغزالى ومذهبه تحل لنا هذا الإشكال، لأننا لو قرأنا الغزالى قراءة كاملة نجد له كتابًا يسمى (جواهر القرآن) و(معارج القدس) صرح الغزالى فيهما بأن له كتابًا يسمى (**مشكاة الأنوار**) وهذا يؤكد نسبة الكتاب للغزالى. فمعرفة المحقق بتراث المؤلف، وعقيدته، ومذهبه داخل العقيدة، كل ذلك يعطينا ضوءًا هامًّا فى الكشف عن أن هذه المخطوطة صحيحة النسبة للمؤلف أو ليست بصحيحة النسبة إليه.

إذن من المهم جدًّا التعرف إلى طريقة الرسم الإملائى، وطريقة المؤلف فى صياغة الجملة التراثية، التواريخ، المعرفة الكاملة بمذهب المؤلف، هذه أربعة أمور ينبغى أن يتعرف عليها المحقق قبل أن يقوم بعمل التحقيق كعمل علمى ضرورى لتوثيق النص، فمعرفته بهذه الأمور تيسر له أن يتأكد من نسبة المخطوطة إلى صاحبها.

٩- من الأمور المهمة أيضًا أن نتعرف على الخط والرسم الإملائى وتطور أشكال الحروف فمثلًا الحروف: س ش ص ض، كان لها رسم معين قبل الإعجام والتشكيل وتغير شكلها بعد الشكل والإعجام. نحن الآن فى العصر الحديث عندنا النون لها رسم معين فى خط الرقعة، ورسم آخر فى خط النسخ، والتفرقة بين هذه الخطوط قد نضطر إليها فى الكشف عما هو صحيح وما هو زائف.

وسوف أضرب لكم مثالًا على ذلك من تجربتى الشخصية. فلقد حدث بعد فراغي من جمع وتحقيق (**دقائق التفسير**) لابن تيمية فى سنة ١٩٨١م، أنْ ظهر كتاب يحمل اسم (**التفسير الكبير**) لابن تيمية طبعة بيروت تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة، وفى لوحة من تفسير سورة الفاتحة وجدناها مكتوبة بخط يخالف رسم الخط العربى فى عصر ابن تيمية، جملة وتفصيلًا. هذا الاختلاف فى الرسم الإملائى كان أحد الأدلة التى اعتمد عليها القاضى فى الحكم بالتزييف فى هذه اللوحة، وعدم نسبتها

إلى ابن تيمية؛ لأن النون كتبها الناسخ رقعة وكذلك القاف رسمها (ق) وحتى القرن الثامن والتاسع الهجريين لم يكن هذان الحرفان مرسومين بهذه الطريقة، كان د/ عبد الستار الحلوجى مدير مركز تحقيق التراث أحد الخبراء الذين نبهوا المحكمة إلى هذا التزييف فى الرسم الإملائى وقال: إن مداد هذه اللوحة لم يجف إلى الآن مما يدل على زيفها.

١٠ – ولعلماء الحديث الفضل فى لفت نظر المثقفين إلى النقد الداخلى للنص حيث نعيش مع المؤلف وثقافته، ومع الهدف الذى من أجله وضع الكتاب؛ لأننا قد نجد أفكارًا لا تتفق مع مذهب المؤلف، وأحيانًا نجد داخل المخطوطة أفكارًا سياسية واجتماعية بل ودينية لا ينسبها المؤلف إلى صاحبها بل ينسبها إلى نفسه أحيانًا وإلى غير قائليها أحيانًا أخرى. هذه الأمور قد يضطر إليها المؤلف فى بعض الأحيان بسبب الظروف السياسية التى يعيشها المؤلف فى عصره، فالمؤلف بشر قد يعيش ظرفًا سياسيًا معينًا، لا يتفق توجه المؤلف فيه مع سياسة المجتمع الذى يعيش فيه، فينسب أفكارًا هو يؤمن بها فى باطنه، لكن المجتمع سياسيًا وثقافيًا وحضاريًا لا يأخذ بها، فيسوق هذه الأفكار على لسان أحد من الناس المرموقين، أو يحكيها على لسان الطير والحيوان مستعينًا فى ذلك باللغة الرمزية كما فعل ابن المقفع فى **كليلة ودمنة** حيث تساق الحكاية على لسان الحيوان، ولعل إخواننا فى أقسام الأدب قد درسوا موضوع الانتحال، وعرفوا كيف يمكن أن نتثبت من ذلك؟

نجد فى الفكر الإسلامى مدرسة الإسماعيلية الباطنية، ونجد بعض أفكارها فى كتب التفسير أحيانًا، وفى بعض كتب الحديث أحيانًا أخرى، فضلًا عن كتب الأدب.

وكان لعلماء الإسماعيلية ومفكرى الباطنية النصيب الوافر فى شيوع هذه القضية: انتحال الفكرة ونسبتها إلى قائل معين مشهور يريدون أن تنسب إليه حتى تشيع على الألسنة.

وكم نسب إلى آل بيت النبوة من أفكار لم يقولوا بها، وهذا موجود فى كتب الشيعة الغلاة، والباطنية، والقرامطة، والإسماعيلية، وهذا يمثل عبئًا كبيرًا على الباحث المحقق، ويحتاج الأمر فى توثيق هذه النصوص وتمحيصها إلى معرفة واسعة بتراث أهل البيت وما يصح أن ننسبه إليهم وباعتبارهم أهل بيت النبوة فلا يصح عقلًا أن ينسبه إليهم ما يخالف صحيح العقيدة، كما يحتاج الأمر إل خبرة بالمصادر التى يمكن أن يعود المحقق إليها لتصحيح نسبة هذه النصوص إلى قائلها الحقيقى، وبالإضافة إلى ذلك يحتاج إلى معرفة بالمؤلف الذى ينسب إليه النص. وهل يتعارض مع آرائه وعقيدته أم لا - وكل ذلك مما يحتاجه المحقق.

١١ - نقطة أخيرة نرى أنها مهمة فى هذا السياق، وهي أنّ المخطوطة قد تكون منسوخة بيد المؤلف، وهذه أصح نسخ المخطوطات، لكن ليست كل المخطوطات بهذه الصورة، فإذا افتقدنا نسخة المؤلف فيجب بعد ذلك أن ننتقل إلى الدرجة الثانية. قد يكون المؤلف جلس بين تلاميذه وأملى عليهم, وهنا نتوقع الفروق بين النسخ لتعدد النساخ، وهنا نأتى لدور وأهمية المعارضة، مقارنة النسخ ببعضها ببعض بغرض مقابلة النسخ على بعضها، وهذا أمر مهم جدًّا تنبَّه إليه القدماء وتواصوا به حتى إن الإمام الشافعى سأل أحد تلامذته هل كتبت كذا؟ قال: نعم. قال له: هل عارضت؟ قال: لا. قال: إذن لم تكتب.

يلى ذلك فى الوثاقة أن تكون النسخة التى معنا ليست بخط المؤلف، وليست مملاة من المؤلف مشافهة، وإنما منقولة عن نسخة أخرى: إما عن نسخة كتبها

المؤلف بنفسه أو كتبها بعض تلامذته مملاة من المؤلف. وهنا تكون دائرة الخلاف أو الخطأ أوسع.

فإذا عرفنا هذه النقطة الخاصة بنسخ المخطوطة نعود إلى مؤلفات الغزالى، **مشكاة الأنوار، المضنون به على غير أهله**، وهل هى بخط المؤلف أم لا. هنا نبدأ نتشكك: هل الغزالى كتب المشكاة بخط يده؟ هل أملاها على تلميذ معين؟ هل أملاها على مجموعة من التلاميذ وبعضهم دس ذلك عليه؟ هل النسخة التى كتبها فقدت ثم وجدت نسخة مأخوذة عنها؟ هذا يعطى فرصة للدس على المؤلف وانتحال الأفكار الغريبة عن عقيدته ومذهبه ثم نسبها إلى الغزالى لكى تكتسب الفكر رواجًا وشهرة.

ثم هل يدفعُ وجودُ مثل هذه العبارة الباحثَ إلى التشكيك فى الكتاب كله أم فى الفكرة التى لا تتفق مع عقيدة المؤلف؟ لدينا رأيان:

أ - بعض المفكرين يرى أن الكتاب كله ليس صحيح النسبة للغزالى. ومال إليه د/ عبد الحليم محمود، د/ بيومى مدكور.

ب - والبعض الآخر يرى أن الكتاب فيه أفكار موجودة فى كتب الغزالى الأخرى مثل: **الإحياء، أيها الولد، جواهر القرآن، المقصد الأسنى**، فالكتاب صحيح النسبة للغزالى؛ لأنه صرح بأنه له كتابًا يسمى **المشكاة الأنوار**، لكن تحفظوا فى تقبل هذه الفكرة فقط، أنت بالخيار بين هذا وذاك، أنا شخصيًا ملت إلى الرأى الثانى، وهذه القضة قد ناقشتها فى كتابى **قضية التأويل عند الإمام ابن تيمية**، فالمخرج إذن هو تحليل النص تحليلًا داخليًا والتعرف على الأفكار التى يدين بها المؤلف والأفكار الغريبة على مذهبه، وهذا ما يعرف بالنقد الداخلى للنص.

١٢ـ الاقتباسات الموجودة فى النصوص، وأحيانًا يذكر المؤلف نصوصا ينقلها عن كتب أخرى ويقول: كما قال فلان. فيجب على المحقق عند ذلك أن يبحث عن فلان هذا، فإذا وجد النص فى مؤلفاته نسجله، إذا ذكر اسم المؤلف فقد حلَّ لى الإشكال. وإذا كان الكتاب غير موجود أقول بحثت ولم أجد. وحين نجد بعض الآراء فى المخطوطة ليست منسوبة إلى قائل معين ماذا نفعل فى هذه القضية؟ فمثلًا يقول المؤلف (قال القاضى) ، ولا يذكر اسم القاضى ثم يأتى بالنص، هل من الضرورى أن يتثبت من صاحب النص أم يكتفى بما ذكره المؤلف أو يبحث عنه ويقول بحثت عنه، ولم أجده، أم يلتزم الصمت؟ هذه كلها افتراضات وجدناها فى الواقع الذى يعيشه المحقق. لكن أكملها بلا شك هو البحث عن النص الأصلى المنقول فى مظانه.

وهذا يعتمد على ثقافة المحقق فإن لها دورًا كبيرًا فى عزو هذه النصوص إلى صاحبها، فى الفقه مثلًا ينص المؤلف على أن الرأى ينتمى إلى مذهب فقهى معين، أو مدرسة معينة، ينص على ذلك. وإذا لم يجد حيلة يثبت أنه لم يعثر على قائل هذا النص.

كما أن المحقق يجب عليه أن يلم بفروع الثقافة الإسلامية والعربية بجانب معرفته فن التحقيق مثل علم اللغة والتاريخ، وأصول الفقه، فضلًا عن كتب التراجم والطبقات المختلفة والوفيات والمعاجم اللغوية وفهارس كتب الحديث بعبارة مختصرة يجب أن يكون على قدر كبير من الإلمام بثقافة المحقق؟

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مناهجُ تحْقيق مخطوطات العلوم الإنْسانية

بشّار عواد معْروف

توطـئة:

يهدفُ علمُ تحقيق النصوص في العلوم الإنسانية إلى إخراج نصٍّ صحيحٍ مطابقٍ لما كتبهُ مؤلفه وارتضاهُ في آخر حياته وتوثيقه نسبةً ومادةً، والعناية بضَبْطه وتوضيح دلالاته التي قصدها مؤلفُه.

وعلمُ تحقيق النصوص ليس بِدْعًا ولا جديدًا على الثقافة العربية، فمئات المخطوطات المتقنة اعتنى بها العلماءُ وقابَلوا بين نُسَخها، واستخرجوا من كل ذلك أصحَّ نسخةٍ مطابِقة جُهدَ المستطاع لما كتبه المؤلِّف، ويكفي أن أشير إلى تعليقات العلماء على كثيرٍ من النُّسَخ ومقابلتها بنُسَخ أخرى، والإشارة إلى فروق النُّسَخ في حواشي النُّسَخ الخطية، وعنايتهم الدائمة بخطوط العلماء المتقَنة عند المقابَلة والاقتباس، فكان العلماء المتقنون يحاولون جهد استطاعتهم أن يعتمدوا المصدرَ المكتوبَ بخطِّ مؤلِّفه، أو أن يكون توقيعه عليه للتدليل على صحة النسخة، أو تكون النسخة بخطِّ عالِم متقنٍ ثقةٍ، من نحو قول الذهبي مثلًا: «قرأتُ بخط الكِنْدي في تذكرته» و«نقلتُ هذا وما قبلَهُ من خط أمين الدين محمد بن أحمد بن شُهَيْد، قال: وجدت بخطّ عبد الغني بن سعيد الحافظ، فذكر ذلك» و«قرأتُ بخطِّ الضياء» و«قرأتُ بخطِّ ابن نُقْطة» و«قرأتُ بخطِّ ابن مَنْدِي» و«وجدتُ بخط السيف ابن المجد»... إلخ[١].

(١) ينظر كتابنا: **الذهبي ومنهجه** ٤٤٢-٤٤٣ (ط. القاهرة ١٩٧٦م).

كما يتعين علينا الإشارة إلى نموذجين من «**تحقيق النصوص**» عند علمائنا الأقدمين للدلالة على انتشار هذا العلم ومعرفة العلماء به وعنايتهم بتفاصيله وأُسسه.

أَوَّلُهما: «موطَّأ» الإمام مالك برواية اللَّيْثي، نسخة جمال الدين محمد بن يوسف المعروف بابن مَسْدِي الأندلسي الغَرْناطي نزيل مكة المكرمة ودَفِينها (٥٩٩ـ٦٦٣هـ).

عُني ابن مَسْدي بالموطَّأ فأخذه عن العديد من شيوخه ببلاد شتى وأسانيد كثيرة، وقابَل بين نسخه، وعمِل لنفسه منه نسخةً محقَّقةً مدقَّقةً مستنِدةً إلى العديد من الروايات، ورمز لكل رواية من الروايات التي أخذها عن شيوخه برمز معين ذكره في صدر نسخته، ثم صار يحدِّث بها[1].

وثانيهما: هو قيام اليُونيني (ت ٦٥٨هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بجمع العديد من روايات **صحيح البخاري** والمقابَلة بينها وإعطاء رمز لكل رواية منها، وإثبات الاختلافات بينها، وعُرِفت هذه النسخة بالنسخة اليونينية التي تُعدُّ أفضل نسخة محقَّقة من «**صحيح البخاري**».

وفي القرن التاسعَ عشرَ كانت حركة الاستشراق قد خَطت خطوات واسعة في خدمة النص التراثي العربي، فنُشِرت العديد من الكتب التراثية العربية نَشْراتٍ علمية متقَنة قياسًا بذلك العصر، نذكر منها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ **المكتبة الجغرافية العربية**، **والمكتبة الأندلسية**، **وتاريخ الطبري**، **وتاريخ ابن الأثير**، **وتاريخ**

---

(١) تنظر مقدمتي للموطأ برواية الليثي، ص١٣ فما بعد (بيروت ١٩٩٦م).

اليعقوبي، **وتاريخ المسعودي**، **وتاريخ أبي الفدا**، **ومعجم البلدان لياقوت الحموي**، وغيرها من الكتب التي يصعب حصرها وتعدادها لكثرتها.

وقد أفاد عدد من العُلماء من هذه الطرائق العلمية، وساروا على هذا المنهج، فكانت تحقيقاتهم متقَنةً أضافوا بتحقيقها جديدًا للمعرفة، وبرزَ فيها الجُهد المستنِدُ إلى المناهج العلمية والمعرفة بما يقدِّمونه. وكان زملاؤهم من المحقِّقين والباحثين يتلقَّوْنها بالنقد المنصِف، ويتعقَّبون ما يتسرَّب إلى أعمالهم من بعض الأخطاء المتأتِّية عن سوء قراءة أو غلط طبعي، فيتقبله العلماء المحققون بخُلُق العلماء، وينوِّه بما استدْرِك عليه(١)

ولابد لي من الإشارة إلى أن بدء الحركة التحقيقية الجادة الحديثة قد صاحَبَها ظهور نشرات ودراسات في أصول تحقيق النصوص، مثل تلك التي أصدرها برجستراسر، ومصطفى جواد، وعبد السلام هارون، وبشار عواد معروف، وغيرهم. وكان من حُسن صَنيع «معهد المخطوطات العربية» أن بادر إلى اجتماع ببغداد سنة ١٩٨٠م لوضع المنهج الموحَّد لتحقيق النصوص، شارك فيه كبار المحققين من الوطن العربي، وتُوِّج بإصدار «**أُسس تحقيق التراث**» وكانت اللجنة برئاسة شيخنا علاّمة العراق محمد بهجة الأثري، يرحمه الله، وكنتُ نائبًا لرئيسها، نشره المعهد المذكور بالعنوان نفسه بعد سنوات خمس (١٩٨٥م).

إنَّ منهجَ تحقيق العُلوم الإنسانية لا يختلفُ في إطاره العام عن مناهج تحقيق المخطوطات في العلوم الأُخرى في أُسسه العامّة، ولكنَّ كُلَّ حقلٍ من حقول

---

(١) تنظر مقدمة صديقنا العلاّمة إبراهيم شبوح لكتابي: **في تحقيق النص** ٧–٨ (بيروت ٢٠٠٤م).

المعرفة الإنسانية قد تكون له خصوصية في طرائق إخراج نصوصه تختلفُ عن الأُخرى بعض الاختلاف، وهو أمرٌ يتأتى من طبيعة النَّص المُحقق ومحتواه.

وفي العلوم الإنسانية نفسِها التي مارستُ التحقيق لنصوصها مدّة نصف قَرْن تقريبًا أنتجتُ فيها قرابة مئتي مجلد، صرتُ أعتقدُ أنَّ كلَّ نص من النصوص يتعين مُراعاة طبيعة مادّته عند وضع المنهج لتحقيقه بما يؤدِّي إلى الهَدَف المُراد من إخراجه ومراعاة المستفيدينَ منه بعد ذلك، ولا سيما عند التعليق عليه.

وأُولَى الأشياء التي يتعيَّنُ مراعاتها في علم تحقيق النصوص هو الاختصاص، ذلكَ أنَّ المحققَ ينبغي أن يكونَ متخصِّصًا بالعلم الذي يُحقق أي نص فيه، وكُلّما ضَيّق مجالَ اختصاصه كان أجدَى وأكثر فائدة في فَهْم مدلولات النُّصوص، وأكثر قُدرة على حَلِّ مشكلات النص، وتَبَيّن موضع الأصالة في بعضها دون بعضها الآخر.

ومن المعلوم بداهةً أنَّ العُلوم الإنسانية العربية مفهومٌ واسعٌ وشاملٌ للعديد من المعارف المتنوعة، ومن ثمّ يتعينُ على المُمارس لتحقيق النصوص فيها أن يختص بنوع واحدٍ منها، أو بأنواع متقاربة في مجالاتها.

والضابطُ لكل هذا هو مَدَى تعمق المُحقق في المجال الذي يتصدَّى إلى تحقيق نصٍ فيه، كأن يكون مُتخصصًا في تحقيق كُتُب علوم القرآن، أو الحديث، أو الفقه، أو التاريخ، أو التّراجم، أو الفلسفة، أو الجغرافية، أو اللغة والبلاغة، أو النَّحو والصَّرْف، أو الآداب العربية من شعرٍ ونَثْرٍ، وهلم جرًا.

وقد لاحظتُ من تتبعي لبعض ما يَخرجُ من نصوص لغير مُخْتَصين بالعلم الذي يتناوله النص كثرةَ الأخطاء، وتحريفَ النصوص، التي غالبًا ما تتأتّى من عدم قُدرة المحقق في فَهْم النص ودِلالاته وإشاراته ومُصْطلحاته وحَلِّ مُشْكلاته التي تواجهه عند محاولة تحقيقه.

إنَّ المُحققَ العالمَ بموضوع النَّص هو القادرُ على كَشْف إشارات النص والمَنازع التي صدر منها، وهو جهدٌ، وإن كان يبدو في ظاهره أقرب إلى الدِّراسة منه إلى التحقيق، لكنه من أعظم ضَمانات إخراج نصٍّ صحيح غير محرف.

ومن ثمّ فإن النصوص المحتوية على أكثر من علم يتعين أن يشترك في تحقيقها أكثر من مُحقق، أو أن يستعين المُحقق فيما لا يُحسنه من علوم باختصاصيين في ذلك العلم، فالنص الفقهي أو التاريخي المحتوي، مثلًا، على نصوص من الأحاديث النبوية الشريفة ينبغي للمحقق غير المختص بالحديث النبوي الشريف أن يستعين بمن هو أهلٌ لذلك، ليكون عمله أكثر دقة وإتقانًا، لأنَّ السُّكوت عن نصوص الأحاديث وعدم تمييز الصحيح من السقيم منها، قد يؤدي إلى اعتمادها في حُكمٍ من الأحكام، أو العمل بها، أو بما يُستفاد منها، وهي، مثلًا، غير ثابتة عن النبي ﷺ وفي ذلك من المخاطر ما لا يَخْفَى.

اختيار النص:

من هذا المُنْطلق الذي نَوَّهْتُ، يتعين اختيار النص الذي يسعَى المحققُ إلى إخراجه، إذ المحقق العالم بموضوع النص هو الأقدرُ على معرفة قيمة المادة التي احتواها ذلك النص، ومدى الأصالة التي تميز بها عن النصوص التي من بابته، وأن لا ينساقَ إلى السَّهل المُيَسَّر فيتجه، مثلًا، إلى اختيار مخطوطات جيّدة الخَطِّ والضَّبْط لكنها أقلُّ أهمية من مثيلاتها، لأنَّها أقلُّ مؤونة في الدراسة والتحقيق.

ومما يؤسف عليه أنَّ مثل هذا الأمر قد انتشرَ عند كثير من المحققين، مما أدَّى إلى نشر نصوص قليلة الأهمية والفائدة وبقاء كثير من أُمهات الأُصول من غير تحقيقٍ ونشرٍ عشرات السنين، أذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر مما نُشِر من

الفُروع قبل الأصول: كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حَجَر (ت٨٥٢هـ)، ومختصره «تقريب التهذيب»، ولم يُنْشر أصلُه «تهذيب الكمال» لجمال الدين المِزّي (ت٧٤٢هـ) إلا بعد أكثر من خمسة وسبعين عامًا، ونُشِرت «خلاصة تذهيب التهذيب» للخَزْرجي (ت٩٢٣هـ)، ولم يُنْشر أصلُه «تذهيب التهذيب» للذهبي (ت٧٤٨هـ) إلا بعد أكثر من مئة عام. وكذا الحال في كتاب «الأنساب» لأبي سعد السَّمْعاني (ت٥٦٢هـ) حيث طُبع مختصرُه «اللباب في تهذيب الأنساب» لعز الدين ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، بل مختصره «لب اللباب» للسيوطي (ت٩١١هـ) قبل الأصل بعشرات السنين.

والدافعُ لمثل هذا العمل في الأغلب الأعم، هو أنَّ نشر مثل هذه النصوص أقل مؤونة من غيرها؛ من حيث توفر النسخ الجيدة، أو سهولة الحصول عليها، أو أقل مؤونة مادية في نشرها، أو توقع ربح عاجل لشُهرة مؤلفيها، أو أسباب أخرى ليس هذا مجال استقصائها.

إن التُّراث فيه الغث والسَّمين، الضار والـمُفيد، الأصيل والتافه، ولذلك فإن اختيار ما يُحقق ويُنشر من النصوص يتعين أن تُراعَى فيه مثل هذه الأمور، فيُعتنَى بالأصيل المفيد الذي يُستفاد منه، وأن لا يُنشر كل التراث بشكل عشوائي، إذ ربما يكون نفعه قليلا، وضرره وَبيلا.

ومما يؤسف عليه أنَّ كثيرًا ممن يتعانَوْن هذا العلم، يُصْبحون، من غير إدراك منهم، أُسارى النّصوص التي يحققونها، يدافعون عنها بحق وباطل، وهي ظاهرةٌ مُنافية للبحث العلمي الرَّصين القائم على الحيادية والنَّزاهة، فمؤلفُ النص فردٌ من آحاد الناس دَوَّنَ نصّهُ وسجّله، وأساليبُهُ وأحكامُه يجب أن تخضعَ لمعايير النَّقد العلمي، فالأهواء

البَشَرية أزليّة أبديّة، وينبغي على المُحقق المُدَقق أن يراعيها وينَبِّه عليها عند اختيار النص الذي يسعَى إلى تحقيقه، وفي الدراسة التي يُصَدِّرُ بها تحقيقَهُ فيما بعد.

فمن ذلك مثلًا أنني بينتُ في مقدمتي لكتاب «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) الذي أنهيت تحقيقه سنة ٢٠٠١م في سبعة عشر مجلدًا أنَّ هذا الكتاب على أهميته العظيمة، قد عُني بذكر شرائح معينة من المجتمع البغدادي، وأنَّ المؤلف أسقطَ كثيرًا من تراجم النُّخْبة الذين وجدهُم بناء على تكوينه الفكري والثقافي غير جديرين بالذكر، ومن ثم فإنه لا يُصَوِّر الحركةَ الفكرية ببغداد في المدة التي تناولها تصويرًا حقيقيًا وأمينًا. كما أنَّ تكوينَهُ الفكري والثقافي أثَّر في تناوله للمُتَرْجمين من حيث طول التَّرجمة وقصرها. كما انتقدتُ المؤلفَ لاستعماله التدليس بكثرة عند ذكر شيوخه، إذ كان يذكرهم بصيغٍ مُختلفةٍ ليُشْعِرَ القارئ بكثرة شيوخه وتنوعهم. وبيّنتُ أنَّ إكْثارَ المؤلف من استعمال الإسناد في عَصْره الذي انتشرَ فيه التدوين، ونَقْلَهُ عن المؤلفات السابقة باستعماله الإسناد دائمًا من غير ذكرٍ للكتاب الذي ينقلُ منه قد أخفى كثيرًا من المصادر الحقيقية التي أفادَ منها المؤلفُ في تأليف كتابه، بحيث صارَ من العَسِير على غير المختص اختصاصًا عميقًا معرفة المصدر الذي ينقلُ منه لاختفائه في ثنايا الإسناد.

ومع أنني أثنيتُ في مواضع متعددة على جُهد الخطيب البغداديّ وبيّنْت مواضعَ الإبداع عنده، لكنني لم أتَعَصّب له، فبينتُ ما لَهُ وما عليه في سيرته ومنهجه، واضعًا كل ذلك في سياق تاريخي مقارن مع الكتب التي من بابته[1].

---

(١) تنظر مقدمتي الموسعة لتاريخ مدينة السلام، لا سيما ص٧٥-١٢٠ من المجلد الأول (بيروت، دار الغرب الإسلامي ٢٠٠١م)، ومقالي: «العمل في التراث: الاتجاهات والغايات» المنشور في كتاب «مستقبل التراث» تنسيق وتحقيق د. فيصل الحفيان (القاهرة ٢٠٠١م).

وفي تحقيق لكتاب «التكملة» لابن الأبار (ت ٦٥٨هـ) ، بينتُ المنزلة العلمية الرفيعة التي احتلها هذا العالم، لكنني أوضحتُ بجلاءٍ أنَّ في سيرة هذا الرجل وشخصيته جوانب لا تسرّ المُحبّ، إذ كان طموحُه لا يقفُ عند حد في حُبّه للوظائف والتقرب من الحُكّام، أي حكام، بكل وسيلة، لينال الدُّنيا العريضة والجاه الذي كَرَّس حياته ومنزلتَهُ العلمية ليصل إليه بكل ممكن وغير ممكن، ومنه كيل المديح بلا حدود إلى أُناس لا يستحقونه، وبهذه الوسائل المُجافية لطبيعة فُضلاء العُلماء استطاعَ أن يتوصل إلى مُراده، ثم انتهت حياته بأن قُتل شر قتلة جراء هذا الطموح[(١)]

جَمْع النُّسخ والمقابلة بينها:

لابُد لمن يتصدّى لتحقيق نصٍ من النصوص أن يبحثَ عن نُسخِهِ الخطيّة ويحصل على صور منها إن أمكنَهُ ذلك، وأن لا يَدَع نسخةً معتبرةً إلا ويطلع عليها.

وحين تتوفر النُّسخ عنده يبدأ بقراءتها لأمرين رئيسين؛ أولهما للتشبع بالنص وإدراك مدلولاته، وثانيهما لمعرفة قيمة كلِّ نُسخة ومصدرِها، وعلاقتِها بالنُّسخ الأخرى، ومن ثم ليعمدَ فيما بعد لاستبعاد النسخ المنسوخة عن نسخة تَحَصَّل عليها، فالنُّسخ الكثيرة في نتيجتها النهائية ستتكون من «عوائل» تنتظمُ كُل عائلة نسخة أو أكثر.

---

(١) ابن الأبار: **التكملة لكتاب الصلة** ١/١٨ - ٢٤ (تونس، دار الغرب الإسلامي ٢٠١١م) .

ومن المعلوم في بدائه علم تحقيق النصوص أنَّ نسخة المؤلف التي كتبها بخطه إذا توفرت عند الباحث فلا قيمة حقيقية بعد ذلك لجميع النُّسخ المُنْتَسِخة عنها. فلا يجوز أن تُرجّح عليها أية نُسخة أُخرى، كما يفعل بعض الجهلة[(١)]

ولكنَّ المؤلف قد يضيفُ إلى نسخته فيما بعد، أو يحذف منها، أو يعدِّل فيها، وقد يكون هذا على أصل نُسخته، أو يعيد نَسْخ كتابه مرةً أخرى، فإذا ما وصلَ إلينا كلُّ ذلك فلا أهمية لأية نسخة أخرى، ولكن إذا فُقدت النُّسخة أو النسخ التي كتبها المؤلف بخطه، فعندئذٍ لا بد من التحرز وجمع النسخ والمقابلة بينها للوصول إلى النص الذي كتبه المؤلف وارتضاه في آخر حياته.

فالنُّسخ التي نُسِخت عن نسخة المؤلف في حياته تكون أكثر خطورة من النُّسخ التي نُسخت عن نُسخة المؤلف بعد وفاته، إذ قد يكون الناسخ قد نسخَ نُسختَهُ عند أول تأليف الكتاب وقبل إجراء التعديلات عليه، أو يكون قد نسخَ من نُسخةٍ للمؤلِّفِ قد تركها مؤلفُها ونسخَ فيما بعد غيرَها بعد أن أجرَى تعديلات بالإضافة أو الحذف عليها. وقد نقفُ على نسخةٍ انتُسِخَت من نُسخةٍ أجرى المؤلف عليها التعديلات أو نسخَها ثانيةً، وكل ذلك جائز وله أمثلة كثيرة في المخطوطات التي وصلت إلينا، وهو ما ينطبقُ عمومًا على المؤلفات التي كُتبت في القرن الرابع الهجري وبعده.

---

(١) من طرائف ذلك أن باكستانيًا اسمه «أبو الأشبال صغير أحمد شاغف» قد أصدر طبعة محققة، زعمَ، من كتاب «التقريب» للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) استعمل فيما زعم نسخة المؤلف الخطية التي لم يكتب غيرها، ولكنه كان يزيد عليها، أو يصحح ما وقع فيها من أخطاء، من نسخ منتسخة عنها (الرياض، دار العاصمة ١٤١٦هـ).

أما في المؤلفات التي دوّنت في القرنين الثالث والرابع الهجريين، فغالبًا ما يُنسب الكتاب إلى المؤلف مع ذكر تلميذه الذي روى الكتاب عنه، ومن ثم تختلف النُّسخ بناءً على اختلاف الراوي عن المؤلف، ولا نعلم عندئذٍ على وجه دقيق فيما إذا كان هذا التغيير في الألفاظ أو الزيادة والنقص بين رواية وأخرى، من مؤلف الكتاب أم من الراوي.

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك الروايات المتعددة التي وصلت إلينا من «موطأ» الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) ، أو التي نقلَ منها العُلماء المتقنون مثل البُخاري، ومُسلم، والتِرمذي، ونحوهم ولم تصل إلينا. وقد رَوَى «الموطأ» عن مالك الجمُّ الغفيرُ من العُلماء، فكان كل «موطأ» يُنسب إلى راويه، مثل يحيى بن يحيى الليثي، وأبي مُصعب الزُهري، وعبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبي، وعليّ بن زياد، وعبد الرحمن بن القاسم، وسُوَيْد بن سعيد الحَدَثاني، وابن بُكَيْر، ومحمد بن الحَسَن الشيباني. وممن لم تصل إلينا رواياتهم مثل عبد الله بن يوسُف التِّنِّيسي، ويحيى بن يحيى النَّيسابوري، ومَعْن بن عيسى القَزّاز، وإسماعيل بن أبي أُويس وغيرهم. وهذه الروايات تختلفُ فيما بينها اختلافات كبيرة في الألفاظ وفي عدد الأحاديث، مما حدا بأهل العلم اعتبار كل رواية كتابًا مستقلًا مُختلفًا عن الآخر، وهكذا حُققت وطُبعت الروايات التي وصلت إلينا كاملة أو قطعًا منها[1] .

ومن أمثلة الكتب المتأخرة مما حققتُ كتاب «**جذوة المقتبس في تاريخ عُلماء الأندلس**» لأبي عبد الله الحُميدي (ت ٤٨٨هـ) حيث لم نكن نعرف لهذا الكتاب

---

(١) نشرتُ من هذا الكتاب روايتين مهمتين هما: رواية أبي مصعب الزُهري في مجلدين (بيروت، مؤسسة الرسالة ١٩٩٢م) ، ورواية الليثي في مجلدين (بيروت، دار الغرب ١٩٩٦م) .

سوى نسخة واحدة فريدة محفوظة في مكتبة البودليان بأكسفورد أتممنا التحقيق عليها في أوائل سنة ٢٠٠٨م[(١)]. وفي شهر أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها أتحفني صديقي العلامة المحقق الأستاذ الدكتور محمد بن شريفة بنسخة أخرى مصورة من «الجذوة» كان قد حصل عليها من أحد الفضلاء. ومع أنَّ النُّسخةَ مخرومةٌ من أولها وآخرها فقد قابلتها بالنسخة البودليانية التي نشرنا عليها الكتاب، وتبيّن لي من غير ريب أنَّ النُّسخة الفاسية هذه رواية ثانية، أو نشرة ثانية، للكتاب، راويها هو أبو الفتح محمد ابن عبد الباقي بن أحمد بن سَلْمان المعروف بابن البَطِي (٤٧٧-٥٦٤هـ) الذي نسخ الكتاب، فيما أرى، عن نسخة معدَّلة لكتاب «الجذوة» تختلف عن النسخة البودليانية من حيث:

١ ـ الاختلاف في عدد الأجزاء وتقسيمها.

٢ ـ وجود بعض الزيادات في أثناء التراجم.

٣ ـ وجود تراجم غير موجودة في النسخة البودليانية.

٤ ـ اختلاف بَيّن في سَبْك بعض عبارات الكتاب أو فقراته.

وهذه الزيادات والتراجم وإن كانت قليلة جدًا لكن ابن عَمِيرة الضبي لم ينقل شيئًا منها البتة في «**بغية الملتمس**» مع معرفتنا بعنايته بنقل ما جاء في «**الجذوة**» مما يدل على أنه لم يطلع على رواية ابن البَطِي عن الحميدي لهذا الكتاب.

وقد ظهر لي من غير ريب أنَّ الحميديَّ قد أعادَ النَّظر في بعض جوانب كتابه في هذه الرواية، ولعلها آخر ما ارتضاه، فهي النشرة الأخيرة منه، ولعله حدَّث بهذه الرواية في آخر حياته، فابن البَطِي كان في الحادية عشرة من عمره عند وفاة

---

(١) حققته بالاشتراك مع ولدي الدكتور محمد بشار عواد (بيروت، دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٨م).

الحميدي. ومن الطبيعي أن يعيد المؤلف النظر ببعض التراجم، ويضيف تراجم أخرى، ويعدّل بعض العبارات، وكان بعض من أخذ الكتاب عن الحميدي قبل ذلك قد كتب نسخته، فنسخت عنها النسخ، بدلالة اعتماد عدد من العلماء على الرواية الأولى، مثل ابن بشكوال وابن عَميرة الضبي وغيرهما[(١)] .

والمثل الثاني هو معجم شيوخ الذهبي الكبير (ت ٧٤٨هـ) فقد وصلت إلينا منه نسختان كلتاهما منسوختان عن نسخة المؤلف، تُمثِّل إحداهُما النشرة الأولى وفيها (١٢٧٨) ترجمة بموجب إحصاء تم في سنة ٧٣٨هـ، وهي محفوظة في مكتبة السُلطان أحمد الثالث بتركيا برقم (٤٦٢) . أما النسخة الثانية فتحتوي على (١٠٤٠) ترجمة فقط، أي بفارق قدره (٢٣٨) ترجمة، وهذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٦٥ حديث) ، وهي النشرة الأخيرة من الكتاب حيث قُرئت على المؤلف في مجالس آخرها يوم السبت الرابع والعشرين من شهر رمضان سنة ٧٤٥هـ، وذلك أنَّ المؤلف الذهبي أشارَ بإسقاط جماعة من المكتوبين على حواشي الأصل من أصحاب ابن البُخاري، فكانت هذه النتيجة. ويلاحظ أيضًا أن المؤلف كان كثير المراجعة لنسخته تعديلًا وإضافة وحذفًا[(٢)] ، وقد حافظ الناسخ على هذه الزيادات على الرغم من عدم اتساقها مع بعض ما ذُكر فمن ذلك مثلًا: «والله يمد في عُمره. توفي ليلة الجُمعة سابع جمادى الأولى سنة تسع وعشرين وسبع مئة»[(٣)] ، وقوله في ترجمة رفيقه البرْزالي: «فالله يُلهمه رُشده ويمد

---

(١) ينظر بحثي: «ظهور رواية أخرى لكتاب جذوة المقتبس للحميدي» المنشور في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، المجلد ٥٤، القاهرة ٢٠١٠م) .

(٢) كان الانتهاء من تأليف الكتاب في أول صفر من سنة ٧٢٧هـ، كما نص هو على ذلك.

(٣) معجم الشيوخ، م ١، الورقة ٢٨.

في عُمره» ثم يقول في آخر الترجمة: «توفي بخُلَيْص في ثالث ذي الحجة سنة تسع وثلاثين»[(١)]، وقال في آخر: «فالله يبارك في عُمره... توفي في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين وسبع مئة»[(٢)]، وغير ذلك كثير[(٣)]. ويلاحظ أن النسخة الأصغر هي المُعْتمدة.

إنَّ البحث عن النُّسخ ينبغي أن لا يقتصر على النُّسخ التي وصلت إلينا كاملة أو ناقصة، وإنما يتعين أن يتجاوزَ إلى النُّسخ التي كانت عند المؤلفين اللاحقين الذين كتبوا في موضوعٍ يتصلُ بمادة الكتاب واقتبسوا من النسخ التي كانت بحوزتهم أو اطلعوا عليها، ولا سيما العُلماء المُتْقنون الملتزمون بالنَّقْل الحرفي من الكتاب.

ومن أمثلة ذلك أنني أقمتُ تحقيقي لكتاب «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي (ت ٤٧٣هـ) على نُسخ ومجلدات من المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، والمكتبة الأزهرية بالقاهرة، ودار الكتب المصرية بالقاهرة أيضًا، والمكتبة الأحمدية بتونس، والمكتبة الوطنية بالجزائر، والمكتبة الوطنية بباريس، والمتحفة البريطانية بلندن، ومكتبة جستربتي بدبلن، ومكتبة كوبرلي، ومكتبة فيض الله كلاهما بإستانبول. ومع ذلك كان من أهم عنايتي أن أتتبع النسخ التي كانت عند العلماء، ومنها نسخة المؤلف التي بخطه والتي أهداها المؤلف لصديقه عبد المُحسن ابن محمد الشِّيْحي الفقيه المالكي (ت ببغداد سنة ٤٨٩هـ) والتي استقرت فيما بعد

---

(١) معجم الشيوخ، م ٢، الورقة ٢٥.

(٢) المصدر نفسه، م ٢، الورقة ٣١.

(٣) ينظر كتابي: الذهبي ومنهجه، ص٦٠ - ٦١ (طبعة دار الغرب الثانية، بيروت ٢٠٠٨م).

بخزانة كتب المدرسة المستنصرية، وفُقدت فلا نعلم اليوم أيَّ شيءٍ عنها، وقد نَقَل كثيرٌ من المؤلفين عنها.

ومنها النسخة التي كتبها الشيخ شُجاع بن فارس الذُّهْلي (ت ٥٠٧هـ) لأبي غالب محمد بن عبد الواحد القزاز، وسمعها هو وأبو الفضل بن خَيْرون وصاحبُها أبو غالب محمد بن عبد الواحد وابنُه أبو منصور عبد الرحمن بن محمد القزاز، وكان في حدود العاشرة من عُمره، وغيرهم من العلماء والطلبة، وهي النسخة التي اعتمدها أبو سَعْد السَّمْعاني (ت ٥٦٢هـ) في النقل من هذا الكتاب، قال: «لما رجعت إلى خراسان حصل لي تاريخ الخطيب بخط شُجاع بن فارس الذُّهلي الأصل، الذي كَتَبَهُ بخطه لأبي غالب محمد بن عبد الواحد القزاز، وعلى وجه كل واحد من الأجزاء مكتوب سماع لأبي غالب ولابنه أبي منصور عبد الرحمن ولأخيه عبد المحسن إلا هذا الجزء السادس والثلاثين»[1].

وقال السَّمعاني في «البَرْذعي» من الأنساب: «والمشهور بهذه النسبة أبو عَمرو سعيد بن القاسم بن العلاء بن خالد البَرْذعي، هكذا رأيته مقيدًا بخط شُجاع بن فارس الذهلي في تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب». ثم قال: «وأبو عليّ الحُسين بن صَفْوان بن إسحاق بن إبراهيم البَرْذعي، هكذا رأيته بالذال المُعجمة مضبوطًا بخط شُجاع الذُهلي». ثم قال: «وأما أبو الحُسين محمد بن جعفر بن عبد الله المقرئ البَرْذَعي بالذال المعجمة يُعرف بابن الصَّابوني من أهل بَرْذَعة، هكذا رأيتُ بخط شجاع بن فارس الذهلي في تاريخ بغداد مقيدًا». وقال في «المُرَيقي» من الأنساب: «هكذا

---

(١) ياقوت: معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس ١/٣٩٠ (بيروت، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٣م)، والذهبي: تاريخ الإسلام ١١/٦٣٢ (بتحقيقنا، بيروت، دار الغرب ٢٠٠٣م)،

رأيتُ هذه النسبة بخط شُجاع بن فارس الذُّهلي في تاريخ أبي بكر الخطيب». وقال في «**الفُتَيْتِي**» من **الأنساب**: «هكذا رأيته مقيدًا مضبوطًا في تاريخ بغداد». فلا أدري فيما إذا كان السمعاني قد اعتمد نسخة المؤلف التي بخطه أثناء وجوده ببغداد أم لا.

ومن النُّسخ المتقنة التي نُسِخت عن نسخة المصنف هي تلك التي نسخها الإمام الفقيه العلامة المحدث الثبت أبو الحسن محمد بن مَرْزوق بن عبد الرزاق البغدادي الزَّعْفراني الجَلَّاب الشافعي (٤٤٢-٥١٧هـ)، قال ابن الجوزي: «وكتب تصانيف الخطيب وسمعها منه»[(١)].

والظاهر أنَّ هذه النسخة النَّفيسة قد انتقلت إلى دمشق فاستقرت موقوفة بالخانقاه[(٢)] السُّمَيْساطية[(٣)]، وهي النسخة التي نُسِخَت عنها الأجزاء المحفوظة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة وظنها ناشرو تاريخ الخطيب سنة ١٩٣١م أنها هي نُسخة السُّمَيْساطية، ولم ينتبهوا إلى تصريح الناسخ بأنه نسخها من النسخة التي كتبها الزَّعْفراني وأوقفت في السُّمَيْساطية، فقد قال الناسخ في نهاية المجلد الرابع منها: «ووافق الفراغ من نسخه، وهو المجلد الرابع من أصل الوقف بالصُّمَيْصاطي بخط الزَّعْفراني بحمد الله ومنه في العشر الأول من شعبان سنة أربع وثلاثين وست مئة»،

---

(١) ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٢٤٩/٩ (حيدرآباد ١٣٥٧هـ).

(٢) الخانقاه أو الخانكاه هي دار الصوفية.

(٣) كانت في أصلها دارًا للخليفة عمر بن عبد العزيز، ثم ملكها الشيخ العالم الرئيس أبو القاسم علي بن محمد ابن يحيى السلمي الدمشقي المعروف بالسميساطي (٣٧٤-٤٥٣هـ)، قال الكَتّاني في وفياته: «ودفن من الغد في داره بباب الناطفيين وكان قد وقفها على الفقراء الصوفية، ووقف علوها على الجامع، ووقف أكثر نعمته على وجوه البر (مخطوطة المتحفة البريطانية، وفيات سنة ٤٥٣هـ).

وقال في نهاية المجلد الخامس: «ووافق الفراغ من نسخه، وهو المجلد الخامس من أصل نُسخة بخط الزَّعْفراني وقف بالصُّمَيْصاطي تاسع ذي الحجة من سنة أربع وثلاثين وست مئة».

وقد كتب الزعفراني هذه النسخة في عشر مجلدات، كما يظهر من النسخة التي نُسخت عنها.

ونُسخة الزَّعفراني هذه هي التي أفادَ منها الحافظ أبو الحجاج يوسف المِزّي عند تأليف كتابه «تهذيب الكمال»، والذهبي في «تاريخ الإسلام» وكتبه الأخرى، فقد قال في ترجمة داود بن صَغِير من «الميزان»: و«صَغِير بخط الحافظ الضياء بمُهملة وبضم، وهو خطأ، فإنَّ هذا الرجل في تاريخ الخطيب نقلتُه من نسخة السُّمَيْساطية، وهي مُتَقَنَةٌ مكتوبةٌ من خط المصنِّف صَغِير بالفتح ثم بغين معجمة»[(١)]. ومن المحتمل أنهما أفادا أيضًا من نسخة الحافظ الصائن ابن عساكر، ولعلهما فضلا نسخة الزعفراني لما فيها من عناية ناسخها بنقل ضبط المصنف.

إنَّ جودة أية نسخة من نسخ المخطوطات تعتمد أولًا وآخرًا على الناسخ فيما إذا كان دقيقًا في النسخ، وفيما إذا كان متقنًا، معنيًا بمقابلة نسخته عن الأصل المنتسخ منه، وثبّت النص كما في النسخة التي نقل منها بأمانة وإتقان.

وقد جَرَت العادة عند كثير من المحققين أن يقيّموا بعض النسخ استنادًا إلى طباق السماعات الواردة فيها، وأسماء العلماء الذين سمعوا الكتاب.

---

(١) الذهبي: ميزان الاعتدال ٢/٩، ونقله عنه ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٥/٤٢٧-٤٢٨. وانظر تاريخ الخطيب ٩/الترجمة ٤٤١٩.

وقد تبين لي من طُول ممارستي ومُعاناتي للنُّسخ الخطية والسَّماعات التي عليها أنَّ الباحث لا ينبغي أن يغترّ بأسماء السَّامعين المكتوبين في طباق السَّماعات عند الحُكم على جودة نسخة ما من المخطوطات، فقد جرَّبنا الوقوف على سماعات كثيرة لكبار العُلماء على نُسخ يكثر فيها التَّصحيف والتحريف والسَّقَط، مما يدل على أنَّ أكثر هؤلاء السَّامعين لم يكن يهمّهم أكثر من أن تُذكَر أسماؤهم في طبقة السَّماع من غير أن يعتنوا بالمقابلة والفَهْم. ومن جَرّب قراءة هذه الطِّباق علم أنَّ هذه المجالس لم تكن مجالس عِلْم حقيقية، كالمجالس التي كان يعقدها المحدِّثون الأوائل ويتَّناظرون فيها، فهي مجالس يحضرها عمومًا الجم الغفير من الرّضّع والأطفال والصِّبْيان، والقارئ يقرأ بسرعة، وغالبًا ما لا يرد عليه أحد. وإنما العِبْرة بطلبة العِلْم البالغين المُدْركين لأهمية المادة التي يقرؤونها على الشيخ لاسيما أصحاب النُّسخ الذين أرادوا لنُسَخِهم أن تكون مُتقَنة.

لقد قرأ الخطيب البغدادي «صحيح البخاري» بمكة على كريمة بنت أحمد المَرْوَزية[١]، وقرأه مرة أخرى على إسماعيل بن أحمد الحِيرِي عند مروره ببغداد سنة ٤٢٣هـ في ثلاثة مجالس فقط، اثنان منها في ليلتين، والثالثة امتدت من ضحوة النهار إلى وقت طلوع الفجر لأن الشيخ سافر إلى الحج في اليوم التالي[٢].

ويحقّ لنا أن نسأل عندئذٍ: ما هي الفائدة العلمية التي حصل عليها الخطيب جرّاء هذه القراءة السريعة، وماذا نفعته في ضبط نسخته من صحيح البخاري، سوى أن يقال: إنّه سمع الكتاب من فلانة وفلان.

---

(١) ابن الجوزي: المنتظم ٢٦٥/٨.

(٢) الخطيب: تاريخ ٣١٨/٧–٣١٩.

والحق أنَّ العلماء غالبًا ما كانوا يعتنون بعلوّ السماع عند كتابة الشيوخ والتلاميذ، لا بعلم السامع وقُدراته في فهم النص واستيعابه وضبطه على مَن سمعه عليه.

إن أسانيد معجمات الطبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير، كلها تروى من طريق فاطمة بنت عبد الله الجوزدانية عن ابن رِيْذَة عن الطبراني، وقد سمعت هذه الكتب من ابن ريذة وهي في العاشرة من عمرها أو أقل، وعُمّرت (٩٩) سنة فصارت «أسند أهل العصر مطلقًا» على حد تعبير الذهبي[١]، ومثلها أبو منصور القزاز راوي «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي حيث سمعه وهو في العاشرة أو أقل من عمره سنة ٤٦٣هـ وما قبلها، وعُمّر إلى سنة ٥٣٥هـ، فصار أَسْنَدَ أهل زمانه في هذا الكتاب، وعنه روى «التاريخ» ابن الجوزي، وعُمر بن طَبَرْزَد، وأبو اليُمن الكِنْدي وغيرُهم[٢]، ونسأل عندئذ: ما هي قيمة كل هذه السماعات لهؤلاء الأطفال الذين لا يمكن أن يصلحوا خطأ أو وهمًا في النص!

وهذه السماعات في حقيقتها شكلية لا قيمة لها بدليل وجود سماعات متعددة لنص واحد، مما يدل على عدم عنايتهم بهذا الأمر وأنَّ المسألة صارت تقليدًا لا أكثر، فنحن نعلم مثلًا أنَّ الخطيب قد حدَّث بتاريخه لأول مرة في سنة ٤٥١هـ في الأقل حين استقر بدمشق إن لم يكن قد حدَّث به قبل ذلك ببغداد. وقد سمع عليه في تلك المدة غيرُ واحد ممن روى عنه التاريخ، منهم مثلًا عبد العزيز ابن أحمد الكتّاني الدِّمشقي المتوفى سنة ٤٦٦هـ، والشريف النسيب علي بن إبراهيم

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام ١١/٤٠٤-٤٠٥ حيث توفيت في رجب من سنة ٥٢٤هـ وكان مولدها سنة ٤٢٥هـ تقريبًا، وسمعت من ابن ريذة سنة ٤٣٥هـ.

(٢) الذهبي: تاريخ الإسلام ١١/٦٣٢-٦٣٣.

المعروف بابن أبي الجنّ المتوفى سنة ٥٠٨هـ، وأبو الحسن علي بن أحمد بن منصور الغَسَّاني المالكي المتوفى سنة ٥٣٠هـ، وغيرهم. ونحن نعلم جيدًا أنَّ الخطيب ظل يضيف إلى نُسخته إلى قريب وفاته، وهي إضافات غير قليلة في الأسانيد والروايات والوفيات. ومن ثم يتحصّل من هذا أنَّ الذين سَمِعوا من الخطيب منذ سنة ٤٥١هـ كان ينبغي أن تكون رواياتهم مختلفة عن الذين سمعوا الكتاب في نشرته الأخيرة حينما حدَّث الخطيب به ببغداد في سنة ٤٦٣هـ، لكننا في الواقع لا نجد من ذلك شيئًا، مما يدل على أنَّ العُلماء في عصر الخطيب والعُصور التالية كانوا يَتَسَمَّحون في مثل هذا الأمر، وأنَّ مجرد إثبات اسم السَّامع على نُسخة المؤلف أو جزء منها، فهذا يعني أنه سَمِعَ ذلك الكتاب أو الجزء حتى وإن أضافَ المصنِّف إلى كتابه أو حذف منه بعد القراءة عليه.

ومع أننا لم نَقِف على النُّسخ التي نُسِخَت عن نسخة الخطيب وهو بدمشق مثل نسخة الشريف النَّسيب ابن أبي الجن أو نسخة الكتّاني أو غيرها، لكننا وقفنا على طلبة سمعوا على ابن أبي الجن وأبي الحسن الغسّاني وغيرهما مثل الصائن ابن عساكر فوجدنا نسختَه تمثِّل النشرةَ الأخيرة من الكتاب، مع أنه ثَبَتَ عليها سَماعه من الشَّريف النسيب بحق سماعه من الخطيب ابتداءً من سنة ٤٥١هـ، ثم سماعه للكتاب على شيوخ سمعوا النشرة الأخيرة ببغداد مثل أبي نصر ابن البيِّع.

إنَّ هذا يقتضي أحد أمرين: إما أن يكون السامعونَ الأوَّلون قد أضافوا إلى نُسَخِهم ما استجد من إضافات أضافها الخطيب فيما بعد، أو يكونوا قد استحدثوا نسخة جديدة نسخت عن نسخة المؤلف بعد اكتمال كتابه، ثقة بأن أسماءهم مُدَوَّنة على نُسخة المؤلف الأصلية، أو يكون مَن سمع من تلامذة الخطيب قد نَسَخ نُسختَه إما من نُسخة المصنف أو من نُسخةٍ نُسِخت عنها بعد اكتمالها ثم قوبلت بنُسخة

المصنِّف أو غيرها من النُّسخ المتقنة واعتبروا هذه السَّماعات الأولى شاملةً للإضافات الأخيرة، وهو الأرجح عندي ولأنَّ المؤلفين كانوا يعتنون بالنُّسخ المُتقَنة عند الحاجة إلى النَّقل من الكتاب إلى مؤلفاتهم، ثم يذكرون أسانيدهم العالية إليها إن أرادوا ذلك، لكن هذا الإسناد العالي في حقيقته لا يمثل شيئًا، لأننا نجده مدونًا في كثير من الأحيان على نُسَخٍ متقنة ونسخٍ غير متقنة.

من كل ما تقدم يتضح لنا أنَّ العِبْرة بالنُّسخ المتقنة لا بالسَّماعات التي عليها، وأن جَوْدة النُّسخة بمن نَسَخَ وأتقنَ وقابلَ واعتنَى بالمُقابلة وثبَّتَ كلَّ ما أراده مؤلف الكتاب بأمانة وإتقان، لا بطفل سمعَ وهو في التاسعة من عُمره، فأطال الله عمره، فعلَت روايته، واشتُهِرَ بين الناس، وصارت الطُّرق تلتقي عنده، فصار بعض الناس لا يذكرون الكتاب إلا ويذكرون روايته له، كأبي منصور القزاز، وكأنه هو الذي ضبطَ تاريخ الخطيب[١]!

الانتساخ:

اختلف الكتاب والنُّساخ في عصر المخطوطات وحتى هذا اليوم في رسم بعض الألفاظ والحُروف، واستخدموا صيغًا معينة، ومختصرات اتفقوا عليها في الكتابة لتيسير عَمَلهم. والخط العربي تطور على مر الأزمنة، والرسم الكتابي متغيّر، ولو كان مثل هذا الأمر مُقَدَّسًا لكان خط المُصْحف هو الأولى بالاتباع، ومن ثم فإن على المحقق كتابه النص على ما تعارف عليه أهل عصرنا، فلا فائدة من كتابة

(١) تنظر مقدمتنا لتاريخ الخطيب ١/١٩٠–١٩١.

الحارث «الحرث» ولا عدم إعجام الياء المتطرفة كما يفعل أهل مصر، ولا كتابة مئة «مائة» حتى صار الناس يظنون أنها ينبغي أن تُقرأ كما تُكْتَب.

تنظيم مادة النص:

ولا بد من تنظيم مادة النص بالنقط والفواصل وبداية الفقرات لإظهار المعاني، واستعمال الطرائق الحديثة في هذا المجال، وهي مما تعارف عليه الغربيون في كتاباتهم، فلا بأس من الإفادة منه. ومنه أيضًا، فصل التعليقات عن متن النص ووضعها في الحواشي، والإشارة إليها بالحروف أو الأرقام.

المقابلة بين النسخ وترجيح القراءة الصواب:

جرت عادة كثير من المحققين من المستشرقين والعرب اختيار إحدى النسخ وتسميتها بالنسخة الأم، واتخاذها أصلًا، ثم يثبتون اختلافات النسخ الأخرى في الهامش منْ غير ترجيح، وهي عملية لا تقدمُ فائدةً متعينةً لأنها تترك التَّرجيح للقارئ، وربما كان ما وضع في الهامش هو الصواب، وما أثبت في الأصل خطأً.

إنَّ مفهوم النُّسخة الأمّ مفهوم غائمٌ عند كثير من المحققين، وأرى أن هذا يتعين أن يُطْلَق على النسخة التي كتبها المؤلف بخطّه، أو نسخها أحدُهم وقرئت عليه قراءة دَرْس وتمحيص، وظهرتْ آثار ذلك في حواشيها، أو قرأها المؤلف نفسُه وأصلَحَ بعض ما رآه، غلطًا فيها، كما فعل العلاّمة ابن خَلْدون في بعض نُسخ **المقدمة**

والتاريخ، حين عهد إلى أحد النساخ تبييض النسخة ثم قرأها وأصلحَ بعضها وكَتَب المشجرات النَّسَبية بخطه[١].

أما غير مثل هذه النُّسخ فيتعين المقابلة بينها وإثبات المحقق لما يراه صوابًا في المتن. وإثبات القراءات المرجوحة في الهامش، وهو ملزمٌ في كل ذلك أن يُعَلِّل هذا الصَّنيع بالأدلة التي تُقنع القارئ بصحة هذا الترجيح، وإلا صارت المقابلة بغير هذا الترجيح خالية من الفائدة في توثيق النص ودعم صحته.

ويُلاحظ أنَّ المحافظة على النص مسألة علمية وأخلاقية في آن واحد، فإثبات الخطأ الذي وقعَ فيه المؤلف من كل نوع واجب علمي وأخلاقي، وعلى الـمُحقق التنبه إلى ما قد يُصْلَح من النص بعد المؤلِّف، فقد اعتادَ بعض طلبة المؤلف، أو الرواة عنه، أو النُّساخ تصحيح أخطاء وقعَ بها مؤلف النَّص، وانتقَده من أجلها من جاء بعده، فإذا ببعض المخطوطات تصل إلينا وقد أُصْلِحت، فيصبح الـمُنْتَقِد وكأنه يَفتري على المؤلف.

وقد أَلَّفتُ في هذا الشأن كتابًا بعنوان «**تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين**» نشرته دار الغرب الإسلامي بتونس سنة ٢٠١٠م قدمتُ فيه ثلاثة نماذج من النصوص التي أُصْلِحت بعض أخطائها فيما بعد، وهي: **موطأ الإمام مالك** برواية الليثي حيث قام المحدث محمد بن وضَّاح الـمَرْواني (ت ٢٨٧هـ) بالتّسوّر عليه وإصلاح الكثير مما أخطأ فيه يحيى الليثي حينما رواه عنه،

---

(١) تنظر مثلًا مقدمة العلامة الأستاذ إبراهيم شبوح للجزء الرابع من كتاب «العبر» بتحقيقنا، تونس ٢٠٠٧م.

بينما حافظ ابنه عُبيد الله بن يحيى على الأخطاء في روايته عن أبيه، ومن ثم انتشرت روايات ابن وضَّاح المُصَحَّحة حتى صارت جزءًا من مخطوطات متقدمة.

أما الثاني فهو تاريخ البخاري الكبير الذي انتقده العالمان الجهبذان أبو زُرْعة الرازي وأبو حاتِم الرَّازي، وجمع أقوالهما عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) في كتاب مستقل، ولكنّنا نجد أكثر هذه الانتقادات قد وصلتْ إلينا مُصَحّحة في المخطوطات التي وصلت إلينا من هذا التاريخ مما يقطع بأنها قد أُصلحت بعد المؤلف.

وأما المثال الثالث فهو أكثرها وضوحًا، وهو كتاب «التقريب» لحافظ عصره شهاب الدين ابن حَجَر العَسْقلاني (ت ٨٥٢هـ) حيث وصلت إلينا النُّسخة التي كتبها بخطّه، وعليها تصحيحاته وإضافاته إلى قريب وفاته، ولا يُعرف للحافظ ابن حَجَر غير هذه النسخة باتفاق أهل العلم.

وقد وقعتْ له أخطاء في الأسماء، والوفيات، والرُّقوم الموضوعة على التراجم لبيان مَن أخرج لصاحب الترجمة من أصحاب الكتب الستة في مصنفاتهم. ومع ذلك وجدنا الكثير من النسخ المنتسخة عنها قد أُصْلِحت فيها تلك الأخطاء، بَلْه ما فعله بعض جهلة (المحققين) من الاستدلال على صحة نص الحافظ ابن حَجَر بمثل هذه النُّسخ أو النشرات المطبوعة وتغليبها على نسخة المؤلف التي بخطه وهو صنيع خطير يدل على جهل بأوليات هذا العلم.

ضَبْط النص:

تختلف اللغة العربية عن كثير من اللغات الأخرى بوجود الحركات فيها، وهي جزء من القراءة السَّلِيمة والنُّطق الصحيح لأية لفظة، ولذلك فإنَّ تحقيق

النصوص من غير ضبطها بهذه الحركات الضرورية يوقع القارئ بقراءات غير سَلِيمة في كثير من الأحيان، وقد تلتبس المعاني جراء غيابها.

لقد صرت أَعتقد من طول ممارستي لهذا العلم أنَّ ضبط النص بالحركات من لوازم التحقيق الدقيق الجيد لإظهار المعنى الحقيقي للنص ودفع أي إبهام قد يقع فيه القارئ بسبب من عدم وجود هذا الضبط، سواء أكان ذلك في ضبط الأسماء أم في وضوح موقع الكلمة الإعرابي له.

إنَّ الأسماء مثل: «سَلِيم» و«سُلَيْم»، و«حَمِيد» و«حُمَيْد»، و«مُسْلِم» و«مُسَلَّم»، و«كَثِير» و«كُثَيِّر»، و«سَلَام» و«سَلَّام» ومئات من مثيلاتها لا يمكن أن تُضْبَط إلا بالحركات، وبالرجوع إلى الموارد المعنية بهذا الفن، وهي كُتب المُشْتَبه والمُختلف والمؤتلِف من الأسماء والكنى والألقاب ونحوها، مثل كتاب **«الإكمال»** للأمير ابن ماكولا (ت ٤٧٧هـ)، و**«إكمال الإكمال»** لمعين الدين ابن نُقْطة البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، و**«تكملة إكمال الإكمال»** لابن الصَّابوني (ت ٦٨٠هـ)، و**«المشتبه»** للذَّهبي (ت ٧٤٨هـ)، و**«توضيح المشتبه»** لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) وغيرها من كتب هذا الفن.

أما الأسماء المغربية والأندلسية، فهي أكثر صعوبة، ويصعب تلفظها على الوجه الصَّحيح من غير تقييد وضبط، لأن الكثير منها من أصول أعجمية، فيتعين معرفة أصولها، وتحتاج إلى خبرة لمعرفة كيفية لفظها عند أهلها وتتبع ما قيّدهُ النساخ المتقنون الثقات والتعمق في دراسة أساليب الكتابة عندهم، فضلًا عن معرفة أصولها في اللغات الأخرى مثل اللاتينية والإسبانية والبربرية ونحوها.

مقابلة النص بمن اقتبس منه:

إنَّ مقابلة النص بمن اقتبس منه ممن جاءَ بعده من الأمور الضرورية في توثيق النص وضَبْطه، لأنَّ هؤلاء المقتبسين كانوا بلا شك يملكون نسخًا من الكتاب، فكأنَّهم بهذا الاقتباس يوفِّرونَ نُسخًا إضافية للنسخ التي وقف عليها المحقق، ولا سيما إذا كان النص المحقق قد صار مصدرًا لبعض المؤلفين المتقنين المشهود لهم بالدقة والضبط في النقل.

وتبرز أهمية هذا الأمر أكثر وضوحًا وفائدة حينما لا تتوفر من النص سوى نسخة واحدة، فحينما حققنا كتاب «**جذوة المقتبس**» للحُميدي على نسخته الفريدة يومئذٍ، نسخة البودليان الأكسفوردية، كنّا حريصين على تتبع الناقلين عن هذا الكتاب، وكان في طليعتهم ابن عَمِيرة الضَّبِّي (ت ٥٩٩هـ) في «**بُغية المُلْتَمس**» حيث يُعد هذا الكتاب، لكثرة اقتباساته من «**الجذوة**» نسخةً ثانيةً منه. ثم وجدنا من الناقلين المكثرين عن الحُميدي: ابن ماكولا (ت ٤٧٧هـ) في «**الإكمال**»، وابن بَشْكوال (ت ٥٧٨هـ) في «**الصلة**»، وياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في «**معجم الأدباء**»، والذهبي (ت ٧٤٨هـ) في «**تاريخ الإسلام**»، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في «**بغية الوعاة**» وغيرهم ممن أشرنا إليهم في تعليقاتنا على النص. ولقد تبيّن أنَّ ابن بَسّام الشَّنْتَريني صاحب كتاب «**الذَّخيرة**» كان يمتلك نسخة من «**جذوة المقتبس**»، فكانت هذه النقول بمثابة نسخ تعضد النسخة الفريدة التي وقفنا عليها يومئذٍ، ولا شك أنها قوَّمَت النص بشكل أفضل.

ولا يُسْتَغْنَى عن مثلِ هذا الصَّنيع حتى عند توفر نسخ متعددة من أي نص من النصوص، كما تقدم الكلام عليه وتوضيحه في صنيعي عند تحقيق كتاب «**تاريخ مدينة السلام**» للخطيب البغدادي.

وكذلك هو الحال فيما اختصَر ابنُ الأثير (ت ٦٣٠هـ) في كتابه «**الكامل**» من **تاريخ الطبري**، وما اقتبسه ابن خَلْدون من الطبري، فيما زعم، في حين كان اعتماده على ما اختصره ابن الأثير في «**الكامل**» عرفنا ذلك بالمقابلة وبنوعية اختيار الروايات.

كل هذا يشير إلى أنَّ المحقق العالم بموضوع النص المتعمق بمعرفة منهجه وموارده سوف يستفيد استفادة جُلّى من الموارد التي اقتبس منها صاحب النص، فيراجعها، ويشير إليها وتساعده عندئذٍ في توثيق النص وتدقيق صحته.

التعليق على النص:

إنَّ التعليقَ على النص يثير كثيرًا من الاختلاف والجَدَل بين المحققين فمنذُ أن بدأ العربُ يُعْنَون بتحقيق المخطوطات ونشرها ظهر رأيان حول الطريقة التي ينبغي اتباعها عند نشر التُراث العربي؛ فريق يرى الاقتصار على إخراج النص مُصَحَّحًا مُجردًا من كل تعليق، وفريقٌ يرى أنَّ من أهم الواجب على المحقق توضيح النص بالتعليق على كل مفصل من مفاصله، من شرح لغريبه، وما أبهم منه، وتعريف بتراجمه، ومواضع الأمكنة والبقاع الواردة فيه، وتخريج أحاديثه، والكلام عليها جرحًا وتعديلًا... إلخ.

وأقامَ الفريقُ الأول رأيه على أن الغاية من التحقيق هي إخراج ما يسمّى بـ«النَّص الصحيح»، فلا حاجة بعد ذلك إلى إثقاله بالهوامش والتعليقات، وقد أخذتْ به كثرةٌ كاثرةٌ من المستشرقين ومَن سار على نهجهم من العرب.

وارتأى الفريقُ الثاني أن طبع النَّص مجرّدًا هو تحريف لطبيعة البحث العلمي واستقامته باعتبار أن الأصل في إخراج النص أن ينظر المحقق فيه وفيما حوله...

وأن يكشف إثاراته وأن يُبِينَ عن إشاراته، وأن يدل على المَنازِعِ التي صدر عنها، ومثل هذا الجهد الذي لا بد منه في التحقيق، لا بد منه بعد ذلك في الدراسة.

فمن الخير إذًا أن يندمج هذان الجهدان معًا، فيتولى مُحقِّقو النصوص بالذات عمليات الشروح الأولى هذه، لكي تصبح جاهزة للبحث الأدبي الصِّرف، أو للبحث التأريخي الصِّرف، أو لهما معًا، فتجلى مضيئة من غير عتمة، نيّرة من غير لبس، مخدومة خدمة محرّرة تتيح للباحث أن ينطلق بعد ذلك عنها، دون أن يضطر إلى مُعاودة الجهد الذي بذله المحققون[(١)].

وقد بالغ بعض المُتَعانين لهذا الفن، فأثقلوا هوامش الكتب التي عنوا بنشرها بتعليقات وتعاريف لا مبرر لها ولا مسوّغ، كأنهم يريدون تَوْبلة الكتّاب بها تاركين خلفهم الصعب المبهم الذي هو بالتعليق خليق، حتى بلغ الأمرُ ببعضهم أن عَرّف بأعلام الناس كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومالك والشافعي ونحوهم، وعَرّف بمشاهير المواضع والبلدان مثل دمشق وحلب وحمص وبغداد والموصل والبصرة والقاهرة والإسكندرية ونحوها، كما أن بعضهم كرر التعريف بالعلم المشهور في أكثر من موضع فأخرجوا التحقيق الدقيق عن طريقه القويم.

والحق أنّ التعليق على النص نوعان:

نوع يهدف إلى تحقيق النص، فيعلق المحقق على كل ما هو ضروري لخدمة توثيق النص وضبطه، من حيث تنظيم مادة النص، وتقييده بالحركات الضرورية التي تؤدي إلى قراءة صحيحة، وما يستلزمه كل ذلك من رجوع إلى الكُتب المعنية

---

(١) تنظر مقدمة الدكتور شكري فيصل يرحمه الله للجزء الثالث من «الخريدة» قسم بلاد الشام، ص٢٤ - ٢٥ (دمشق ١٩٥٥م).

بذلك، وتثبيت الاختلافات المُهمة بين النسخ والترجيح بينها وما يحتاجه من تعليق يُعلِّل به ذلك الترجيح، والإشارة إلى مناجم النص، وإثبات الاختلافات الجوهرية بينها وبين النص، وإثبات الناقلين لهذا النص باعتباره نسخة أخرى يُعتدُّ بها، ولا سيما إذا كان الناقل من العلماء المتقنين. ومثل هذه التعليقات بمثابة الفروض التي يتعين على المحقق الالتزام بها لتقديم نص صحيح موثق.

ومنها أيضًا الملاحظات التي أبداها بعض العلماء على النص في أصل المخطوطات، والتي غالبًا ما نجدها في حواشيها، من تصحيحٍ للنص، أو توضيح لمعلومة، أو استدراك على مؤلف النص، أو تعقب عليه، ولا سيما إذا كانت لعالم معروف متقن.

ولعلي أذكر من ذلك مَثَلين؛ الأول تلك التعقبات النفيسة والزيادات التي كتبها العلامة شرف الدين أبو الحسين أحمد بن أيبك الحُسامي الدِّمياطي (ت ٧٤٩هـ) بخطه على نسخة «**صلة التكملة لوفيات النقلة**» لعز الدين الحُسيني (ت ٦٩٥هـ) التي كتبها بخطه، وهي المحفوظة بمكتبة كوبرلي برقم (١١٠١)، وهي على نوعين: الأول استدراكات مضافة إلى تراجم الحُسيني من مصادر أغلبها مفقود اليوم، وتصحيحات وتعقبات، فكأنه كان يحقق معلومات هذا الكتاب. والثاني: تراجم جديدة لم يذكرها الحُسيني استدركها عليه في مواضعها، وكتبها بخطه الدقيق في حواشي النُّسخة. كما وجدنا عليها تعليقات يسيرة بخط العالم الفاضل أبي الفضل جعفر بن ثعلب الأُدفوي (ت ٧٤٨هـ) صاحب كتاب «**الطالع السعيد**

الجامع أسماء نُجباء الصعيد»، فكان لا بُد من إثبات هذه التعليقات النفيسة لأنها تخدم النص وتوثقه[(١)].

أما المثل الثاني فهي نسخة المكتبة الوطنية بتونس ذات الرقم (١٦١٠١) من كتاب «**الصلة**» لابن بَشْكوال (ت ٥٧٨هـ) ، فقد وجدنا عليها تعقبات بخط الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، فضلًا عن تعليقات نفيسة لأبي القاسم القَنْطري، محمد بن عبد الله بن أحمد الأندلسي الشلبي المتوفى بمراكش سنة (٥٦١هـ)[(٢)].

أما التعليقات التي يمكن أن تقدم خدمة للباحث والقارئ المستفيد من هذا النص، فهي تختلف باختلاف موضوع النص والهدف المرجو منه مع أنها ليست من الفروض، ولكنها نوافل إذا تركها المحقق لا يُعاب عليه تحقيقه، وإن ذكرها قدَّم خدمةً مُضافةً إلى النص وإن لم تكن من مُسْتلزمات التحقيق.

ففي كتب الحديث مثلاً يُستحسن تخريج الحديث، والكلام عليه تصحيحًا وتضعيفًا، وفي كتب التراجم لا بأس بذكر موارد لكل ترجمة من السابقين واللاحقين، وفي كتب الرجال المعنية بالجرح والتعديل لا بأس باستقصاء ما قيل في الرجل من جرح وتعديل يضاف إلى ما ذكره صاحب النص، وفي كتب الشعر يُستحسن ذكر موارد القصيدة في المصادر الأخرى. ومن ذلك أيضًا التعريف بالمغمور من الأسماء الواردة في المتن، أو البلدان والمواقع غير المشهورة، ونحو ذلك. ومثل هذه الأنواع من التعليقات لا علاقة لها في حقيقة الأمر بالتحقيق، لأنها لا تهدف إلى توثيق النص أو ضَبْطه. ولكنها، من أسف، صارت عند كثيرين من

---

(١) تنظر مقدمتي لكتاب «**صلة التكملة**» للحسيني (ت ٦٩٥هـ) ، بيروت، دار الغرب، ٢٠٠٧م.

(٢) تنظر مقدمتي لكتاب «**الصلة**» لابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ) ، تونس، دار الغرب، ٢٠١٠م.

شروط التحقيق، فوجدنا بعض من يّتعاني النَّقد، وهو لم يحقق في حياته نصًا واحدًا، يعد عدم تخريج بيت من الشعر في النص، أو نسبة بيت مشهور إلى قائله نقصًا وعيبًا يُنعَى على المُحقق. وصرنا نجد في مناقشات طلبة الماجستير والدكتوراه في بعض الجامعات من يَعُد هذه التعليقات أمرًا لا بُد منه، بل هو عندهم من شروط التحقيق العلمي الرصين،.وهو أمر جعل من هذا العلم الرصين عند بعضهم ليس إلا تعريفًا بالأعلام والمواضع والكتب ونحوها، تاركين خلفهم ما هو بالتعليق خليق لتوثيق النص وضبطه وتقديمه كما كتبه مؤلفه جهد المستطاع.

نقد النص:

ومن نوافل التحقيق، وإن لم يكن من مستلزماته، العناية بنقد النص، فمن المعلوم في بدائه العقول أن عمل أي من المؤلفين لا يخلو أن تخالطه بعض الأوهام، وأنَّ المحققَ الذي سَبَرَ النص وعاناه واطّلعَ على موضوع الكتاب وخَبر مادته من أكثر النّاس قُدرةً في التنبيه على تلك الأوهام، على أن يكون كل ذلك بالبناء والتشييد لا بالتقليد، ومن يطالع تعليقاتنا على الكتب التي حققناها يجد مئات المواضع التي تعقبنا فيها مؤلفي النصوص المحققة.

تحقيقُ كتبِ علمِ الكلامِ
«الأخطاءُ وأصنافُها»

خالد زَهْري*

مدخـــل

باديءَ بَدْءٍ، نشير إلى أن تخصيص البحث بـ«علم الكلام»، كانت وراءه الدوافع التالية:

١ – أنه الموضوع الذي اقترحَهُ علي «مركز دراسات المخطوطات الإسلامية» التابع لِ «مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي» بلندن.

٢ – أن النماذج (=«الكُتُب» و«الصُّوَر») التي سأدلي بها في البحث، تنتمي برمَّتِها إلى «علم الكلام».

٣ – أن كتب «علم الكلام» لها خصوصياتها، من ذلك أنه إذا كان التخصُّص في سائر الفنون أمرا مستحسنا، فإنه في «علم الكلام» يُعَدُّ من الواجبات، لأن تغيير حرف واحد، أو تصحيف كلمة أو تحريفها، قد يَقْلِب المعنى رأسا على عَقِب، فيصير الكفر إيمانا والإيمان كفرا.

---

* الخِزانة المَلَكِيَّة، الرباط.

ومن خصوصياته أيضا، أنه إذا كانت محبة العلم المبحوث فيه أمرا مطلوبا لدى خوض غمار العلوم، فإنها في «علم الكلام» تُعَد من الضروريات، ويمكن أن نمثل لذلك بـ«كتاب مشكل الحديث» لأبي بكر محمد بن الحسن ابن فُورَك الإصبهاني الأشعري (ت ٤٠٦هـ/ ١٠١٥م)، الذي أحبَّه المستشرق الفرنسي دانيال جِيماريه «Daniel Gimaret»، فكان تحقيقه مجوَّدا متقنا، لأنه أحب ابن فورك، وأعطاه كل وقته وجهده، بخلاف نشرة دار الكتب العلمية التي اتّسمت بالرداءة، لأن الغرض التجاري الصِّرْف كان المحركَ الأساسَ لهذه الدار في نشره.

ونمثل لذلك أيضا بكتاب «المنهل السيال»، حيث وضع ناشره - بدعوى «التحقيق»! - تقديما مُفْرَغا من أيِّ محتوى علمي، يُحَذِّر فيه من كتب «علم الكلام»، بما فيها كتاب «المنهل السيال»، ويعتبرها بدعة في الدين، ويقدم نصائح لا علاقة لها بالبحث العلمي، من قبيل هذه النصيحة: «وفي ختام كلمتي، أنصحك - أخي المسلم - أن لا تطلب الحق، إلا من مَصْدره، ولا تطلب شيئا إلا من منبعه الصافي، وإلا فلا تلومن إلا نفسك!»(١)، وهو تصريح منه بأنه يحقق كتابا يندرج تحت عِلم يجاهر ببُغْضِه، بل يحذر منه تحذيرا ممزوجا بالوعيد الشديد(!). ومن عجائب الدهر، أنه يحذر من كتاب هو ناشره، وكان الأليق به أن يجتهد في طيِّه وإخفائه، لا أن ينشره. فلا غرو إذًا أن يرتكب من الأخطاء العلمية والمعرفية، ما يستنكف عنها مبتدئ في تحصيل العلوم، ويجعل مقدمته على «المنهل السيال» تعبيرا صريحا عن كون الرجل موغلا حتى النخاع في الجهل المركب.

---

(١) المنهل السيال الدافع لما نشأ من خلاف بين الأشعري والماتريدية من الإشكال لعبد الحافظ بن علي الصعيدي الأزهري، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨، ص٨.

ثم أقول:

لا يخفى أن كُتُب «علم الكلام» التي حُقِّقت لحد الآن، تعاني في مُجْمَلها من رداءة في النَّشْر، وضُعْف في التحقيق، ويمكن تقسيم الأخطاء التي تكتنفها إلى أربعة أصناف:

أ - الخطأ في نسبة الكتاب إلى صاحبه.

ب - الخطأ في وضع العنوان المناسب.

ج - الخطأ في إدراج الكتاب في الفن الذي ينتسب إليه.

د - الخطأ في متن الكتاب بالتحريف والتصحيف.

وعليه، فيكون لزاما على المحقِّق، عند ملاحظة هذه الأخطاء أثناء القراءة الأولية للكتاب المخطوط، أن يبادر إلى طرح السؤال التالي:

من المسئول عن هذه الأخطاء؟

وهو سؤال تظهر أهميته وقيمته، لدى كل المشتغلين في المخطوطات، سواء على المستوى الكوديكولوجي[1] ،

---

(١) نعنيب «الكوديكولوجيا» مفهومها الحديث، الذي يعني «دراسة المخطوط باعتباره قطعة مادية»، أي: نوع «الورق»، و«التجليد»، و«الخط»، و«الحِبْر»، و«اسم الناسخ»، و«تاريخ النسخ»، و«التملكات»، و«الوقفيات»، و«الإجازات»، و«السماعات»، و«القراءات»، و«العلامة المائية» (= «العلامة الورقية»، «الفيليغران») ، و«علامة القراءة»، والمعلومات المكتوبة عَرَضًا في «الأغلفة» و«الورقات البيض» و«العصفور» (= «الأوراق الملحَقة») ، إلخ، مما لا علاقة لهب «النص». وهي المعلومات، التي يمكن أن يضبطها= =مصطلح «خوارج النص» (مصطلحات الكتاب العربي المخطوط: معجم كوديكولوجي، لأحمد شوقي بنبين، بالاشتراك مع مصطفى طوبي، منشورات «الخزانة الحسنية» - دار أبي رقراق، الرباط، ط٤، ٢٠١١، ص١٤٢، ٢٣٠، ٢٩١، في الكتاب العربي المخطوط لأحمد شوقي بنبين أيضا،=

أو الفيلولوجي(١)، أو الفهرسة(٢)، والمتهمون عندهم هُمُ النُّسّاخ، وصانعو الفهارس، بيد أن المسؤولية تقع أحيانا على العلماء أيضا، فكَمْ نَسَبوا من الكُتُب الكلامية إلى غير أصحابها، فأدى ذلك إلى إصدار أحكام غير صحيحة في حق من نُسِب إليهم الكتاب بطريق الخطإ؟!

هذه هي أهم الأفكار، وأبرز القضايا، التي سنعالجها في البحث، وسنقسمه مبدئيا إلى أربعة مباحث، ثم نُردِفها بمبحثَيْن آخرَيْن، بحيث تتولى المباحث الأربعة الأولى تسليط الضوء على أصناف الأخطاء الأربعة المذكورة، ويتولى المبحثان الآخَران الكلام على عنصرَيْن، هما: «التحقيق في العنوان»، و«التحقيق في نسبة

= دار أبي رقراق، الرباط، ط١، ١٤٣٤/ ٢٠١٣، ص٥١-٦٦، علم الاكتناه العربي الإسلامي لقاسم السامرائي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط٢، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨، ص٢٣ - ٢٨، «تقنية التعامل مع الكتاب المخطوط: مخطوط العقيدة نموذجا» لخالد زَهْري، سلسلة «ندوات ومحاضرات (١)»، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان - الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ط١، ١٤٣٣/٢٠١٢، ص٣٣-٨٨).

(١) يُقْصَد بـ «الفيلولوجيا»: «العملية العلمية على نسخة، أو نُسَخ متعددة، من المخطوط الواحد، باعتبارها نُسَخا تحتاج إلى شيء من التصحيح، والتخريج، والمقابلة، لتصل بهم إلى النسخة الأصلية، أو إلى صورة قريبة منها» (دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوغرافي لأحمد شوقي بنبين، منشورات «الخزانة الحسنية»، الرباط - المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط٢، ٢٠٠٤، ص٣٠)، وهذا التعريف، يفيدنا أن «دراسة المخطوط، عند الفيلولوجيين، وسيلة لممارسة عملية نقد النصوص»، وهو ما يسمّى عندنا في الوطن العربي بـ «التحقيق العلمي» (دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوغرافي، ص٢١، وانظر أيضا: «في الكتاب العربي المخطوط»، ص٤٢، ٥١-٥٢، ١٨٧-٢٠٨، «مصطلحات الكتاب العربي المخطوط»، ص٦٠، «تقنية التعامل مع الكتاب المخطوط»، ص٨٩).

(٢) نقصِد بـ «الفهرسة» في هذا المقام: «إعداد بطاقة معلومات عن الكتب المخطوطة أو المطبوعة» (مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، ص٢٥٤، وانظر أيضا: «في الكتاب العربي المخطوط»، ص١٦٧-١٧٥، «تقنية التعامل مع الكتاب المخطوط»، ص٣٤١-٣٤٢).

الكتاب إلى صاحبه». وقد رأينا لزاما أن نضيفهما، لأن كثيرا من **الباحثين**، يعتقدون أن مسؤولية **المُحَقق** تقف عند حد المقابَلة بين النُّسَخ المتعددة، والحال أن إهمال العنصريْن المذكوريْن، يجعل **التحقيق** غير مكتمل، وغير مُسْتَوْفٍ شروطَ **التحقيق العلمي**، بل ينبغي التنبيه على أن **التحقيق** في هذيْن العنصريْن، يجب أن يكون سابقا لعنصر **المقابلة بين النسخ**.

وحيث إن إهمال استقصاء **النسخ المخطوطة** يفضي إلى **آفات** كثيرة، نرى لزاما أيضا رَسْمَ **مبحث** آخر، لتسليط بعض الضوء على هذه الآفة.

وهكذا، يتحصَّل لدينا **سبعة مباحث**:

المبحث الأول

الخطأ في نسبة الكتاب إلى صاحبه

لا يمكن أن نعتبر هذا الصنف من الأخطاء أمرا عَرَضيا يمكن الاستهانة به، خاصة في «علم الكلام»، فما يترتب عليها من مشاكل ومساوئ يُعَدّ أقبح وأدهى مما يترتب على أخطاء المشتغلين في العلوم الأخرى. ويمكن أن نمثل لذلك بـ«الرسالة الكمالية في الحقائق الإلهية»، المنشورة منسوبة إلى فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ/١٢١٠م) (١). والحال، أنها لصدر المتألهين الشيرازي، المعروف بـ«الملا صدرا» (ت ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م)، مما قد يجعل القارئ الغير الناقد، يصدر أحكاما لا تنتمي إلى المنهج الكلامي الذي يؤطِر فكر الفخر الرازي، وهو المذهب السني الأشعري، فيُرْمَى بالتشيع، لأن المؤلف الحقيقي للكتاب المذكور - وهو الملا صدرا - شيعي.

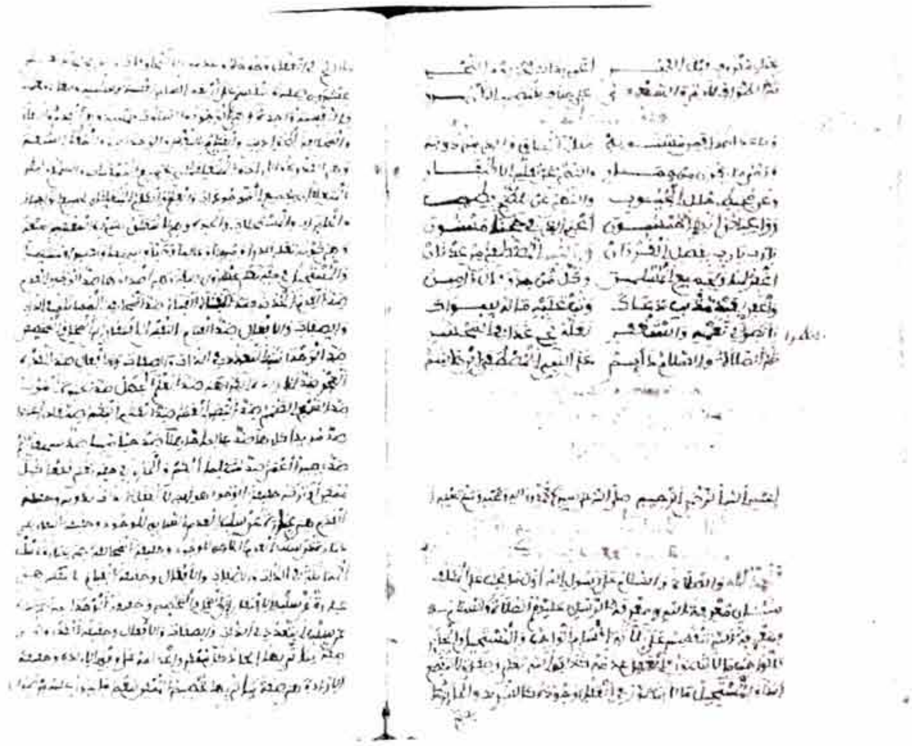
والمسئولون عن هذا الصنف من الأخطاء أربع جهات: النساخ، والمفهرسون، والعلماء، والناشرون والمحققون. وسنخصص لكل جهة عنصرا:

العنصر الأول: أخطاء النساخ: ونمثل لها بالنماذج التالية:

---

(١) الرسالة الكمالية في الحقائق الإلهية لفخر الدين الرازي، ومعها «المشاعر» للملا صدرا، تحقيق علي محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢.

أ - النسخة «١٢٠٩٥» من «عقيدة الطرابلسي»، المحفوظة في الخزانة الحسنية بالرباط[١]: نسبها الناسخ إلى أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني (ت ٨٩٥هـ/ ١٤٩٠م)، كما توضحه الصورة التالية:



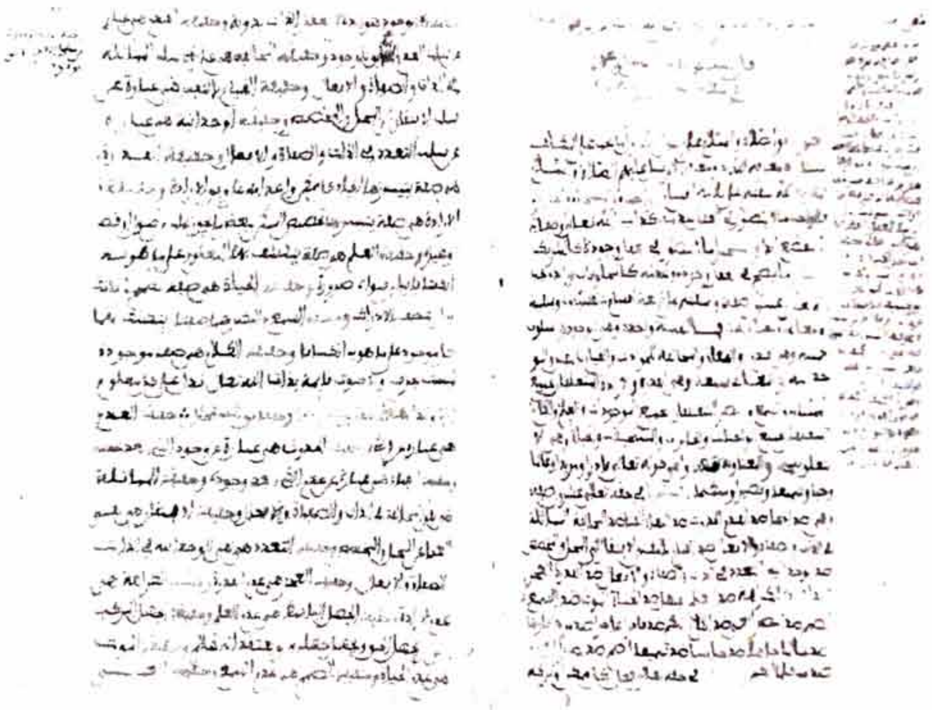
ب - وكذلك صنع كاتب النسخة «١٢٧٤٠» المحفوظة في الخزانة نفسها، حيث نسبها هو الآخر إلى السنوسي[٢]، كما توضحه الصورة أسفله.

والحال، أنها لأبي الحسن علي بن سعيد الطرابلسي (ق. ١٢هـ/ ١٨م)، أي أنها نسخة أخرى من «عقيدة الطرابلسي».

---

(١) الخزانة الحسنية، «١٢٠٩٥» (١١٥ب - ١١٨ب).

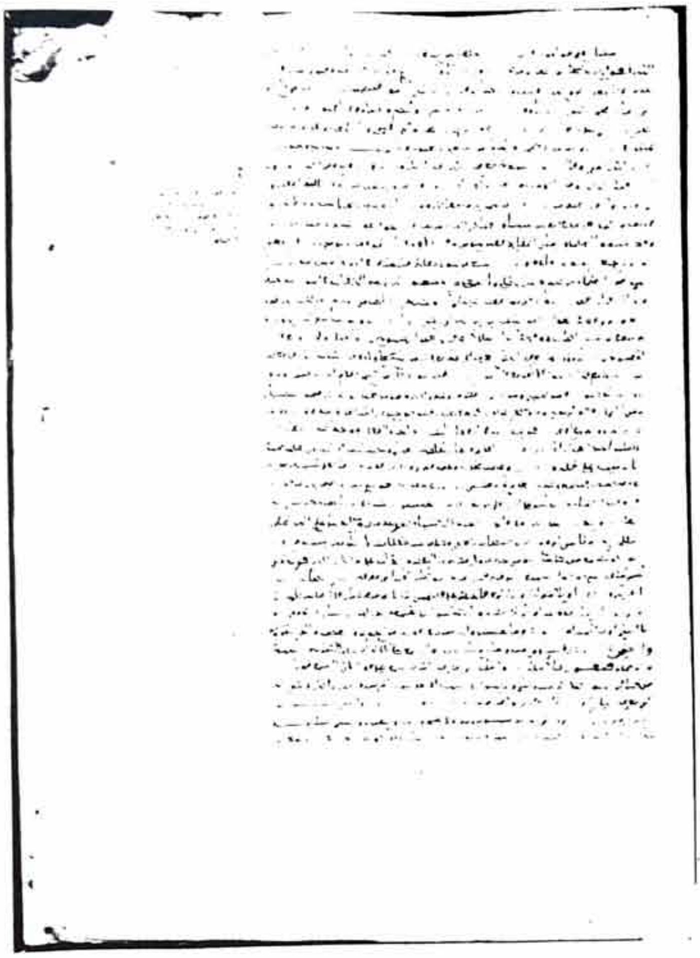
(٢) الخزانة الحسنية، «١٢٧٤٠» (٣٠ب).



ج – النسخة «١٣٧٩٣»، من «عقيدة» محفوظة في الخزانة الحسنية[١]:
نسبها الناسخ في بدايتها إلى حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ/ ١١١١م)، وهذه عبارته: «... أما بعد، فهذه «عقيدة» من «إحياء علوم الدين»، للإمام أبي حامد الغزالي، رحمه الله، ورضي عنه، ونفعنا به، آمين...».

وهذه صورة منها، حيث توجد العبارة المذكورة في السطور الثلاثة الأخيرة من الورقة:

(١) الخزانة الحسنية، «١٣٧٩٣» (٤٧أ – ٤٨أ).



لكن، لا يمكن التسليم البتة بهذه النسبة، لثلاثة أمور، وهي:

١ - نقل مؤلف «**العقيدة**» كلاما عزاه إلى الغزالي، ومن المستبعد أن ينقل الغزالي كلاما له مقرونا بقوله: «قال أبو حامد الغزالي...»، والأليق أن يقول: «قلتُ...»، أو «قلنا...»، فإن قيل: «هذا معهود لدى النساخ، حيث كثيرا ما يَفْصِلون بين **الفقرات**، أو **الفصول**، بذكر اسم **المؤلف**»، فالاعتراض منقوض بما يلي:

٢ - عزى المؤلِّف الكلام نفسَه إلى أبي حامد الغزالي، وأبي الوليد الباجي، وجماعة من العلماء، وذلك في العبارة التالية: «قال أبو حامد الغزالي، وأبو الوليد الباجي، وجماعة من العلماء، رضي الله عنهم».

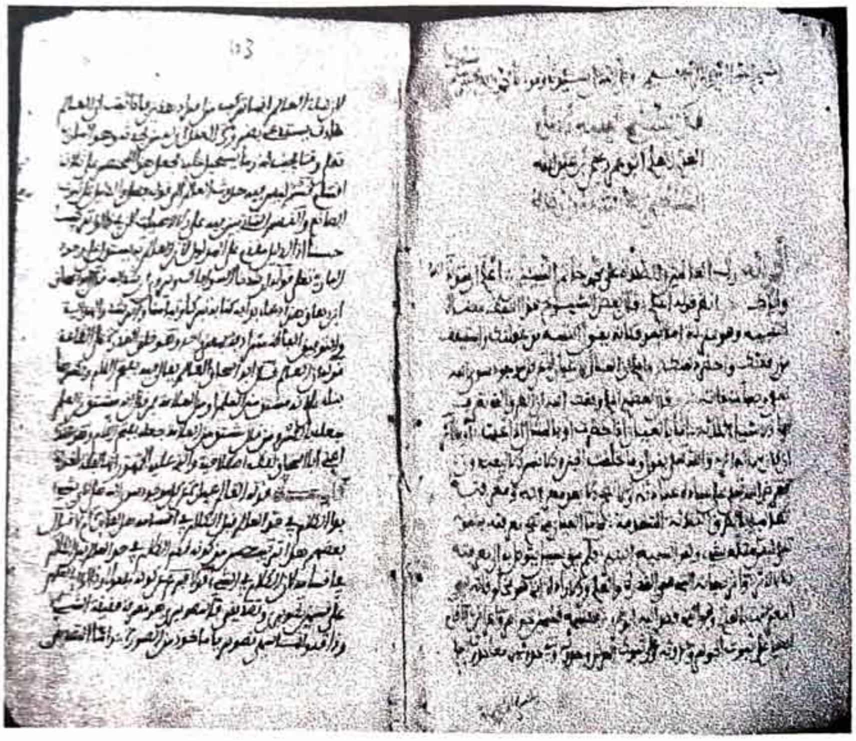
٣ - ذكر صاحبُ «العقيدة» مَن جاؤوا بعد وفاة أبي حامد الغزالي بمدة زمنية طويلة، كابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ/١٢٤٩م) ، وأبي العباس المرسي (ت ٦٨٥هـ/١٢٨٦م) ، وابن عباد الرُّندي (ت ٧٩٢هـ/١٣٩٠م) .

والنتيجة التي نصل إليها، هي أنها مِن تأليف أبي عبد الله محمد بن سليمان الجُزولي السِّمْلالِيّ الحسني الشاذلي (ت ٨٧٠هـ/١٤٦٥م) ، وهي منشورة بتحقيقنا[١] .

د - النسخة «١٣٧٢٢» من «شرح العقيدة البرهانية»: مؤلف «العقيدة البرهانية» هو أبو عمرو عثمان بن عبد الله السلالجي الفاسي (ت ٥٧٤هـ/ ١١٧٨م) [٢] ، وقد نسب كاتبُ النسخة المذكورة شرحَها إلى هذا الأخير، كما تدل على ذلك العبارة التي رَسَمَها في أول الشرح، وهي: «قال الشيخ، الفقيه، الإمام، العالِم، العلَم، أبو عمرو عثمان بن عبد الله السلالجي، رضي الله عنه وأرضاه»، وهذه صورة منها:

(١) عقيدة الجُزولي لأبي عبد الله محمد بن سليمان الجُزولي السملالي، تحقيق خالد زَهْري، دار الضياء، الكويت، ط١، ١٤٣٤/ ٢٠١٣، وقد نشرناها اعتمادا على أربع نُسَخ.

(٢) نشرها جمال علال البختي في ملحقِ آخرِ كتابِهِ «عثمان السلالجي ومذهبيته الأشعرية: دراسة لجانب من الفكر الكلامي بالمغرب من خلال «البرهانية» وشروحها»، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (المملكة المغربية) - دار أبي رقراق، الرباط، ط١، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥، ص٥٥٩-٥٦٥، ثم نشرها محققة في كتاب مستقل بعنوان «العقيدة البرهانية الأشعرية»، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط١، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨. كما نشرها نزار حمادي مع «شرح العقيدة البرهانية» لأبي عثمان سعيد بن محمد بن العقباني، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨.



وتَبَعًا لذلك، نسبه إليه محمد العابد الفاسي في «فهرس مخطوطات خزانة القرويين»(١) ، والصحيح أنه ليس له، وأن الناسخ قد أخطأ في نسبته إليه، وذلك لأمرين على الأقل:

- **أولهما:** أنه لم يعرَف عن السلالجي أنه ألف مصنَّفا غير «**البرهانية**»(٢) .

- **ثانيهما:** أن الشرح الذي بين أيدينا تتكرر فيه كنبة عثمان السلالجي، وهي «أبو عمرو» على رأس عبارات «**البرهانية**» المراد **شرْحها**، وهذا يقرر أن الشارحَ

---

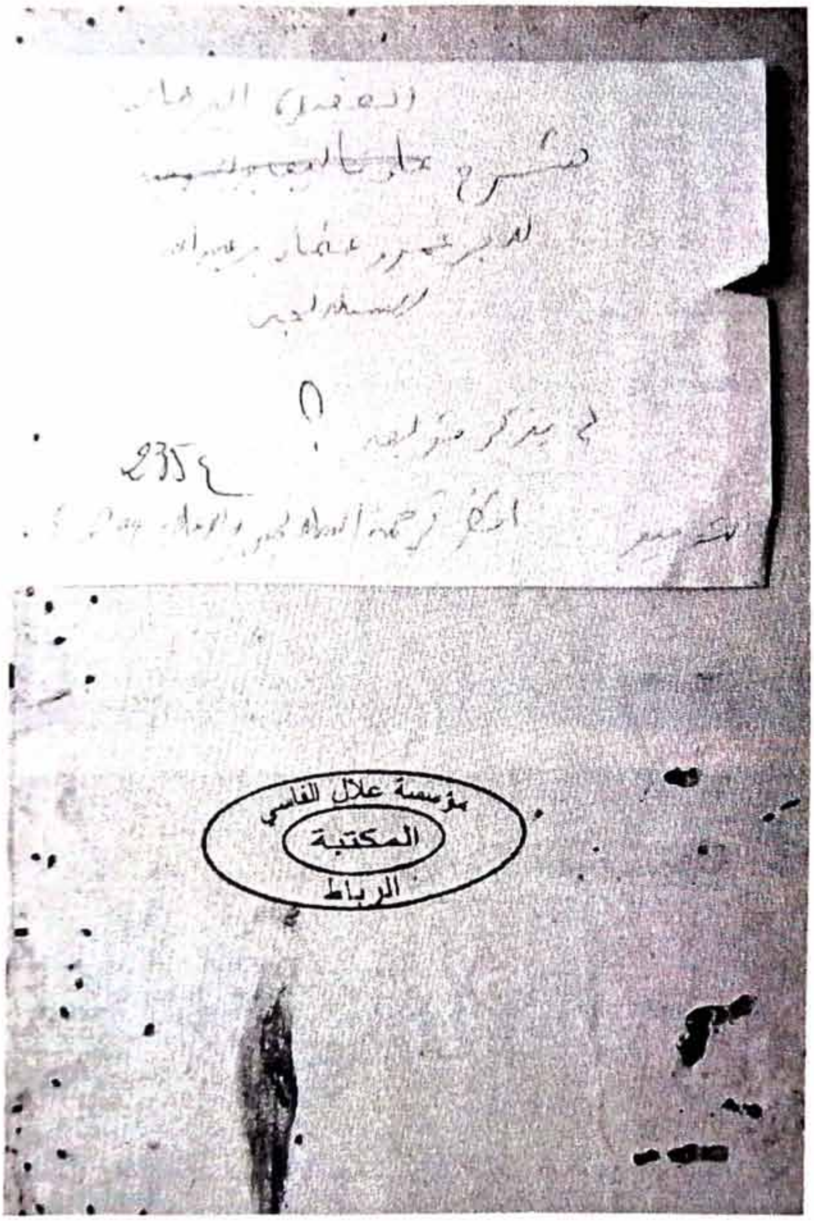
(١) **فهرس مخطوطات خزانة القرويين** لمحمد العابد الفاسي، دار الكتاب، الدار البيضاء، ط١، ١٣٩٩/ ١٩٧٩، ج٢، ص٣٠٦.

(٢) **عثمان السلالجي ومذهبيته الأشعرية**، ص١٨٣.

غيرُ السلاجي[1].

هذا، وقد وقفتُ على نسخة أخرى من هذا الشرح في مؤسسة علال الفاسي بالرباط، مسجلة تحت رقم «٢٣٥ع»، تبيَّن بعد النظر فيها أنها نسخة أخرى من الشرح المذكور، وكُتب في أولها، بقلم حبْر أزرق حديثٍ، عنوانٌ وصْفيٌّ هو: «شرح على تأليف في التوحيد»، ثم شُطِب عليه، مع تعديله بالعنوان الوصفي التالي: «شرح العقيدة البرهانية»، ثم كُتِب تحته: «لم يُذكر مؤلفه؟»:

(١) فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية، إنجاز خالد زَهْري، بالاشتراك مع عبد المجيد بوكاري، منشورات الخزانة الحسنية بالرباط - دار أبي رقراق، الرباط، ١٤٣٢/ ٢٠١١، ج٢، ص٥٦٥-٥٦٧.



ونشير إلى أن صاحب هذا الشرْح، ذكر أن شيخه هو «أبو سالم»، دون أن يذكر اسمه الشخصي، ولا اسم شهرته، ولم يُشِر إلى شيخ آخر غيره، فقد قال: «قال الشيخ أبو سالم رحمه الله»[1] ، وقال: «قال الشيخ أبو سالم: والذي يطابق ما قاله

(١) شرح العقيدة البرهانية لمؤلف غير مذكور، الورقة ٣ ب.

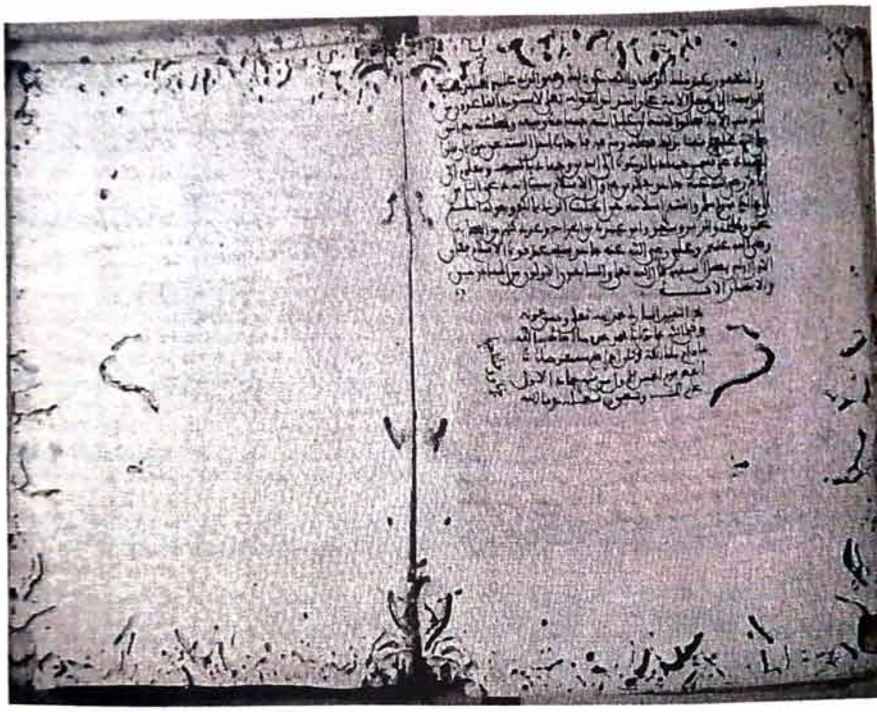
هنا أبو عمرو ما قاله ابن الخطيب، أن **الوجود لفظ مشكك**»[١]، كما ذكره مرارا بقوله: «قال الشيخ»، دون ذكرٍ لاسمه ولا كنيته.

وقد كدنا نزعم أن الشارح من تلاميذ عفيفِ الدين أبي سالم عبد الله بن محمد العياشي (ت ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م)، صاحب «**الرحلة العياشية**» (=«ماء **الموائد**»)، ما دام هو المشهور بهذه **الكنية**، لولا أننا وقفنا على **نسخة** من **الشرح** نفسِه، وهي المحفوظة في خزانة **ابن يوسف بمراكش**[٢]، ويؤكد تاريخ نسْخها - وهو صلاة العصر، يوم الخميس الأول، من شهر جمادى الأول، عام ٩٩٣هـ - استحالة هذا الاقتراض، وناسخها هو أبو العباس أحمد بن علي المنجور المكناسي الفاسي (ت ٩٩٥هـ/١٥٨٧م)، وهذه صورة من أولها وآخرها:



(١) **المصدر نفسه**، الورقة ٤ أ.

(٢) خزانة ابن يوسف بمراكش، «١٣٢١» (٢أ - ٨٤ب).



ولعل نسبة هذا الشرح، في «كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية»، إلى «**مجهول**» أولى بالاعتبار والتحرير[١].

هـ - النسخة «**١١٩٤٧**» من «**المرشدة في العقائد**» لمحمد بن تومرت الموحدي (ت ٥٢٤هـ/ ١١٢٩م) : نسبها الناسخ إلى أبي حامد الغزالي[٢]، حيث كتب، قبل الشروع في النَّسْخ: «**هذه عقيدة** الشيخ أبي حامد الغزالي رضي الله عنه...»، وهذه صورة منها:

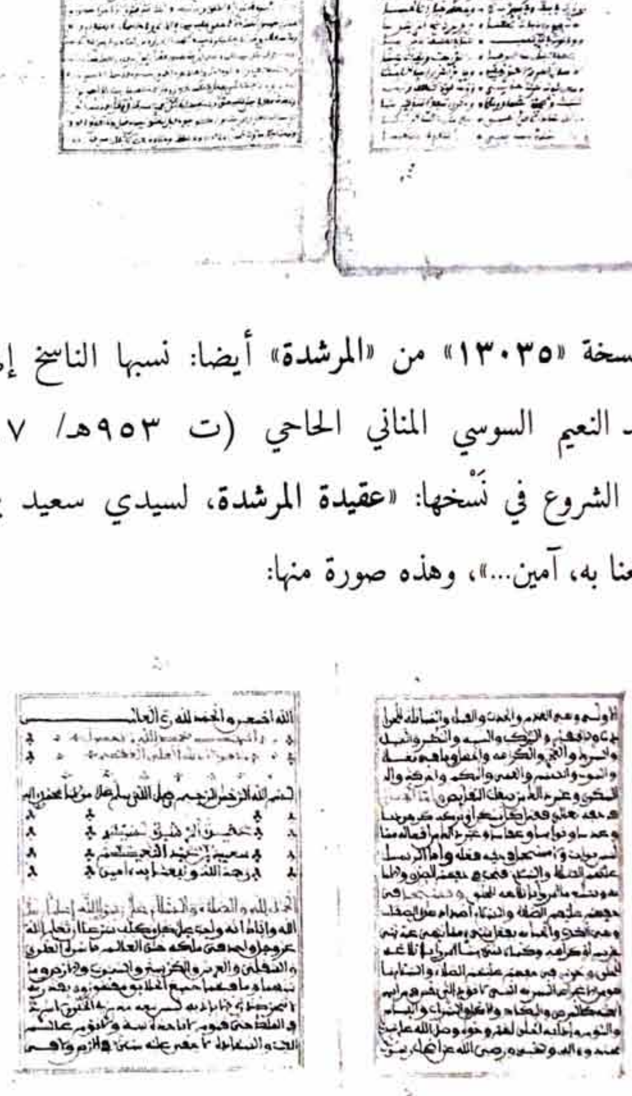
---

(١) **كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية**، إنجاز عمر عمور، منشورات «الخزانة الحسنية»، الرباط - المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ١٤٢٨/ ٢٠٠٧، ص٢٦٠.

(٢) الخزانة الحسنية، «١١٩٤٧» (١٧٥أ - ١٧٥ب) . وانظر وصف سائر النسخ في «**فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية**» (ج. ٢، ص٩٠٠ - ٩٠٣) .



ز - النسخة «١٣٠٣٥» من «المرشدة» أيضا: نسبها الناسخ إلى أبي عثمان سعيد بن عبد النعيم السوسي المناني الحاحي (ت ٩٥٣هـ/ ١٥٤٧م) (١)، وبعبارته، قبل الشروع في نَسْخها: «**عقيدة المرشدة**، لسيدي سعيد بن عبد النعيم، رحمه الله، ونفعنا به، آمين...»، وهذه صورة منها:



---

(١) الخزانة الحسنية، «١٣٠٣٥» (٢٤أ - ٢٤ب)، وانظر وصْف هذه النسخة في «**فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية**» (ج٢، ص٩٠٠-٩٠١).

ونشير إلى أن بعض النساخ، قد ينقل جزءا من كتاب، ويأتي ناسخ آخر أو أكثر، فينسخه اعتقادا منه أنه رسالة مستقلة، فيصير هذا الجزء مَطْوِيًّا[١]. محجوبا عن الباحث الذي يبتغي تحقيق الكتاب، حيث إن هذا الجزء يعتبر نسخة لا ينبغي إهمالها في المقابلة بعد جمع النسخ. ونمثل لذلك بـ:

ح - «مسألة في شأن الرزق» لأبي عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي (ت ٣١٨هـ/ ٩٣٠م)، حيث توجد منها نسخة مخطوطة مصحّحة ومشكولة، محفوظة في مكتبة إسماعيل صائب، برقم «١٥٧١»، ضمن مجموع من الورقة ٥٤أ إلى ٥٤ب، وكان الفراغ من نسخها عام ٥٤٣هـ، ونسخة ثانية بالعنوان نفسه، محفوظة في مكتبة ليبزيج تحت رقم «٢١٢» ضمن مجموع من الورقة ١٣٤ب إلى ١٣٥أ. ونسخة ثالثة بعنوان «باب في الرزق»، محفوظة في مكتبة ولي الدين تحت رقم «٧٧٠»، ضمن مجموع من الورقة ١٨٣ب إلى ١٨٤أ[٢]. والحال، أنها لا تزيد عن كونها قطعة من كتاب «جواب كتاب من الري»[٣] الذي حققه المستشرق الألماني بيرند راتكه، ونشره عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ضمن «ثلاثة مصنفات للحكيم

---

(١) دخل مصطلحُ «المخطوط المطوي» إلى المعجم الكوديكولوجي، منذ أن تبناه المؤتمر الدولي الخامس، الذي انعقد في مكتبة الإسكندرية بالقاهرة، بتاريخ ٦-٨ مايو ٢٠٠٨، تحت شعار «مؤتمر المخطوطات المطوية».

(٢) حكيم خراسان وأنيس الزمان: محاولة لِصَوْغ سيرة بيبليوغرافية للحكيم الترمذي، لخالد زَهْري، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ١٤٣٤/ ٢٠١٣، ص١٨٨-١٨٩.

(٣) جواب كتاب من الري للحكيم الترمذي (سيأتي توثيقه في الإحالة الموالية)، ص١٨٠-١٨١.

الترمذي»[١]. وقد اعتمد في تحقيقه على النسخ الثلاث من القطعة المذكورة، علاوة على نسختيْن أخريين، إحداهما محفوظة في مكتبة الأسد (=«المكتبة الظاهرية» سابقا) بدمشق تحت رقم «١٠٤ تصوف»، وثانيتهما محفوظة في مكتبة Göttingen بألمانيا تحت رقم «٢٥٦»[٢].

العنصر الثاني: أخطاء المفهرسين: نمثل لذلك بالنماذج الثلاثة التالية:

أ - «**شجرة اليقين في تخليق أنوار سيد المرسلين وبيان حال الخلائق يوم الدين**»، حيث نسبناه في «**فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية**» إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ/٩٣٦م) [٣]، فهل تصح نسبته إليه؟

بادئ ذي بدء، نشير إلى أن هذا الكتاب نُشر **بطبعات ونشرات** متعددة، **وبعنوانات** مختلفة، وهي:

- «**شجرة اليقين وتخليق نور سيد المرسلين وبيان حال الخلائق يوم الدين**».
- «**دقائق الأخبار في ذكر الجنة والنار**».
- «**الدرر الحسان في البعث ونعيم الجنان**».
- «**أحوال القيامة**».

---

(١) **جواب كتاب من الري للحكيم الترمذي**، ضمن «**ثلاثة مصنفات للحكيم الترمذي**»، القسم الأول: النصوص العربية، سلسلة «**النشرات الإسلامية: ٣٥/أ**»، تحقيق بيرند راتكه، دار النشر فرانتس شتاينر شتوتكارت، بيروت، ١٤١٢/ ١٩٩٢.

(٢) **حكيم خراسان وأنيس الزمان**، ص١٠٦-١٠٧.

(٣) **فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية**، ج٢، ص٥٠٣-٥٠٦.

ونُسب لغير واحد من العلماء، وهم:

- أبو الحسن الأشعري.
- أبو الليث السمرقندي.
- القاضي الفاضل.
- جلال الدين السيوطي.

والصحيح، أنه لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٥هـ/٩٨٥م). وقد وقعنا في هفوة نسبته إلى أبي الحسن الأشعري، بسبب أن النسَخ المخطوطة. المحفوظة في الخزانة الحسنية، نسب ناسخوها الكتاب إلى أبي الحسن الأشعري. ويمكن أن نمثل لذلك بالنسخة المسجلة تحت رقم «١٦٣٠»، إذ جاء في أولها: «كتاب شجرة اليقين ونخلة نور سيد المرسلين وبيان حال الخلائق يوم الدين[1]، تأليف... أبي الحسن الأشعري... الحمد لله رب العالمين... أما بعد، قد جاء أن الله تعالى خلق شجرة من نور...».

ب - النسخة «٨٣» من «الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن دين الإسلام وإثبات نبوة نبينا عليه الصلاة والسلام»، المحفوظة في الخزانة الحسنية[2]، وهي مكتوبة بخط مغربي، حسن، مشوب بالحمرة، على يد محمد بن أبي أحمد بن موسى بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن مغيرة بن شرحبيل، وفرغ من كتابتها يوم الخميس أواخر جمادى الأولى سنة ١١٤٢هـ بجزيرة جربة، إذ فهرسناها في «فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية» و«فهرس

(١) نلاحظ في هذه النسخة، صياغة العنوان باستعمال كلمة «نخلة»، بدلا من كلمة «تخليط».

(٢) الخزانة الحسنية، «٨٣» (ص١-٢٩٢).

الكتب المخطوطة في الحكمة والمنطق، وآداب البحث والمناظرة، والوضع» منسوبة إلى شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي القرطبي (ت ٦٧١هـ/ ١٢٧٣م) [(١)] مفسر القرآن الكريم[(٢)].

وممن نسبه إليه إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م) في «هدية العارفين»[(٣)]، والمستشرق كارل بروكلمان (ت ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م) في «ملحق تاريخ الأدب العربي»[(٤)]، وهو منشور بهذه النسبة أيضا[(٥)]، لكنها نسبة غير صحيحة.

وقد وقعنا في هذا الخطأ، بسبب الأوْهام التالية:

---

(١) فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية، ج١، ص٨٢-٨٣، فهرس الكتب المخطوطة في الحكمة والمنطق، وآداب البحث والمناظرة، والوضع، لخالد زَهْري، بالاشتراك مع عبد المجيد بوكاري، منشورات الخزانة الحسنية بالرباط، دار أبي رقراق، الرباط، ١٤٣٢/ ٢٠١١، ص١٩٠-١٩١.

(٢) وهو التفسير الموسوم «الجامع لأحكام القرآن».

(٣) ذكره بعنوان «الإعلام بما في دين النصارى وإظهار محاسن دين الإسلام»، ويلاحَظ فيه سقوط عبارة «من الفساد والأوهام» من وَسَطِه، وعبارة «وإثبات نبوة محمد عليه الصلاة والسلام» من آخره (هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٥٥، ج٢، ص١٢٩).

(٤) مع ملاحظة أن بروكلمان أسقط من العنوان عبارة «عليه الصلاة والسلام»، مع أنها جزء لا يتجزأ منه:
– Brockelmann (C.) , *Geschichte der arabischen litteratur*, supplementrand, E. J. Brill, Leiden, 1937, T. I, p. 737.

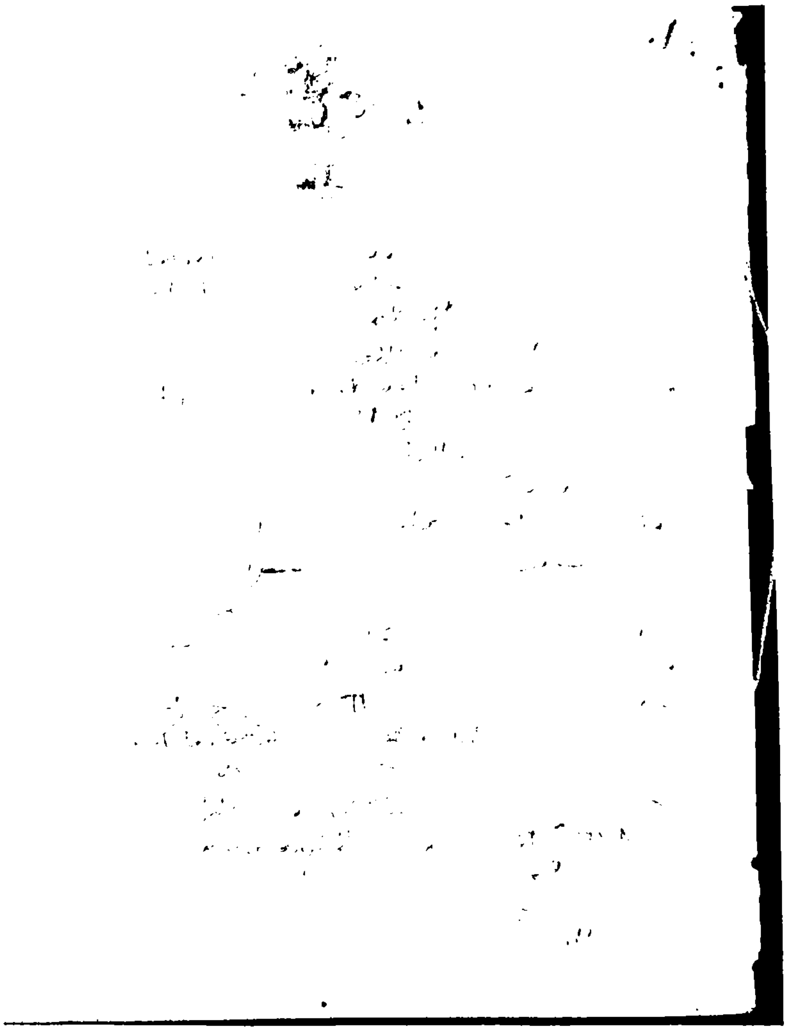
(٥) الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن دين الإسلام وإثبات نبوة محمد عليه الصلاة والسلام لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي القرطبي، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار التراث العربي، ١٩٨٠.

١ ـ تشابه الاسم، لأن مؤلفه الحقيقي هو ضياء الدين أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري الأندلسي القرطبي المالكي، المعروف «ابن المزيّن» (ت ٥٦٥هـ/ ١١٦٩م).

٢ - اشتهار نسبته إلى القرطبي المفسِّر، وهو محمد بن أحمد القرطبي المذكور.

٣ - كونه منشورا غير مرَّة بهذه النسبة الخطإ.

ولعل هذا الاضطراب في النسبة، هو الذي جعل المفهرس المغربي محمد إبراهيم الكتّاني (ت ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م) يتوقف في هذه النسبة، ويكتفي بنسبته إلى «القرطبي»، دون تعيين هُويَّتِهِ، مع إثبات علامة استفهام (؟) بإزائه، كما توضحه الصورة التالية الموجودة في وجه الورقة الأولى من النسخة المشار إليها أعلاه:



ج - احتوى المجموع المخطوط، المسجل في الخزانة الحسنية تحت رقم «٥٣٨٥»، على عدة كتب ورسائل، يهمّنا منها شرحان على «صغرى السنوسي»، جاءا في المرتبتيْن الأولى والثانية من المجموع:

أولهما: شرح أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، من الورقة ١ب إلى ٩ب.

ثانيهما: شرح أبي عبد الله محمد المامون بن محمد الحفصي المراكشي التونسي (ت ١٠٣٧هـ/ ١٦٢٨م) ، من الورقة ١٠أ إلى ٢٨أ.

بيد أن منجز «**كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية**» ظن أن الأمر يتعلق **بكتاب واحد**، وهو «**شرح السنوسي على صغراه**»[١]، وذلك بسبب أن «شرح **السنوسي» مبتور الأخير**، إذ ينتهي هكذا: «ليس له كفؤا أحد، فلا والد إذن، ولا صاحبة، ولا ولد، ولا مماثلة بينه وبين الحوادث...»، و«شرح **محمد المامون الحفصي**» **مبتور الأول**، إذ يبتدئ هكذا: «... عبارة عما أعْمَر قدر ذاته من الفراغ، مركبا كان أو لا». وبما أنهما **بخط ناسخ واحد**، لم يتفطن منجز «**الكشاف**» إلى **البتّر** الحاصل فيهما، فالتبس الأمر عليه، إذ طَوَى **الشرح الثاني في الشرح الأول**، مما يستلزم أنه نَسَب **الشرحيْن** مَعًا - من حيث لا يدري - إلى السنوسي، لاسيَّما أنه لم ينتبه إلى عدم انسجام **التعقيبة**[٢] (وهي كلمة «**الحوادث**») مع أول كلمة في السطر الأول من وجه الورقة الموالية (وهي كلمة «عبارة») ، كما توضحه الصورة التالية:

---

(١) **كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية**، ص٢٦١.

(٢) «**التعقيبة**»: «هي نوع من الترقيم، استعمله القدماء لترتيب [ورقات] مؤلفاتهم [...] وهي أن يُثْبِت **الناسخُ** في نهاية الصفحة تحت آخر كلمة من السطر الأخير أول كلمة في الصفحة الموالية»، وتُعْرَف أيضا باسم «**العَدّ بالورَقة**» (**مصطلحات الكتاب العربي المخطوط**، ص٨٠، ٢٢٨، وانظر تفصيل الكلام عليها في: «**دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوغرافي**»، ص١٤٧-١٥٥، «**تقنية التعامل مع الكتاب= =المخطوط**»، ص٢٧٩-٢٩٣) ، كما تُعرَف عند المغاربة بـ«**الرقاص**»، ومعنى **هذا المصطلح** في أصل وضعه **اللغوي** لدى المغاربة، «ناقل البريد من بلد إلى آخر: موزع الرسائل. ويُجمَع على: رقاصة، ورقاقيص» (**معجم المصطلحات الإدارية والألفاظ العامية والأجنبية الواردة في بعض الوثائق والمؤلفات المغربية**، جمع وتنسيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، ١٤٢٨/ ٢٠٠٧، ص٩٠) ، وتعرَف عندهم أيضاب «**الوصلة**»، و«**الرابطة**»، وتعرَف في **اللغة الفارسية** بـ«**الركابة**»، مأخوذة من الكلمة العربية «**الرِّقابة**» (**مصطلحات الكتاب العربي المخطوط**، ص٨٠، ١٥٧، ١٦٧، ٣٨٠) .



والأمثلة على الخطإ في نسبة الكُتُب إلى غير أصحابها كثيرة جدا(١).

ويمكن أن نلحق بهذه الآفة نوعا آخر من الأخطاء، وهو الحُكْم على بعض النُّسَخ بأنها مبتورة، والحال أنها لا تزيد عن كونها مُبَعْثَرَة الورقات. ونمثل لذلك بمجموع يحتوي على عشر ورقات، محفوظ في الخزانة الحسنية، يحتوي على تقاريظ وضعها بعض علماء المغرب على كتاب «إزالة اللبس عن المسائل الخمس»(٢) لأبي

(١) انظر نماذج أخرى من أخطاء المفهرسين في نسبة الكتب إلى غير أصحابها في «تقنية التعامل مع الكتاب المخطوط» (ص١٣٣-١٦٤).

(٢) يُعَدُّ هذا الكتاب من أهم وأنفس الكتب الكلامية الأشعرية، وقد انتهى مؤلِّفه من تصنيفه يوم الأربعاء ٣ ربيع الأول عام ١١٤٧هـ (انظر الكلام عليه، مع وَصْف نسخه المخطوطة المحفوظة في الخزانة الحسنية، في «فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية»، ج١، ص٦٩-٧٢).

العباس أحمد بن مبارك السِّجِلْمَاسِيّ اللَّمَطِيّ (ت ١١٥٦هـ-١٧٤٣م) [(١)]، يتضمن منها التقاريظ التالية:

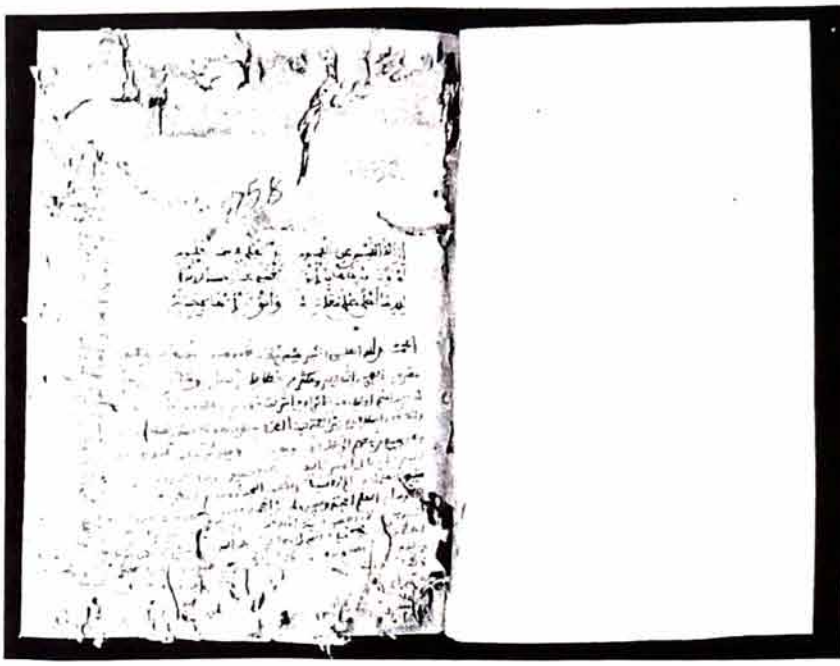
تقريظ موجود في الورقة ١أ، ويبتدئ بهذه الأبيات:

إزالةُ اللَّبْسِ عن الفهـــوم
بَدْرٌ تجـلَّى في سَمَا العُـلومِ
أو روضُ زَهْرٍ حُفَّ بالأنوارِ
يُغْشِي مُحَيَّانَا سَـنَا الأبْصـارِ
للهِ ما أحْــلى حُــلَى مَعَانِهْ
وأنْوَرَ الأزهـارَ في جِنانِــهْ

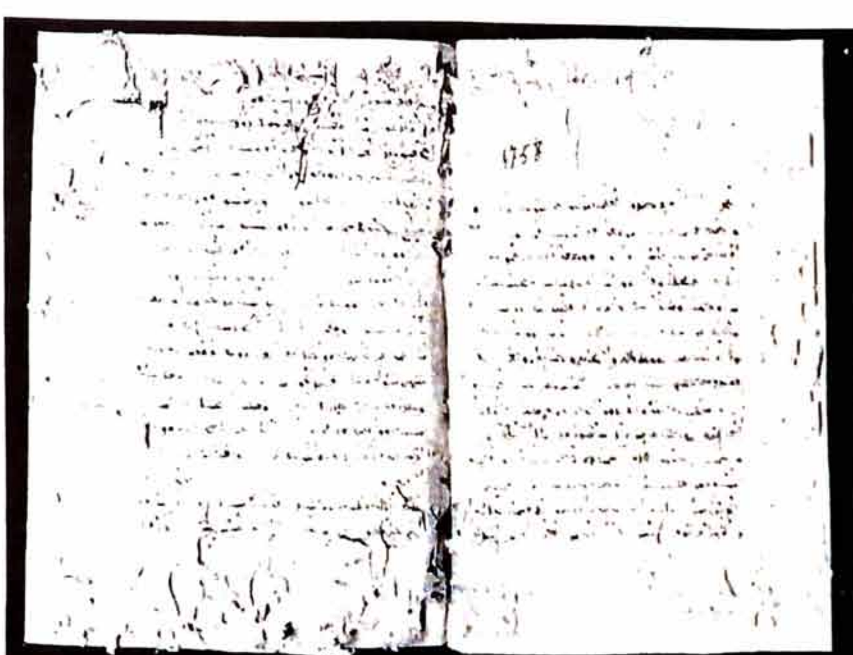
وهذه صورة منه:

---

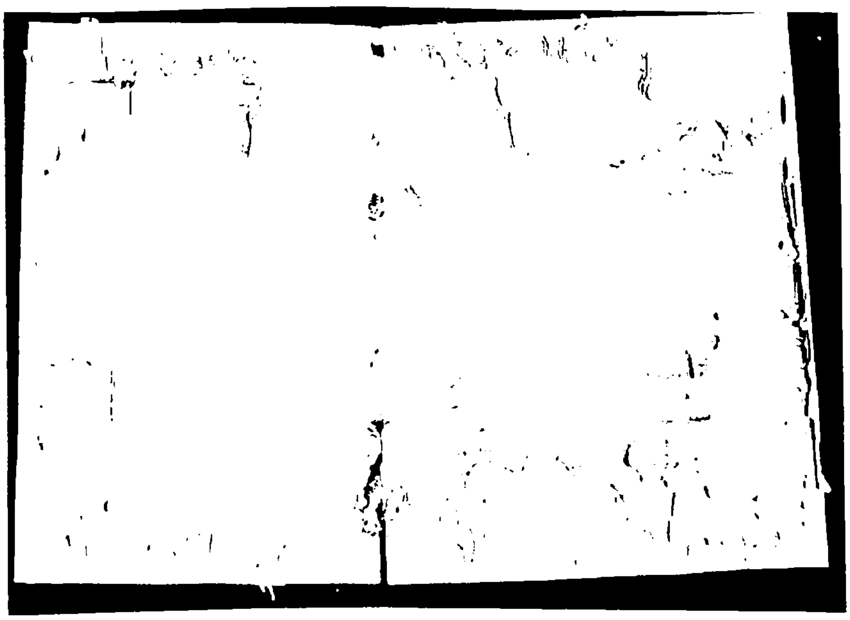
(١) الخزانة الحسنية، «٤٧٥٨» (انظر وَصْف هذا المجموع في «فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية»، ج١، ص٢٢٢-٢٢٣).



ويليه تقريظ يمتد من الورقة ١ب إلى ٣ب، وهذا أوله: «الحمد لله الذي [...] في صدور العلماء من عوارفه عيونا وأنهارا...»، وهذه صورة منه:



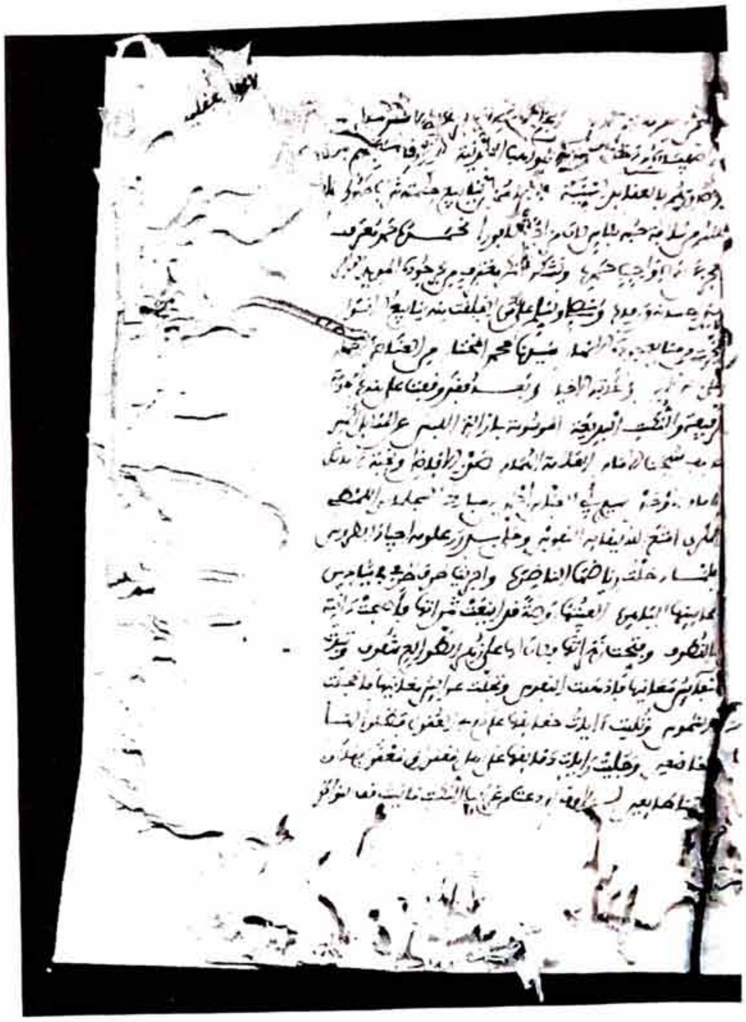
ثم يليه **تقريض** يمتد من الورقة ٤ب إلى ٥ب، ويبتدئ هكذا: [illegible] القِدَم...»، وهذه صورة منه:



وينتهي بثلاثة أبيات نالت الخروم من صدر البيت الثالث، ولم نتبيَّن إلا عَجُزَه، وهو:

«دُرًّا تنال به يَسَارَك».

وتأتي بعدها **تقاريظ** أخرى تمتد من الورقة ٦أ إلى ٩ب، وتبتدئ بكلام لم نتبيَّن سطره الأول، لأن الخروم نالت منه كثيرا، علاوة على كونه **مبتور الأول**، وقد بدا لنا من سطرَيْهِ الثاني والثالث اللذيْن نالت منهما الخروم أيضا ما يلي: «... وأصفيائه من [...] المواهب اللدنية [...] وصدورهم بالعقائد السَّنِيَّة [...] من ينابيع حكمته شراب طهور...»، وهذه صورة من أول التقاريظ:



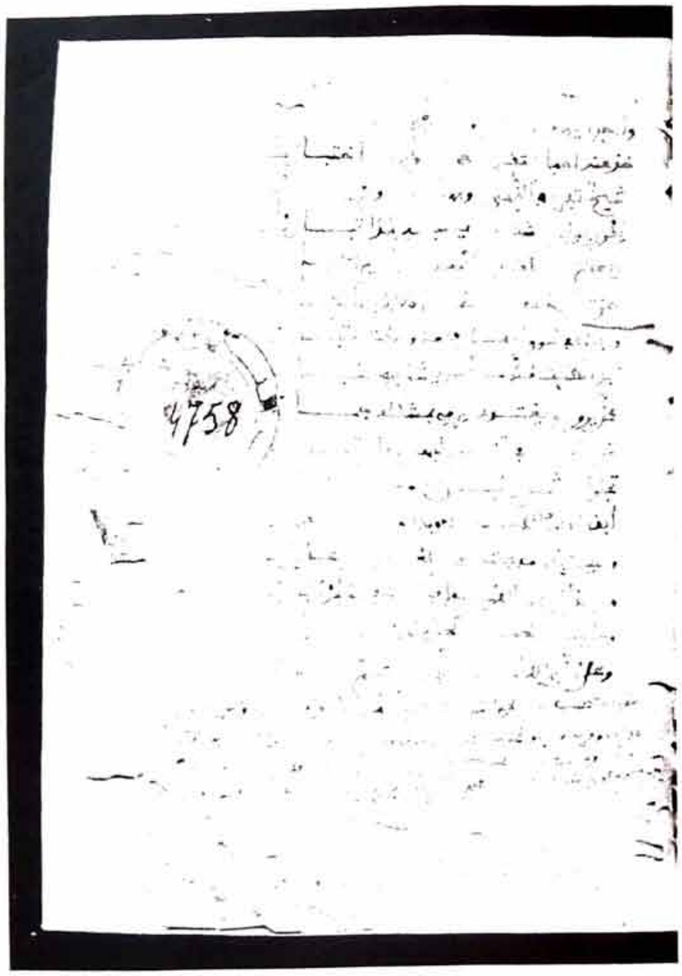
والمتعامل مع هذا المجموع، لا يخلو من الوقوع في أحد أمرين:

أولهما: أن يتوهّم أن الأمر يتعلق بتقريظ واحد، إذا لم يتنبه إلى البتر الحاصل في آخر التقريظ الممتد من ٤ب إلى ٥ب، والحاصل في أول التقاريظ التي تليه.

ثانيهما: أن يتفطن إلى البتر الحاصل فيهما، لكنه يَحْكُمُ على التقريظ الأول بأنه مبتور الأخير.

والحال، أنه ليس مبتور الأخير كما يبدو، ولكن الورقات مُبَعْثَرَة، حيث وُضِعَتْ الورقة الأخيرة من التقريظ الأول بعد التقاريظ الموالية له، أي: في آخر

المجموع في الورقة العاشرة، وهي تمثل تمة الأبيات الثلاثة التي انتهى بها التقريظ الأول، وهذه صورة منها:



العنصر الثالث: أخطاء العلماء: الأمثلة على ذلك كثيرة جدا، ونمثل لها؛ في هذا المورد؛ بـ «**العقائد النسفية**»[١] ، التي اشتهرت نسبتها إلى نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي السمرقندي (ت ٥٣٧هـ/١١٤٢م) ، إذ نسبها إليه **العلماء**،

(١) وهي مَتْن يحتوي على أهم العقائد الماتريدية، وعليها شروح، وحواشٍ، وتعليقات، كثيرة، أشهرها: شرح سعد الدين التفتازاني.

وعلى رأسهم صاحب أهم وأشهر شرح عليها، وهو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩١هـ/١٣٨٩م) ، فقد قال في خطبة الشرح: «... ولأن المختصَر المسمَّى **«العقائد»**، للإمام الهمام، قدوة علماء الإسلام، نجم الملة والدين، عمر النسفي، أعلا الله درجته في دار السلام، يشتمل من هذا الفن على غرر الفرائد، ودرر الفوائد، في ضمن **فصول**...»[١] ، وتبعه في ذلك **المترجمون**[٢] ، **والمفهرسون**[٣] ، **والناشرون**[٤] .

والحال، أن محمد بن سليمان الرُّودَانِيّ (ت ١٠٩٤هـ/١٦٨٢م) ، يُخَطِّئ هذه النسبة، ويذهب إلى أن مؤلِّف **«العقائد النسفية»** نسفِيٌّ آخَرُ، وهو برهان الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن محمد النسفي (ت ٦٨٧هـ/ ١٢٨٨م) ، وبعبارته بعد كلام: **«النسفي** هذا، ليس هو مصنف **«العقائد»** المشهورة، التي **شرحها السعد**، كما توهمه الكمال بن أبي الشريف في **حاشيته على شرح السعد** لها[٥] ، **بل مصنفها** أبو الفضل محمد بن محمد بن محمد **النسفي**، المعروف بالبرهان، صاحب **«مختصر تفسير**

---

(١) **شرح العقائد النسفية** لسعد الدين التفتازاني، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧/ ١٩٨٧، ص٩.

(٢) انظر مثلا: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تصحيح شرف الدين يالت قايا، ورفعت بيلكه الكليسي، مكتبة المثنى، بغداد، ج٢، ص١١٤٥، **هدية العارفين**، ج١، ص٧٨٣، **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢، ج٥، ص٦٠.

(٣) انظر، مثلا، **«فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية»** (ج٢، ص٧٢٣-٧٢٧) .

(٤) انظر، مثلا، **«مجموع مهمات المتون»**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤/ ١٩٩٤، ص١٩-٢٢. وقد نشِرت مرارا في مصر (**معجم المطبوعات العربية والمعربة** ليوسف إلياس سركيس، مطبعة سركيس، القاهرة، ١٣٤٦/ ١٩٢٨، ج٢، ص١٨٥٤) .

(٥) بل توهَّمه السعدُ نفسُهُ كما أشرنا إلى ذلك.

الرازي»، و«**المقدمة**» المشهورة في «**الخلاف**»، و«**بحر الكلام**»، وله تصانيف كثيرة في «**علم الكلام**» وغيره»(١).

العنصر الرابع: أخطاء الناشرين والمحققين: لن أشير في هذا المقام إلى **الأخطاء العفوية**، فهي كثيرة جدا، والخَطْب فيها هيِّن، بل سأسلط الضوء على **الأخطاء المقصودة**، لاسيَّما التي تقف وراءها **دوافعُ إيديولوجية**، وهذا كثيرا ما يقع في **الكتب العقدية**، لكونه وسيلة ناجعة في نشر **رؤية عقدية** معيَّنة، ونمثل لذلك بكتاب «**الإبانة عن أصول الديانة**» المنسوب لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ/٩٣٦م) ، حيث إن الاتجاه السائد لدى الباحثين، أنه من أواخر **مؤلفاته**، ويعتبرونه معبِّرا عن **توجُّه عقدي جديد** اعتنقه المؤلف، وهو «**مذهب السلف**»، بعد عدوله عن **توجُّهه التأويلي** الذي طبع البداية الأولى لحياته السُّنية، بعدما عدل عن **مذهب الاعتزال**(٢).

بيد أن كثيرا من **القرائن**، تقف شاهدة على **عدم صحة نسبته إليه**. وقبل تسليط الضوء على بعضها، نشير إلى ثلاثة أمور:

---

(١) **صلة الخلف بموصول السلف** لمحمد بن سليمان الروداني، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨، ص٧١.

(٢) انظر مثلا: «**تعريف الخلف بمنهج السلف: دراسة منهجية لأصول مذهب السلف في تقرير العقيدة والدفاع عنها وطرق التأليف فيها**» لإبراهيم البريكان (دار ابن القيم، الرياض - دار ابن عفان، القاهرة، ط١، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥، ص٢٩٥، ٢٩٨) ، **مقدمة محقِّق كتاب «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد»** لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي، قدم له وخرج أحاديثه أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١/ ١٩٨١، ص١٣-١٤، وقد كرَّر هذه الدعوى في الهامش الثالث من الصفحة ٩٦ من المصدر نفسه. وما قيل في «الإبانة» من اعتباره توجُّها سلفيا تفويضيا قيل في كتابين آخرين منسوبين لأبي الحسن الأشعري أيضا، وهما: «**مقالات الإسلاميين**»، و«**رسالة إلى أهل الثغر**» (**عثمان السلاجي ومذهبيته الأشعرية، ص٢٣**) .

الأمر الأول: أن صاحب الكتاب، يعلن صراحة، في أول عبارات الخطبة، أنه على «**مذهب أهل التسليم والتفويض**»[١]، وبعبارته: «... ونستعينه استعانة مَنْ فَوَّضَ أمرَهُ إليه»[٢]، ويعلن موقفه من «**الصفات السمعية**»، **كالوجه، واليدين،** والعين، والأصبع، والنزول، إلخ، وهو موقف **التفويض**، لا **التأويل**[٣].

ولا ضَيْرَ في ذلك، إذ إن هذا **المذهب** من أبرز وأهَمِّ **المدارسِ السُّنية**[٤]، وإنما الإشكال في التعصب له، بإقصاء كل **توجُّه عقدي** يخالفه، كما سنرى بعد حين.

الأمر الثاني: تذكيره، في مواطن عدة من «**الإبانة**»، أنه على «**مذهب السلف**»، باستعمال عبارات من قبيل: «**السلف** المتقدمين»[٥]، «وندين بحب

(١) يقال له أيضا: «مذهب السلف».

(٢) الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٣/ ٢٠٠٣، ص٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ٥٥ - ٦١.

(٤) يفيدنا تاج الدين السبكي، أن المذهب السني الأشعري ينقسم إلى مدرستين بارزتين: «المدرسة التأويلية» و«المدرسة التفويضية» (طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ط١، ١٣٨٦/ ١٩٦٧، ج٥، ص١٩١-١٩٢)، ولهذا استعمل الأشاعرةُ الطريقتيْن في مخاطبة الناس: «التأويل» لدى مخاطبتهم العلماء، و«التفويض» لدى مخاطبتهم العوام، وكذا في الدفاع عن عقائد أهل السنة، يقول سعد الدين التفتازاني: «فيجب أن يفوِّض علم النصوص إلى الله تعالى، على ما هو دأب السلف، إيثارا للطريق الأسلم، أو تؤوَّل بتأويلات صحيحة، على ما اختاره المتأخرون، دفعا لمطاعن الجاهلين» (شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني، ص٣٥).

(٥) الإبانة، ص١١.

السلف»[١]، مما يستلزم أنه ألف الكتاب لغرض واضح، وهو الدفاع عن هذا المذهب.

وهذا أيضا لا ضير فيه، وإنما الضير في جعل عبارة «السلف» عنوان لمدرسة واحدة من المدارس الكلامية السُّنية دون غيرها.

الأمر الثالث: تصريحه بأنه ينتمي للمدرسة الحنبلية، وبعبارته: «قَوْلُنَا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وبسنة نبينا ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث. ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول أبو عبد الله أحمد بن محمد[٢] – نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته – قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدَّم، وجليل معظم، وكبير مفخم، وعلى جميع أئمة المسلمين»[٣].

وهذا أيضا لا ضير فيه، لكن هل ينتمي أبو الحسن الأشعري حَقًّا إلى المذهب الحنبلي؟

هذا ما سنُبُتُّ فيه بعد ذكر أهم القرائن، التي نراها كافية في الجزم بعدم صحة نسبة هذا الكتاب إلى أبي الحسن الأشعري، وهي:

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧.

(٢) أي: الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه.

(٣) الإبانة، ص١٤.

١ - من ترجَمَ أبا الحسن الأشعري من المتقدِّمين، لم يذكر هذا الكتاب في تصانيفه، بل أول من ذكره هو ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ/١١٧٦م) في كتابه «تبيين كذب المفتري»(١) ، ونقل منه كلاما طويلا(٢) .

نَعَمْ، ذكر قَبْلَهُ عالِمان أشعريان مشهوران، كتابا يشير - مبدئيا - إلى هذا العنوان، وهما:

أ - أبو بكر أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي البَيْهَقِيّ الشافعي (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٥م) (٣) : ذكر في كتابه «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» هذه العبارة بَعْدَ كلام: «وبمعناه ذكره أيضا علي بن إسماعيل في كتاب الإبانة»(٤) ، ويمكن أن يقال بأن الآيات القرآنية التي ذكرها البيهقي، وبعض الأفكار المكرَّرة في الكتابيْن(٥) ، ما

---

(١) تبيين كذب المفتري فيما نسَب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر الدمشقي، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦/ ١٩٩٥، ص١٣٦، وقد ألف ابن عساكر هذا الكتاب رَدًّا على كتاب «مثالب ابن أبي بشر» لأبي علي الأهوازي (ت ٤٤٦هـ/١٠٥٤م) (توجد نسخة مخطوطة منه، محفوظة في مكتبة الأسد (=«المكتبة الظاهرية» سابقا) بدمشق، وهي منشورة في مجلة «الدراسات الشرقية الفرنسية»، بعناية ميشيل ألارد، العدد ٢٣، سنة ١٩٧٠، الصفحات ١٢٥-١٦٥) ، كما رَدَّ على ابن عساكر، منتصِرا لأبي علي الأهوازي، جمالُ الدين يوسفُ بنُ حسن بن عبد الهادي، الشهير بابن المبرد (ت ٩٠٩هـ/ ١٥٠٣م) في «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر».

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٣-١٦٤.

(٣) ذكره ابن عساكر الدمشقي ضمن المشهورين من الطبقة الثالثة من أتباع أبي الحسن الأشعري، وممن لقي أصحابه وأخذ العلم عنهم (تبيين كذب المفتري، ص٢٦٠-٢٦٢) .

(٤) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، ص١٠٨.

(٥) المصدر نفسه، ص٦٥-٩٦.

دامت موجودة أيضا في «الإبانة عن أصول الديانة»(١) ، فإنها تقف دليلا على أن المقصود بالعنوان العام الذي ذكره البيهقي؛ وهو «الإبانة»؛ إنما هو «الإبانة عن أصول الديانة»، لكنه اعتراض مدفوع بسَبيليْن:

أولهما: أن العنوان العام الذي ذكره، قد يكون دالا على كتاب آخر لأبي الحسن الأشعري يبتدئ بلفظ «إبانة»، وهذا كثير جدا في كتب التراث الإسلامي(٢) .

ثانيهما: أن وحْدة الاستدلال، وتشابه الأفكار، واتحاد المصادر المعتمَدة لدى المؤلفِين، لا تقف دائما دليلا على صحة نسبة الكتاب إلى هذا المؤلِف أو ذاك. بدليل أن البيهقي نفسه، عندما ذكر الآيات المشار إليها والفصول التي نقلها، علق عليها بقوله: «وقد احتج علي بن إسماعيل رحمه الله بهذه الفصول، واحتج بها غيره من سلفنا رحمهم الله»(٣) ، مما يستلزم أن ما نقله في كتابه، من استدلال واستشهاد، يوجد عند أبي الحسن الأشعري وعند غيره من السلف الصالح، وقد يكون أبو الحسن الأشعري نفسه نقله منهم.

ب - القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت ٥٤٤هـ/ ١١٤٩م) : ذكر في «ترتيب المدارك» كتابا بعنوان «الإبانة في أصول الديانة»(٤) ، لكن لا يمكن الجزم بأن المقصودَ به الكتابُ مَحَلُّ الدراسةِ، ما دام

---

(١) وهذه الآيات هي: الآية ١٦٤ من سورة النساء، الآية ٥٤ من سورة الأعراف، الآية ٦٨ من سورة الأنفال، الآية ٢٠ من سورة النحل، الآية ١٧١ من سورة الصافات، الآية ٥١ من سورة الشورى، الآيات ١-٣ من سورة الرحمن.

(٢) ألف كثير من العلماء كُتُبا جعلوا في عنوانها من مصطلح «الإبانة» كلمة مفتاحية، ونذكر منهم أبا بكر الباقلاني مؤلِّف كتاب «الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة».

(٣) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، ص٩٦.

(٤) نلاحظ في هذا العنوان استعمال الحرف «في» بدلا من الحرف «عن».

القاضي عياض لم ينقل منه شيئا، ولا أشار إلى مضمونه[١]، بخلاف صنيع ابن عساكر.

٢ - تضمَّن هذا الكتابُ عقائدَ يستحيل أن تصدر عن مبتدئ في دراسة «المذهب الأشعري»، بل يستحيل صدورها من عوام أهل السنة، بَلْهَ أن تصدر عن رأس من رؤوس مذهب أهل السنة.

ومن هذه العقائد، الواردة في هذا الكتاب، أن القرآنَ الكريمَ قديمٌ بكامله، أي: بلفظه ومعناه، وهذه عبارته: «القرآن يقرأ في الحقيقة ويتلى، ولا يجوز أن يقال يلفظ به، لأن القائل لا يجوز له أن يقول: إن كلام [الله] ملفوظ به، لأن العرب إذا قال قائلهم: «لفظت باللقمة من فمي»، معناه: رميت بها، وكلام الله عز وجل لا يقال: «يُلفظ به»، وإنما يقال: «يُقرأ، ويتلى، ويكتب، ويحفظ». وإنما قال قوم: «لفظنا بالقرآن»، ليثبتوا أنه مخلوق، ويزينوا بدعتهم وقولهم بخلقه، ويدلِّسوا كفرهم على من لم يقف على معناهم. فلما وقفنا على معناهم، أنكرنا قولهم. ولا يجوز أن يقال: «إن شيئا من القرآن مخلوق»، لأن القرآن بكامله غير مخلوق»[٢].

ولا يخفى فساد هذا الاعتقاد، وما يفضي إليه من تجسيم، وإثباتِ القِدَم للأصوات والحروف. والحال، أن كلام الله تعالى منزه عن الحرف والصوت، لأنها حادثة، وكلام الله تعالى قديم، وقيام الحوادث بالقديم محال عقلا. أما شرعا، فالإجماع منعقد على قِدم كلامه تعالى بمعناه دون لفظه لدى كل المدارس السُّنية.

---

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض، تحقيق محمد بن شريفة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الرباط - مطبعة فضالة، المحمدية (المغرب)، ط٢، ١٩٨٢، ج٥، ص٢٧.

(٢) الإبانة، ص٤٨.

أما القول بأنه مخلوق بلفظه ومعناه معًا، فلم يُعرَف إلا من مذهب واحد. وهو مذهب الحشوية من الحنابلة، وهم قوم - كما يقول القاضي عياض - «ينتسبون إلى مذهب أحمد بن حنبل، غلوْا في ترك التأويل، حتى وقعوا في التشبيه. وأكثرهم ليس من العلم بسبيل، ولكنهم لانتسابهم إلى السنة والحديث. قبلت العامة أقوالهم»(١)، مع ضرورة التنبيه على براءة جمهور الحنابلة من هذا الاعتقاد الفاسد. يقول ابن عساكر: «وعلى الجملة، فلم يزل في الحنابلة طائفة تغلو في السنة، وتدخل فيما لا يعنيها، حبا للخفوف(٢) في الفتنة، ولا عارَ على أحمد رحمه الله من صَنيعهم، وليس يتفق على ذلك رأي جميعهم، ولهذا قال أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين، وهو من أقران الدارقطني، ومن أصحاب الحديث المتسننين: [...] رجلان صالحان بُليا بأصحاب سوء: جعفر بن محمد، وأحمد بن حنبل»(٣).

٣ - ورد في الكتاب التصريحُ بأن الله تعالى ساكن في السماء، ومما اعتُمِد دليلا على ذلك، أن «مِن دعاء أهل الإسلام جميعا، إذا هم رغبوا إلى الله عز وجل في الأمر النازل بهم، يقولون جميعا: «يا ساكن السماء!»، ومن خَلَفَهُم جميعا: «لا والذي احتجب بسبع سماوات»(٤).

---

(١) ترتيب المدارك، ج٥، ص٢٦.

(٢) للخفوف: هكذا في المطبوع.

(٣) تبيين كذب المفتري، ص١٦٤-١٦٥. وانظر أيضا:

- «أبو الحسن الأشعري» لحموده غرابه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، بيروت، ١٣٩٣/١٩٧٣، ص٥٧ - ٥٩.

-Watt (W. Montgomery), Al-Ash'arî, Abû l-Hasan, in «**Encyclopédie de l'Islam**», éd. E. J. Brill, Paris, 1958, T.I, p.716.

(٤) الإبانة عن أصول الديانة، ص٥٣.

والنتيجة التي يصل إليها صاحب هذا الكتاب، بعد سرد الأدلة النقلية، ومناقشتها مناقشة لا تخلو من تكلُّف وتعسُّف، هي المَصُوغة بقوله: «وهذا يدل على أن الله عز وجل على عرشه فوق السماء، فوقية لا تزيد قربا من العرش»[١].

وهذا هو التجسيم عينه، الذي لم يأل الأشاعرة - وكذا غيرهم من سائر المدارس السنية - جهدا في دحضه، والرد على القائلين به، وتقديم الأدلة العقلية والنقلية الدالة على فساده.

٤ - عُرِف عن أبي الحسن الأشعري، أنه كان مناظرا لكل المذاهب السائدة في عصره، بل إنه العالِم الذي كان مناظرا عندما كان معتزليا، وازدادت مناظراته عندما عدل عنهم، وعاش مناظرا، إلى أن مات مناظرا. بيد أن كتاب «الإبانة» كُتِب بروح إقصائية، تستنكف عن المناظرة، وتصف المخالف؛ أيًّا كان؛ بالزندقة[٢]، وتتسلط عليه باللعن[٣]، ومن عباراته الإقصائية:

- «ونرى مفارقة كل داعية إلى بدعة، ومجانبة أهل الأهواء»[٤].
- «وهذا ناقض لقول مخالفنا، وكاسر لمذهبهم»[٥].

٥ - عُرِف عن أبي الحسن الأشعري نقده الشديد لحشوية الحنابلة،

(١) المصدر نفسه، ص٥٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٢.
(٣) المصدر نفسه، ص١٢.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٠.
(٥) المصدر نفسه، ص٥٨.

ويظهر ذلك جليا في كتابه «استحسان الخوض في علم الكلام»[١]، بل إنه خصه للرد عليهم في قولهم بتحريم الخوض في «علم الكلام»، ونهيهم عن النظر في كتب المتكلمين.

٦ - عُرف عن أبي الحسن الأشعري انفتاحه على المذاهب والآراء المخالفة. ولغتُهُ في مناقشتها تتسم بالهدوء، فلم يُعْرَف عنه في مناظراته أنه كان مُكابِرا، أو في معزل عن وظائف المناظرة، أو أنه لم يتصف بآدابها، يقول ابن عساكر، بعد ذكر حكاية عن مناظراته: «هذه الحكاية، تدل على قوة أبي الحسن رحمه الله في المناظرة. وإطراحه فيها ما يستعمله بعض المجادِلين من المكابَرة، وتنبئ عن وفور عقله. وإنصافه لإقراره بظهور خصمه واعترافه»[٢]، على النقيض من «الإبانة» التي صيغت أفكارها بعبارات عنيفة ومتشنجة، ولا تتردد في نعتها «لغة السيف وقطع الرؤوس»، كما تدل على ذلك؛ مثلا؛ العبارتان التاليتان:

- «ولولا أنهم خافوا السيف، لأفصحوا بأن الله غير سميع، ولا بصير، ولا عالم، ولكن خوف السيف منعهم من إظهار زندقتهم»[٣].

---

(١) أنكر المستشرق كلاين نسبة هذه الرسالة إلى أبي الحسن الأشعري في مقدمة ترجمته الإنجليزية لكتاب «الإبانة»، وهذا ليس صحيحا، لأن أفكارها منسجمة مع الأفكار الواردة في سائر كتبه الصحيحة النسبة إلية ككتاب «اللمع»:

- Ash'arî (Abou l'Hasan), **Al-Ibânah 'an Usûl ad-Diyânah**, translation with introduction and notes by Walter C. Klein, ed. Kraus Reprint Corporation, New York, 1967, pp. 29.

وممن جَزَمَ بنسبة هذه الرسالة إلى أبي الحسن الأشعري المستشرق الفرنسي دانيال جيماريه: =

- Gimaret (Daniel), **La doctrine d'al-Ash'arî**, éd. Cerf, Paris, 2007, p. 15 – 16.

(٢) تبيين كذب المفتري، ص٩٨.

(٣) الإبانة، ص٥٥.

- «فمنعهم خوف السيف من إظهار نفي ذلك»[١] .

٧ - عُرف عن أبي الحسن الأشعري، أنه لا يُكَفِّر أحدا من أهل القبلة، لا المعتزلة، ولا الجهمية، ولا الشيعة، ولا الخوارج، ولا غيرهم، وقد أشهد كل مَن حضر وفاته بذلك، فقد روى ابن عساكر، بالسند المتصل، عن أبي علي زاهر بن أحمد السَّرَخسِيّ، قال: «لمّا قرب حضور أَجَلِ أبي الحسن الأشعري رحمه الله في داري ببغداد، دعاني، فأتيتُهُ، فقال: أشهد عليّ، أني لا أكفر أحدا من أهل هذه القِبلة، لأن الكُلّ يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كُلُّهُ اختلاف العبارات»[٢] ، بيد أن عبارات التكفير، لا تخلو منها صفحة من صفحات «الإبانة»، ونقتبس منها العبارات التالية:

- «إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وإن من قال بخلق القرآن، فهو كافر»[٣] .
- «وهذا مما لا يدعيه مسلم»[٤] .
- «وهذا خروج عن دين المسلمين»[٥] .
- «وخروج عما عليه جمهور أهل الإسلام»[٦] .
- «وهذا ترك لدين المسلمين، ورد لقول الله عز وجل»[٧] .
- «وهذا هو الخروج عن الإسلام»[٨] .

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٢.
(٢) تبيين كذب المفتري، ص١٤٩.
(٣) الإبانة، ص١٦.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٣.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٣.
(٦) المصدر نفسه، ص٣٤.
(٧) المصدر نفسه، ص٣٩.
(٨) المصدر نفسه، ص٣٩.

- «وأي كفر أكفر من هذا؟! أو أي كفر أشر من هذا؟!»[١].
- «ولا يدرون ما فيه، وهو الكفر»[٢].
- «أقول: هو كافر»[٣].
- «فمن قال لنا: إنه مخلوق، فهو عندنا كافر»[٤].
- «من زعم أن القرآن مخلوق، فقد كفر»[٥].
- «إن القرآن غير مخلوق، وإن من قال بخلقه كافر من العلماء والآثار ونقلة الأخبار، لا يحصون كثرة»[٦].
- «خارج عن جملة المسلمين»[٧]، إلخ.

النتيجة التي نصل إليها، هي أن «الإبانة» من تأليف أحد حَشوية الحنابلة، ولا يمت بصلة إلى المصنفات صحيحة النسبة إلى أبي الحسن الأشعري. ومن أجل التمويه، والإمعان في التدليس، نقل مؤلِّفه؛ الذي لا نعرف عنه إلا أنه حشوي؛ فقرات من كتاب «اللمع» صحيح النسبة إليه، حتى لا يتردد القارئ في أنه له، فيطمئن للعقائد الفاسدة الواردة فيه ما دامت من مقالات عَلَم من أعلام أهل السنة الذين لا يُقَعْقَع لهم بالشِّنان.

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٤٣.
(٤) المصدر نفسه، ص٤٣.
(٥) المصدر نفسه، ص٤٥.
(٦) المصدر نفسه، ص٤٥.
(٧) المصدر نفسه، ص٦٢.

ونمثل لذلك بـ«باب الكلام في الإمامة» من «اللمع»[١]، فمِنْ قوله «وقد نطق القرآن بإمامة الصديق، ودل على إمامة الفاروق» إلى قوله: «فسد قول من قال: إن النبي ﷺ نص على إمامة غيره، لأنه يجوز إمامة مَن نصَّ الرسول على إمامة غيره»[٢] مضمَّن بلفظه في «باب: الكلام في إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه» من «الإبانة»[٣]، إذ هو مطابق؛ مع اختلاف يسير في اللفظ؛ لِلفقرات الممتدة من قوله: «دليل آخر من القرآن على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه في سورة براءة» إلى قوله: «وإذا وجبت إمامة أبي بكر بعد رسول الله ﷺ، وجب أنه أفضل المسلمين رضي الله عنه»[٤].

ومنها عبارات مبثوثة داخل الكتابيْن، من قبيل هذا الكلام في «اللمع»: «لأن الحي، إذا لم يكن موصوفا بالكلام، كان موصوفا بضده، كما أنه إذا لم يكن موصوفا بالعلم، كان موصوفا بضده»[٥]، ونظيره في «الإبانة»: «لأن خلاف الكلام الذي لا يكون معه كلام سكوت أو آفة، كما أن خلاف العلم الذي لا يكون معه علم جهل، أو شك، أو آفة، ويستحيل أن يوصف ربنا عز وجل بخلاف العلم»[٦].

---

(١) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع لأبي الحسن الأشعري، ضبط وتصحيح محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١/ ٢٠٠٠، ص٨٣-٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٤-٨٥.

(٣) الإبانة، ص١٠٥-١٠٩.

(٤) المصدر نفسه، ص١٠٦.

(٥) اللمع، ص٢٥.

(٦) الإبانة، ص٣٣.

ومن قبيل ذلك أيضا، قول الأشعري في «اللمع»: «ولا يجوز أن يكون معنى قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾(١): معتبِرة [...] لأن الآخرة ليست بدار اعتبار»(٢). ونظيره في «الإبانة»: «فلا يجوز أن يكون الله عز وجل عنى نظر التفكير والاعتبار لأن الآخرة ليست بدار اعتبار»(٣).

وأمثال هذه العبارات المتشابهة في الكتابيْن المذكوريْن، هي التي جعلت المستشرق دانيال جِيماريه «Daniel Gimaret» يصحِّح نسبة «الإبانة» إلى أبي الحسن الأشعري في ردِّهِ على المستشرق ماكارتي «McCarthy» الذي أنكر هذه النسبة(٤).

لكن السؤال المترتب على نفي نسبة «الإبانة» إلى أبي الحسن الأشعري هو: مَن هو المؤلف الحقيقي لهذا الكتاب؟

ينسب القاضي عياض كتابا بعنوان «الإبانة عن أصول الديانة» لأحد علماء بلاد الأندلس، وهو أبو مروان عبد الملك بن العاصي بن محمد بن بكر السعدي،

---

(١) سورة القيامة، الآيتان ٢٢ - ٢٣.

(٢) اللمع، ص٣٩.

(٣) الإبانة، ص٢١.

(٤) انظر تفصيل ذلك في:

- Gimaret, **op. cit.**, pp. 10 – 15.

أصله من قرطبة، ونشأته فيها، وقيل: أصله من طليطلة، وقيل من قلعة رباح، توفي عام ٣٣٠ هـ (= ٩٤١م) [١].

بيْد أن مجرد نسبة عنوان الكتاب إليه لا يكفي في حَلِّ الإشكال، لاحتمال أن يكون عنوانا لكتاب آخر لا علاقة له بالكتاب مَحَلِّ الدراسة، إذ إن كثيرا من الكتب لمؤلفين مختلفين تشابهت عنواناتها مع اختلاف في موضوعاتها ومضامينها[٢].

لكن، هناك مَعَالِم في الشخصية العلمية والمعرفية لأبي مروان السعدي، ذكرها القاضي عياض، وقد يكون لها شبيه لدى مؤلِّف «الإبانة»، وهي:

- كان «نظارا».
- «متصرفا في علم الرأي».

وهُما مَعْلَمَان واضحان في الشخصية المعرفية لمؤلف «الإبانة»، إذ يظهر منه أن مؤلفه كان مناظرا، بل معتادا على المناظرة.

---

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض، تحقيق سعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الرباط - مطبعة فضالة، المحمدية (المغرب)، ط١، ١٤٠١/ ١٩٨١، ج٦، ص١٤٤-١٤٥.

(٢) يمكن أن نمثل لذلك بالكتب الكلامية التالية:

- «الإرشاد» لأبي المعالي الجويني: اختصر فيه كتابه «الشامل في أصول الدين».
- «الإرشاد» للشيخ أكمل الدين: شرح فيه «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة.
- «الإرشاد» لأبي الحسن علي بن سعيد الرستغفني، وهو أيضا في «أصول الدين».
- «الإرشاد» لأبي عبد الله محمد بن محمد النعمان، المعروف «الشيخ المفيد»، وهو من علماء الشيعة الإمامية، وكتابه هذا في إثبات عصمة الأئمة الاثني عشر التي هي من أصول وعقائد الشيعة الإمامية (كشف الظنون، ج١، ص٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ج٢، ص١٢٨٧).

أما وصفه بالتصرف في «علم الرأي»، فلا يستلزم أنه كان من أهل الرأي. فقد يكون معناه: كان يتصدى للمناظرة مع «أهل الرأي». وهذا حصل في كتاب «الإبانة»، حيث إن صاحبه ناظر فيه المعتزلة وغيرهم من المذاهب الكلامية.

وهناك مَعْلَم آخر، وهو أن أبا مروان السعدي، عندما كان في رحلته العلمية بالمشرق، وُصِف - كما يفيدنا بذلك القاضي عياض - بأنه «مال هناك إلى النظر والحجة».

وهذا يعني أن توجُّهه الكلامي في المشرق كان مخالفا لتوجُّهه الكلامي عندما رجع إلى الأندلس.

فهل يعني هذا، أنه مال في المشرق إلى صف حشوية الحنابلة، لاسيَّما إذا علمنا أن تلك الفترة عرفت طغيانا لمذهب الاعتزال خاصة مع الجُبَّائِيَيْن: أبي علي، وأبي هاشم؟

لكن هذا لا يكفي أيضا في تقرير نسبة الكتاب إلى أبي مروان السعدي.

وحيث إن المعطيات المذكورة، لا تكفي في تأكيد نسبة «الإبانة» إلى هذا الأخير، وأيضا لا تنفي إمكانية أن يكون هو مؤلفه الحقيقي، فأولى بنا وأجدر أن نترك الباب مفتوحا للمزيد من البحث والدراسة.

وعليه، فإن كثيرا من البحوث أسَّست أفكارها على توهُّم صحة نسبة «الإبانة» إلى أبي الحسن الأشعري، فكانت عبارة عن دعاوى لا أساس لها من الصحة، لا في طريقة عرضها، ولا في النتائج التي استخلصتها، بل إن بَحْثًا مغربيا، نُشِر في مجلة مغربية، قارنت فيه صاحبته بين فكر أبي الحسن الأشعري من خلال «الإبانة» وفكر

الحنابلة، دون التأكد من نسبة الكتاب إليه، مما يفضي إلى القول بأن المقارنة - عند التحقيق - كانت بين حنبلي وحنبلي، وليس بين أشعري وحنبلي[١].

ولا يمكن الاستهانة بالخطإ في نسبة «الإبانة» إلى أبي الحسن الأشعري، حيث إن ذلك أخذ أبعادا إيديولوجية خطيرة في فترتنا المعاصرة، لِما يحمله هذا الكتاب من عقائد وأفكار غريبة عن العقيدة الأشعرية التي تعتبر من أهم الأركان التي بنى عليها أغلب المسلمين حضارتهم[٢]، وشَكَّلوا بها هُويتهم، على مدى عدة قرون. ومن ذلك، مصادمته لمَعْلم من أهم معالم المذهب الأشعري، وهو «الوسطية» التي من مصاديقها الموقف الوَسَط والعَدْل في تنزيه الذات الإلهية وصفاتها، فلا هُمْ تطرفوا في تأويل الصفات الخبرية كما هو صنيع المعتزلة، ولا هُمْ رفضوا التأويل جملة وتفصيلا كما هو صنيع حشوية الحنابلة.

هذا، وإن كثيرا من دُور النشر، التي طبعت هذا الكتاب بعشرات الطبعات، واجتهدت في نشره على أوسع نطاق، وفي أبهى حُلّة، وبأثمنة بَخْسَة، أو توزيعه بالمجان، كانت إلى عهد قريب تُصْدِر منشورات تطعن في الأشاعرة، وتفتري على أبي الحسن الأشعري، ولا تتورع في النيل منه، وتجتهد في نشر فكر إقصائي متطرف، مما يجعلنا نتساءل: لماذا كان هذا الكتاب استثناء من القاعدة التي تميِّز هذه الدُّور؟

بل خُصِّصَت طبعاتٌ للتوزيع مجانا، من قبيل طبعةٍ وُزِّعت في المغرب، دون أي إشارة إلى الدار أو المطبعة التي تَوَلَّتْ الطباعة والنشر والتوزيع، عَدَا هذه

(١) الفكر الأشعري دعوة سنية وضرورة حضارية، لنزيهة معاريج، مجلة «الفرقان»، الدار البيضاء، العدد ٦٣، ١٤٣٠/ ٢٠٠٩، ص٧-٩.

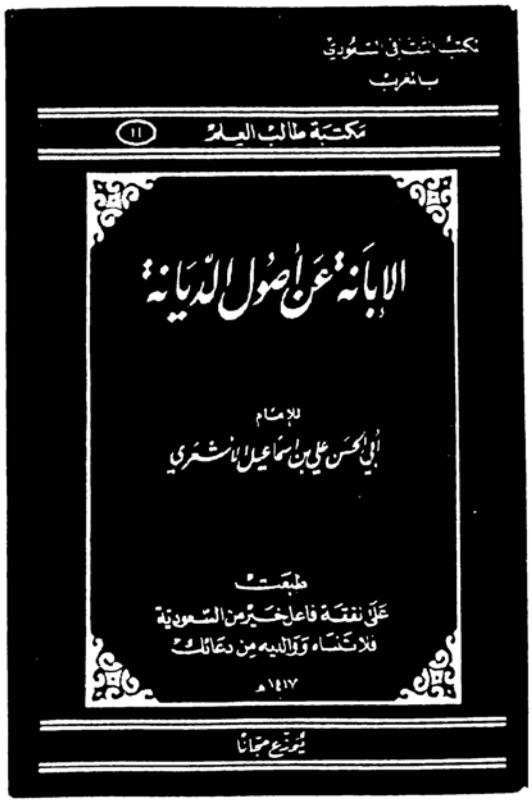
(٢) لا يماري أحد في أن الأغلبية الساحقة من مسلمي أهل السنة عقيدتهم أشعرية، وبعضهم عقيدتهم ماتريديهم، وقلة منهم حنابلة.

الإحالة الغامضة: «مكتبة طالب العلم (١١)»، لكن كُتِب أسفل غلافِ وورقةِ العنوان العبارة التالية: «طبعت على نفقة فاعل خير من السعودية، فلا تنساه ووالديه من دعائك»، كما كُتب تحتها سنة الطبع (١٤١٧هـ) وعبارة: «يُوزَّع مجانا».

وإذا نظرنا في أعلى الغلاف وورقة العنوان جهة اليمين، لفتت أنظارنا العبارة التالية: «المكتب الثقافي السعودي بالمغرب»[١]، مما يعني أن البلد الذي كان هدفا لتوزيع النُّسَخ المطبوعة هو المغرب، وهو البلد الذي عُرف علماؤه، في تاريخه الطويل، بالاجتهاد والجهاد في سبيل ترسيخ المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، والذين عُرف عنهم الحرص الشديد على حفظ هذا المذهب:

---

(١) نُنَزِّه المملكة العربية السعودية عن أيِّ سلوك يسير في الاتجاه المعاكس للمذهب الأشعري السني، فهي دولة سُنِّية معتدلة، وأفضالها في خدمة أهل السنة بمختلف مدارسهم ومشاربهم لا تخفى على أحد، والمذهبُ السَّلفِيُّ السُّني الذي تتبعه المملكة أخٌ شقيق للمذهبيْن السُّنييْن الآخَرَيْن: الأشعري، والماتريدي.



ومهما يكن من أمر، فإن ما يُثار حول كتاب «الإبانة» من شكوك، يجعل اعتماده مقرَّرا في مادة «العقيدة» في جامعاتنا العربية والإسلامية يحتاج إلى إعادة النظر، كما يوجب تنبيه الدعاة والوُعاظ والمرشدين الذين يهتفون بعقائد هذا الكتاب مِن على المنابر وكراسي الوعظ والإرشاد إلى العدول عنه، لأنه يفضي إلى أربع مفاسد على الأقل:

١ - أنه لا يعبِّر عن المذهب الحقيقي لأبي الحسن الأشعري، ويقدم أفكارا خاطئة عن الرجل.

٢ - أنه يختلف في كثير من العقائد المبثوثة فيه مع أصول عقيدتنا الأشعرية التي تعتبَر المكوِّن الأساس في حضارة المسلمين منذ قرون.

٣ - أنه يؤدي إلى غَرْس فكر إقصائي يتناقض مع الفكر ... لدى أتباع «المذهب الأشعري».

٤ - أنه قد يكون قناة لتمرير فكر، لا يمكن أن يرحب به ... يبتغي دون أشعريته بدلا.

من هنا، تظهر أهمية إعادة النظر في نسبة مجموعة كبيرة من الكتب التي كانت سببا في إصدار أحكام خطيرة بسبب شيوع الخطإ في النسبة

ويكفي دليلا على ذلك، كتاب «المضنون به على غير أهله»(١) ... إليه تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ/١٣٢٨م) في كتابه «نقض المنطق»؛ بعد الجزم بنسبته إلى أبي حامد الغزالي للطعن في عقيدته، والنيل منه بالتضليل والتفسيق، ونعت قوله بأنه «قول الصابئة المتفلسفة بعينه، قد غيرت عباراتهم وترتيباتهم»(٢).

والحال، أن الشيخ الأكبر محيي الدين محمد بن علي ابن عربي الحاتمي الطائي (ت ٦٣٨هـ/١٢٤٠م)، أنكر نسبة هذا الكتاب إلى أبي حامد الغزالي. ونسبه إلى أبي الحسن علي بن محمد المُسَفِّر السَّبْتي (ت ٦٢١هـ/١٢٢٤م)، يقول في معرض الكلام على الالتقاء به في مدينة سبتة: «وكان هذا الشيخ المسفرُ جليلَ القدر، حكيما، عارفا، غامضا في الناس، محمود الذكر، رأيته بسبتة، له تصانيف، منها «منهاج العابدين» الذي يعزى لأبي حامد الغزالي، وليس له، وإنما هو من مصنفات هذا

(١) أقصد به «المضنون الصغير»، ويعرف أيضا بـ«النفخ والتسوية».

(٢) نقض المنطق لابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد الرزاق حمزة وآخرين، مكتبة السنة المحمدية. القاهرة. د. ت.، ص٥٣ - ٥٤.

الشيخ، وكذلك كتاب «النفخ والتسوية» الذي يعزى إلى أبي حامد أيضا، وتُسَمّيه الناس «المضنون الصغير»[١].

وكذلك صَنَعَ أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي، مستندا إلى **مقالة** الشيخ الأكبر فيما نقلناه عنه[٢].

فيكون الشيخ الأكبر وأبو سالم العياشي، قد بيّنا كذب **المفترين** فيما نسبوه إلى حجة الإسلام، وإن كان الكثير من العقول المتحجِّرة لم تعدل بعدُ عن **موقف ابن تيمية**، إما حمية وتعصبا لتيار **فكري إقصائي** معيّن، وإما جهلا بتحقيق العالِمين المذكورين.

---

(١) **كتاب محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار** للشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٢٤/ ١٩٠٦، ج١، ص١٢٥.

(٢) **الرحلة العياشية** (=«ماء الموائد») ، لأبي سالم العياشي، تحقيق سعيد الفاضلي، وسليمان القرشي، دار السويدي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٦، ج١، ص٥٢٠.

المبحث الثاني
الخطأ في وضع العنوان المناسب

نذكر من آفات الخطأ في إثبات العنوان المناسب للكتاب، ما يلي:

١ - أن النسخة التي حصل فيها ذلك الخطأ تصير مَطْوِيّة، مما قد يجعلها في معزل عن اعتمادها نسخة تنضاف إلى سائر النسخ المعتَمدة في التحقيق. وقد تكون هذه النسخة المطوية مهمة جدا، ولا يمكن الاستغناء عنها في المقابَلة.

٢ - إذا تعددت العنوانات الوصفية، فإن كل عنوان منها، قد يُوهِم بأنه سِمَةُ لكتاب مستقل، والتحقيق يُفْضِي إلى أنها عنوانات مختلفة لكتاب واحد.

والخائضون غمار الفهرسة، يقفون كثيرا على هذا الصنف من الخطإ، ومما وقفنا عليه من ذلك، النماذج التالية:

أ - سبق أن تكلمنا في المبحث الأول على «عقيدة الطرابلسي» لأبي الحسن علي بن سعيد الطرابلسي، وهو العنوان الذي اخترناه لها في «فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية»[(١)] . بيْد أن منجز «الفهرس الوجيز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي» وَسَمهاب «رسالة في معرفة الله ورسله»، مع نسبتها إلى محمد بن يوسف السنوسي أيضا[(٢)] ، وهو غير صحيح كما أسلفنا.

---

(١) فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية، ج٢، ص٧٨٥-٧٨٩.

(٢) الفهرس الوجيز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي، لعبد الرحمن بن العربي الحريشي، مؤسسة علال الفاسي، الرباط - مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩١، ج٢، ص٢١٤.

ب - فهرسنا كتابا بعنوان «**حاشية على شرح الغنيمي الأنصاري على العقيدة الصغرى للسنوسي**» لياسين بن زين الدين بن أبي بكر العُلَيْمي الحمصي (ت ١٠٦١هـ/١٦٥١م)، وأدرجنا تحته **النسخ المخطوطة** الحاملة للأرقام التالية: «**٩٥٠٠**»، «**١٤٠١١**» (ص ٦٥-٧١)، «**١٤٠١١**» (ص ٧٢-٧٤)، «**١٤١٢٤**» (ص ٥٩٠)[١].

كما فهرسنا كتابا آخر بعنوان «**حاشية على بهجة الناظرين في محاسن أم البراهين**»، مع نسبتها إلى «**مؤلف غير مذكور**»، وأدرجنا تحتها **النسختيْن** الحاملتيْن للرقمْين التاليين: «**١٢١١٦**» (١٨٠ب - ١٨٨ب)، «**١٣٢٧٥**» (٧١ب - ١٦٩ب)[٢].

وأول ما نلاحظه؛ عند النظر في وصف **النسخ** المُدْرَجة تحت **الحاشيتيْن**؛ أن البداية متطابقة بينهما، وهي قول المؤلف: «الحمد لله الذي نطق **بوحدانيته** لسانُ الكائنات... وبعد، فهذه **حواش**... علقها على **أم البراهين** للولي... أبي عبد الله محمد السنوسي... لخصتها من **حواشي** شيخنا الشهاب أحمد الغنيمي الأنصاري...»، مما يَحُثنا على مزيد **المقارنة** بين نُسَخ **الحاشيتين**. والنتيجة التي نصل إليها، هي أننا **أخطأنا في الفهرسة**، واعتبرناهما **حاشيتيْن** مختلفتين، والحال أن الأمر يتعلق **بحاشية واحدة**، تندرج تحتها ست نُسَخ.

---

(١) **فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية**، ج١، ص٣٧٧-٣٨٠.

(٢) المرجع نفسه، ج١، ص٣٤٥-٣٤٦.

ج - فهرسنا كتابا لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي بعنوان «شرح الباقيات الصالحات»(١)، شرح فيه الحديث الذي رواه مسلم (ت ٢٦١هـ/٨٧٤م) بالسند الصحيح، «عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: "من سبَّح الله دُبُر كل صلاة ثلاثا وثلاثين، وحمد الله ثلاثا وثلاثين، وكبَّر الله ثلاثا وثلاثين، فتلك تسعة وتسعون"، وقال: "تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير"، غفرت خطاياه، وإن كانت مثل زبد البحر»(٢). وقد فهرسناه ضمن كتب «علم الكلام»، لأن السنوسي شرح مفردات الحديث، وهي «التسبيح»، و«الحمدلة»، و«التكبير»، و«الهيللة»، شرحا كلاميا على غرار ما صنعه في عقائده وشروحه عليها.

وقد ورد عنوان هذا التقييد في «كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية» هكذا: «تعليق على ذكر المعقبات أدبار الصلوات»، مدرَجا تحته الرقم «١٠٨٨٠»(٣)، وورد؛ في موضع آخر منه؛ بعنوان «رسالة في تسبيح دبر الصلوات»، مدرجا تحته الرقم «١٢٧٧»(٤)، وفي موضع آخر بعنوان «شرح حديث

---

(١) الخزانة الحسنية: «١٢٧٧» (١١٢أ - ١١٤ب)، «٦٢٤٢» (٥٦أ - ٥٩أ)، «٧٢٤٨» (٥٢أ - ٥٤ب)، «١٠٨٨٠» (١أ - ٢ب) (انظر وصف هذه النسخ في «فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية»، ج٢، ص٥١٤-٥١٨).

(٢) صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٧/ ١٩٩٦، ج١، ص٤١٨، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، الحديث رقم «٥٩٧».

(٣) كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية، ص٨٥.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٠٠.

التسبيح»[١] ، اعتقادا من منجزه أنها رسائل منفصلة عن بعضها، والحال أنها نُسَخ لكتاب واحد، وذلك بسبب الاختلاف في صِيَغ العنوانات الوصفية المذكورة.

وقد عثرنا على نسخة أخرى منه، مسجلة في الخزانة الحسنية تحت رقم «٦٢٤٢»، لا وجود لها في «الكشاف».

أما العنوان الذين اصطفيناه لها، وهو «شرح الباقيات الصالحات»، فلِكَوْنِه يناسب عمل السنوسي فيه، وهو شرح الحديث الذي ذكر فيه ما سماه الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلمب «الباقيات الصالحات».

ونشير إلى أن أبا عبد الله محمد بن أحمد الحضيكي (ت ١١٨٩هـ/١٧٧٥م) ذكره بعنوان وصفي[٢] ، وهو «شرح التسبيح دبر الصلوات وحكمته»[٣] ، لكننا لم نَرْتَضِهِ، لكونه معبِّرا عن شرح لجزء من الحديث، وهو «التسبيح»، وليست فيه أي إشارة - ولو بصيغة العموم - إلى سائر مفرداته.

د - أشرنا سابقا إلى النسخة «١٤٠١١» من «حاشية العُلَيْمي على شرح الغنيمي الأنصاري على العقيدة الصغرى للسنوسي»، وهي قطعة من هذه الحاشية، هذا أولها: «الحمد لله وحده، قول السنوسي في شرح الصغرى في مبحث الكلام، قال ياسين في حاشيته على الشرح المذكور، ناقلا عن شهاب الدين القرافي، فائدة يعلم بها

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٤٨.

(٢) علاوة على عنوانات أخرى ذكرها بعض العلماء سنذكرها بعد حين.

(٣) طبقات الحضيكي لمحمد بن أحمد الحضيكي، تحقيق أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٢٧/ ٢٠٠٦، ج١، ص٢٤٠، ج٢، ص٦٣٥.

ما هو قديم من كلام الله تعالى»، وتنتهي بقوله: «مما لا يوهم تقديما ولا تأخيرا. انتهى من الحاشية المذكورة بلفظه».

وهذه النسخة المصحَّحة، وإن كانت لا تزيد عن كونها قطعة من الكتاب. لكن لا غنى للمحقِّق عنها، بيد أنها طُوِيت في «كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية» تحت عنوان عام وفضفاض، يشملها هي وغيرها، وهو «تقاييد في علم التوحيد»[(١)] .

هـ - يُعْرَف كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص» لأبي علي الحسن بن مسعود اليوسي (ت ١١٠٢هـ/١٦٩٠م) بعنوان آخر وضعه له المؤلِّف أيضا، وهو «مناهج الخلّاص من كلمة الإخلاص»، كما يعرَف بعنوانات وَصْفية أخرى، ذكرتها المصادر والفهارس، ونذكر منها عنوان «تأليف في الهيللة»[(٢)] . وقد التبس هذا اللفظ على المستشرق الفرنسي جاك بيرك (Jacques Berque) ، فجعل عنوانه هكذا: «تأليف في الهيئة»، وتوهَّم - تَبَعًا لذلك - أن موضوع الكتاب مندرج في «علم الهيئة»[(٣)] .

و - التبس الأمر على منجز «كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية»، فذكر نسختيْن من «عقيدة» أبي مدين الغوث شعيب بن الحسن الأنصاري التلمساني (ت ٥٩٤هـ/١١٩٨م) في موردَيْن مختلفيْن، معتقدا أنهما رسالتان مختلفتان،

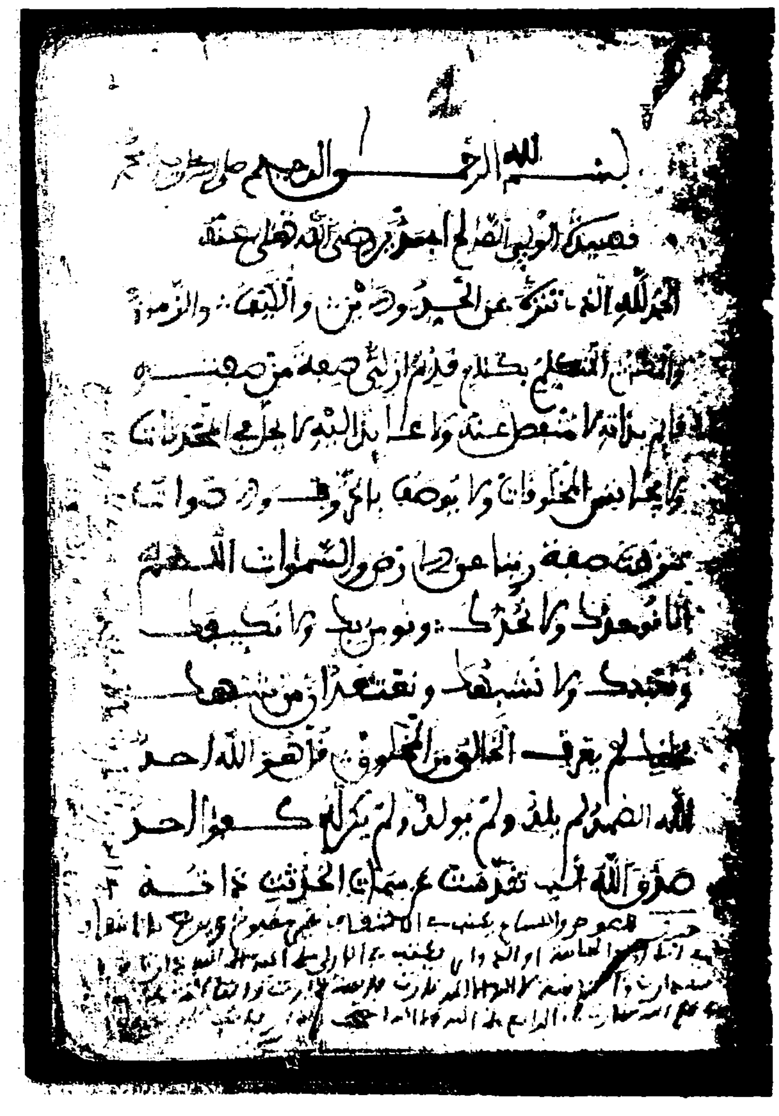
---

(١) كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية، ص٩٤.

(٢) العنوانات الوصفية الأخرى هي: «كتاب الهيللة»، «اليوسي على الهيللة»، «اليوسي على كلمة الإخلاص»، «تفسير كلمة الإخلاص»، «اليوسي على العقيدة»، «تأليف اليوسي في التوحيد»، «تأليف اليوسي في أصول الدين وفروعه».

(٣) سنشير إلى ذلك بعد حين.

فأثبت عنوان الأولى هكذا: «قصيدة في التوحيد»[١]، اتباعا للناسخ الذي زل قلمه؛ سهوا أو خطأ؛ فقدم للرسالة هكذا: «قصيدة الولي الصالح أبي مدين رضي الله تعالى عنه»[٢]، وهذه صورة منها:


بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد
قصيدة الولي الصالح ابي مدين رضي الله تعالى عنه

---

(١) كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية، ص٣٤٨.

(٢) الخزانة الحسنية، ١٠٤٩٢١؛ (١أ - ١ب).

والحال، أنها ليست **قصيدة**، وإنما هي نسخة أخرى من «عقيدة أبي مدين» المذكورة في موضع آخر[١]، من «**الكشاف**»[٢]، وهي منشورة بتحقيقنا[٣]

وهذا الصنف من **الأخطاء**، من شأنه أن يُوقِفَنا على صنف آخر منه، وهو الخطأ في إدراج الكتّاب في الفن الذي ينتسب إليه، والكلام عليه في المبحث التالي:

---

(١) الخزانة الحسنية، «٦١٩٧» (٢أ - ٣أ).

(٢) **كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية**، ص٣١٢، وانظر أيضا «**فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية**» (ج. ٢، ص٧٤٨ - ٧٤٩).

(٣) **عقيدة أبي مدين**، تحقيق خالد زَهْري، جريدة «**منبر الرابطة**»، الرباط، العدد ٣٢، ١٤٣٢/ ٢٠١١.

المبحث الثالث
الخطأ في إدراج الكتاب في الفن الذي ينتسب إليه

يكثر انتشار هذا الصنف من الأخطاء بين الباحثين من العرب والمستشرقين، وهو موجب للوقوع في كثير من آفات البحث العلمي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

تصنيف النسخة المخطوطة؛ المدرجَة تحت الفن الذي لا يلائمها؛ ضمن النسَخ المطوية، فتَعْزُبُ عن المحقِق، وهو بصدد النظر في فهارس المخطوطات وفي الكشافات، لاستقصاء النسخ الموجودة في خزائن الكتب.

والوقوع في هذا الخطأ له أسباب كثيرة، نذكر منها:

أ - البتر الحاصل للنسخة المخطوطة في أولها، أو في آخرها، أو فيهما معا، ونمثل لذلكب «عقيدةٍ» لضياء الدين أبي النجيب عبد القاهر بن عبد الله السُّهْرَوَرْدِيّ (ت٥٦٣هـ/١١٦٨م) ، حيث أشار إليها منجز «كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية» بعنوان «عقيدة السُّهْرَوَرْدِيّ»، ولم يذكر من نسخها المخطوطة إلا النسخة الحاملة للرقم «١٣٩٣٥»(١) .

لكنه غفل عن نسخة أخرى محفوظة في الخزانة نفسها تحت رقم «١٢٨٣٣»، حيث طواها في «أجوبة الراشدي»(٢) لأحمد بن يوسف الملياني

---

(١) كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية، ص٣١٢.

(٢) المرجع نفسه، ص١٧.

الراشدي (ت٩٢٧هـ/١٥٢١م)، الموجودة قبلها مباشرة. والحال أن الأمر التبس عليه، للأسباب التالية:

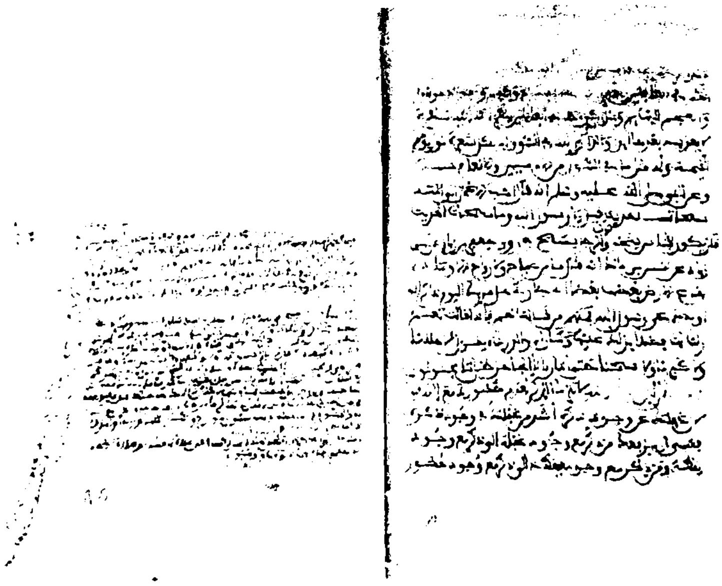
١ - أن «الأجوبة» مبتورة الأخير، حيث تنتهي هكذا: «ومِن ذِكْر مع وجود يقظة، إلى ذكر مع وجود حضور...»، و«العقيدة» مبتورة الأول، وتبتدئ هكذا: «... ولا شبيه، ولا نِدّ، موصوف بما وصف به نفسه».

٢ - كلاهما في موضوع واحد، وهو «علم الكلام».

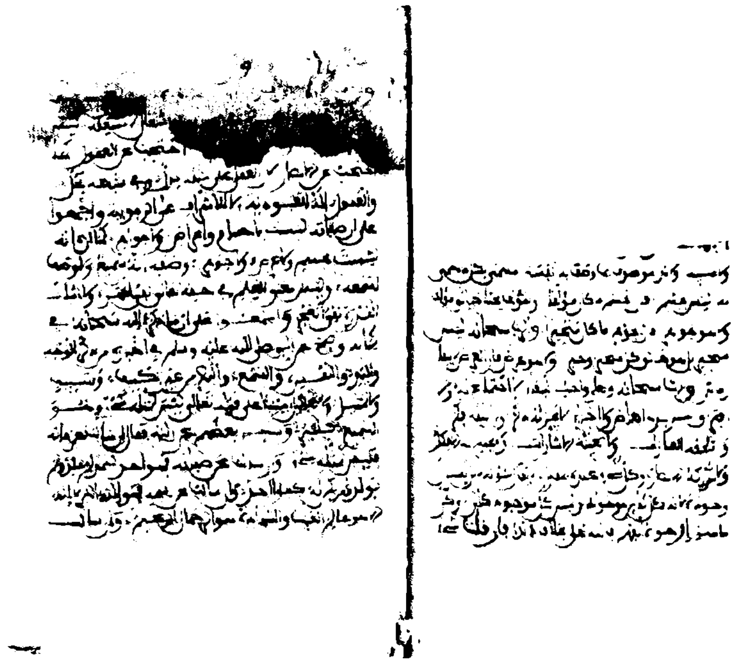
٣ - كلاهما مكتوب بالخط نفسه، أي: بقلم ناسخ واحد.

٤ - اندثار التعقيبة بسبب الرطوبة التي نالت كثيرا من النسخة، ومعلوم أن التعقيبة تُعَدّ هاديا ومرشِدا يحولُ دون الوقوع في هذا الصنف من الأخطاء الناتجة عن البتْر الحاصل في كثير من النسخ المخطوطة.

وهذه الأسباب توضِّحها هاتان الصورتان(١):



(١) الورقة الممزَّقة من أعلاها، الموجودة بين آخر «أجوبة الراشدي» وأول «عقيدة السُّهروردي»، المكتوب عليها بخط دقيق، مُقْحَمَة، ولا علاقة لها بالكتابَيْن المشار إليهما.



وقد نشرنا هذه العقيدة بعنوان «رسالة في الإجماع على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة»، اعتمادا على النسختيْن المذكورتين أعلاه[١].

ب - التعويل على جمْع النُّسّاخ، أعني بذلك، أن بعض النسّاخ، يَجْمعون فقرات متنوعة من كتب مختلفة لمؤلف واحد، ويجعلونها في تقييد واحد، فيُظَنُّ أنها كتاب مستقل. وقد وقع في هذه الآفة منجز «كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية»[٢]، حيث عَدَّ نُقُولًا مختلفةً كتابا واحدا، إذ ذكرها بعنوان «تقييد في ذكر

(١) رسالة في الإجماع على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة لضياء الدين أبي النجيب عبد القاهر بن عبد الله السُّهْرَوَرْدِيّ، تحقيق خالد زَهْري، مجلة «قطر الندى»، دبلن (أيرلندا)، العدد الثالث، ربيع الأول ١٤٣٠/ مارس ٢٠٠٩، ص٧-٤٢.

(٢) كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية، ص١٠٥.

الحكمة العظمى في خلق الكلم وتسخير القلم»، مع نسبته إلى «مؤلف مجهول»، والإحالةِ إلى رقمِهِ المحفوظِ به في الخزانة الحسنية[1].

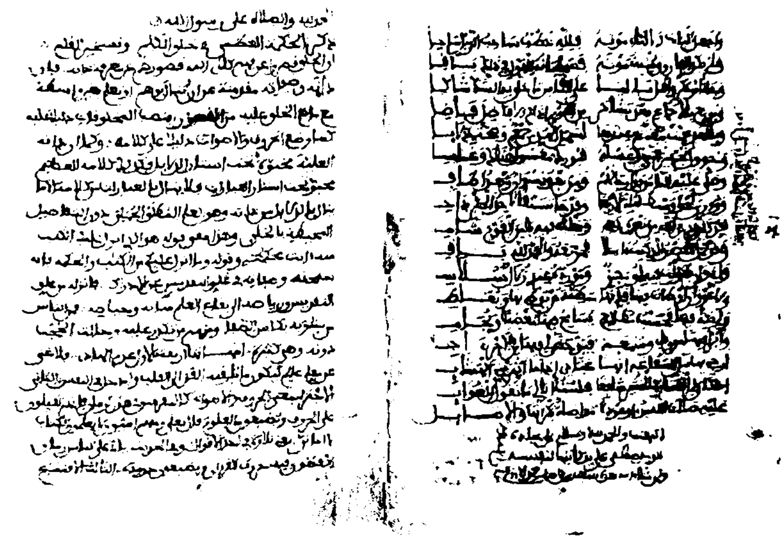
وقد جاريناه عند فهرسة هذا التقييد، إذ أدرجناه ضمن كتب «علم الكلام»، ما دام موضوعه ينتمي إلى «مبحث السمعيات» من هذا العلم، مع نسبته إلى أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري الإشبيلي (ت ٥٤٣هـ/ ١١٤٨م)[2]. ثم تبيّن لي بعد ذلك، أنه لا يزيد عن كونه فقراتٍ، نقلها الناسخ من بعض كتب ابن العربي المذكور، كـ «رسالته إلى جميع الطالبين والسالكين سبيل المهتدين»، و«قانون التأويل»، وغيرها.

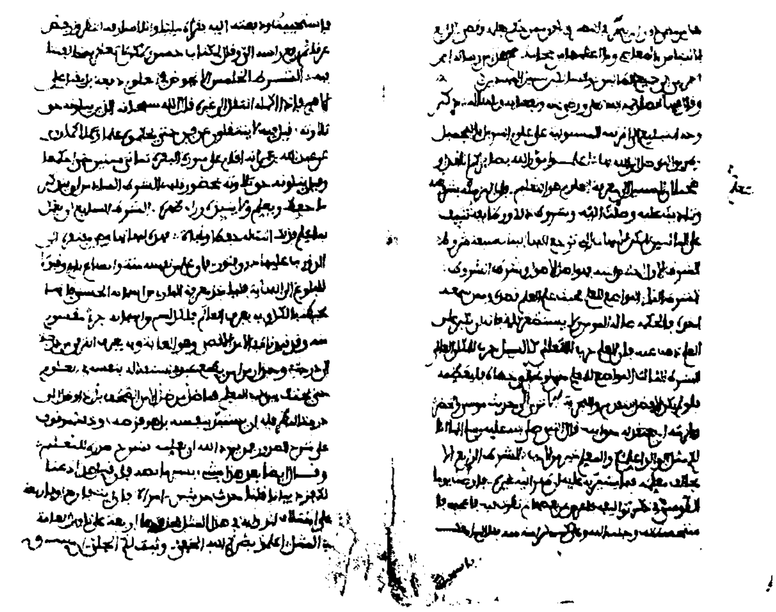
وقد أوقعَنا في ذلك الوهْم، قولُ الناسخ في أول النسخة: «الحمد لله، والصلاة على رسول الله، ذكر الحكمة العظمى في خلق الكلم وتسخير القلم...»، ولم نتنبه إلى ما جاء في السطريْن الثاني والثالث من الصفحة الموالية: «صح هذا من رسالة ابن العربي إلى جميع الطالبين والسالكين سبيل المهتدين...»، ولا إلى الكلام المنقول من «قانون التأويل» دون ذكر اسم الكتاب، إلخ.

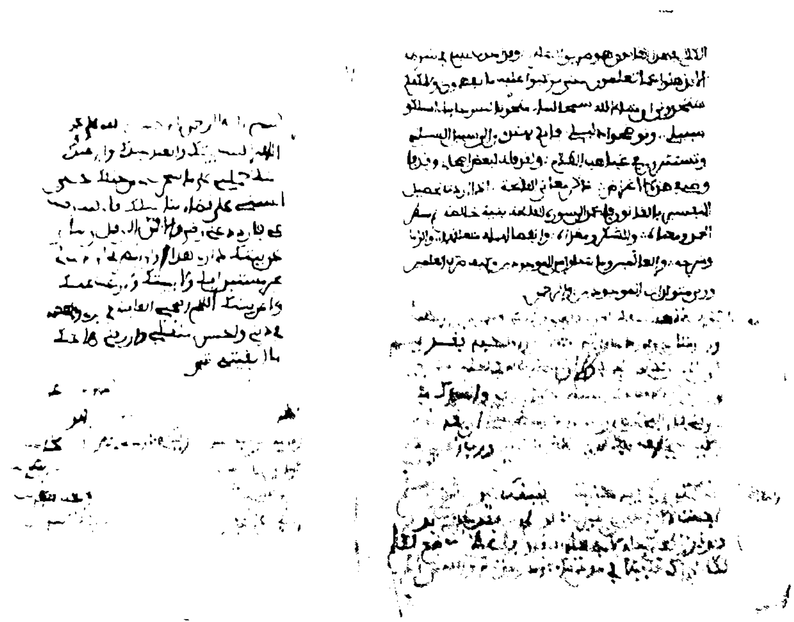
وهذه صورة من اللوحات الثلاث المكوِّنة للنسخة، توضِّح ما قلناه:

(١) الخزانة الحسنية، «١٣٤٤٦» (٢٥٦أ - ٢٥٧ب).

(٢) فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية، ج١، ص٢٥٤-٢٥٥.







ج - العجلة في قراءة العنوان، مما يوقع في التحريف، المفضي إلى سوء التصنيف[١]، ونمثل لذلك بمثال ذكرناه سابقا، وهو «تأليف في الهيللة» للحسن بن مسعود اليوسي، حيث أثبته جاك بيرك هكذا: «تأليف في الهيئة»[٢]، وكان من الطبيعي أن يترتب على ذلك، الخطأُ في تصنيفه موضوعيا، حيث عدَّهُ كتابا في «علم الهيئة»[٣]، والحال أن موضوعه في «علم الكلام».

---

(١) أقصدب «التصنيف»، في هذا المقام، إدراج الشيء تحت الصنف الذي يليق به.

(٢) سبقت الإشارة إلى أن «تأليف في الهيللة» من العنوانات الوصفية لكتاب اليوسي الموسوم «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص».

(٣) Berque (Jacques), Al-Yousi: problèmes de la culture marocaine au XVIIème siècle, éd. Mouton et Co La Haye, Paris, 1958, p. 140.

وانظر أيضا: عبقرية اليوسي لعباس الجراري، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠١/ ١٩٨١، ص١١٢.

د - **الخطأ في فهم المقصود من العنوان**، بسبب الاكتفاء بالنظر فيه دون الاطلاع على موضوع الكتاب. ونمثل لذلك بكتاب «**الفقه الأكبر**» لأبي حنيفة، وهي رسالة في «**علم الكلام**»، وقد نُشِرت عدة مرات[١]، بيد أن منجز «**الفهرس العام للمخطوطات**» المحفوظة في المكتبة الوطنية بتونس، اعتبرها مندرجة في «**الفقه الحنفي**»، وصَنَعَ الشيءَ نفسه مع «**شرح الفقه الأكبر**» لأبي المنتهى أحمد بن محمد المغنيساوي (ت في حدود ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م)[٢].

ومن قَبِيله أيضا كتاب «**شرح الفقه الأكبر**»، لأبي المنتهى بودود، إذ ذكره مُعِدّ «**فهرس مخطوطات مكتبة الحرم الإبراهيمي في الخليل**» باعتباره كتابا «يبحث في **الفقه**»[٣]. والحال، أن كتاب «**الفقه الأكبر**» لأبي حنيفة لا يختلف اثنان في كونه مندرجا ضمن كتب «**علم الكلام**»، فيكون الشرحُ من جنسه.

هـ - **التسرُّع بالنظر في بداية الكتاب فقط**، ونمثل لذلك بـ«**المقدمة القرطبية**»، لصائن الدين أبي بكر يحيى بن سعدون الأزدي القرطبي (ت ٥٦٧هـ/١١٧١م)، حيث ذُكِرت في «**فهرس المخطوطات**»، المحفوظة في **مكتبة الملك عبد العزيز العامة**

---

(١) **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع** لإدوارد فنديك، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم (إيران)، ط٢، ١٤٠٩، ص١٦٦، **فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية**، ج٢، ص٨٢٨-٨٢٩.

(٢) **الفهرس العام للمخطوطات**، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، المكتبة الوطنية، تونس، ٢٠١٠، الجزء العاشر، القسم الأول، ص١٨١، ١٨٢، وانظر أيضا المرجع نفسه (الجزء التاسع، القسم الثاني، ص٤١٥).

(٣) **فهرس مخطوطات مكتبة الحرم الإبراهيمي في الخليل**، لمحمود علي عطا الله، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، ط١، ١٤٠٣/ ١٩٨٣، ص٦٦.

بالرياض، ضمن كتب «أصول الدين»[١] ، وفي «الفهرس الوجيز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي» ضمن كتب «التوحيد»[٢]. والحال، أنها في «الفقه المالكي»[٣]. ولعل اللبس حصل للمفهرس بسبب أنه اكتفى بالنظر في بداية المنظومة. وهي بداية عقدية من بِضْعَة أبيات فقط، دون تَصَفُّح سائرها.

و – عدم فهم موضوع الكتاب ولا عنوانه أصلا، ونمثل لذلك بالخطإ الذي حصل لليفي بروفنسال، حيث صنف كتاب «التنبيه والإعلام بوقت وجوب الإمساك لمريد الصيام» للعابد بن أحمد بن سودة المري ضمن كتب «علم الكلام والتصوف» (Théologie et Soufisme)[٤]. والحال، أنه مندرج في كتب «الفقه»، لأن موضوعه «فقه الصيام».

ز – التعامل مع بعض الكتب كُلِّيا يختلف عن التعامل معه جُزْئيا. ونمثل لذلكب «الرسالة» لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦هـ/٩٩٦م) ، حيث افتتحها بمقدمة عقدية، وختمها بخاتمة في السلوك والأخلاق. وعليه، فإن كتابا من قبيل «شرح عقيدة الرسالة» من شأنه أن يُدْرَج ضمن كتب «علم الكلام»، لأنه شرح على المقدمة العقدية لِ «الرسالة»، لا على مَتْنِها

---

(١) فهرس المخطوطات، منشورات «مكتبة الملك عبد العزيز العامة»، العدد الرابع، الرياض، ١٤٢٥ ٢٠٠٤، ص١٨.

(٢) الفهرس الوجيز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي، ج٢، ص٢١٦.

(٣) العنوان الكامل هو «المقدمة القرطبية على مذهب السادة المالكية»، وتُعْرَف اختصارا ب«أرجوزة الولدان».

(٤) انظر:

– Provençal (E. Lévi) , *Les manuscrits arbes de Rabat*, Bibliothèque Générale du Protectorat Français au Maroc, première série, Publications de l'Institut des hautes études marocaines, éditions Ernest Leroux, Paris, 1921, p. 37.

برُمَّتِه، بيد أن ليفي بروفنسال لم ينتبه إلى هذا الأمر، فعَدَّها كتابا في «الفقه وأصوله» (Droit et Jurisprudence) (١).

وهذا ما حصل لكثير من الباحثين في تعاملهم أيضا مع منظومة «المرشد المعين على الضروري في علوم الدين» لأبي محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الفاسي (ت ١٠٤٠هـ/١٦٣٠م)، حيث استهلها بمقدمة عقدية تضمنت الكتابيْن التاليين: «مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقاريها على المراد» و«كتاب أم القواعد وما انطوت عليه من العقائد»، وختمها بكتاب في التصوف وسمهب «كتاب مبادي التصوف وهوادي التعرف»، أما لُبَابُها والمقصود مِن نَظْمِها، فلا يختلف اثنان في أنه في «الفقه المالكي». وعليه، فإن شروحها لا تخضع لتصنيف واحد، فيجب النظر في طبيعة هذا الشرح، هل هو شرح جزئي، فيدرج تحت «علم الكلام» أو «علم التصوف» إذا تعلق بأولها أو آخرها؟ أو هو شرح كلي إذا تعلق بجميعها؟

كما أن النشر الجزئي لكتاب مخطوط، قد يوقع في هذا الخلط، ومن أمثلة ذلك، أن المستشرق بول نويًّا «Paul Nwiya» نشر بحثا حول «الكلام على معنى لا إله إلا الله» للحكيم الترمذي(٢)، وهذا يوهم بأنه في «علم الكلام»، والحال أنه لا يزيد عن كونه نَشْرًا وترجمة لجزء من «كتاب غور الأمور»، وهو كتاب في «التصوف»(٣). كما أن هذا النشر الجزئي بالعنوان المذكور، قد يوقع الباحث في

---

(١) **Ibid.**, pp. 52 - 53.

(٢) Nwiya (Paul) , *Al-Hakîm al-Tirmidhî et le lâ ilâha illa-Llâh, in «Mélanges de l'Université Saint Joseph»*, n° XLIX, Beyrouth, 1969, pp. 741 – 765.

(٣) حكيم خراسان وأنيس الزمان، ص١٨٤.

اللّبس، فيظنه هو المقصود بكتاب للحكيم الترمذي موسوم «الكلام على لا إله إلا الله»، المعروف أيضا ب «شفاء العلل»(١).

ح - الغفلة عن النظر في منهجية تأليف الكتاب، حيث إن بعض المصنفات قد تكون كلامية من حيث عنوانها، وموضوعها، والقصد من تأليفها، لكن منهجية المؤلف في تحريرها تجعلها متقاطعة مع فنون أخرى، ويمكن أن نمثل لذلك بكتاب «الرد على المعطلة» للحكيم الترمذي، فدلالة العنوان على أن موضوعه في «علم الكلام» لا غبار عليها، وموضوع الكتاب من صميم المباحث الكلامية، لكون المؤلف ناقش مبحثا احتدم الصراع حوله بين أهل السنة والمعتزلة، وهو إثبات الصفات لدى أهل السنة، ونفيها لدى المعتزلة، وقد كان مقصده من هذا الكتاب إبطال دعاوى وحجج المعطلة (= المعتزلة)، لكن منهجه في التأليف كان منهج محدِّث، يجمع الأحاديث ويسردها بأسانيدها، ليدعم بها النظرية السنية في الصفات(٢).

وعليه، فلا نتردد في اعتبار هذا الكتاب مندرجا أيضا ضمن كتب «علم الحديث»، كما أنه مندرج بالأصالة في «علم الكلام».

ط - وجود قواسم مشتركة بين الفنون المختلفة، ويمكن أن نمثل لذلك بأمور البعث والنشور وأحوال الآخرة، حيث إنها مشتركة بين «علم الكلام» و«الوعظ والإرشاد»، فإذا كان القصد الاستدلال عليها بالحجج، والرد على منكريها بالبراهين، فلا شك في كونها مندرجة ضمن «مبحث السمعيات» من «علم الكلام»، وإن كان

---

(١) المرجع نفسه، ص١٥٠، ١٥٧، ١٨١-١٨٥.

(٢) الحكيم الترمذي وقضايا علم الكلام لمحمد إبراهيم الجيوشي، مجلة «منبر الإسلام»، وزارة الأوقاف/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، العدد ٢، السنة ٣٨، صفر ١٤٠٠/ يناير ١٩٨٠، ص١٠٦، حكيم خراسان وأنيس الزمان، ص٢٧٢.

القصد التذكير، والترغيب والترهيب، فلا شك في كونها من مصاديق «الوعظ والإرشاد».

وقد وقعنا في خطإ إذ أرجنا كتاب «شجرة اليقين» ضمن كتب «علم الكلام» في «فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية»، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهو إدراج لا يمكن التسليم به، للأسباب التالية:

١ - لم يعالجه مؤلِّفُهُ أبو الليث السمرقندي بمعالجة كلامية تبتغي الحِجاج عن أمور الآخرة بالأدلة العقلية، بل عالجه بطريقة أهل الرقائق، وهي طريقة تعتمد على «الترغيب والترهيب». كما خاطب الوجدان بأدلة نقلية ضعيفة، ولا وجود في كتابه للدليل العقلي. وهذا مخالف لطريقة المتكلم الذي يخاطب العقل ببراهين عقلية قوية.

٢ - أنه مشحون بالأحاديث الموضوعة والمنكرة، ويتسم بغياب تحري الضبط في نقل الأخبار. ومن تجليات ذلك، الرواية عن أبي الحسن مُقَاتِل بن سُلَيْمان البَلْخِي (ت سنة نيف وخمسين ومائة من الهجرة)، وهو متهَم بالوضع وفساد العقيدة، لكونه مشبِّها: يشبه الخالق بالمخلوق(١).

٣ - مخالفة التوجه العقلي لدى المتكلمين.

وعليه، فخليق به أن يندرج ضمن كتب «الوعظ والإرشاد»، ولا علاقة لهب «علم الكلام»١١١.

---

(١) قال شمس الدين الذهبي: «عن أبي حنيفة، قال: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جَهْمٌ مُعَطِّلٌ، ومُقَاتِلٌ مُشَبِّهٌ» (سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعلي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠١/ ١٩٨١، ج٧، ص٢٠٢).

المبحث الرابع
الخطأ في متن الكتاب بالتحريف والتصحيف

لا نتردد في نعت هذا الصنف من الأخطاء، لدى تحقيق كتب «علم الكلام»،ب «الخطإ الشنيع»، لأن تحريف حرف واحد في إحدى الكلمات، قد يجعل المعنى ينقلب رأسا على عقب، مما يوقع في عدة محاذير، نذكر منها على سبيل المثال:

١ - الإساءة إلى بعض الأعلام بتقويلهم ما لم يقولوا، ونَعْتهم بما هم منه براء.

٢ - إدراج بعض العلماء في مذهب عقدي غير المذهب الذي عُرِفوا بالانتماء إليه.

٣ - نشر أفكار عقدية غير صحيحة، وغير مُرَادة من المؤلِّف الذي حُقِّق كتابه، فينقلب الإيمان كفرا، والكفر إيمانا، والسنة بدعة، والبدعة سنة.

٤ - الترويج لمعلومات غير صحيحة.

فمن أمثلة الأول، أن أبا عبد الله محمد بن عبد السلام الضُّعَيِّف الرباطي (ت حوالي ١٢٣٣هـ/١٨١٧م) يذكر في تاريخه، أن السلطان العلوي المولى إسماعيل (ت ١١٣٩هـ/١٧٢٦م) ، عندما حرَّر مدينة العرائش عام ١١٠٢هـ/١٦٩٠م من الاحتلال الإسباني، بعث إليه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي (ت ١١٠١هـ/١٦٨٩م) (١) ؛ بهذه المناسبة؛ نسخة من «شرحه على صغرى السنوسي»،

---

(١) تذكر كتب التاريخ، أن الخرشي أرسل «شرحه على صغرى السنوسي» إلى السلطان العلوي المولى إسماعيل عام ١١٠٢هـ (= ١٦٩٠م) ، بيد أن مترجِميه ذكروا أنه توفي عام ١١٠١هـ (=

بعد الفراغ من تأليفه، في العام المذكور، «يتحفه به، ويهنئه - مع ذلك - بفتح العرائش»(١)، كما نقل المكتوب الذي أجابه به السلطان المذكور، يهمّنا منه القبيسة التالية:
«... هذا، وقد بلغتنا تَحْلِيَتُكُمْ ومِنَحَتُكم التي هي أنفع مكسب، وأنفع ذخيرة، وهي شرحكم الأبهى للعقيدة الصغرى، التي هي من أَجَلِّ العقائد، وتحليتكم جِيدَها من غرر المباحث بما هو أجل من درر القلائد...»(٢).

بيد أن محقق «تاريخ الضعيِّف» أثبت الجملة الأولى من هذه القبيسة هكذا: «وقد بلغتنا نِحْلَتُكُمْ»، أي بتحريف «تحليتكم» إلى «نِحْلتكم»، ولا يخفى ما يؤديه هذا التحريف من أخطاء معرفية، منها أن «النحلة» تحمل دلالة قدحية، إذ تعني المذهب المنحرف الذي يعتنقه أهل الزيغ والأهواء والبدع، وعدم التفطن به، قد يفضي بالقارئ إلى هاتيْن الآفتيْن:

أ - اعتقاد أن الخرشي كان من أهل الزيغ والبدع.

= (١٦٨٩م)، أي قبل تحرير السلطان المذكور للعرائش بسنة، وهذا إشكال تاريخي بيّن، يحتاج إلى النظر فيه.

(١) تاريخ الضُّعَيِّف الرباطي (تاريخ الدولة العلوية السعيدة من نشأتها إلى أواخر عهد مولاي سليمان: ١٠٤٣هـ/ ١٦٣٣م - ١٢٣٨هـ/ ١٨١٢م) لمحمد بن عبد السلام الضُّعَيِّف الرباطي، تحقيق محمد البوزيدي الشيخي، دار الثقافة - مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠٨-١٤٠٩/ ١٩٨٨، ج١، ص١٨٠، وانظر أيضا: «دُور الكُتُب في ماضي المغرب» لمحمد بن عبد الهادي المنوني، منشورات الخزانة الحسنية، الرباط - المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط١، ٢٠٠٥، ص٣٠، «تاريخ المكتبات الإسلامية ومَن ألف في الكتب» لمحمد عبد الحي الكتاني، ضبط وتعليق أحمد شوقي بنبين وعبد القادر سعود، منشورات «الخزانة الحسنية»، الرباط - المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط٢، ٢٠٠٥، ص١٣٣-١٣٤).

(٢) تاريخ الضُّعَيِّف، ج١، ص١٨٠-١٨١.

ب - التسليم بأن السلطان المولى إسماعيل كانت له علاقة مودة مع أهل الأهواء.

ومن أمثلة الثاني، أن أحدهم نشر كتاب «المنهل السيال الدافع لما نشأ من خلاف بين الأشعري والماتريدية من الإشكال» لعبد الحافظ بن علي الصعيدي الأزهري (ت ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م)، بدعوى «التحقيق!»، وفي هامش من هوامش الكتاب، تَرْجَمَ أبا بكر محمد بن الطيب البصري الباقلاني (ت ٤٠٣هـ/١٠١٣م) بعبارات مضطربة، وموغلة في الجهل، منها أنه نعته بقوله: «المتكلم، المعتزلي، الأشعري»[(١)]، فقد نسبه إلى مذهب أنفق الباقلانيُّ كلَّ حياته في الرد عليه، ودحض حججه، وتفنيد آرائه، وهو مذهب الاعتزال، ثم وصفه بـ«الأشعري». ومعلوم أن «المذهب الأشعري»، هو المذهب النقيض لِـ «المذهب الاعتزالي». وهذا ما يوقع اضطرابا في الفهم، مما يجعلنا نتساءل: هل يقصد بذلك أن الباقلاني كان معتزليا ثم انقلب أشعريا؟! أو أنه يرادف بين المذهبين المذكورين؟!

ومن أمثلة الثالث، ما جاء في طبعة لكتاب «مختصر الدر الثمين» لأبي عبد الله محمد بن أحمد ميارة الفاسي (ت ١٠٧٢هـ/ ١٦٦٢م): «... القسم الثاني يسمى صفات السلوك، وهي خمس: القدم، والبقاء، والقيام بالنفس، والمخالفة للحوادث، والوحدانية»[(٢)].

---

(١) تقديمه لِ «المنهل السيال»، تحقيق «الشيخ!» سيد كسروي حسن، ص٧٥، ٢٥.

(٢) مختصر الدر الثمين والمورد المَعين شرح المرشد المُعين على الضروري من علوم الدين لمحمد بن أحمد ميارة الفاسي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الرباط، ١٤٢٨/ ٢٠٠٧، ص٣١.

والصحيح هو «صفات السلوب»، أي «الصفات السلبية» التي تمثل القسم الثاني من أقسام الصفات الأربع[1]، وتحريف حرف «الباء» في آخر كلمة «السلوب» بجعلِهِ «كافا»، بموجب خطإ مطبعي أو معرفي، يفضي؛ لاسيَّما لدى القارئ العادي؛ إلى أن الله تعالى من صفاته «السلوك!!» وهذا يوقع في المحذور، وهو التجسيم، أو يفضي؛ على الأقل؛ إلى وصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

ومنه هذه العبارة، الواردة في نشرة رديئة من «كتاب مشكل الحديث وبيانه» لابن فُورَك: «وأما قول هذا المصنف، في باب الترجمة، ذكر وجه ربنا عز وجل، فغلط منه، ونقض لأصله في أن هذا الباب لا يتعدى به المقول والمنقول...»[2]، والصحيح هو «المعقول» بدلا من «المقول»، إذ إن «المقول» تعني «القول»، فتكون مرادفة لـ «المنقول». وهذا الخطأ، وإن كان يبدو يسيرا، لكنه - عند تدقيق النظر - ليس هيِّنا، لأنه يخل بالمعنى وبمقصود المؤلف، بل يُقْصِي الوجه الآخر للاستدلال، وهو «المعقول» الذي يمكن أن نعدَّه أصْلا أسس عليه ابن فورك أفكار الكتاب.

ومن أمثلة الرابع، أن أبا عبد الله محمد بن يوسف السنوسي ألف كتابا بعنوان «شرح التسبيح دبر الصلوات وحكمته»[3]، وممن نسبه إليه بهذا العنوان أحمد بابا

---

(١) وهي: «الصفات الوجودية»، و«الصفات السلبية»، و«صفات المعاني»، و«الصفات المعنوية».

(٢) كتاب مشكل الحديث وبيانه لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠/ ١٩٨٠، ص١٨٦.

(٣) طبقات الحضيكي، ج٢، ص٦٣٥. والعنوان المذكور أعلاه هو أحد العنوانات الوصفية للكتاب، وقد ذكرنا سابقا أننا اصطفينا له عنوان «شرح الباقيات الصالحات».

التنبكتي والحضيگي(١)، وذكره البلوي بعنوان «كلام على المعقّبات المشروعة دبر **الصلوات**» مع إفادتنا أنه في جزء(٢). بيد أن محقق «طبقات الحضيگي» عدّ هذه العبارة عنوانيْن لكتابين مستقلين، حيث ضبطها هكذا «... "شرح التّسبيح" و"بر **الصلوات**" وحكمته...»، ويمكن الوقوف على هذا الخطأ في آخر السطر الثالث وبداية السطر الرابع من الصورة التالية الملتقَطة من تحقيق الكتاب المذكور:

> ورأى بعض الصالحين بعد موته، فأخبر بأنه دخل الجنة فإذا الخليل إبراهيم يقرئ صبيانا "عقيدة السنوسي" في الألواح، وعقيدة أخرى أصغر منها وشرحها، فيها فوائد ونكت. و"المقدمات" وشرحها، و"شرح الأسماء الحسنى"، و"شرح التسبيح" و"بر الصلوات" وحكمته، و"شرح عقيدة الحوضي"، و"شرح الجزرية" و"مختصر الأبي على مسلم" في سفرين، فيه نكت حسنة، و"شرح منطق البرهان البقاعي" ومختصره فيه.

ثم أدرج «بر الصلوات» في الفهرس الرابع(٣)، من الفهارس المُثبَتة في آخِر الكتاب، تحت حرف الباء، كما هو واضح في السطر الأخير من الصورة التالية:

---

(١) كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج لأحمد بابا التنبكتي، تحقيق محمد مطيع، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (المملكة المغربية)، الرباط - مطبعة فضالة، المحمدية، ١٤٢١/ ٢٠٠٠، ج٢، ص٢٠٧، طبقات الحضيگي، ج١، ص٢٤٠.

(٢) ثبَت أبي جعفر أحمد بن علي البَلَوِي الوادي آشِي، تحقيق عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي. بيروت، ط١، ١٤٠٣/ ١٩٨٣، ص٤٤١.

(٣) طبقات الحضيگي، ج٢، ص٦٣٣-٦٥٢ (٤ - فهرس الكتب).

البدر المنير في علوم التفسير (عبد الكريم المغيلي): 247.
بديع ابن الساعاتي: 532.
بذل المناصحة (أحمد بن علي الهشتوكي): 69، 342، 362، 456.
بر الصلوات (السنوسي): 240.

وأدرج «شرح التسبيح» تحت حرف الشين، كما هو واضح في السطر الثالث والأخير من الصورة التالية:

شرح تحفة المصلى (علي المنوفي): 545.
شرح ترغيب المنذري (علي المنوفي): 545.
شرح التسبيح (السنوسي): 240.

والحال، أنه وَهم حين بَدَا له؛ في النسخة المخطوطة من «طبقات الحضيكي»؛ حرفُ «الدالِ» واوا، فأثبته هكذا «وبر»، والصحيح هو «دبر».

وكل مَن يأخذ المعلومة من الكتاب المذكور، اعتمادا على التحقيق المذكور، سيتوهم أن للسنوسي كتابا آخر بعنوان «بر الصلوات»، وقد يتوهم أنه قد ظفر بمعلومة نفيسة، لعدم وجود هذا الكتاب في أي مصدر من المصادر التي ترجمتِ السنوسيَّ.

المبحث الخامس
التحقيق في العنوان

لا تقف مسؤولية **المُحَقق** عند حد **المقابَلة** بين **النُّسَخ** المتعددة، كما يظن كثير من **الباحثين**، بل يلزمه أن **يُحَقِّق** - قبل **المقابَلة** - في عنوان الكتاب، وفي نسبته إلى صاحبه.

فإن وَجد العنوان - بعد البحث والتنقيب - مذكورا في المَظَانّ، فَبِهَا ونِعْمَتْ، وإن تعذَّر ذلك، بعد استفراغ الجُهْد، اجتهد في صناعة العنوان المناسب، وَفْقَ **قواعد علمية**[1]، وأهم هذه **القواعدِ**، **جمعُ الكلمات المفتاحية**، الموجودة في العبارات التي وُصِف بها الكتاب في كُلٍّ من **النسخ المخطوطة**، وفي عباراتِ العلماء **وأصحاب المناقب والتراجم**.

ويمكن أن نمثل لذلك بثلاثة نماذج:

الأنموذج الأول: «كتاب مشكل الحديث» لابن فُورَك[2]:

حققه **المستشرق** دانيال جيماريه (Daniel Gimaret)، وقد اتبع لدى **تحقيق العنوان** الخطوات التالية:

---

(١) انظر هذه القواعد في «**تقنية التعامل مع الكتاب المخطوط**» (ص١٠٠-١٣٢).

(٢) **كتاب مشكل الحديث** أو تأويل الأخبار المتشابهة لأبي بكر محمد بن الحسن بن فُورَك الإصبهاني الأشعري، تحقيق دانيال جيماريه، منشورات «**المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق**» - مطابع ألف باء الأديب، دمشق، ٢٠٠٣.

اعتمد في تحقيق هذا الكتاب؛ علاوة على طبعة حيدرأباد (ح) ؛ على النسخ المخطوطة التالية: مخطوطة ليبزيج (ل) [١]، مخطوطة أحمد الثالث (أ) ، مخطوطة بانكيبور، مخطوطة دبلن (ش) ، مخطوطة ليدن (ن) ، مخطوطة الفاتيكان (ف) ، مخطوطة سليم آغا (س) ، مخطوطة المكتبة البريطانية.

وقد لاحظ أن العنوان ورد في هذه النسخ بصِيَغ مختلفة، وهي:

١ - «الجزء الأول والثاني (...) من مشكل غريب حديث رسول الله ﷺ».

٢ - «كل كتاب المشكل».

٣ - «السفر الأول والثاني من كتاب تأويل الأخبار المتشابهة، والرد على الملحدة والمعطلة وأهل الأهواء المبتدعة، من الجهمية والمعتزلة والجسمية والرافضة، مما اعترضوا به على أهل السنة والجماعة من أصحاب الحديث، في رواية أحاديث وأخبار في صفات الله تعالى، ليوهموا فيها الإبانة والكشف عن وجهها ومعانيها، وهم يلتبسون في ذلك على غير أهل النظر من الأغمار والبلدة».

٤ - «كل كتاب مشكل الحديث في الرد على الدهرية والجسمية والرافضة والمعتزلة وكل طاعن من أهل البدع على أهل السنة والجماعة وأهل الحديث، فيما نقلوه من حديث رسول الله ﷺ من الأحاديث التي يوهم ظاهرها التشبيه».

٥ - «كتاب مشكل الحديث وبيانه».

٦ - «كل بيان ما أشكل ظاهره من صحيح الحديث، مما أَوْهَمَ التشبيه، ولَبَّسَ بذلك المجسمون، وازدراه الملحدون، وطعن في روايته المبتدعون، وإيضاح

(١) الحروف الموجودة بين قوسين، رمز بها دانيال جيماريه إلى النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق، وما تركاه خلوا من القوسين، فلأنه لم يرمز إليه بشيء.

ما خفي باطنه مما أغفله الجاهلون، وأنكره المعطِّلون، وشرْح ذلك، وتنزيله على ما يليق بوصف الله تعالى بالدلائل التي لا شك فيها، وموافقة السنة المعمول بها، واللغة المجتمَع عليها».

٧ - «كتاب فيه التكلم على الأحاديث المشهورة ظاهرها التشبيه، وردها إلى المحكم».

٨ - «مشكل الأخبار والحديث».

٩ - «المتشابه في الحديث أو مشكل الأخبار والحديث».

١٠ - «كتاب فيه التكلم على الأحاديث المشهورة، التي ظاهرها التشبيه، وردُّها إلى المحكم».

١١ - «آخِر كتاب التكلم على الأحاديث التي ظاهرها التشبيه».

١٢ - «كتاب الإملاء في الإيضاح والكشف عن وجوه الأحاديث الواردة في الصفات، وبيان معانيها، وإبطال مذاهب الملحدة والمبتدعة من الجهمية والمجسمة والمعتزلة، مما اعترضوا به على أهل السنة من أصحاب الحديث، في رواية أحاديث في الصفات، يتوهمون فيها التشبيه، وإبانة صحة ذلك من غير تشبيه».

١٣ - «تأويل الأحاديث التي يُحمَل ظاهرها على التشبيه».

١٤ - «ذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث، مما يوهم ظواهرها [كذا] التشبيه، فأبان موقف أهل الحديث من ذلك، وحججهم مما يمنع التشبيه».

١٥ - «كتاب بيان مشكل الحديث، والرد على الملحدة والمعطلة والمبتدعة من الجهمية والجسمية والمعتزلة، فيما اعترضوا به على أصحاب الحديث والأخبار في صفات الله عز وجل، ونفي التشبيه على خلاف أوهامهم، وكشف وجوهها ومعانيها، وإبانة صحة ذلك من غير أن يقتضي وجها من التشبيه».

تحصَّل له، إذاً، بالنظر إلى العنوانات الوصفية المشار إليها في أوّل النسخ المخطوطة وآخرها، ومن خلال الملاحظات المتفرقة المكتوبة فيها، خمسة عشر عنوانا.

وبعد عرْض هذه العنوانات المتفاوتة في عباراتها، لاحظ أن العبارة الأكثر ورودا فيها هي: «مشكل الحديث».

ثم عرض العنوانات التي ذكرها العلماء لهذا الكتاب، حيث ذكره القاضي أبو يعلى الحنبلي (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٥م) بعنوان «كتاب تأويل الأخبار»[١]، وذكره إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ/١٠٨٥م) بعنوان «تأويل مشكلات الأخبار»[٢]، وذكره فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م) بعنوان «كتاب المتشابهات»[٣]، وذكره ابن تيمية بعنوان «كتاب التأويلات»[٤].

ثم أشار إلى أن إحدى النُّسَخ التي اعتمد عليها، تحمل عنوانا يُدَنْدِنُ حول العنوانات التي ذكرها العلماء، وهو العنوان التالي: «تأويل الأخبار المتشابهة».

وأخيرا، خلص إلى اختيار العنوان المزدوَج التالي: «كتاب مشكل الحديث أو تأويل الأخبار المتشابهة».

---

(١) إبطال التأويلات لأخبار الصفات، للقاضي أبي يعلى الحنبلي.
(٢) الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني.
(٣) أساس التقديس لفخر الدين الرازي.
(٤) العقيدة الحموية الكبرى لتقي الدين ابن تيمية.

الأنموذج الثاني: «مختصر في أصول الدين» لأبي بكر عبد الله بن طلحة اليابري (ت٥٢٣هـ/١١٢٨م):

نشره محمد الطبراني ضمن «ابن طلحة اليابري ومختصره في أصول الدين»[(١)] .

وقد اعتمد على نسخة يتيمة محفوظة في المكتبة الوطنية (=«الخزانة العامة» سابقا) بالرباط[(٢)] ، بيد أنها مبتورة الأول بورقة، سقط معها العنوان، فاقترح المحققُ عنوانا وصفيا، هو «مختصر في أصول الدين»، لكنه أبى إلا أن يَصْنَعَ له عنوانا تِقْنِيا من خلال الكلمات والعبارات المفتاحية، الواردة في الكتاب، وهي:

١ - «المختصَر»: وهو وصفٌ أشار به المؤلِّف إلى مصنَّفِه.

٢ - «فيما يلزم علمه، ولا يسع أحدا جهله»: وهي عبارة وردت في قول المؤلف: «ولم أقصد فيه إلا ما لا يسع أحدا جهله، ويَلْزَمُ كلَّ الناسِ علمُهُ»، كما جعلها عنوانا لباب وَسَمَهُ بـ«هذا باب ما يَلْزَم علمُهُ، ولا يَسَعُ أحدا جهلُهُ».

٣ - «من علم أصول الدين»: وهو موضوع الكتاب، كما أنه العبارة التي ردَّدها المؤلِّف، دون سائر العبارات المرادِفة، كـ «علم الكلام»، و«التوحيد»، و«العقيدة».

٤ - «الإجماعات»: وهي أهم ما في الكتاب، ووَسَمَ المؤلِّفُ بابًا «بابٌ يتضمن فصولَ الإجماع، التي لا يصح خلافُها».

---

(١) ابن طلحة اليابري ومختصره في أصول الدين، تحقيق محمد الطبراني، سلسلة «ذخائر من التراث الأشعري المغربي (٣)»، مركز أبي الحسن الأشعري، تطوان - الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ط١، ١٤٣٤/٢٠١٣.

(٢) المكتبة الوطنية بالرباط، «٩٨ ق» (ص٢٨٥-٣٥٨) .

وبعد تنضيد هذه الكلمات والعبارات، قَرَّ نَظَرُهُ على تسميته بـ«المختصَر فيما يَلْزَمُ علمُهُ ولا يَسَعُ أَحَدًا جهلُهُ من علم أصول الدين وإجماعاته»(١) .

الأنموذج الثالث: «عقيدة الجُزُولِيّ» لأبي عبد الله محمد بن سليمان الجُزولي السملالي:

لم يضع لها مؤلفُها عنوانا، ولا وَسَمَها العلماءُ والمترجمون بعنوانٍ، لكن النظر في ثلاثة عناصر متعلقة بها، وهي: نسبتها، وشكلها، ومضمونها، يجعلها قابلة لأكثر من عنوان وصفي.

فمن حيث نسبتها، فصاحبها هو أبو عبد الله محمد بن سليمان الجُزولي.

ومن حيث شكلها، فهي «تأليف»، وهذا التأليف صغير الحجم، وهو موصوف بأنه «رسالة» أو «تقييد».

ومن حيث مضمونها، فهي في «علم التوحيد»، وهي «عقيدة» على «مذهب أهل السنة والجماعة».

وعليه، فإن استحضار هذه العناصر في صناعة العنوان، يجعلها قابلة لأن تُنعَت؛ على الأقل؛ بعشرة عنوانات وصْفية، وهي:

١ - «عقيدة».
٢ - «عقيدة الجُزولي».
٣ - «العقيدة الجُزولية».
٤ - «رسالة التوحيد».

---

(١) ابن طلحة اليابري ومختصره في أصول الدين، ص١٠٣.

٥ – «رسالة في التوحيد».

٦ – «تقييد في التوحيد».

٧ – «تأليف في التوحيد».

٨ – «رسالة في عقيدة أهل السنة والجماعة».

٩ – «تقييد في عقيدة أهل السنة والجماعة».

١٠ – «تأليف في عقيدة أهل السنة والجماعة».

وقد نشرناها **بالعنوان الوصفي** الثاني كما أشرنا إلى ذلك خلال هذا البحث.

المبحث السادس

التحقيق في نسبة الكتاب إلى صاحبه

يكون التحقيق في نسبة الكتاب إلى صاحبه، بتقديم ما يكفي من القرائن والأدلة التي تؤكد أنه غير منحول عليه، ومِن هذه القرائن:

١ - أن يكون نَسَبَهُ إلى نفسه، والأمثلة على ذلك لا يضبطها قانون العد والحصر، ويمكن أن نمثل لها بالأنموذجين التاليين:

أ - «عيون المناظرات» لأبي علي عمر بن محمد بن خليل السكوني الأشبيلي القيرواني المالكي (ت ٧١٧هـ/ ١٣١٧م) ، حيث ذكره في كتابه «كتاب لحن العامة والخاصة في المعتقدات»[١] .

ب - «كتاب القضاء والقدر» لأبي بكر البيهقي المذكور سابقا، إذ مما اعتمده محققه في إثبات صحة نسبته إليه، أنه ذكره في بعض كتبه، منها: «كتاب الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد»، و«كتاب دلائل النبوة»، و«كتاب الأسماء والصفات»، و«كتاب البعث والنشور»[٢] .

---

(١) كتاب لحن العامة والخاصة في المعتقدات لأبي علي عمر بن محمد بن خليل السكوني، تحقيق عبد القادر زمامة، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٧، الجزء الثاني، شوال ١٣٩١/ نوفبر ١٩٧١، ص٢٧٠.

(٢) كتاب القضاء والقدر لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق صلاح الدين بن عباس شكر، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط١، ١٤٢٦/٢٠٠٥، ج١، ص١٥١ (مقدمة المحقِّق) .

٢ - أن يكون ذكر فيه بعض كتبه الصحيحة النسبة إليه، وأكد فيه أنه له، كأن يقول مثلا: «وقد ذكرتُ ذلك في كتابي كذا وكذا»، ونمثل لذلك بـ«كتاب القضاء والقدر» أيضا، حيث ذكر فيه البيهقي كتابه الذي لا يُشَكُّ في نسبته إليه، وهو «كتاب الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد»، كما أفادنا بذلك محققه(١).

٣ - أن تكون بعض النسخ المخطوطة، تحتوي على سَمَاع أو أكثر، يَصِل بالسند المتصل إلى المؤلِّف، ونمثل لذلك أيضاب «كتاب القضاء والقدر»، حيث إن النسخة التي اعتمد عليها المحقق(٢)، ورد في صفحتها الأولى سَنَدٌ متصل إلى المؤلف من طريقيْن، وقد وَصَف المحقق هذا السند بأنه صحيح(٣).

٤ - أن يرويه العلماء في كتبهم بالسند المتصل، ونمثل لذلك بـ«كتاب الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» للبيهقي أيضا، إذ رواه محمد بن سليمان الرُّودَانِيّ (ت ١٠٩٤هـ/١٦٨٢م) بالسند المتصل إلى المؤلف في فهرسته «صلة الخلف بموصول السلف»(٤).

٥ - أن يكون نَسَبَهُ إليه العلماء، ويمكن التمثيل لذلك، بـ«كتاب القضاء والقدر» أيضا، حيث ذكر محققه بعض مَن نسبه إليه من العلماء، وهم: جلال الدين

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص١٥١.

(٢) ذكر أنه اعتمد على نسخة مصوَّرة من مخطوطة مكتبة علي باشا، المحفوظة ضمن المكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم «١٤٨٨» (المصدر نفسه، ج١، ص١٥٧). ونشير إلى أن تسمية عمله تحقيقا فيه نظر، بل لا يَصِحّ، لأن مِن أهم أسس التحقيق، المقابلة والمعارضة بين النسَخ، وهذا لا يتأتى بنسخة واحدة، وخليق به أن يسمي عمله «ضبْطا»، أو «اعتناء»، أو «تصحيحا»، أو ما شاكل ذلك.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٥١-١٥٢.

(٤) صلة الخلف بموصول السلف، ص٧١.

السيوطي في «**الجامع الصغير**»، والمتقي الهندي في «**كنز العمال**»، والنووي في «**شرحه على صحيح مسلم**»، وابن رجب الحنبلي في «**جامع العلوم والحِكَم**»، وابن حجر العسقلاني في «**المعجم المفهرس**»، ومحمد بن سليمان الروداني في «**صلة الخلف بموصول السلف**»، وعبد الكريم السمعاني في «**كتاب الأنساب**»، بل ذكر هذا الأخيرُ، أنه تلقى «**كتاب القضاء والقدر**» للبيهقي سماعا من أحد تلاميذه، ورواه عنه(١).

٦ - **معرفة خطوط العلماء**، وقد كان هذا سبيلا معتمَدا لدى القدماء أيضا، إذ كانوا لا يكتفون بشهرة نسبة الكتاب إلى صاحبه، بل كانوا يجتهدون في البحث عن المصادر المكتوبة بخطوط العلماء، مع التأكد من صحة نسبة الخطوط إليهم، ويمكن أن نمثل لذلك بأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت٩١٤هـ/١٥٠٨م)، الذي نقل نصا طويلا في الرد على الحشوية، وهو كتاب «**تحقيق الكلام في براءة يوسف** عليه السلام»، لكنه لم يكتف بنسبته إلى صاحبه، بل عزز ذلك بكونِهِ منقولا بخط أحد كبار العلماء، وبعبارته: «لبعض حذاق الأندلسيين، وهو الشيخ الفقيه، الخطيب الزاهد، الورع الشريف، أبو عبد الله محمد بن أحمد الهاشمي الطنجالي، رضي الله عنه، وسماها «**تحقيق الكلام في براءة يوسف** عليه السلام»، ألفيتها بخط الكاتب الأبرع، أبي القاسم عبد الله بن يوسف بن رضوان النجاري، نَصُّها...»(٢).

---

(١) **كتاب القضاء والقدر**، ج١، ص١٥١-١٥٢.

(٢) **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، خرجه جماعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط - دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١/١٩٨١، ج١١، ص١٩٤-٢٠٤.

٧ ـ أن تكون أفكاره من جنس أفكاره الموجودة في سائر كتبه صحيحة النسبة إليه، ونمثل لذلك بـ«تعليق على شرح الكوراني لأبيات الهروي في التوحيد» الذي نشرناه منسوبا إلى أبي عبد الله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي (ت٩٦٣هـ/١٥٥٥م) [(١)]، وقد أثبتنا هذه النسبة لكون المؤلِف نسبها إلى نفسه في أول «التعليق»، وبعبارته: «يقول عبيد الله سبحانه، محمدُ بنُ علي الخروبي الطرابلسي، عفا الله تعالى عنه، ورحمه، بمنه وكرمه»، لكننا لم نكتف بذلك، لاحتمال أن تكون من كلام الناسخ، ففزعنا إلى مقارنة مضمون «التعليق» بسائر مؤلفاته، من خلال العنصريْن التاليين:

أولهما: أن النفَس الذي كتب به الخروبيُّ «التعليقَ»، هو عينه يسري في سائر رسائله وتقاييده وأجوبته. ويمكن التمثيل، في هذا المقام، بـ«تعليق على بيت من قصيدة تائية في التصوف»[(٢)] الذي يكاد يكون اختصارا للتعليق.

ثانيهما: تلوح من «التعليق» رغبة عميقة في تأكيد وتقرير التداخل بين «علم الكلام» و«التصوف». من ذلك، مثلا، أنه يجعل مستويات التوحيد الثلاثة («توحيد الأفعال»، و«توحيد الصفات»، و«توحيد الذات») مجْلى للمقامات الثلاثة المعهودة لدى الصوفية، وهي: «الإسلام»، و«الإيمان»، و«الإحسان».

---

(١) تعليق على شرح الكوراني لأبيات الهروي في التوحيد لأبي عبد الله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي، تحقيق خالد زَهْري، مجلة «الإحياء»، الرباط، العددان ٣٠-٣١، ١٤٣٠/٢٠٠٩، الصفحات ٢٤٦-٢٦٥.

(٢) تعليق على بيت من القصيدة التائية لمحمد بن علي الخروبي الطرابلسي، الخزانة الحسنية، «١٢٢٥٩» (٦٠ب - ٦١ب).

وهذا عينه ملحوظ في سائر رسائله وأجوبته، من ذلك قوله في «التعليق»: «فيسمع[١] خطاب الرب بسمع قلبه، من غير حرف، ولا صوت، ولا أين، ولا كيف، وإنما هي إشارات لطيفة، خفية، تدق عن الفهوم البشرية، وتجل أن تطرق الأسماع الإنسانية»[٢]، إذ توسَّل بمسألة كلامية، في «الكلام القديم»، للكشف عن مسألة عرفانية دقيقة جدا، مما يقرِّر أيضا رغبته الأكيدة في تأصيل مسائل التصوف بمبادئ توحيد أهل السنة والجماعة، لتأكيد سُنِّيَّةِ المسلك الصوفي لديه خاصة، ولدى المغاربة عامة. وقد عبر عن عمق هذا التداخل بين «التوحيد» و«التصوف» في «تبصرة السالكين»، حيث قال:

وحقائق التوحيد أرادوا كشفها

لتبدوا حقائق المعرفة تجلي[٣].

---

(١) الضمير يعود على «الولي العارف بالله».

(٢) تعليق على بيت من القصيدة التائية، الورقة ٦١أ.

(٣) تبصرة السالكين وهداية المريدين والسائرين لرب العالمين لمحمد بن علي الخروبي، مخطوط محفوظ في الخزانة الحسنية بالرباط، مسجل تحت رقم «١٢٢٥٩»، الورقة ٥٥أ.

المبحث السابع
آفة إهمال استقصاء النسخ المخطوطة

من أهم ما تفيدنا به النسخ المخطوطة، تلك المعطيات الكوديكولوجية الموجودة فيها، فمن خلالها تظهر لنا قيمة النسخ المخطوطة، من حيث كونها **مصحَّحة**، أو **مقابَلة**، أو **عتيقة**، أو **مقروءة** على أحد كبار العلماء، أو عليها سماع، أو أنها منقولة من **خط المؤلف** بدون واسطة، أو بواسطة واحدة أو اكثر، إلخ.

وعدم استفراغ الجهد في استقصاء **النسخ المخطوطة**، يَحُولُ دون الوقوف على **معطيات كوديكولوجية** قد تكون ذات أهمية قصوى في **تحقيق الكتاب**.

ونمثل لهذه **الآفة** بالنماذج التالية:

الأنموذج الأول: كتاب «شرح صغرى السنوسي» لمحمد بن أبي القاسم بن ناصر الفجيجي التوزري السعيدي (كان حيا عام ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م) : نُشِر بعناية **أحد الباحثين**، وهاك المعطيات المنشورة، الواردة في **الغلاف وورقة العنوان** بنصِّها:

«**شرح صغرى السنوسي**، للإمام محمد بن بَلْقاسِم بن ناصِر السَّعِيدي التَّوْزِرِيِّ **الفِجِيجِي**، توفي في النصف الثاني من القرن الحادي عشر للهجرة، بعناية د. محمد سعيد الغازي، تقديم فضيلة الشيخ فريد بن عُدَيّ، دار المفيد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م»، مع التعليق في ظهر **ورقة العنوان** بجملة دعائية، لا علاقة لها **بالبحث الأكاديمي**، هذا نصها: «رحم الله المؤلف، ونفع به مَن قرأه».

وقدَّم للكتاب بمقدمة ليس فيها أي مجهود علمي، يهمنا منها ما أدرجه تحت العنوان التالي «عملي في التحقيق»، الواقع في الصفحتين ١٣-١٤، ذكر فيه أنه اعتمد على خمس نسخ: أربع منها محفوظة في الخزانة الملكية[١] (= الخزانة الحسنية) بالرباط، والخامسة محفوظة بخزانة المسجد الأعظم بوزان. وسنكتفي بتسليط بعض الضوء على النسَخ الثلاث المحفوظة في الخزانة الحسنية، وقد ذكر أرقامها هكذا: «١٣٥٤»، «٧١٩٩»، «٥٣٨٥»[٢].

وقد وقع في أخطاء ناتجة عن التسرع في التعامل مع النسخ المخطوطة، وعدم الدقة في التحري والتحقيق، وهي:

النسخة «١٣٥٤»: نقل الرقم ناقصا، إذ أَسْقَط منه الرقم «٦»، والصحيح إثباته هكذا: «١٣٥٤٦». وهذا النوع من الأخطاء لا يُقبَل في التحقيقات العلمية، لأننا حينئذ؛ عند مراجعة النسخة؛ سنجد أنفسنا بصدد كتاب مخطوط آخر، لا علاقة له البتة بالكتاب الذي نشتغل به، وفي حالتنا هذه، فإن الرقم «١٣٥٤» يُحِيل إلى نسخة مخطوطة، محفوظة في الخزانة المذكورة، مِن كتاب «الجامع الكريم لما اقترق من العلوم الفائضة من بحار القطب المكتوم» لمحمد بن محمد بن المشري الشنجيطي السباعي، ويُعْرَف اختصارا بـ «مناقب أبي العباس التيجاني».

كما أنه لم يِشر إلى كونها تقع ضمن مجموع، وهذا لزم عنه أنه لم يحدد موقعها داخل المجموع، وهذا نقص غير مَرْضِيّ في وصف المخطوطات، وللإفادة نقول: إنها

---

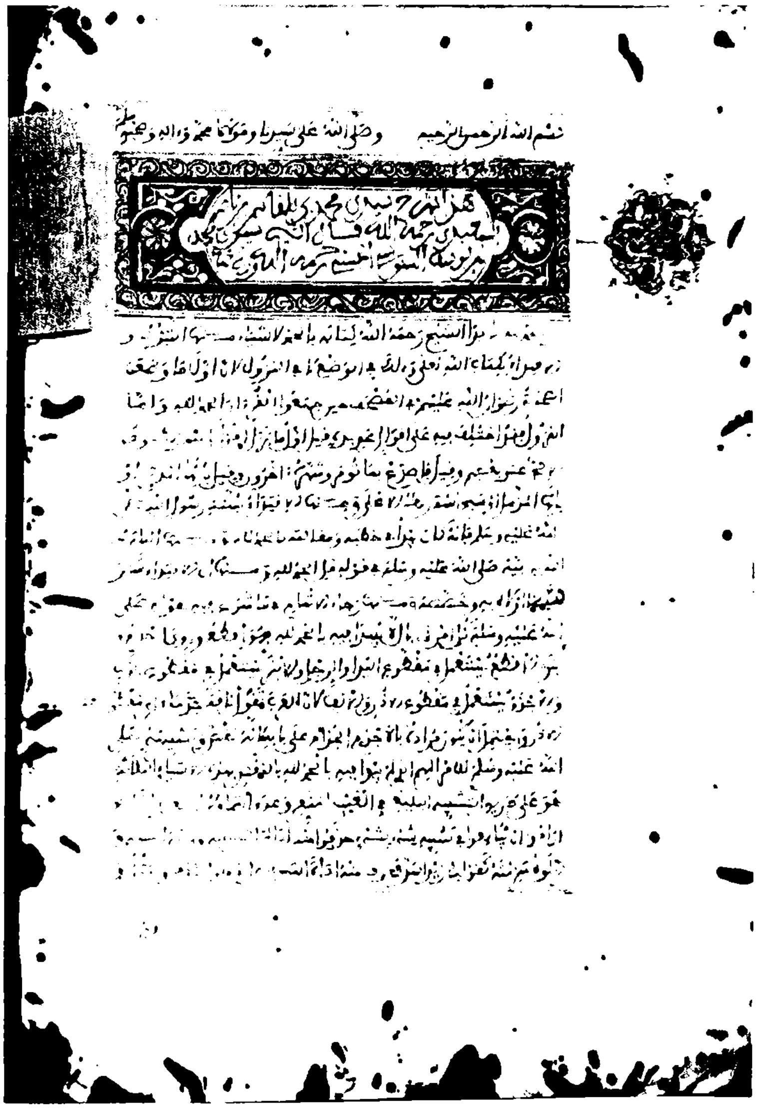
(١) لم يعيِّن مكان هذه الخزانة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل الأنظمة المَلَكِيّة في العالم تسمي المكتبات التابعة للقصر الملكي بـ «الخزانة الملكية»، وعلى أي حال، فمقصوده منها هو «الخزانة الحسنية» بالرباط، وقد يقال لها: «الخزانة الملكية».

(٢) أما النسخة الرابعة المحفوظة في الخزانة الحسنية التي اعتمد عليها، فهي الحاملة للرقم «٩٦٣١».

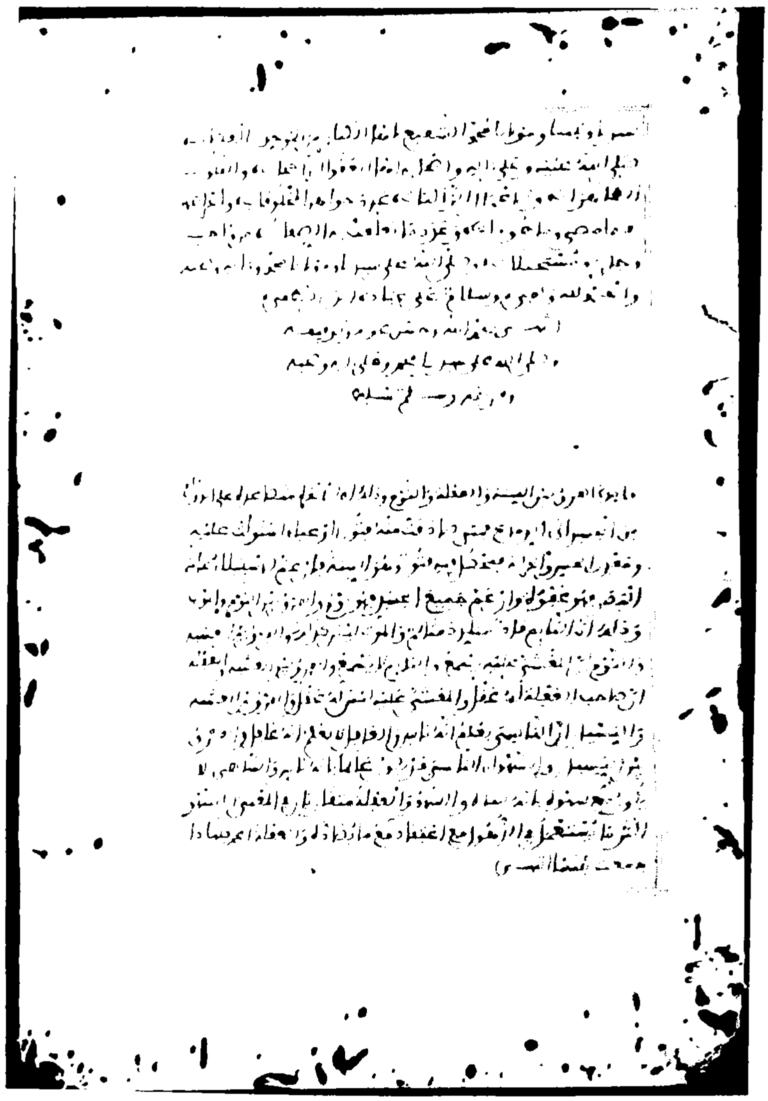
تقع ضمن **مجموع**، من الورقة ٣أ إلى ٤٩أ، وكاتبها هو محمد بن أحمد الصرغيني [كذا]، وقد فرغ من استنساخها ضحى يوم ١٩ محرم عام ١١٢٣هـ.

النسخة «٧١٩٩»: ذكر أنها انتُسِخت عام «١٠١٣هـ»، والصحيح هو عام «**١٢١٣هـ**»، **فالخطأ** ترتب عليه فارق زمني استوعب قرنيْن كامليْن من الزمان.

النسخة «٥٣٨٥»: ذكر أنها تقع ضمن **مجموع**، من الورقة ١ إلى ٢٦، وهو غير صحيح، لأنها تقع فيه من الورقة ٢٨ب إلى ٧٣أ، وهذه صورة من أولها، حيث كُتِب في وَسَط **الزخرفة**: «هذا شرح سيدي محمد بن بلقاسم بن ناصر السعيدي رحمه الله، قال الشيخ سيدي محمد بن يوسف السنوسي الحسني، رحمه الله، ورضي عنه»:



وهذه صورة من آخرها:

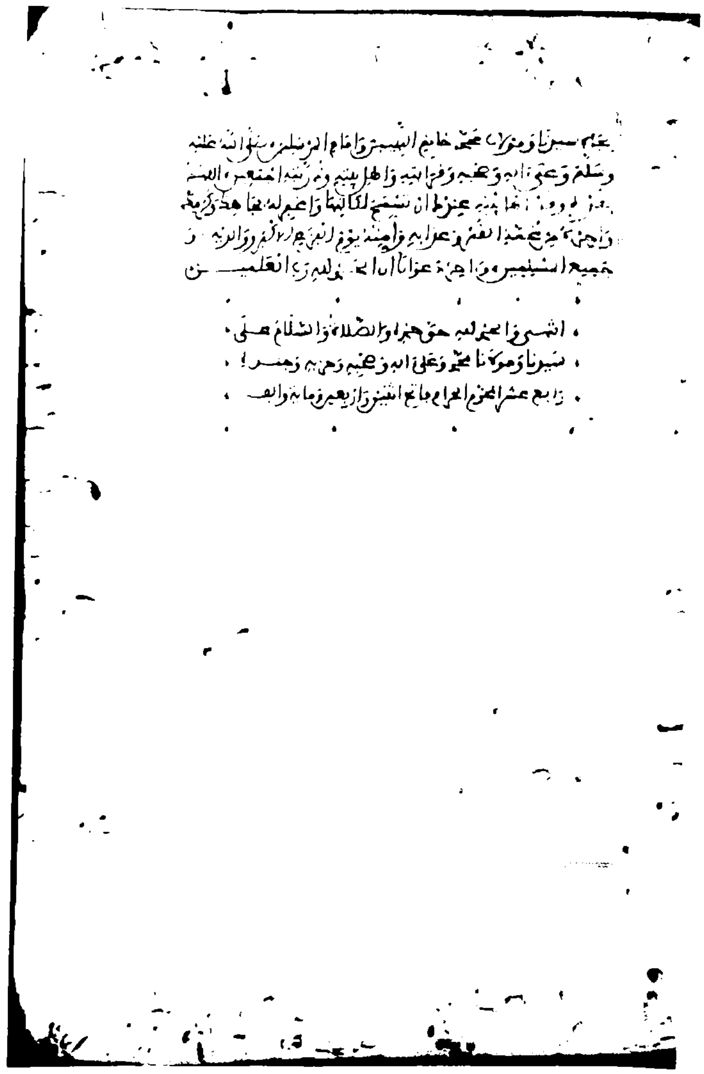


أما أول كتاب في المجموع، فهو «شرح السنوسي على صغراه» الذي يبتدئ بقول المؤلِّف: «الحمد لله الواسع الجود والعطاء...»، وهذه أول ورقة منه، حيث كُتِب في وَسَط الزخرفة: «قال الشيخ الصالح أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي»:

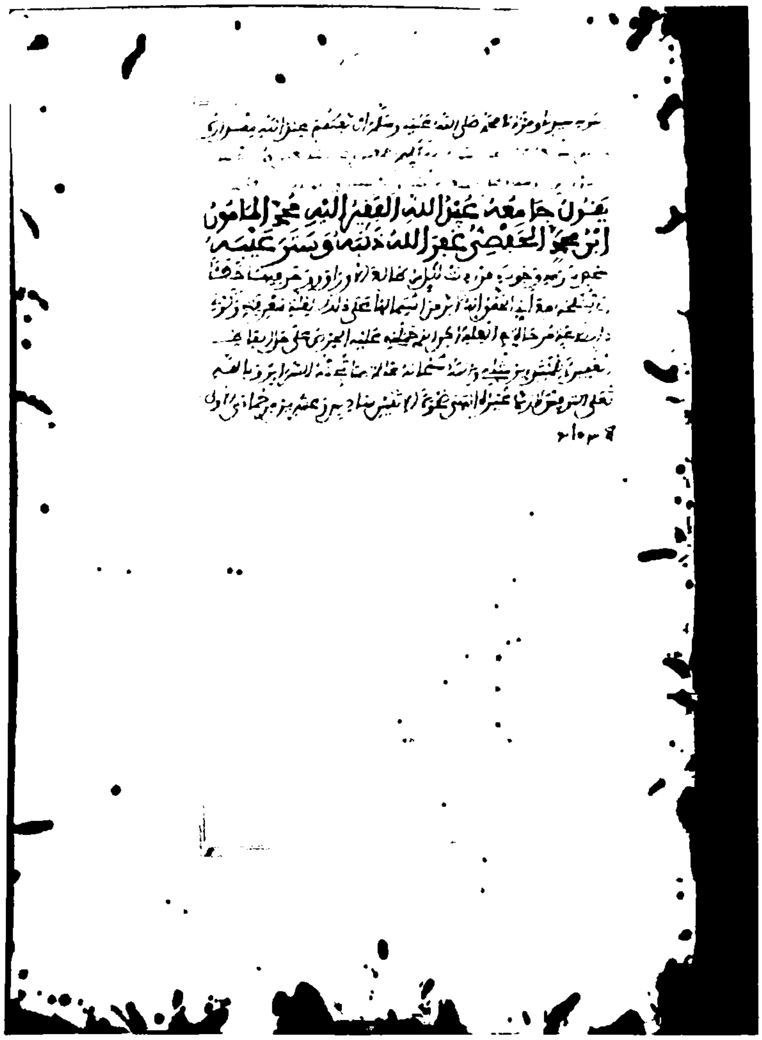


وذكر الناشرُ المشارُ إليه، أن ناسخها هو محمد المامون بن محمد الحفصي، وأنه فرغ منها عام ١٠٣٤هـ. والحال أنها عارية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

بيد أن الكتاب المنتسَخ، في المجموع نفسه، وهو «شرح السنوسي على المقدمات في التوحيد» (٧٣ب - ١٠٦أ) ، قد ثبت فيه تاريخ الفراغ من النسخ، وهو يوم ١٤ محرم ١١٤٢هـ، كما توضِّحه هذه الصورة:



والكتاب الآخر المنتَسخ فيه أيضا، وهو «شرح صغرى السنوسي» (١٠أ - ٢٨أ) لأبي عبد الله محمد المامون بن محمد الحفصي المراكشي التونسي (ت١٠٣٧هـ/ ١٦٢٨م) ، قد حُدِّد فيه تاريخ النسخ بيوم ٢٦ جمادى الأولى ١٠٣٨هـ، كما توضحه هذه الصورة:



وبما أن المجموعَ برُمَّتِهِ مكتوبٌ بيَدِ الناسخ نفسه - لأنه بخط واحد - فإن هذا يستلزم أن النسخة التي بين أيدينا قد كتِبت قُبَيْل التاريخ الذي انتُسِخ فيه «شرح السنوسي»، أو بُعَيْدَ التاريخ الذي كتب فيه «شرح محمد المامون الحفصي»، دون التمكن من تصويب أحد التاريخين، لغياب القرينة التي تسوّغ لنا الترجيح والتصويب.

وهكذا، يتبين لنا أن محقق «شرح الفجيجي على صغرى السنوسي» قد التبست عليه أمور كثيرة، منها:

١ - أنه لم ينتبه إلى وجود شرحيْن للفجيجي على «صغرى السنوسي»: «شرح صغير»، و«شرح كبير»(١)، كما أنه لا يحيط علما بأن الشرح الذي حققه هو «الشرح الصغير».

٢ - أن الورقات التي عيَّن فيها موقع «شرح الفجيجي على صغرى السنوسي»، إنما هي مَحَلٌّ لِـ «شرح محمد المامون الحفصي على صغرى السنوسي».

٣ - أنه ظن أن الناسخ هو محمد المامون الحفصي، والحال أنه مؤلِّف لكتاب آخر موجود داخل المجموع، وقد أشرنا إليه.

٤ - أن التاريخ الذي نقله هو «١٠٣٤هـ»، وهو خطأ، والصحيح هو «١٠٣٨هـ».

٥ - أن عام ١٠٣٨هـ هو تاريخ الفراغ من استنساخ شرح محمد المامون الحفصي.

وقبل عرْض النُّسَخ، ذكر أنه جعل النسخة «١٣٥٤» (الصحيح - كما قلنا - هو «١٣٥٤٦») «أصلا» للعلة التالية: «وهي نسخة مقابلة، وعليها طُرَر(٢)، انتُسِخت عام ١١٢٣هـ».

---

(١) يوجد في الخزانة الحسنية ثلاث نسخ من «الشرح الكبير»، وهي: «٤٩٢١» (٢ب - ٧٦أ)، «٦٧٩٧»، «١٤٠١٤» (ص١٤٣-٣٦٠) : انظر وَصْف هذه النسخ في «فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية» (ج٢، ص٦٢٦-٦٢٨).

(٢) يُقصَد بـ«الطُّرَّة»: «المساحة المحيطة بالنص المكتوب من الجوانب الأربعة»، ويقال لها أيضا: «الحاشية» (مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، ص١٠٩، ٢١٨-٢١٩، تقنية التعامل مع الكتاب المخطوط، ص٧٦-٨٣).

وهي علة لا تَسوِّغ له إعطاء هذه **النسخة** هذا الامتياز، للأسباب التالية:

أ - أن النُّسَخ الأخرى التي اعتمدها، هي أيضا حظيت بهذا الامتياز، وهي كونها «تامة، ومصححة»، وانضافت إلى النسخة «**٧١٩٩**» صفة أخرى، وهي أن «عليها **طُرَرًا مفيدة**»[1] ، والغريب في الأمر، أنه وصف هذه النسخة المهمة بقوله: «وتعتبر أسوأ النسخ، وفيها **سقط** كثير». **والنسخ الأخرى**، المحفوظة في **الخزانة الحسنية**، والتي لم يطلع عليها، هي أيضا **مصحّحة**، وهي:

«**٤٣٨٧**»، تقع ضمن **مجموع**، من الورقة ١ب إلى ٤٥ب، وهي نسخة تامة، ومصححة، وعليها **طرر مفيدة**، تدل على أن صاحبها كان عالما متمكنا من «**علم الكلام**».

«**٥٩٤٥**»، تقع ضمن **مجموع**، من الورقة ٢٨ب إلى ٥٥ب، وهي نسخة تامة، مصححة، وعليها طرر.

«**٦٣١٤**»، عدد ورقاتها: ٤١ ق، وهي نسخة تامة، ومصححة، وفرغ منها ناسخها في ١٣ ذي القعدة عام **١١٥٦هـ**.

«**٧١٤١**»، عدد ورقاتها: ٤٤ ق، وهي نسخة تامة، ومصححة، وعليها **طرر مفيدة**، وفرغ منها ناسخها ضحوة يوم الأحد في أواسط صفر عام **١٠٩٢هـ**.

---

(١) انظر وَصْفَ هذه النسخ بتفصيل في «**فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية**» (ج٢، ص٦١٨-٦٢٦) .

«**٩٥١٠**»، تقع ضمن **مجموع**، من الورقة ٢٠ب إلى ٣١ب. وهي نسخة تامة، ومصححة، وهي **نسخة نفيسة** مكتوبة **بخط أحد** كبار العلماء، وسنشير إلى ذلك قريبا.

«**١٠٠٩٩**»، عدد ورقاتها: ٣٩ ق، وهي **مبتورة الأول**، حيث تبتدئ هكذا: «... فيه بالحمد إما حسا، مثل أن يمنعه مانع من تمامه»، كتبها سليمان بن أحمد الخلاني الغماري، ثم الجديدي، وفرغ منها ضحوة الأربعاء في شهر رمضان عام ١١٤١هـ.

«**١١٣٨٢**»، وهي نسخة تامة، مصححة، وعليها طرر، تقع ضمن **مجموع**، من الورقة ٤٤ب إلى ٩٩ب، كتبها الطيب بن محمد بن الحاج البيدري، وفرغ منها يوم السبت ٢٧ رمضان عام **١١٤٥هـ**. وقد كتبها لمصطفى بن باجي.

«**١٢١٨٣**»، وهي نسخة تامة، ومصححة، وعليها طرر، تقع ضمن **مجموع**، من الورقة ٢٢٨ب إلى ٢٧٠أ. كتبها عبد الرحمن بن محمد ذيبون لولده أحمد، دون ذكر تاريخ النسخ، بيْد أن الكتاب الذي نسخه في أول **المجموع**، وهو «**حاشية السكتاني على صغرى السنوسي**» (١ب - ١٢١ب) ، فرغ منه بعد دخول وقت العصر مِن يوم ٢٦ شعبان عام ١١٨١هـ، مما يستلزم أن النسخة الموصوفة نُسِخت بُعَيْد هذا التاريخ.

«**١٢٥٩٠**»، وهي نسخة تامة، ومصححة، وعليها **طرر مفيدة**، عدد ورقاتها: ٦١ ق، كتبها قاسم بن محمد بن قاسم التادلي أصلا، المكناسي دارا ومنشئا، وفرغ منها عشية الإثنين ٢٧ جمادى الأول عام ١٢٦٤هـ. وقد نقلها من نسخة بخط يحيى بن محمد بن يحيى الهواري.

«١٣٢٩٢»، وهي نسخة تامة، ومصححة، تقع ضمن مجموع، من الورقة ٢٣ب إلى ٦٣ب، كتبها الحسن بن إبراهيم بن محمد البوني، دون ذكر تاريخ النسخ. وقد كتبها بِرَسْمِ[1] محمد بن إبراهيم السنوسي.

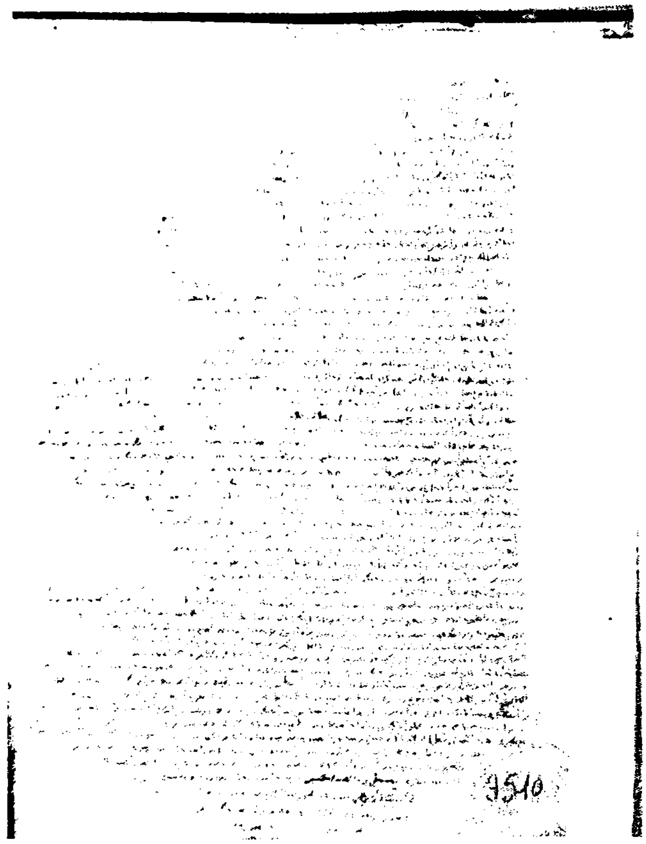
ب - أنها متأخرة في النَّسْخ عن النسختيْن «٩٦٣١»، و«٥٣٨٥»، وعلى نُسَخ أخرى لم يعتمِد عليها أشرنا إليها قبل حين.

ج - وجود نُسَخ أخرى بالخزانة الحسنية أكثر أهمية منها، ونخص بالذكر النسخة المذكورة قريبا، وهي المسجلة تحت رقم «٩٥١٠»، إذ إنها مكتوبة بخط أحد كبار علماء وصوفية المغرب، وهو الشيخ محمد الصالح بنُ محمدِ الملقبِ بالمعطي بن عبد الخالق بن عبد القادر الشرقي (ت ١١٣٩هـ/١٧٢٦م) ، مما يعطي للكتاب قِيمَة مُضَافة على قيمة مضمونه، ناهيك عن وَصْف الشرقاوي للكتاب في تقييد ختامه[2] ، بأنه شرح مفيد وتركيبه سديد، وهي شهادة على الكتاب من العيار الثقيل، وهذه صورة من آخر ورقة منها، تضمنت ما نقلناه من تقييد ختامها:

---

(١) أي: بِطَلَبِ.

(٢) «تقييد الختام»: ويسمَّى أيضاب «التختيم»، و«التختيمة»، و«تقييد الفراغ»، و«حرد المتن»، و«الكولوفون» حفاظا على المصطلح الإفرنجي «Colophon»، «وهو التقييد الموجود في آخر النص، والمتعلق بالنساخة وبياناتها» (مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، ص٦٢، ٨٦، ١١٦-١١٧، ٢٩٢، وانظر أيضا: «علم الاكتناه العربي الإسلامي»، ص١٨١-١٨٣، «مشكلات فهرسة المخطوطات العربية» لقاسم السامرائي، ضمن أعمال ندوة «المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي: وضعية المجموعات وآفاق البحث»، مؤسسة الملك عبد العزيز - مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٠، ص٢١٩، «المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي» لفرُنسوَا دِيرُوش، تعريب أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥، ص٤٦٨-٤٧٤، «تقاليد المخطوط العربي: معجم مصطلحات وبيليوجرافية (البيليوجرافية)» لآدم جاسّك، إعداد محمود محمد زكي، معهد المخطوطات



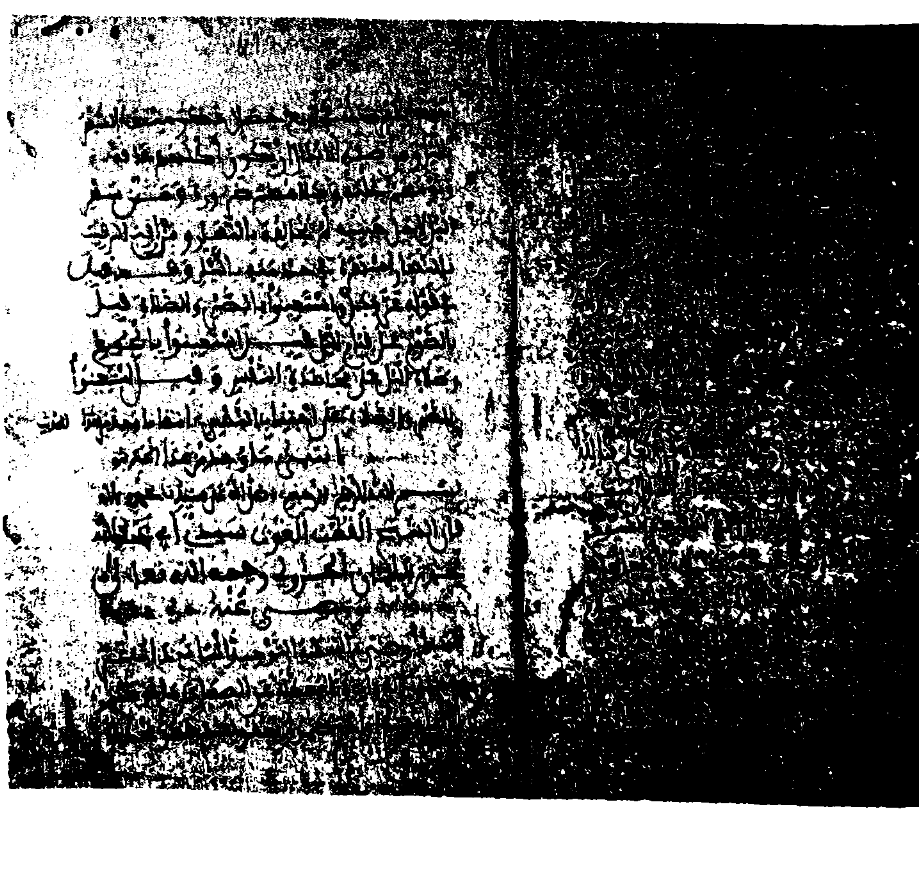
الأنموذج الثاني: عقيدة الجُزولي: نشر الأستاذ حسن جلاب رسالتيْن للجُزولي، ضمن كتابه **«محمد بن سليمان الجزولي: مقاربة تحليلية لكتابته الصوفية»**، بعنوانيْن هما: **«عقيدة الجزولي»**، و**«رسالة في التوحيد»**(١). وتبعه في ذلك الأستاذ

العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، القاهرة، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨، ص٧٣-٧٤)، تقنية التعامل مع الكتاب المخطوط، ص٦٠-٦٤).

(١) محمد بن سليمان الجزولي (مقاربة تحليلية لكتابته الصوفية) لحسن جلاب، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط٢، ١٩٩٩، ص٢٨، ٥٧-٧٤، ٨١-٨٢.

أحمد الوارث، في كتابه «الطريقة الجزولية: التصوف والشرف والسلطة في المغرب الحديث»[1].

والحال، أن «رسالة التوحيد»، لا تزيد عن كونها قطعة من «عقيدة الجزُولي»، بل إنها اشتملت على فقرتَيْن هامتين جدا، لا وجود لهما في سائر النُّسَخ، ولا تكتمل العقيدة إلا بهما، وقبل ذكر موضوعهما، نضع بين يدي القارئ صورة من ورقتها الأولى، وما قبل الأخيرة، والأخيرة:



(١) الطريقة الجزولية: التصوف والشرف والسلطة في المغرب الحديث لأحمد الوارث، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٣١/ ٢٠١٠، ص٦٨.

تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو لا يعلم الله إلا
الله تعالى و الصفة السلبية لا مشبه له ولا شبيه
له ولا نظير له ولا ولد له ولا والد ولا صاحبة له
الصفات الفعلية فمعنى الرحمن الرحيم الرزاق و الغفار
الباعث الوارث فإن قيل لك بما تعرف الله سبحانه
فقل أعرفه بسبعة أشياء الوجود والقدم والعلم
والقدرة والإرادة والحياة والحمد لله رب العالمين
[illegible] من عرف نفسه
فقد عرف ربه أي من عرف نفسه بالنقصان
فقد عرف ربه بالكمال من عرف نفسه بالعبد و
[illegible] عرف ربه بالقدم والبقاء من عرف نفسه
بالفقر والعجز عرف ربه بالغنى والقدرة من عرف
نفسه باتصافها بالدنس والعيوب والحدثان وخالف
هواها في عبادة ربه فهو موافق الكتاب والسنة
فإن ذلك يوصله إلى معرفة ربه المعرفة أنوار تلمع في
القلوب وتكشف إلى علام الغيوب ولا تحتاج لك
ولا تحتاج لذلك [illegible] إن شاء الله تعالى ولا حول

ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا
محمد وآله والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله
[illegible] إلى الله [illegible]
محمد بن سليمان الجزولي رحمه الله تعالى ورضي عنه
أن الدنيا لا تذم من القلب إلا بالزهد
السالم ولا يقوم الزهد ولا يتم من القلب لأن
[illegible] والزهد الحقيقي في الدنيا [illegible]
لا يكون إلا بعد وجود ما ذكر القلب [illegible]
بربه والتعلق به ومتوكلا عليه ولا [illegible]
إلا إذا أراد به [illegible] أمثال [illegible]
[illegible] لا تكون
إلا قوة على قدر الحاجة وملبسك ومسكنك
أيضا كذلك فإن [illegible] طعامك واستحب
[illegible] في [illegible] فإن [illegible] لا
من [illegible] شغله ولا [illegible] له إلا بالجوع [illegible]

احتوت الفقرة الأولى، الموجودة في أول النسخة، على تعريف «**التوحيد**»، والتأصيل له بالآية ١١ من سورة الشورى، وسورة الإخلاص، وآية الكرسي.

أما الفقرة الأخرى، الموجودة في آخر النسخة، فهي من صميم الفصل الموسوم في «**العقيدة**» بـ «**فصل في معرفة الله تعالى**». وتكمن أهميتها، في اشتمالها على تعريف لمصطلح «**المعرفة**»، مع التأصيل لها بهذا الأثر: «**مَن عرف نفسه، فقد عرف ربه**»(١).

ولا شك في أن غياب ما اشتملت عليه الفقرتان المذكورتان، يمثل ثغرة بارزة في «**العقيدة الجزُولية**».

ومن هذا المنطلق، لا ينبغي التردد في اعتبارها نسخة صالحة للمقابلة والمعارضة مع سائر النسخ.

الأنموذج الثالث: «الحفيدة»(٢) لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي: نشر الأستاذ يوسف احنانة هذه «**العقيدة**» في الملحق الأخير من ملاحق كتابه «**تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي**»، اعتمادا على نسختين مخطوطتين(٣):

---

(١) كثير من كُتُب الصوفية تَعُدُّ هذا الكلام حديثا نبويا، لكنه ليس من كلام السنة، بل هو محكي عن يحيى بن معاذ الرازي (**المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٧/ ١٩٩٧، الحديث ١١٤٩)، وقد حكم عليه أبو الفضائل الصغاني بالوضع (**الموضوعات** لأبي الفضائل الصغاني، منشور مع كتاب «**الدر الملتقط في بيان الغلط**» للمؤلف نفسه، تحقيق أبو الفدا عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥، الحديث ٢٨).

(٢) وتُعْرَف أيضا بـ «**صغرى صغرى الصغرى**».

(٣) **تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي** ليوسف احنانة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية - دار أبي رقراق، الرباط، ط٢، ٢٠٠٧، ص٣٣٣.

أولهما: نسخة مخطوطة خاصة، ضمن الكتب المخطوطة المحفوظة في خزانة خالِهِ محمد احنانة بتطوان.

ثانيهما: نسخة مخطوطة، محفوظة في خزانة ابن يوسف بمراكش. مع الاستئناس بنسختين من شرح أبي عبد الله محمد بن الحسن الصالحي الزجلي الشفشاوني، الشهير «ابن عرضون» (ت ١٠١٢هـ/١٦٠٣م) على «الحفيدة». الأول محفوظ في المكتبة الوطنية بالرباط، والثاني محفوظ في خزانة ابن يوسف.

بيد أن النص المحقَّق، خَلا من أضداد الصفات المعنوية[١]، وقد كان هذا بسبب عدم وقوف المحقِّق على نسَخ أخرى لم تَسْكُتْ عن ذِكْرِها، لاسيَّما إذا علمنا أن من النُّسّاخ مَن أثبتها، ومنهم من لم يُثْبِتها.

ومعلوم أن إهمالها سيجعل الصفات المستحيلة في حق الله تعالى، منحصرة في ثلاثة عشرة صفة، وهو خلاف مذهب السنوسي، الذي يحصرها في عشرين صفة، لأنه يقول بنظرية الأحوال.

كما أن عدم الاستقصاء عن نُسَخ أخرى من «الحفيدة» أوقع المحقِّق في آفتين:

الأولى: أن النص المحقَّق سقطت منه الأداة التفسيرية «أي» بين عبارتي «قائم بنفسه» و«غني عن المحل والمخصص»[٢]. وهذا من شأنه، أن يجعل عدد الصفات الواجبة في حق الله تعالى إحدى وعشرين صفة، وهو خلاف مذهب السنوسي، الذي يحصرها في عشرين صفة أيضا. وقد حصل هذا بسبب سقوطها

---

(١) وهي كونه عاجزا، وكارها، وجاهلا، وميتا، وأصَمَّ، وأعمى، وأبكم.

(٢) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، ص٣٣٣.

من النسخ التي اعتمدها، مع وجودها في نُسَخ أخرى كثيرة جدا محفوظة في خزائن الكتب المخطوطة.

ولا ريب في أن إثبات الأداة «أي» يبقى ضَرْبَةَ لازِبٍ، ولا يسعنا إهمالها، وذلك لسببين على الأقل:

أولهما: أن إهمالها سيحدث خللا في عدد الصفات الواجبة في حق الله تعالى.

ثانيهما: أن عبارة «الاستغناء عن المحل والمخصص»، لا تزيد عن كونها مفسِّرة لصفة «القيام بالنفس»، فقد قال السنوسي في بيان حقيقتها: «حقيقة القيام بالنفس: عبارة عن سلب الافتقار إلى المحل والمخصص. وإن شئت قلت: عبارة عن الغنى المطلق»(١).

الثانية: وَقَفَ النَّصُّ عند قول السنوسي: «ونُقِلَت إلينا بالتواتر»، وسقط منها عبارات هامة بعدها. ولا ريب في أن ذلك راجع إلى سقوطها من النسَخ المعتَمدة في تحقيقه.

وهذا تمام النص كما هو موجود في نُسَخ مخطوطة أخرى: «ونُقِلت إلينا بالتواتر والأخبار، نَقْلَ خَلَفٍ عن سَلَفٍ، إلى هَلُمَّ جَرًّا. وبالله تعالى التوفيق، لا رب غيره، ولا معبود بالحق سواه»، ناهيك عن دعاء الختام.

ولا شك في أن إهمال سائر النص، سيترتب عليه محذوران:

أولهما: إهمال الطريق الثاني من طرق «مشاهدة وقوع الأعراض البشرية بالأنبياء»، وهو طريق «الأخبار غير المتواترة»، بل إن أغلب هذه الأعراض وصلتنا بطريق «الأخبار»، وقليل منها بطريق «التواتر».

---

(١) حقائق التوحيد للسنوسي، مخطوط محفوظ في الخزانة الحسنية بالرباط، مسجل تحت رقم «١١٢٥٤»، الورقة ٢ب.

ثانيهما: إسقاط **مقصود** من أهم **مقاصد** المؤلِّف، وهي تقريره أن العقائد التي حَوَتْها «**الحفيدة**»، هي عينها **عقائد** السلف من أهل السنة والجماعة. وهذا ما أفادته عبارة: «**نقل خلف عن سلف**، إلى هلم جرًّا».

وهذا ما سوَّغ لنا إعادة نَشْرها، اعتمادا على ثماني نسخ مخطوطة. ملأت الفراغات الموجودة في **النسخ المخطوطة** التي اعتمد عليها **المحقق** المذكور[1].

الأنموذج الرابع: «**الحفيدة**» **مرة أخرى:** أَلَّف أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمن السُّكْتَانِي الرَّجْرَاجِي السُّوسِي (ت ١٠٦٢هـ/١٦٥٢م)، شرحا على «**الحفيدة**»، وَسَمَهُ بـ«**التُّحْفة المُفِيدة في شرح العقيدة الحفيدة**»[2]، بيد أن نسخة «**الحفيدة**» التي اعتمد عليها هذا **العالمُ المغربي** الشهير، لم تُذْكَر فيها أضداد «**الصفات المعنوية**»، وسوَّغ ذلك بقوله: «إنما سكت [السنوسيُّ] عنها لوضوحها، كما قال في «**الصغرى**»: **وأضداد المعنوية** واضحة من هذه»[3].

وهذا راجع إلى أن السكتاني، لم يَقِف على نسخ أخرى اشتملت على أضداد **الصفات المعنوية**، فوقع له ما وقع ليوسف احنانة كما ذكرنا أعلاه، ولو وقف عليها لكفاه ذلك ما سوَّغ به ما اعتبَرَ السنوسيَّ سكت عنه.

---

(١) **صغرى صغرى الصغرى** (=«**الحفيدة**») لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، منشورة ضمن «**ثلاث عقائد أشعرية**»، تحقيق خالد زَهْري، سلسلة «ذخائر من التراث الأشعري المغربي (٢)»، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان - الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط. ط١، ١٤٣٤/ ٢٠١٣، ص٧٩-١٠٤، ١٢٧-١٣٥.

(٢) **التحفة المفيدة في شرح العقيدة الحفيدة** لأبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني، تحقيق نزار حمادي، ٢٠١٢.

(٣) **التحفة المفيدة**، ص٧٩-٨٠.

ومن النسَخ التي ذُكِرَتْ فيها أضداد الصفات المعنوية، النسخ المخطوطة المحفوظة في الخزانة الحسنية تحت الأرقام التالية: «١١٣٤١» (٢٨٣ب - ٢٨٤أ)، «١٣٢٨٩» (٢١٥أ - ٢١٥ب)، «١٣٣٣٦» (٩٧أ - ٩٧ب)، «١٣٣٥٢» (٨٥أ)، «١٣٤٣٦» (١٧٥ب - ١٧٧أ)، «١٤٠١٣» (٨٢أ - ٨٢ب).

وتوجد - في المقابل - في الخزانة نفسِها، نسختان خطيتان لم تشتملا عليها، وهما المحفوظتان تحت الرقمين التاليين: «١٣٢٩٤» (٢٥٧ب - ٢٥٨أ)، «١٣٥٤٨» (١١٥ب - ١١٦ب).

وبعد عرْض هذه النماذج، نشير إلى أمرين هامين:

أولهما: أن القدماء كانوا يُبْرِزُون كتبهم في نسخ مختلفة، من حيث الزيادة، والنقصان، والحذف، والتغيير، بسبب الإملاءات المتعددة لمصنَّفاتهم، فالشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي الحاتمي (ت ٦٣٨هـ/١٢٤٠م)؛ مثلا، أخرج «الفتوحات المكية» في إبرازتين، الأولى أنهاها سنة ٦٢٩هـ/١٢٣١م، والثانية أنها سنة ٦٣٦هـ/١٢٣٨م[١]. وهذا يستلزم أن يكون المحقِّق على حذر، وهو يستقصي نسخ الكتاب الذي يحقِّقه، حيث قد يظن أن الخلافات البيِّنة الموجودة بين النُّسَخ المسؤولُ عنها هم النسّاخ، بيد أن البحث المعمَّق قد يفضي إلى أن الأمر يتعلق بإبرازات متعددة من قِبَل المؤلِّف نفسِهِ، ولا أستبعد أن يكون من هذا القبيل كتاب «حقائق التوحيد» لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، حيث لاحظنا أن نُسَخها المخطوطة المحفوظة في الخزانة الحسنية، تختلف فيما

---

(١) في الكتاب العربي المخطوط، ص٤٣، ٢١٢-٢١٣.

بينها اختلافا بيِّنًا، سواء على مستوى ترتيب الحقائق المعرَّف بها، أو اختلاف صيغ العبارات، أو تضييق التعريفات وتوسيعها[١].

ثانيهما: أن البحث عن النُّسَخ، يجب أن يكون أيضا في بطون الكُتُب، حيث كان من عادة كثير من العلماء، أن يضمِّنوا مصنَّفاتهم تقاييد ورسائل كاملة، ويمكن أن نمثل لذلك بنموذجيْن:

أ - ذكرنا، خلال هذا البحث، تقييدا لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي بعنوان «**شرح الباقيات الصالحات**»، وأشرنا إلى نُسَخه المخطوطة المحفوظة في الخزانة الحسنية، لكن عند تحقيقه، ينبغي عدم إهمال نُسَخ كتاب «**المواهب القدوسية في المناقب السنوسية**» لأبي عبد الله محمد بن عمر الملالي التلمساني (ت بعد ٨٩٧هـ/١٤٩١م)، حيث ضمَّنه التقييد المذكور، في «**الباب السادس في تفسيره[٢] لِما أشكل من الأحاديث النبوية، وما استنبط منها من الأحكام الشرعية**»[٣].

ب - ذكرنا في «**فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية**» تقييدا للسنوسي أيضا، وَسَمْناه به «**تأويل مشكلات البخاري**»، مع وصْف نسختيْه المخطوطتيْن المحفوظتيِن في الخزانة المذكورة[٤]، وعند إرادة تحقيقه، يجب تتبع نُسَخ

---

(١) **فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية**، ج١، ص٤٠٦-٤١٠.

(٢) الضمير يعود إلى السنوسي.

(٣) انظر هذا التقييد في «**المواهب القدوسية في المناقب السنوسية**» لأبي عبد الله محمد بن عمر الملالي التلمساني، تحقيق علال بوربيق، دار كردادة، الجزائر، ٢٠١١، ص٤٥٣-٤٥٨.

(٤) الخزانة الحسنية: «٦٤١٤» (٣١ب - ٥٨أ)، «٦٤٥١» (٤أ - ١٠ب) (**فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية**، ج١، ص١٤٩-١٥١)، والتقييد المذكور قيد تحقيق بمعية الأستاذ نزار حمادي.

«المواهب القدوسية»، علاوة على نُسَخ التقييد المذكور، لأن الملالي نقله فيه كاملا، في «الباب السادس»[1].

(١) المواهب القدوسية، ص٤٥٨-٤٨٨.

خاتمـــة

في الختام، نشير إلى أن البحث، كان يهدف إلى تحقيق المقاصد التالية:

١ - التنبيه على أن التحقيق لا يتوقف على المقابلة بين النُّسَخ المخطوطة وحسب، بل يجب أن يكون مسبوقا أيضا بالتحقيق في نسبة الكتاب إلى صاحبه. وبالتحقيق في عنوان الكتاب.

٢ - التنبيه على أن معرفة أصناف الأخطاء ضروري قبل ممارسة تقنيات التحقيق.

٣ - بيان أن الأخطاء الموجودة في كتب «علم الكلام» المنشورة، ليست مسؤولية الناسخ أو الناشر وحسب، بل قد تكون أيضا من مسؤولية المفهرسين أوالعلماء.

٤ - تقرير أن اختلاف مستويات التحقيقات المنشورة، بين تحقيق جيِّد، ورديء، ومتوسِّط، يوحي بأهمية الاستفادة من «علم الجرح والتعديل» لدى علماء الحديث، من أجل إنجاز مشروع علمي يتتبَّع المحققين، لإخضاعهم لميزان التعديل والتجريح، بعد استقصاء كل ما أُنْجِزَ لحد الآن من تحقيقات في مجال «علم الكلام»، بل يمكن توسيع هذا المشروع ليشمل سائر الفنون.

٥ - التذكير بأهمية الاستفادة من تجربة علماء الحديث في التنظير لتحقيق الكتب الكلامية، خاصة ما يتعلقب «التصحيح»، و«التضبيب»، و«التمريض»، و«الضرب»، و«الحك»، و«المحو»، و«الكشط»، و«تخريج الساقط»، والرموز المستعمَلة في الكتابة والضبط، و«المقابلة»، وغير ذلك من المباحث الكثيرة، لاسيَّما أن الضبط في المتون الكلامية أشد خطرا من متون سائر العلوم، لِما قد يترتب على ذلك من قَلْبٍ لمسائل الاعتقاد لمجرد تحريفِ أو تصحيفِ حرفٍ أو كلمةٍ.

٦ - الكشف عن أهمية إنجاز فهارس متخصصة في «علم الكلام»، تتولى استقصاء كل النسخ المخطوطة في هذا العلم، لتكون قاعدة علمية لإنجاز تحقيقات في المستوى المطلوب، وقد يكون «فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية»، المحفوظة في الخزانة الحسنية، الذي أحَلْنا إليه في موارد متعددة من هذا البحث، منطلَقًا لإنجاز فهرس يشمل كل المخطوطات الكلامية، المحفوظة في سائر خزانات العالم، سواء منها العامة أو والخاصة، وأن يكون في شكل قاعدة بيانات إلكترونية، يقول الأستاذ أحمد شوقي بنبين: «والواقع أن تهاون الباحثين في البحث عن نسَخ المخطوط من جهة، وعدم الكشف عن آلاف المخطوطات المحفوظة في المكتبات الخاصة من جهة أخرى، هو الذي لم يسعف المحققين في الأخذ بالأساليب الحديثة في ممارسة التحقيق العلمي. إن الاعتماد على نسخة واحدة أو نسَخ معدودة، لم يعد مقبولا علميا وعمليا في عملية نقد النص، مهما تكن الطرق والمناهج المطبقة في التناول. فلا ينبغي أن نمارس التحقيق العلمي اعتمادا على نسخة أو نسَخ معينة، بل يجب التفتيش عن المخطوطات، وتجميعها، وفهرستها، وهي مهام الكوديكولوجي الذي يبحث عن نسَخ المخطوطات، لتيسير عملية الفيلولوجي الذي يقوم بعملية تأريخ النص»(١).

٧ - تأكيد أهمية المعطيات الكوديكولوجية في خدمة التحقيق العلمي، إذ إن الكثير من المشاكل التي تعترض المحقق، سواء لدى تحقيقه كتبَ «علم الكلام» أو غيرها، لا يمكن أن يتصدى لها ويحلّها إلا «الكوديكولوجي ذو التجربة والمراس في دراسة الكتب المخطوطة، من حيث البحث في مصادرها، وترتيبها، وتأريخها، ووضع الفهارس المختلفة لها، والبحث في حياة النساخ وسلوكهم، ووضع القوائم

---

(١) في الكتاب العربي المخطوط، ص٢٠٢.

بأسمائهم، [و]هو المؤهَّل لتحديد الأخطاء، وإبراز الهفوات، واستجلاء ما ظل غامضا من الروايات المختلفة للنص الواحد، والتي هي نتيجة غفلة النساخ، وتفريطهم أو جهلهم. ولن يستطيع الكوديكولوجي العربي أن يحقق هذه الغايات العلمية المنشودة، إلا بتملكه وتوفره على الأدوات اللازمة للقيام بهذه العملية التقنية والعلمية في آن واحد»(١).

(١) المرجع نفسه، ص٦٥-٦٦.

إعادةُ بناء النّصوص القديمة الضّائعة:
مصادرُ التّاريخ المصري أُنْموذجاً

أيمن فؤاد سيد

تحتل كتب «التاريخ» في الإنتاج الثقافي للشعوب الإسلامية مكانة متميزة، كما تمثّلُ الكتابة التاريخية في الأدب العربي أهمّيةً استثنائية؛ ذلك أن الإنتاج التاريخي الإسلامي فاق في الكمّ والكيْف نظيرَه الغربي في العصور الوسطى. واستمرت الكتابة التاريخية نشِطةً في كل الأقاليم الإسلامية حتى القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، بل إنها استمرت إلى ما بعد ذلك في بعض الأقاليم؛ لأن التاريخ ظلّ موضوع اهتمام الملوك وأولي الأمر من ناحية، ولأن الكشف عن أحداث جديدة وتسجيلَها جعل منها مجالًا لتجدّد المعلومات والمفاهيم من ناحية أخرى[1]، هذا إلى أن الكتابة التاريخية عند المسلمين فاقت بالتأكيد ما وصلت إليه الكتابات التاريخية السابقة (اليونانية واللاتينية) في الفهم الاجتماعي للتاريخ، أو التنظيم العلمي للمادة التاريخية.

ولن أتناول هنا تطور أنواع الكتابة التاريخية عند المؤرخين المسلمين، ولكن سأكتفي بالإشارة إلى نوع واحد منها هو نمط «الحوّليّات» الذي أصبح النمط

(١) Sauvaget, J. et Cahen, CL., *Introduction a L'histoire de l'Orient Musulmaan,* Paris 1961, pp.33-34.

المفصّل سواء عند مؤرخي المشرق أو المغرب الإسلامي. وهناك المئاتُ من تلك الحوليات التي تتفاوت في طولها بدءًا من الرسالة التي تعالج موضوعًا محدّدًا، إلى الموسوعة الضخمة التي تعالج بالتفصيل تاريخ الإسلام بصفة عامة.

وإذا قارنّا هذه الحوليات – التي بدأت في الظهور في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي – بالتواريخ المبكّرة، نجدها تمثل مرحلة جديدة في الكتابة التاريخية أكثر مما تمثّلُ شكْلًا جديدًا؛ لأنها بدأت تستخدمُ مصادر مختلفة للمعلومات؛ حيث أصبحت الوثائق – التي أخذتْ في التزايد بفضل تنظيم الإدارات والسجلات الحكومية – من أهم مصادر المعلومات للحوليات التاريخية، بل إن بعض المؤرخين استعانوا في تسجيل حولياتهم بالآثار والعُملات وما شابهها فكانوا بحقٍّ مؤرخين بالمعنى الحديث للكلمة[١].

ويمكننا تقسيم «الحوليات الإسلامية» إلى نوعيْن:

– مصادر بالمعنى الدقيق للكلمة يكْتب فيها المؤلف عن أحداث شاهدها بنفسه أو كان هو أوّل منْ كتب عنها.

– مؤلفاتٌ مُجَمَّعةٌ استمَدّ مؤلفوها معلوماتهم عن طريق مؤلفين أقْدم.

وهذا النوع الأخير هو الأكثر عددًا، وتوجد منه في المكتبات العالمية أعداد من المخطوطات أكبر بكثير من المصادر الأصلية.

ومن الواضح أن عمل المؤرخ في الحالة الأولى يمثل أهمية أساسية بالنسبة لنا، بينما علينا في الحالة الثانية أن نبحث عن الأعمال السابقة التي اعْتمد عليها، إنْ كان

(١) J.et Cahen, CL., *op. cit*, pp. 23-33.

بإمكاننا الوقوفُ عليها ومطالعتُها، إذْ كثيراً ما تكون هذه الأعمال السابقة قد فُقدتْ، أو لا نجدُ لها على الأقلّ ذكْرًا في فهارس المكتبات المعروفة. وفي هذه الحالة، فإن المؤلف المتأخر يمثل لنا أهمية خاصة ترقى إلى مستوى المؤلف الأصلي بالرغم من أنه ليس صاحب هذا العمل(١).

وفي هذه الحالة، فإننا يجب أن نميز كذلك بين نوعيْن من المؤرخين: مَنْ كان يقنع بتجميع النصوص وتصنيفها، وبين من كانت لهم طريقتُهمُ الخاصّة في محاولة إعادة تقويم المادة وإيجاد تركْيبة جديدة لها مثلما فعل ابن خلدون مع «تاريخ» ابن الأثير. وعلى الرغم مما تمتع به هذه الفئة من امتياز عقلي إلا أنها أقل فائدة وأشدّ خطرًا على المؤرخ والمحقق الحديث، إذا ما اعتمد عليها في مقابلة النصوص(٢).

وعلى ذلك، فإن أول ما يجب على الباحث عندما يتصدّى لدراسة إحدى الحوليات أو الاستفادة منها، أنْ يتعرّفَ على القيمة الحقيقية لها ومكانتها بالنسبة للأصل، وإذا ما كانت تمثل أصْل المؤلف أو منْقولة عنه، خاصة وأن بعض هذه الحوليات يكون بعض أقسامه أصليًا أو أصليًا بالنسبة لنا والبعض الآخر على النقيض من ذلك تمامًا. وبذلك تكون مهمتنا الأساسية هي التمييز بين العمل الأصلي والعمل المنقول.

وإذا كان نقْلُ كلام السلف في الأدب يُعَدُّ انتحالًا - رغم أن العصور الوسطى لم تعرفْ حقوق التأليف كما نعرفها الآن - فإن الأعمال التاريخية لا تبنى على التخيّل بل على الوثائق، فإذا لم توجدْ وثائقُ فلا تاريخ؛ ومنْ ثمّ فلا مَفَرّ أمامنا

---

(١) CL., "Editing Arabic Chronicles: a few suggestions", dans *Les peuples musulmans dans L'histoire medievale*, Damas IFEAD 1977, p. 13.

(٢) J. et Cahen, CL., *op. cit*, p 35.

– حتى يومنا هذا – من أنْ نعتمد على حد كبير على المؤلفين الذين كانوا أول من اعتمد هذه الوثائق[١] . وبذلك أصْبح تضْمينُ مصنّفات الغير أو تضمينُ أقْسامٍ منها في صُلْب المصنَّف قاعدةً عامة. وفي الأحوال التي يورد فيها المؤلفون أسماء مصادرهم فإن هذا العيْبَ يصبح فضيلة، فكثيرًا ما حُفِظَت لنا نتيجة لذلك شذورٌ ومقتطفات من مصنفات فُقِدت تمامًا.

وكان العلماء والمؤلفون القدماء عند إشارتهم إلى المراجع التي يأخذون عنها ينقلون النّص كاملًا وأحيانًا بشكل مختصر، فلم يكن لديهم وسيلةٌ أخرى مناسبة لإطلاع القارئ على المصدر الذي أخذوا عنه، كما أنهم لم يجدوا طريقة أخرى مناسبة للإشارة إلى نصوص سبق ذكرها في الكتاب أو إلى صفحات سابقة. فمع تزايد عدد المصادر التي كان يعود إليها المؤلفون المتأخرون كانت الطريقة الوحيدة للإبقاء على المعلومات التي يريدون الاستشهاد بها هي تضمينها المؤلفات الجديدة بصورة مسهبة، خاصة وأن المؤلفين الذين كانوا يرجعون قُرَّاءهُم إلى كتب ضخمة تتألف من مجلدات عديدة لم يكونوا متأكدين من أن هذه الكتب ميسورة لهؤلاء القراء[٢] .

ومع بُعْدِ الشُّقّة الزمنية بين المؤلف وبين المصدر الذي يأخذ عنه لم يكن أمامه، ليقي نفسه من سهام المنتقدين، سوى أن يذكر المصدر الذي أخذ عنه بدقّة وأمانة. كما أن العلماء المسلمين كانوا يشدّدون على ضرورة الأمانة والدقة في النقل عن المصادر القديمة[٣] .

---

(١) pp. 34-35.

(٢) روزنتال، فرانز: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، بيروت – دار الثقافة ١٩٦١م، ١٠٢ – ١٠٣.

(٣) المرجع نفسه ١١٧، ١٢١.

ولم تكن طريقة ذكر المصادر المأخوذ عنها هي الطريقة الغالبة عند المؤرخين المتأخرين، فأحيانًا يورد المؤلف في بداية مصنفه ثبتًا بأسماء المراجع التي اعتمد عليها دون أن يُعْنى في صُلْب الكتاب بالتمييز بين ما أخذه من غيره وما جمعه هو بنفسه، وكثيرًا ما أغفل المؤرخون اللاحقون أسماء المؤلفين الذين نقلوا عنهم. ويحتاج الباحث لذلك إلى الحذر حتى لا يأخذ هذه التّضْمينات على أنها ألفاظ المؤلف نفسه، أو أنها ترجع إلى العصر الذي عاش فيه. وقد ساق هذا عددًا من الباحثين المعاصرين إلى الخطأ في الحكْم على بعض الأحداث.

ومع ذلك فإن المشكلة الأساسية التي تقابلنا في هذا النوع من الأعمال هي التأكد من أن هذه النقول أمينةٌ، وكيفيةُ اختيار المؤلف للنقول المستخدمة. ونستطيع أن نتأكد من ذلك بمقارنة هذه النقول التي يوردها أكثر من مؤلف عن أصل واحد، والتثبت من هذا الأصل إذا كان قد وصل إلينا[١]. وفي الحالات التي أمكننا فيها تحقيق رواية المؤلفين المتأخرين في أصولها تبيّن لنا أن أغلبهم أهْلٌ لهذه الثقة بصورةٍ تجعلنا نعتمد عليهم اعتمادًا كاملًا.

وبما أن الكثير من المصادر الأصلية قد فُقِد لسوء الحظ، إلا أنه من الممكن استرجاعُها وإعادة بنائها إلى حدّ ما عن طريق المؤلفات التاريخية المتأخرة التي حفظتْ لنا نقولًا ذات شأن للمؤلفين الذين فُقدت مؤلفاتهم اليوم. ويتطلب هذا أن نميّز في الكتب المتأخرة بين المصادر الأصلية التي اقتبس منها ووصلت إلينا وبين تلك التي ضاعت أصولها. ومن ثمّ يجب علينا أن نطبق على دراسة مصادر التاريخ

(١) CL., "Quelques chroniques anciennes relatives aux derniers fatimides", *BIFAO* 37 (1937-38) , p.2.

الإسلامي بصفة عامة طُرقَ «نقْد المصادر» والتمييز بين الأصول والفروع، وهو عملٌ لا غنى عنه، إذا أردْنا أن نقدّر القيمة الحقيقية للمعلومات المذكورة في تلك النصوص عن الأحداث موضوع الدراسة. وهذه مهمّةٌ ليست باليسيرة على الدوام؛ لأن الكثير من المؤلفات الأساسية ما زال مخطوطًا لم يُنْشرْ بعد، ومن ثمّ يصبح النشر العلمي لهذه المخطوطات هو الواجب الأساسي في الوقت الراهن[١]. لكنْ يجب تحرّي الدّقّة في اختيار النص الذي يُنْشر، من خلال مراجعة فهارس المكتبات المختلفة ومؤلَّفَي بروكلمان وسزكين، خاصة أنّ الكثير من المصادر المنشورة ليست من النوع الذي يستحقّ الاهتمام دائمًا. على أن يهتم محقّقوا هذه النصوص - إلى جانب التعليقات العلمية على الكتّاب - بتسجيل ملاحظاتهم المتعلقة بمصادر المؤلف في دراسة النَّصّ والتعليقات.

والتّراث التاريخي الإسلامي الذي وصل إلَيْنا، موزّع اليوم بين عدد كبير من المكتبات الشرقية والغربية، وهو مسجل فيها بطريقة غير متوازنة، ففي الوقت الذي أخرجت فيه مكتبات أوروبا وأمريكا وبعض مكتبات المشرق فهارس (Catalogues) تعرف برصيدها من هذا التراث فإن قسمًا كبيرًا منه ما زال حبيس بعض الخزائن أو لم يعرّف به تعريفًا جيدًا.

والملاحظ أن الفترة المتأخرة من التاريخ الإسلامي أفْضلُ تمثيلًا في هذه المكتبات من الفترة المبكّرة. وعلى ذلك فإن من واجب الباحثين إعادة التوازن بينها، سواء بإحياء المخطوطات القديمة النّادرة ونشْرها نشرًا علميًا، أو باستخدام التّضْمينات التي قام بها المؤلفون المتأخرون الذين اهتمّوا بالرجوع إلى مصادر

---

(١) J. SAUVAGET et Cahen, CL., *op. cit*, p. 36..

متقدمة في فترة كان فيها ذلك ممكنا بالنسبة لهم، ولكنْ بشرط استخدام النقد اللازم لها.

كذلك الحال بالنسبة للتوازن بين الأقاليم الإسلامية المختلفة. فإنّ العواصم الكبرى كانت بالطبع أفْضل عرضًا في مجموعات المخطوطات عن الأدب الإقليمي.

وإذا مثّلْنا لذلك بالمصادر التي تؤرّخ للدولة الإسلامية في مصر والشام في القرون الستة الأولى للإسلام، فإننا سنجد أن الكثير من المصادر المبكرة لهذه الفترة قد فقد اليوم، وإنْ تمكن المؤرخون المتأخرون - خاصّة في مصر - من الوقوف على بعض هذه المصادر وتضمينها في مؤلفاتهم الكبرى.

ويتعلق بما مرّ، أنّه لم تعرف الكتابة التاريخية الشامية أيّة أهمّية قبل عصر الحروب الصليبية، ولم يصل إلينا قبل عصر صلاح الدين سوى «تاريخ» يحيى بن سعيد الأنطاكي و«ذيل تاريخ دمشق» لابن القلانسي، بالإضافة إلى قسم من «تاريخ» العظيمي، وكتاب «البستان» للعماد الأصفهاني.

ونظرًا لأن قيمة أي مصدر إسلامي يقرّرها قِدَمُه وقرْبه من الحوادث التي يصفها، فإنّ بعض المؤرخين اللاحقين - الذين عُرِفتْ كتبهم منذ فترة بعيدة: أبي الفدا صاحب «المختصر في أخبار البشر» على سبيل المثال - تراجعت كثيرًا بعد أن عُرِفت المصادر التي اعتمدوا عليها، فقد نقل أبو الفدا في كتابه تاريخ ابن الأثير «الكامل في التاريخ».

وعلى العكس من ذلك، فإنه لم يصل إلينا شيء مباشر من المصادر الفاطمية كتب في زمن خلافة الفاطميين في مصر، وما وصل إلينا على ندرته من هذه المؤلفات، وصل في نُسخ كتبت بعد سقوط خلافة الفاطميين في مصر سنة

٥٦٧هـ/١١٧١م، بعد أنْ أضاع الأيوبيون كتب الفاطميين التي فقد منها الكثير[1]، ولكن بعضًا منها نجا من عدوان الأيوبيين وأخذ في الظهور بعد ذلك عندما بدأ اهتمام الناس بتاريخ مصر الماضي، ثم تسرب منها في فترات لاحقة بعْضٌ آخر استقرت نسخ منه في مكتبات أجنبية.

وما نعرفه عن تاريخ الفاطميين ندين به لهؤلاء المؤلفين اللاحقين، وعلى الأخص تقي الدين أحمد بن علي المقريزي الذي كتب في النصف الأول من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي كتابه النفيس **«المواعظ والاعتبار»** المعروف باسم **«الخطط»** وأعمالًا تاريخية مهمة أخرى. ورغم أن فترةً ما بين ثلاثة قرون وخمسة، تفْصله عن الفترة الفاطمية، فإنه تمكن من الاطلاع على عدد من المصادر المهمة ترجع إلى هذا العصر وضمّنَها في كتابه. كما أن كتابه **«اتعاظ الحنفا»** - الذي خصصه لتاريخ الخلافة الفاطمية - لم يكن معروفًا منه لنا إلى فترة قريبة سوى بدايته فقط.

ومن مصادر مصر الإسلامية التي فقدت اليوم وحفظها لنا مؤرخوا القرنين الثامن والتاسع للهجرة/ الرابع عشر والخامس عشر للميلاد: **«المستحسن من أخبار أحمد بن طولون»** أو **«سيرة أحمد بن طولون»** لابن الدّايَة، التي نقلها بتمامها ابن سعيد المغربي، المتوفى سنة ٦٨٥هـ/١٢٨٦م، في

---

(١) راجع، أيمن فؤاد سيد: **«خزانة كتب الفاطميين في مصر هل بقي منها شيء!»** مجلة معهد المخطوطات العربية ٤٢ (١٩٩٨)، ١٠-٢٦.

كتابه «**المُغرِب في حُلَى المَغْرِب**»(١)، ونقل ابن سعيد كذلك في الكتاب نفسه «**سيرة محمد بن طُغج الإخْشِيد**» لابن زولاق(٢) فحفظ لنا بذلك مصدرين معاصرين للدولة الطولونية والدولة الإخشيدية.

وحَفِظَ لنا ابن سعيد المغربي كذلك نقولًا مهمة عن الفترة المبكرة للدولة الفاطمية في مصر من كتاب «**بَلَشْكَر الأدباء**» لمؤلف فارسي الأصل، ولد في القاهرة سنة ٣٦٣هـ/٩٧٤م، هو أحمد بن الحسين بن أحمد الرُّوذْباري الذي ذكر أنه شهد أكثر أيام العزيز بالله وكان موجودًا لما مات، ويعد مصدرًا مهمًّا لخلافة الحاكم بأمر الله، وبداية خلافة الظاهر لإعزاز دين الله(٣).

وكذلك من كتاب «**سير الأئمة**» لأبي العلاء عبد العزيز بن عبد الرحمن بن حسين. المعروف بابن المهذّب، وهو مؤلِف قيرواني الأصل كانت أسرته قد قدمت مع المُعِزّ إلى القاهرة، ولا نعرف على التحديد الفترة التي عاش فيها ولكنه أنهى كتابه بنهاية خلافة الحاكم بأمر الله(٤). وكذلك من كتاب «**تاريخ مصر**» الذي ألفه أبو عبد الله محمد بن سعيد القَرْطي(٥) وقدمه إلى شاور السَّعْدي وزير الخليفة العاضِد آخر خلفاء الفاطميين في مصر. واعتنى فيه بتاريخ مصر من أول ما عمرت إلى عصره(٦)، قال ابن سعيد:

---

(١) ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب (القسم الخاص بمصر) ٧٣ - ١٣٣، وابن الداية هو أبو جعفر أحمد ابن يوسف بن إبراهيم الكاتب أحد خواص دولة الطولونيين بمصر، توفي سنة ٣٤٠ هـ. (ياقوت: معجم الأدباء ٥: ١٥٤ - ١٦٠؛ الصفدي: الوافي بالوفيات ٨: ٢٨٢-٢٨٣).

(٢) نفسه ١٤٨-١٩٧.

(٣) ابن سعيد: **النجوم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة** ٥٤-٥٧، ٣٦٣.

(٤) نفسه ٣٨، ٣٩، ٤١، ٣٦٣ (وعنه المقريزي: **الخطط** ١: ٣٥٢، **واتعاظ الحنفا** ١: ٢٣٦).

(٥) ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب (القسم الخاص بمصر) ٢٦٧-٢٦٨.

(٦) نفسه ٢٦٨.

«وقفت عليه من قِبَل النَّجم الرَيْحاني المعتني باقتناء الكتب، رحمة الله عليه، وقَيَّدْتُ منه ما أودعته هذا الكتاب من الآداب المنسوبة إليه»(١).

ومن المصادر المهمة للفترة الفاطمية المبكرة بمصر مؤلفات أبي محمد الحسن ابن إبراهيم الحسين المعروف بابن زولاق، المتوفى سنة ٣٨٦هـ/٩٩٦م(٢)، والتي لم يصل إلينا منها على كثرتها سوى كتابي **«أخبار سيبويه المصري»** و**«فضائل مصر»** وكلاهما لا يمثل شيئًا ذا قيمة. أما أهم مؤلفاته وهي **«سيرة المعز لدين الله»** فقد حفظ لنا منها المقريزي في القرن التاسع الهجري نقولا مطولة وقال عنها:

«وقد وقفت عليها بخطّه؛ حكى فيها أخبار المعزّ منذ دخل مصر إلى أن مات يومًا يومًا. فإنه كان حاضرًا ذلك ومشاهدًا له، وممن يدخل إليه ويسلم مع الفقهاء عليه ويروي في هذه السيرة أشياء بالمشاهدة، وأشياء مَدَّتْهُ بها ثقاتُ الدولة وأكابرها كما هو مذكور فيها»(٣).

أما سائر مؤلفات ابن زولاق الأخرى فلا نعرف إلا عناوينها التي وردت في كتب التراجم.

وإذا كان لم يصل إلينا من كتاب **«أخبار مصر»** للأمير المختار عز الملك محمد ابن عبيد الله بن أحمد بن عبد العزيز المسبحي (٣٦٦–٤٢٠هـ/ ٩٧٧–

---

(١) ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب (القسم الخاص بمصر) ١٣٤، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، **والنجوم الزاهرة** ٢٢، ٤٨، ٧٥، ٧٩، ٨٤، ١٠١ ٢١٦، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٦٤، ٣٦٧.

(٢) راجع، ياقوت: **معجم الأدباء** ٧: ٢٢٥ – ٢٣٠؛ الصفدي: **الوافي بالوفيات** ١١: ٢٧٠؛ المقريزي: **المقفى الكبير** ٣: ٢٨٤–٢٨٦: *EI*. art. *Ibn Zulaq* III, p. 1003

(٣) المقريزي: **اتعاظ الحنفا** ١: ٢٣٢، **والخطط** ١: ٣٨٥، ٤٧٠، ٤٥١، ٤٧٠، ٤٩٣.

١٠٢٩م) [1]، وهو مذكرات يومية للفترة التي عاصرها، وكان يقع في نحو ثلاثة وعشرين ألف ورقة، سوى الجزء الأربعين الذي يشتمل على بقية حوادث سنة ٤١٤هـ وحوادث سنة ٤١٥هـ من نسخة طالعها، واستفاد منها كل من أحمد بن عبد الله بن الحسن الأوحدي وتقي الدين أحمد بن علي المقريزي في مطلع القرن التاسع الهجري[2]، فإن قسمًا كبيرًا من الكتاب كان موجودًا عند أشخاص مختلفين من عصر المقريزي مكنته من نقل نصوص كاملة منه في حوادث سابقة على ذلك، حيث نص على أنه اطلع على المجلد الرابع والثلاثين من الكتاب الذي يتضمن حوادث سنة ٣٩٥هـ/١٠٠٥م[3]. كما نقل في: «**اتعاظ الحنفا**» و«**إغاثة الأمة**» و«**المقفى الكبير**» نقولا كثيرة عنه ترجع إلى السنوات من ٢٩١ إلى ٤١٥هـ تمكّنتُ من خلالها من إعادة بناء قسم من «**تاريخ**» **المسبحي** ونشرته عام ١٩٨١م[4].

وإذا انتقلنا إلى تاريخ الفاطميين في القرن السادس الهجري فسنجد أن من أهم مصادره أربعة مصادر فقدت أصولها اليوم وإن كانت موجودة حتى القرن

---

(١) نشر القسم التاريخي منها أيمن فؤاد سيد.
راجع. ابن خلكان: **وفيات الأعيان** ٤: ٣٧٣–٣٨٠، ابن سعيد: **المغرب في حلى المغرب** (قسم مصر) ٢٦٤–٢٦٣، المقريزي: **المقفى الكبير** ٦: ١٦٣، Bianquis, Th., *EI*. art. *al-Musabbihi* VII, pp. 650 - 51.

(٢) نشر القسم التاريخي منها أيمن فؤاد سيد وتياري بيانكي، بعنوان «**الجزء الأربعون من أخبار مصر**» للمسبحي، القاهرة – المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٧٨.

(٣) المقريزي: **مسودة كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار**، حققها وقدم لها أيمن فؤاد سيد، لندن – مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ١٩٩٥، ٣٠٠.

(٤) أيمن فؤاد سيد: «**نصوص ضائعة من أخبار مصر للمسبحي**» **حوليات إسلامية** ١٧ (١٩٨١) ١٠–٥٤.

التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، حيث نقل عنها مؤرخو العصر المملوكي الأواخر ما قدموه لنا من مادة تاريخية عن هذه الفترة. أولها كتاب «**تاريخ خلفاء مصر**» للقاضي المرتضى أبي عبد الله محمد بن الحسن الأطرابلسي المعروف بالمحنك، أحد من تولوا نظر الدواوين والخزائن في الدولة الفاطمية، وتوفي سنة ٥٤٩هـ/١١٥٤م. وينتهي تاريخ ابن المحنك عند خلافة الحافظ لدين الله (٥٢٦ - ٥٤٤هـ)، ولكن لا نعرف في أي سنة بالتحديد. وإلى هذا الكتاب ترجع الأجزاء الأساسية في حوليات ابن ميسّر المتعلقة بتاريخ الفاطميين المتأخرين، ونقل عن هذا الكتاب أيضًا ابن ظَافر الأزْدي في «**أخبار الدول المنقطعة**»، ويبدو أنه فقد بعد استخدام ابن ميسّر له فلا نجد أي نقول عنه عند المؤلفين المصريين المتأخرين[١].

والكتاب الثاني هو «**السيرة المأمونية**» أو «**تاريخ**» ابن المأمون الذي ألفه الأمير شرف الخلافة [الملك] جمال الدين أبو علي موسى بن محمد بن فاتك بن مختار البطائحي المعروف بابن المأمون، المتوفى بالقاهرة في ١٦ جمادى الأولى سنة ٥٨٨هـ/٤ يونية سنة ١١٩٢م[٢]. ويمثل هذا الكتاب أهمية خاصة لفترة خلافة الآمر بأحكام الله ووزارة الأفضل بن بدر الجمالي ووالد المؤلف الوزير المأمون البطائحي، ولكن يبدو أنه ارتبط بالذات بأحداث السنوات ٥١٥ - ٥١٩هـ/١١٢١ - ١١٢٥م، التي تولى فيها والده الوزارة. وهذا الكتاب أحد ثلاثة مصادر استفاد منها المقريزي في «**الخطط**» فيما يخص الاحتفالات الفاطمية هو

---

(١) راجع: ابن ميسر، **أخبار مصر** ١٥٧، ابن ظافر: **أخبار الدول المنقطعة** (القسم الخاص بالفاطميين) ٨٩؛ المقريزي: **اتعاظ الحنفا** ٣: ٢٢٣؛ أيمن فؤاد سيد: «**دراسة نقدية لمصادر تاريخ الفاطميين في مصر**»، دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى محمود محمد شاكر، القاهرة ١٩٨٢، ١٥٠ - ١٥١.

(٢) المقريزي: **السلوك لمعرفة دول الملوك** ١: ١١١، والخطط ١: ٤١١.

و«**نزهة المقلتين**» لابن الطوير القيسراني و«**الذّخائر والتُّحَف**» المجهول المؤلف، فعن طريقه استطاع المقريزي أن يصف لنا باستمرار تفاصيل الاحتفالات التي تمت في عهد الخليفة الآمر ووزارة والده المأمون بن البطائحي. وبلغت إشارات المقريزي في الخطط لتاريخ ابن المأمون ثلاث وخمسين إشارة، كما نقل أغلب الحوادث الواقعة بين سنتي ٥١٥ و٥١٩هـ في «**اتعاظ الحنفا**» عن هذا الكتاب، رغم أنه لم يشر إليه خلالها سوى مرة واحدة(١).

ولا شك أن ابن ميسر اعتمد أيضًا على هذا الكتاب بالنسبة لفترة وزارة المأمون ابن البطائحي، غير أن اختصار كتاب ابن ميسر وإيجازه لا يوضح لنا هذه الصلة.

وتمكّنْت من خلال النقول المطوّلة عن هذا الكتاب عند ابن عبد الظاهر والنويري والمقريزي أنْ أعيد بناء قسم كبير من الكتاب، صدر عن المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة سنة ١٩٨٣م.

وعند صدور هذه الطبعة لم أكن قد دَرَسْتُ بالتَّفْصِيل الطَّرِيقَة التي أثْبَتَ بها المَقْريزي نُقُولَه عن ابن المأمُون في «**مُسَوَّدَة المَوَاعِظ والاعْتِبار**» التي وَصَلَت إلينا بخَطِّه في قِسْمَيْن مَحْفُوظَيْن بمتحف طوب قابي سراي بإستانبول. ولم أكن قد اطَّلَعْتُ كذلك على الكُرَّاسَة التي وَصَلَت إلينا بخَطِّ المَقْريزي والمحفوظة الآن بمكتبة Liege ببلجيكا والتي دَرَسَها مُؤَخَّرًا الصَّديقُ الباحِثُ فريدريك بودان FREDERIC

---

(١) نشرت النصوص التي وصلت إلينا من هذا الكتاب، راجع: ابن المأمون «**نصوص من أخبار مصر**»، حققها وكتب مقدمتها أيمن فؤاد سيد، القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٨٣.

BAUDEN في سِلسِلَةٍ من المقالات المُهِمَّة بعُنْوان MAQRIZIANA صَدَرَ منها ثَلاثُ عَشْرَة حَلْقَة.

وتُوَضِّحُ لنا «مُسَوَّدَةُ المَوَاعِظ والاعْتِبار» مَنْهَجَ وَاحِدٍ من أَئِمَّة عُلَمَاءِ المُسْلِمين في التَّأليف وكيفيَّة جَمْعِه لمادَّة مُؤَلَّفاتِه وإثْباتِه لمصادِرِه وكَيْفِيَّة اسْتفادَتِه منها. ويَرجِعُ تأريخُ تَدْوِين هذه المُسَوَّدَة - من خِلالِ التَّوارِيخ الوارِدَة فيها - إلى الفَتْرَة ما بين سنتي ٨١١ و٨١٨هـ، وهي الفَتْرَةُ نَفْسها التي انْتَقَى فيها المَقْرِيزي، سنة ٨١٤هـ، ما اخْتارَه من تاريخ ابن مُيَسَّر.

ويُمَثِّلُ نَصُّ المُسَوَّدَة الهَيْكَلَ الرَّئيس الذي بَنَى عليه المَقْرِيزي شَكْلَ كِتَابِه وتُعَرِّفُنا بالمَصَادِر الأولى التي كانت تحت يَدِه وَقْتَ كِتابَتِه للمُسَوَّدَة وكيفية اسْتفادَته منها، بينما تُشِيرُ الإضَافاتُ الهامِشيَّةُ والطَّيَّاراتُ المُتناثِرَةُ بين أوْراقِها إلى المَصَادِر التي تَعَرَّفَ عليها أثْناءَ تأليفِه الكِتَاب. وإلى هذه الفَتْرَة نَفْسِها تَعُودُ الكُرَّاسَةُ المَحْفوظَةُ في مكتبة Liege ببلجيكا والأُخْرَى المَحْفوظَة بمكتبة الإسكندرية بمصر وكلاهُما بخَطِّ المَقْريزي.

وتشتملُ «مُسَوَّدَةُ المَوَاعِظ» بقِسْمَيْها على نُقُولٍ مُطَوَّلَةٍ من «تارِيخ ابن المأمُون» في صُلْبِ النَّص ونُقُولٍ أُخْرَى مُثْبَتَة على هوامِشِها سَبَقَ له أنْ أثْبَت بَعْضَها في صُلْبِ النَّص، ترجعُ جَمِيعُها إلى الفَتْرَة التي كان المَقْرِيزي يُدَوِّنُ فيها هذه المُسَوَّدَة. ويُوجَدُ بكُرَّاسَة Liege بين ورقتي ١٥٧و - ١٦٠ظ «مُخْتارٌ من «سِيرَة المأمُون بن البَطَائحي» تأليفُ الأمير جَمال المُلْك أبي عليّ مُوسَى بن المأمُون أبي عبد الله محمد ابن فاتِك بن مُخْتار المَعْروف والِدُه بابن البَطَائحي عَفَا الله عنه»، ترجعُ إلى السَّنَوات ٥٠١-٥١٥هـ دُون انْتِظام، أعْقَبَها مُباشَرَةً خَبَرٌ يتعلَّقُ بالمَلك المُغولي جَنْكِيزْخان مَنْقُولٌ من كِتَابِ «مَسَالِك الأبْصَار» لابن فَضْلِ الله العُمَري، الذي

وَصلَت إلينا منه نُسَخٌ مُثْبَتٌ عليها أنَّ المَقْريزي وَقَفَ عليها سنة ٨٣١هـ ولا يَقِفُ ذلك دَليلًا على أنَّ كرَّاسَة Liege كُتِبَت بعد هذا التَّأريخ الذي كان المَقْريزي قد قارَبَ فيه على الانْتِهاء من تأليفِ كِتاب «المَوَاعِظ والاعْتِبار». فقد حاوَلَ فريدريك بودان FREDERIC BAUDEN أنْ يُثْبِتَ أنَّ النُّصُوصَ التي اختارَها المَقْريزي من «سِيرَة المأمُون بن البَطَائحي» سَجَّلَها في هذا التَّأريخ المتأخِّر، عِلْمًا بأنَّ هذه النُّصُوص بعينها ضَمَّنَها المَقْريزي في كِتاب «اتِّعاظ الحُنَفا» الذي انْتَهى من تأليفِه قبل ذلك بأكثر من عَشْرِ سَنَوات (قبل سنة ٨٢٤هـ).

وأثبَتَت لي خِبْرَتي بِمَنْهَجِ المَقْريزي في التأليف أنَّ قِسْمًا كَبيرًا من النُّصُوصِ التي سَجَّلَها في مُسَوَّداتِ كُتُبِه أو في الكُرَّاسات التي كان يُسَجِّلُ فيها الفَوائِدَ والنُّقُولَ التي كان يَخْتارَها من خِلالِ مُطالَعَاته الوَاسِعَة، لم يلْتَزِم بنَقْلِها كما هي في مُبَيَّضاته وإنَّما كانت فقط للتَّذْكير، وأنَّه كان دائِمَ الرُّجُوع إلى الأُصُولِ التي نَقَلَ عنها عند تَحْرِيرِه لمؤلَّفاتِه. فنحن نَجِدُ اختِلافًا في العِبارَة وفِقْرات ناقِصَة في المُسَوَّدات والكُرَّاسات اسْتَكْمَلَهَا من أُصُولِها عند التَّبْيِيض.

فهو يَسْتَخْدِمُ في هوامِش مُسَوَّداته عباراتٍ كَثيرة للتَّذْكير من مثل: «يُكْتَبُ هنا ما لَخَّصْتُه من.....» (ورقة ٢٥و)، «يُذْكَر في الإيوان ما ذكره في **كتاب الذَّخائر** عن سَرِير المُلْك في المَخْرَج من القَصْرِ أيَّام المُسْتَنْصِر» (ورقة ٢٨و)، «**تُذْكَر** الدَّواوين في الدَّوْلَة الفَاطِمية عند ذكر الإيوان فإنَّ مَحَلَّها كان في الدَّوْلَة بجوار الإيوان. ويُذْكَرُ في خَبَرِ الإيوان أيضًا قولُه في **كتاب الذَّخائر حَدَّثني منْ أثِقُ به قال: كُنْتُ** بالقَاهرة يومًا من شهور سنة تسع وخمسين وأربع مائة **وقد اسْتَفْحَل أمْرُ المَارِقين**» (ورقة ٣٢و)، «يُذْكَرُ من الخِيَم ما ذكره في **كتاب الذَّخائر من الخِيَم المُخْرَجَة** في المِحْنَة زَمَنِ المُسْتَنْصر» (ورقة ٤٨و)، «**يُذْكَرُ في** باب **الذَّهَب المُوَلَّد**

الآثري الذي ذُكِرَ في الجوامع عند ذِكْر الموالِدِ فإنَّه هنا أَلْيَقُ به من هناك» (ورقة ٤٩و) . «يُذْكَر بالقَرْيَة ما ذكره ابنُ المأمون عند عَقْدِ المجلس بسَبَبِ نِزار بن المُسْتَنْصِر وما ذكره في كتاب الذخائر عند ذكر المُخَرّج من القَصْر» (ورقة ٥١و) ، «تُذْكَر المولوين ويذكر في خِزانة الكُتُب ما ذكره في كتاب الذَّخائر» (ورقة ٥٥ظ) ، «يُذْكَر هي ما قاله في كتاب الذَّخائر والتُّحَف» (ورقة ٦١ظ، ٦٢و) ، «يُنْقَل ما قال المُسَبِّحي في سنة ٣٩٨» (ورقة ١٦٠ظ) .

كما أنَّ الإضَافات الهامِشيَّة والطَّيَّارات الموجُودَة في الإخْرَاج النَّهائي لمؤلَّفات المَقْريزي (الجزء الأوّل من «السُّلُوك» نُسْخَة مكتبة يِنِّي جامع بإستانبول، وبداية كتاب «اتِّعاظ الحُنَفا» نُسْخَة مكتبة غوطا بألمانيا، والجزء الثَّالث من «المَوَاعظ والاعتِبار» نُسْخَة مكتبة جامعة ميتشيجن بالولايات المتحدة) تَدُلُّ جَميعُها على أنَّ المَقريزي كان دائِمَ النَّظَرِ في مؤلَّفاته يَسْتَدْرِكُ ويُضِيفُ إليها تَفاصِيلَ وأخْبارَ وَقَفَ عليها بعد الإخْراج الأخير للكتاب. وعلى ذلك يجب أنْ نُفَرِّقَ بين هذه الإضافات والإلْحاقات الهامِشيَّة التي كان يُشيرُ إلى مَوْضِعِها من النَّصِّ بعلامَة إلحاق، وبين الحَواشِي الشَّارِحَة أو المُوَضِّحَة التي كان يُسَجِّلُها على الهَوَامِش - في وَقْتِ تَحْرِيرِ النَّصِّ - مسبوقةً بحرف حـ أي حاشِيَة. وهذه الحَوَاشِي الشَّارِحَة، على عَكْس الإضافات والإلْحاقات الهامِشيَّة، لا يَجِبُ إدْماجُها في النَّصِّ وإنَّما مَكانُها في الحَوَاشي، وواضحٌ أنَّه أسْلوبٌ انْفَرَدَ به المَقْريزي في التَّأليف. وقد تَنَبَّه إلى ذلك النُّسَّاخ المُحْتَرِفون كما هو واضحٌ في النُّسَخ التي وَصَلَت إلينا والتي كتبها هؤلاء النُّسَّاخ نَقْلًا عن أُصولِ المَقْريزي التي كَتَبَها بخَطِّه.

ونُلاحِظُ من خِلالِ «مُسَوَّدَة المَوَاعِظ والاعتِبار»، التي تُمَثِّلُ الشَّكْلَ الأول للكتاب، أنَّ المَقْريزي لم تَتَوافَر له في أوَّلِ الأمْر أجزاءُ «السِّيرة

المأمونيّة» الأرْبَعَة التي أشار إليها بوضوح ابن سعيد وابن عبد الظاهر. وقد اطّلَعَ على أجزاءَ منها أثبتَ نقولًا عنها في صُلب نص المسوّدة، ثم أضاف بعد ذلك في هامِش المُسَوَّدَة ما انْتَخَبَه من الأجزاء التي وقف عليها بعد ذلك. فقد وَرَدَ ذِكْرُ ابن المأمون في المُسَوَّدَة الأولى، التي نشرتُها سنة ١٩٩٥م، واحدًا وأرْبعين مَرَّةً بينها خَمْس عَشْرَة مَرَّة في صُلْبِ النّص والباقي مضاف في الهَامِش، وإنْ كانت بعضُ النُّصُوص المثبتة في الهامش وردت في مواضع أخرى في صُلْبِ النَّص، بينما وَرَدَ ذِكْرُه في القِسم الثاني من المسوّدة سبع مَرَّات بينها خَمْس مَرَّات في صُلْبِ النَّص.

وفي الوَقْتِ نَفْسِه اعْتَمَدَ المَقْرِيزي على ابن المأمون في [illegible] موضع في صُلْبِ نَصِّ المُسَوَّدَة من خِلالِ مَصْدَرٍ ثانوي هو «خِطَطُ القاهرة» المعروف بـ«الرَّوْضَة البَهِيَّة الزَّاهِرَة في خِطَطِ المُعِزِّيَّة القاهرة» لمحيي الدين بن عبد الظَّاهِر في وَقْتٍ لم تكن أجْزَاءُ كِتَابِ ابن المأمون محتوية على هذه المادّة مُتوافِرَة له، وعندما وَقَفَ عليها بعد ذلك أحالَ مُباشَرَةً إلى «تاريخ ابن المأمون» ومَحَى اسْم ابن عبد الظّاهر، الذي نَعْرِفُ كذلك من خِلالِ نَصّ المَقْريزي أنّه صَنَع «مُخْتَصَرًا لتاريخ ابن المأمون».

والكتاب الثالث هو كتاب مجهول المؤلف عنوانه «أخبار الدولة المصرية وما جرى بين الملوك والخلفاء والفتن والحروب من أيام الآمر إلى أيام شيركوه» وقف عليه المؤرخ ابن الفرات في القرن الثامن الهجري في مجلد لطيف ونقل عنه بطريقة شبه كاملة نصًا مطولًا يعطينا انطباعًا لا يرقى إليه الشك على أن صاحبه كان موجودًا في القاهرة في زمن وزارة الوزير ضرغام (٥٥٨-٥٥٩هـ/١١٦٣-

١١٦٤م) [١]، ومن الممكن أن يكون هذا الكتاب معروفًا لبعض المؤرخين المتأخرين، ولكن الأمر مشكوك فيه، حيث أورد المقريزي هذا النص بتمامه في «اتعاظ الحنفا» وملخصًا في «الخطط»، وغالب الظن أنّ نقله عنه لم يكن بطريقة مباشرة، بل بواسطة نص ابن الفرات نفسه[٢].

أما الكتاب الأخير فهو كتاب «**نُزْهة المُقْلتيْن في أخبار الدولتين الفاطمية والصلاحية**» للمرتضى عبد السلام بن الحسن بن عبد السلام الفهري القيسراني المعروف بابن الطوير، المتوفى سنة ٦١٧هـ/١٢٢٠م[٣]، الذي يعدّ المصدر الرئيس الذي استقى منه المؤرخون المتأخرون أمثال ابن الفرات والقلقشندي والمقريزي وابن تغرى بردي القِسْمَ الأهمّ من معلوماتهم عن النُّظُم والرسوم الفاطمية، علمًا بأن المؤرخين الأسبق في القرنين السابع والثامن للهجرة / الثالث عشر والرابع عشر لم يعرفوا هذا الكتاب.

وينتمي ابن الطُّوَير إلى نفس طبقة المؤلفين الإداريين الذين أوكلت إليهم الحكومة وظائف الإشراف العليا على الدواوين الإدارية في مصر في أيام الفاطميين والأيوبيين والتي ينتسب إليها: ابن الصيرفي والمرتضى بن المُحَنَّك والمخزومي وابن مماتي والنابلسي والقاضي الفاضل. وتولى ابن الطوير «**ديوان الرواتب**» – وهو أحد فروع «**ديوان الجيش**» في أواخر الدولة الفاطمية. وكتب ابن الطوير كتابه على الأرجح في

---

(١) نشر كلود كاهن هذا النص، انظر: Cahen, CL., "Un recit inedit du vizarat de Dirgham" *An Isl.* VIII (1969) , pp.. 27 - 46.

(٢) المقريزي: اتعاظ الحنفا ٣: ٢٦٤–٢٧١، والخطط ٢: ١٢–١٣.

(٣) الصفدي: الوافي بالوفيات ١٨: ٤١٧–٤١٨؛ Cahen, CL., *EI.* art. *Ibn al - Tuwayr* III, p. 985، أيمن فؤاد سيد: مقدمة نزهة المقلتين لابن الطوير.

زمن السلطان صلاح الدين وقصد عمل ما يشبه الموازنة بين نظام الدولة الفاطمية الذي خَبَرَه جيدًا ونظام دولة صلاح الدين، ولكن النقول التي حفظت لنا من هذا الكتاب تتعلق كلها بالدولة الفاطمية حتى قال عنه ابن تغرى بردي أنه «أجْدَرُ بأخبار الفاطميين من غيره»[١].

وإذا انتقلنا إلى الفترة الأيوبية سنجد أن المصدر الرئيس لحياة السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب وهو «البرق الشامي» لا يوجد منه الآن سوى الجزأين الثالث والخامس[٢] من أصل سبعة أجزاء[٣]، وبقية أجزاء الكتاب لا نعرفها إلا من خلال النقول المطولة التي نقلها عنه أبو شامة في «**كتاب الروضتين**»، وهي تشتمل على العديد من مراسلات صلاح الدين.

ومن أهم المصادر التي تناولت الفترة الممتدة بين القرنين الرابع والسادس للهجرة «**تاريخ ابن أبي طي**» وهو تاريخ عام للعالم الإسلامي من وجهة نظر شامية شيعية كتبه المؤرخ الحلبي يحيى بن حميد بن ظافر بن النجار الحلبي المعروف بابن أبي طي، المتوفى نحو سنة ٦٣٠هـ/١٢٣٣م[٤]. وقد فُقد هذا التاريخ وإن حفظ لنا أبو شامة وابن الفرات والمقريزي نقولا كثيرة عنه. فالمؤرخ الشامي أبو شامة يرجع إليه

---

(١) ابن تغرى بردي: **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ٥: ٢٤١.
وقد أعدت بناء النصوص التي نقلها المؤرخون عن هذا الكتاب وصدرت في مجلد بعنوان، **ابن الطوير: نزهة المقلتين في أخبار الدولتين**، بيروت - المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ١٩٩٢.

(٢) نشرهما الدكتور مصطفى الحياري وصدرا عن مؤسسة عبد الحميد شومان بعمان - الأردن ١٩٨٧.

(٣) اختصر الفتح على البنداري هذا الكتاب في جزأين باسم «**سنا البرق الشامي**» لم يصل إلينا منهما سوى الجزء الأول نشرته الدكتورة فتحية النبراوي، القاهرة - مكتبة الخانجي ١٩٧٩.

(٤) الصفدي: **الوافي بالوفيات** (مخطوطة السليمانية رقم ٨٤٢) ورقة ٣٠، ابن شاكر: **فوات الوفيات** ٤: ٣٦٩ - ٣٧١؛ Cahen, CL., *EI.* art *Ibn Abi Tayy* III, p. 715.

باستمرار فيما يخص عصر السلطان صلاح الدين، وذكر في أحد المواضع عنوان الكتاب الذي رجع إليه وهو «**السيرة الصلاحية**» المعروف بـ «**كنز الموحدين في سيرة صلاح الدين**»(١). أما النقول التي أوردها عنه كل من ابن الفرات والمقريزي المتعلقة بتاريخ الفاطميين في مصر فأغلب الظن أنها نقلت من أحد الكتابين الآتيين: «**معادن الذهب في تاريخ الملوك والخلفاء وذوى الرتب**» - الذي ذكره ابن الفرات - ويوحي بأنه من ناحية تاريخ عام للعالم الإسلامي ومن ناحية أخرى حوليات محلية لمدينة حلب مسقط رأسه، أو «**تاريخ مصر**» الذي ذكره الصفدي نقلا عن ياقوت الحموي(٢).

وإزاء فقْدِ المؤلّفات الأصْلية، لا توجد أمامنا سوى طريقة واحدة لتكوين فكرة واقعية عن مضمونها، هي دراسةُ المادة التي حفظها لنا منها المؤلفون الذين نقلوا أغلب مادتها. فتجميع هذه النصوص وإعادة بنائها ونشرها نشرًا علميًا اعتمادًا على مخطوطات جديدة من شأنه أن يصوب الكثير من الأخطاء التي وقعت في النشرات السقيمة للمصادر المتأخرة وخاصة فيما يتعلق بالمصطلحات وأسماء المواضع، ومن شأنه كذلك أن يساعدنا على إعادة دراسة تاريخ هذه الفترات اعتمادًا على هذه المصادر المعاصرة دون الخلط بينها وبين المصادر المختلفة الأخرى، مما يعيننا على رسم لوحة صادقة للحوادث التاريخية كما تظهر في كتابات هؤلاء المؤرخين المعاصرين. وهذا العمل لا يمكن أن يتم على الوجه الأكمل إلا بعد فحص مدقق ومتزامن للنصوص التي نأسف لأن قسمًا كبيرًا منها ما زال غير منشور.

---

(١) أبو شامة: **الروضتين** ١/٢: ٤١٥.

(٢) الصفدي: **الوافي بالوفيات** ١: ٤٩.

وقد سبق للعالم الراحل محمد مصطفى زيادة في تصديره للقسم الثاني من الجزء الثالث من كتاب «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي أن قال: «إن من واجبي أن أنادي بوجوب توجيه الهمم للكشف عن تلك المنابع التاريخية الكبرى (وكذلك الصغرى منها) مع تنسيق المجهود الذي يبذل في هذا العمل تنسيقًا يكفل للقائمين عليه مواصلة الإنتاج العلمي الصحيح من غير ما حاجة إلى دعاية أو جلبة أو إعلان. وأود أن أزيد على هذا النداء أن العمل المبتكر في ميدان التاريخ في مصر الناهضة هو العمل على جعل تلك المنابع التاريخية في متناول الباحث فإن ذلك هو السبيل الوحيد إلى التأليف السليم في المستقبل القريب».

المصادر والمراجع

- أيمن فؤاد سيد: «**دراسة نقدية لمصادر تاريخ الفاطميين في مصر**»، دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى محمود محمد شاكر، القاهرة - مكتبة الخانجي ١٩٨٢، ١٢٩-١٧٩.
- ابن تغرى بردي (جمال الدين أبو المحاسن يوسف) ، المتوفى سنة ٨٧٤هـ/ ١٤٧٠م. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**»، ١-١٢ نشرة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٩-١٩٥٦.
- ابن خلكان (شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد) المتوفى سنة ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م. «**وفيات الأعيان وأنباء الزمان**» ١ - ٨، تحقيق إحسان عباس، بيروت - دار الثقافة ١٩٦٩ - ١٩٧٢.
- روزنتال، فرانز: «**مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**»، بيروت دار الثقافة ١٩٦١.
- ابن سعيد (علي بن سعيد المغربي) ، المتوفى سنة ٦٨٥هـ/١٢٨٦م.

  * «**المغرب في حلى المغرب**» القسم الخاص بمصر، حققه زكي محمد حسن وآخرون، القاهرة - جامعة فؤاد الأول ١٩٥٣.

  * «**النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة**»، تحقيق حسين نصار، القاهرة - مركز تحقيق التراث ١٩٧٢.
- ابن شاكر الكتبي (صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد) ، المتوفى سنة ٧٦٤هـ/١٣٦٢م. «**فوات الوفيات**» ١ - ٥ تحقيق إحسان عباس، بيروت - دار صادر ١٩٧٣ - ١٩٧٤.

- أبو شامة (شهاب الدين بن عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي)، المتوفى سنة ٦٦٥هـ/١٢٦٧م. «**الروضتين في أخبار الدولتين**» الجزء الأول في قسمين تحقيق محمد حلمي محمد أحمد، القاهرة - لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٦-١٩٦٢.
- الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك)، المتوفى سنة ٧٦٤هـ/١٣٦٣م. «**الوافي بالوفيات**» ١-٣٠، تحقيق مجموعة من العلماء، النشرات الإسلامية - ٦، استانبول - بيروت ١٩٤٩-٢٠١٠م.
- ابن الطوير (أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسراني)، المتوفى سنة ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م، «**نزهة المقلتين في أخبار الدولتين**»، أعاد بناءه وحققه وقدم له أيمن فؤاد سيد، النشرات الإسلامية - ٣٩ شتوتجارت - دار النشر فرانز شتاينر ١٩٩٢.
- ابن ظافر (جمال الدين أبو الحسن علي بن أبي منصور ظافر الأزدي)، المتوفى سنة ٦١٢هـ/١١٢٥م. «**أخبار الدول المنقطعة**» دراسة تحليلية للقسم الخاص بالفاطميين مع مقدمة وتعقيب أنديه فريه، القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٧٢.
- المسبحي (الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد)، المتوفى سنة ٤٢٠هـ/١٠٢٩م. «**نصوص ضائعة من أخبار مصر**» اعتنى بجمعها أيمن فؤاد سيد، حوليات إسلامية، *An. Isl.* XVIII (1981), pp. 1-54.
- المقريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي)، المتوفى سنة ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م.
  * «**اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**» ١-٣ تحقيق: جمال الدين الشيال، ومحمد حلمي أحمد، القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧٣-١٩٩٧م.

* الخطط = «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار»، ١ – ٥، قابله على أصوله وأعده للنشر أيمن فؤاد سيد، لندن - مؤسسة الفرقان للتراث للإسلامي ٢٠٠٢–٢٠٠٤ م والإحالات الى الأرقام الواردة في هامش الطبعة والدالة على ترقيم طبعة بولاق.

* «مسودة كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار»، حققها وكتب مقدمتها ووضع فهارسها: أيمن فؤاد سيد، لندن – مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ١٩٩٦م.

* «المقفى الكبير» ١–٨ تحقيق محمد اليعلوي، بيروت – دار الغرب الإسلامي ١٩٩٢م.

- ابن ميسر (تاج الدين محمد بن علي بن يوسف بن جلب راغب) ، المتوفى سنة ٦٧٧هـ/١٢٧٨م. «المنتقى من أخبار مصر»، انتقاه تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، حققه وقدم له أيمن فؤاد سيد، القاهرة – المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٨١م.

- ياقوت الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله) ، المتوفى سنة ٦٢٦هـ/١٢٢٩م. «معجم الأدباء» ١ – ٢٠ نشره أحمد فريد رفاعي، القاهرة – دار المأمون ١٩٣٦-١٩٣٨م.

- Cahen, CL., "Editing Arabic Chronicles: A few suggestions", dans *Les Peuples musulmans dans l'histoire medievale*, Damas IFEAD 1977.

- Cahen, CL., "Quelques chroniques anciennes relatives aux derniers fatimides", *BIFAO* 37 (1937 - 38) pp. 1-27.

- Encyclopedie de l'Isalam (nouvelle edition) , Leiden - Brill 1960 - 2000

- Sauvaget, J. et Cahen, CL., *Introduction a l'histoire de l'Orient musulman*, Paris 1961.

الكوديكولوجيا عنصرا أساساً
في عمليّة التّحقيق العلمي

أحمد شوقي بنبين

لقد اصطلح علماءُ الفيلولوجيا[1] في الغرب عِلْم لفظ «كوديكولوجيا»[2] للتعبير عن هذا العلم الذي يهدف إلى دراسة الكتّاب المخطوط، باعتباره قطْعة مادّية، بغض النظر عن الجانب الباليُوغْرافي[3].

وإذا كان المصطلح حديث النشأة والعهد في اللّغة الفرنسية، فإنّ للعلم جذورا وأصولا ومقوّمات استمدّها من أعمال علماء الفيلولوجيا في العصر الكلاسيكي، خصوصا تلكم الأعمال التي قام بها الرهبان «البندِكْتيّون»[4] في الكنائس والأدْيرة،

---

(١) الفيلولوجيا بالمفهوم الألماني تعني الدراسة العلمية للنصوص الأدبية، أي توثيق النصوص وضبطها وتحقيقها ونشرها والتعليق عليها، ولا تعني فقه اللغة الذي يدرس اللغة على المستويات الصوتية والنحوية والأسلوبية والبلاغية وغيرها.

(٢) تبنى هذا اللفظ الفيلولوجي ألفونسو دان (A.Dain) المتوفى عام ١٩٦٤م في كتابه «المخطوطات» (Les Manuscrits) ، المنشور لأول مرة عام ١٩٤٩م. وقد دخل المصطلحُ المعجمَ الفرنسيَّ (Larousse) عام ١٩٥٩م، واللفظ مركب من كلمتين: codex وتعني الكتاب في اللغة اللاتينية، وLogos وتعني «بحث» و«علم» في اللغة اليونانية، ومجموع اللفظ يعني «علم الكتاب المخطوط». وقد اهتدى الألمان إلى استعمال لفظ Handshriftenkunden للتعبير عن الكوديكولوجيا.

(٣) الباليوغرافيا: علم الخطوط القديمة، ووظيفته التي تتلخص في دراسة الخطوط وأنواعها ونشأتها وتطورها تختلف عن وظيفة الكوديكولوجيا التي تهتم بالجانب المادي للكتاب. وكان مفهوم باليوغرافيا قبل ذلك يجمع بين وظيفتي الكوديكولوجي والباليوغرافي.

(٤) البندكتيون: (Bénédictins) أتباع القديس بونوا (ت ٨١٧م) اشتهروا باهتمامهم ونسخهم للمخطوطات. وإليهم ينتمي بطرس المعظم، الذي نقل القرآن الكريم لأول مرة إلى اللغة اللاتينية بدير كلوني (Cluny)) عام ١١٤٣م.

كالراهب الفرنسي منتفكون (Montfaucon) ت١٧٤١م الذي يعتبر كتابه (Bibliotheca bibliothecarum)؛ أي مكتبة المكتبات أو ببليوغرافيا خزائن الكتب؛ من أهمّ مصادر هذا العلْم.

ويتلخص وظيفة الكوديكولوجيا في البحث أساسا عن الكتب المخطوطة، واكتشاف مظانّها وأماكنها ومصادرها، والبحْثِ في تاريخها، ومحاولة تأريخ ما هو غير مؤرّخ منها، ونساختها، وصناعتها، وفهرستها، وتناقلها، إلى غير ذلك من الوظائف التي من شأنها أن تمهّد الطريق وتيسّر السُّبُل للعالم المحقّق الذي لم تسعِفْه ظروف تكْوينه، ولا يتّسع له الوقت للقيام بها قبل الشروع في القيام بعملية التحقيق.

ويكاد يجمع الكوديكولوجيّون على أنه لا يمكن البحث في توثيق نصّ من النصوص وضبطه وتحقيقه ودراسته، دون الإلمام بالأسس المادية، وتحديد الطرق التي وصل إلينا بها هذا النصّ، وهي وظيفة العالم الكوديكولوجي.

تعالج هذه الورقة بعض عناصر الكوديكولوجيا، التي تعتبر أكْثر ارتباطا وأشدّ صِلةً بعملية التحقيق، كالبحث عن مختلف النّسخ للكتاب المخطوط الواحد، وقضيّة النساخة التي لم تَحْظ حتى الآن بأبحاث أكاديمية، وكذلك البحث في تاريخ النّسْخ الذي قد يكون مزوّرا أو وُضع سهوا من طرف الناسخ، وغيرها من العناصر التي قد تفيد في عملية الضبط.

إنّ اكتشاف النسخ الخطية، والبحث عنها في المجموعات العامة والخاصة في مختلف جهات الكون، تعتبر المهمة الأولى والأساسية للمحقق. وليس مقبولا فيلولوجيا وعلمياً الاكْتفاء بما يتيسر من نسخ المخطوط للقيام بضبطه؛ لأن عدد النسخ المحدود لا يُسْعف في القيام بما يسمى بتاريخ النّصّ، الذي يعتبر أساسا في علم التحقيق، ولأن الكثير من تراثنا المخطوط تَمَّ تخريجُه أكْثَرَ من مرّة، باعتبار اكتشاف نسخ جديدة أخرى تمَّ اعتمادها، فأضفتْ على الكتاب وجها آخر وصورةً مخالفة للنص الأول.

ويتلخّص تاريخ النّصّ(١) في جمْع أكبر عدد ممكن من نسخ المخطوط الواحد، ودراستها دراسة كوديكولوجية، تبغي إعادةَ بناء وتركيب النسخة الأصلية. وهذا المنهجُ هو السبيل العلمي الوحيد، الذي من شأنه أن يُمكِّن الباحث المحقق من الوصول إلى نسخة المؤلف(٢) ، أوْ إلى صورة قريبة منها.

وقد جرت عادة المُحْدَثين من ممارسي التحقيق في العالم العربي، أن يعتمدوا في تخريج الكتاب المخطوط على نسْخة وحيدة إذا لم يعْرف غيرها، أو على نسخ معدودة، يعتمدون في غالب الأحيان أقْدَمَها، ويحتفظون في الهوامش بالروايات المختلفة التي جاءت في تلكم النسخ، التي اعتبروها ثانوية استئناسية، مع تخريج الآيات القرآنية، والأحاديث، والأشعار، وشرح الغريب من الألفاظ، وترجمة الأعلام، وغير ذلك مما قد نجد له أثرا عند القدماء في توثيق وتحقيق كتب من سبقهم، كما صنع مثلا أبو عبيد البكري (ت ١٠٩٤م) في كتاب «اللآلي في شرح أمالي القالي»، أو كما نجد عند عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) في كتابه «خزانة الأدب».

---

(١) رأى «تاريخ النص» النور في ألمانيا في القرن التاسع عشر على يد الفيلولوجي كارل لخمان (ت ١٨٥١م) ومدرسته. لقد أدرك هؤلاء العلماء، أن النصوص القديمة التي يريدون إحياءها، لا تمثل الصورة الحقيقية لهذه النصوص، لأنها تُوقِلت مئات المرات عبر الأزمان، وفي مختلف البقاع. وقد اتضح هذا الأمر في الأعمال العلمية، التي قام بها لخمان بالنسبة للإنجيل و«كتاب الطبيعة» للشاعر الروماني لوكريس Lucrèce الذي عاش في القرن الأول قبل الميلاد. بالرغم من عدم الاستقصاء الذي قد تتسم به جهود كارل لخمان، فإنه بعد قيامه بتاريخ النص قد خرج الإنجيل و«كتاب الطبيعة» (de rurum natura) في صورة تختلف كلّ الاختلاف عن كل النسخ المخطوطة والمطبوعة لكلا الكتابين. وقد استفاد الفيلولوجيون الغربيون، خصوصا الفرنسيين، أيّما استفادة من طريقة كارل لخمان، وقوّموها، وأضافوا إليها، فخرجوا النصوص اليونانية واللاتينية تخريجا علميا صحيحا.

(٢) يجمع الفيلولوجيون على أنه من المستحيل الوصول إلى نسخة المؤلف.

في حالة وجود نسخ معدودة، فإن مفهوم النسخة المعتمدة في التحقيق؛ باعتبارها أقْدمَ نسخة؛ مفهومٌ غير وارد عند علماء الفيلولوجيا. إنّ النسخة المعتمدة(١) التي تسمّى كذلك النسخة الأمّ، أو النسخة الأساس، أو النسخة الأصل، هي التي تمثل أقدم شكل للكتاب المخطوط، بعد إخْضاع نسخه المختلفة والمتعددة لعملية تاريخ النص (Histoire du texte) ، الذي يساعد على الوصول إلى النسخة التي انبثقت منها كل النسخ الموجودة، إذن فإن مفهوم «**أقدم نسخة**»، وهو شعارٌ كثير التداول عند ممارسي التحقيق، لا اعتبار له فيلولوجياً، فكم من نسخة حديثة أقْومُ وأقلُّ أخطاء من النسخة العتيقة، إمّا لأنها سليلةُ عائلةٍ سليمة، أو لأنها نُسخت عن نسخة قديمة قريبة من نسخة المؤلف(٢). وإذا جاز لنا أن نتحدث عن مفهوم «**أقدم نسخة**»، فباعتبارها إحدى النسخ التي تساعد على تسهيل مهمة المحقق في الوصول إلى النسخة الأم archètype التي ليست نسخة المؤلف، ولكنها النّمَطُ الأعلى والأساس لما بقي محفوظا ومتداولا من نسخ المخطوط.

أمّا اعْتمادُ نسْخةٍ فريدة، فلا يعتبر تحقيقاً بالمعنى العلمي الفيلولوجي؛ لأن النسخة الوحيدة لا تخضع للأساليب الحديثة، وعلى الأخص منها تاريخ النص في عملية التحقيق. وعلى قدْر علمي، فإن معظم النسخ الفريدة التي خضعت لهذه العملية في تراثنا العربي،

(١) يعتبر الفيلولوجيون النسخة الفريدة من الكتاب المخطوط نسخة معتمدة (manuscrit de base) .

(٢) نضرب لهذه الظاهرة مثالين: نشر المستشرق الإنجليزي نكلسون R.A.Nicholson في ليدن عام ١٩١٤م كتاب «**اللمع في التصوف**» للسراج الطوسي المتوفى عام ٣٧٨هـ اعتمد النسخة الحديثة (نسخت عام ٦٨٣ هـ) ، لأنها أكمل، واستأنس بالقديمة (نسخت عام ٥٤٨هـ) ، لأن بها نقصا في مواضع كثيرة تبلغ ثلث الكتاب. أما الثاني، فهو كتاب «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» لابن أبي أصبيعة المتوفى عام (١٢٧٠م) ، نشره المستشرق الألماني أوجست مولر August Muller، معتمداً النسخة الحديثة المنسوخة عام ١٠١٧هـ؛ لأنها نسخت من أصل قديم جيد، وأخطاؤها قليلة بينما القديمة المنسوخة عام ٧١٢؛ أي بعد وفاة المؤلف بأقل من نصف قرن؛ كثيرة الخطأ.

كثيراً ما كانت ناقصة، أو ملأى بالأخطاء، من حيث مستوى التراكيب، أو الألفاظ، أو الأعلام، الشيء الذي فتح الباب على مصراعيه للنقد الحدسي والتخمين في الإصلاح فكتاب «**طوق الحمامة**»[1] لابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)؛ الذي لا توجد منه إلا نسخة فريدة في خزانة جامعة ليدن بهولندة؛ هي نسخة ناقصة؛ لأن إحالات ابن حزم عليها في مؤلفاته الأخرى هي إحالاتٌ غير موجودة في نسخة هولندة، كذلك إحالات العلماء عليها بعد عصر ابن حزم، إحالات لا نعثر عليها في هذه النسخة اليتيمة.

وكذلك الأمر بالنسبة للنّسْخة الفريدة لكتاب «الانتصار»[2] لأبي الحسين الخيّاط المعتزلي، المحفوظة بدار الكتب بالقاهرة. إنها مليئة بالأخطاء، ولا ينبغي اعتمادها في التحقيق.

والشيْءُ نفسه، نجده عند عالمين من روّاد التحقيق العلمي في العالم العربي، هما: أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام هارون. فإنهما أخرجا معا كتاب «**مجالس ثعْلب**»، اعتمادا على نسخة فريدة لا تقدم نصّاً صالحا للنشر، جاء فيها من الأخطاء والهَنَات ما لا يُحْصى، مثل ترجمته لأوّل من يرد من رواة الكتاب، ومن كان قد أجازه به، فترى بين ولادة التلميذ ووفاة الشيخ عدة سنوات.

وخلاصةُ القول: إن الاعتماد على نسخة يتيمة، أو نسخ معدودة، لم يعُدْ مقبولا علميا وعمليا في التحقيق، مهما تكن الطرق والمناهج التي اعتُمِدت في ذلك.

---

(١) نشرها المستشرق الروسي بتروف (Petrov) عام ١٩١٤، ونقلت إلى عدد من اللغات، كالفرنسية، والإسبانية، والإنجليزية، وغيرها.

(٢) «الانتصار في الرد على ابن الراوندي الملحد» لأبي الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط المعتزلي المتوفى بعد ٣٠٠هـ بقليل. نشره المستشرق نيبرج (Nyberg) في القاهرة سنة ١٣٤٤هـ

ومع ذلك، فإن وجودَ نُسْخة فريدة، أو نسخ معدودة، لا يعني عدم وجود أُخْرياتٍ للمخطوط نفسه في المجموعات العامة والخاصة. إنّ ما تمَّ جَمْعُهُ وفهرسته من تراثنا المخطوط، سواء في أوربا أو في الشرق العربي، أقلّ من ذلكم الذي لم يفهرس، أو لم يُكْتَشَف بَعْدُ في مختلف خزائن الكتب، عمومية كانت أو خصوصية. ولا أدلّ على ذلك مما يكتشف منْ مخطوطات، وما يصدر من فهارس من حين لآخر.

واعتباراً لهذه الاكتشافات التي تكاد تكون حركةً متواصلة في مختلف بقاع العالم، فإنّنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إنه لَيْس مقبولا ولا معقولا ألاّ يبقى من الكتاب المخطوط سوى نسخة واحدة أو عدّة نسخ(١) ، بالرّغْم من تناقله وتنْسيخه وتداوله عبر العصور، في مختلف خزانات كتب المدارس، والجامعات، والزوايا، والمساجد، والأضرحة، التي تعدّ بالمآت؛ وربما بالآلاف، في أرجاء العالم الإسلامي الفسيح.

إنّ التقصير الذي مُنيت به قضيّة البحث عن المخطوطات، قد أدّى إلى التقصير في القيام بعملية التحقيق وفق المناهج الفيلولوجية الحديثة. إنّ عدم العْثور على ما يكفي

---

(١) نشر شوقي ضيف كتاب «**الرد على النحاة**» لابن مضاء القرطبي، معتمداً في تحقيقه على نسخة المكتبة التيمورية بمصر، بينما خرج الكتاب نفسه مرة أخرى بعناية المرحوم محمد إبراهيم البنا، معتمدا على نسخة قديمة يرجع تاريخها إلى عصر المؤلف. الشيء نفسه حدث بالنسبة لـ«**كتاب الحروف**» لعلي بن عيسى الرّماني، حققه محمد حسن آل ياسين عام ١٩٥٥، معتمدا على نسخة واحدة محفوظة بالمتحف العراقي، في حين توجد للكتاب نسخ أخرى محفوظة في القدس وإستانبول، اعتمدها الباحث عبد الفتاح إسماعيل شلبي عام ١٩٧٣، فكان تحقيقه أجود من تحقيق آل ياسين.

والشيء نفسه حدث كذلك بالنسبة لكتاب «**طبقات فحول الشعراء**» لابن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) ، نشره محمود محمد شاكر عام ١٩٥٢، ولما عثر على نسختين أخريين أهم وأوثق من تلكم التي اعتمدها في التحقيق الأول، اعترف بما كان من قصور في العمل السابق في مقدمة تحقيقه الثاني عام ١٩٧٤م. للتذكير، فإن كتاب «**طبقات فحول الشعراء**» لابن سلام الجمحي حققه المستشرق الألماني يوسف هيل (J.Hell) المتوفى عام ١٩٥٠م، ونشره في ليدن بهولنده عام ١٩١٦م.

من نسخ المخطوط الواحد، بعد التّقصّي والبحث في فهارس خزائن الكتب العالمية، لا يعني بالضّرورة فقْدان هذه النُّسَخ إلى الأبد[١]، بدعوى أن خزائن الكتب في العالم الإسلامي قد خضعتْ لألوان من الإبادة والتخريب وأنواعٍ من الإتلاف والإهمال عبر التاريخ. إنّ ما تعرّضتْ له خزانات كتب أوربا من الإحراق، وما أصابها من النّهب والسرقة، أكثر بكثير مما مُنِيَتْ به مكتباتنا العربية الإسلامية. ومع ذلك، فإن خزانات أوربّا تعُجُّ بملايين المخطوطات، وتزخر بمآت النسخ من المخطوط الواحد.

ولا ينبغي أن يعتقد أن الاجتياح الذي تعرّض له التراث العربي عبر العصور، هو السّبب الوحيد في إتلاف الكثير من المخطوطات، بل كان الاختلافُ في الرّأي، وفي العقيدة والمذهب، من أهمّ الأسباب التي أدّتْ إلى فقدان الكتب، وتحريفها[٢]، وإخفائها زمنا طويلا، ثمّ لا تلبث أن تعود إلى الظهور، بعدما تنتهي الدواعي، وتزول الأسباب التي دعت إلى غيابها.

---

(١) نشر أحد الباحثين المغاربة كتابا في ترجمة العالم الأندلسي ابن رشيق المرسي المتوفى في آخر القرن السابع، وأكد المؤلف أن أحد أهم كتب المرسي في القراءات، وهو «المرآة في السبع القراءات»، ضاع مما ضاع من التراث المخطوط. فشاء القدر أن تكتشف نسخة من هذا الكتاب في فهرس مخطوطات خزانة تمبكتو بدولة «مالي» الذي نشرته مؤسسة الفرقان. واكتشفت في السنين الأخيرة نسخة من كتاب ابن رشد الحفيد «الضروري في النحو» في إحدى المجموعات الموريتانية الخاصة، وقد تم تحقيقه ونشره.

(٢) من الكتب التي حرفت بسبب العقيدة «الكشاف» للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، فإن نسخ الكتاب التي تعد بالعشرات في مختلف خزائن العالم جاء في مقدمتها: «الحمد لله نزل القرآن»، أما النسخة الأصلية التي خطها بيده، والمحفوظة بالمكتبة الوطنية البريطانية، ففيها: «الحمد لله الذي خلق القرآن»، لأن الزمخشري كان معتزليا يقول بخلق القرآن، ومخالفوه حرفوا هذه العبارة، حتى يثبتوا عدم قوله بذلك. وقد خضع الكشاف لعدد كبير من التحريف والتغيير، مما جعل البلقيني يعترف بصعوبة العثور على آراء الزمخشري الاعتزالية في كتاب «الكشاف».

ولنا في تراثنا العربي ما يكفي من الأمثلة للتّدْليل على هذه الظاهرة، ويبقى الأمل معْقوداً للعثور على بعض ما يُعْتبر حتى الآن في حيّز المفقود. جاء في **معجم الأدباء**[١] لياقوت الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، أنّ أبا حيّان التوحيدي يحكي بدوره عن أبي بكر ابن الإخشيد (ت ٣٢٦هـ) ، أنّه رغب في الحصول على كتاب مفْقود للجاحظ هو **«الفرْق بين النبي والمتبني»**، فاستأْجر مناديا في **«عرفات»**، يسأل الناس عن هذا الكتاب، وعلى الرغم من الحشد العظيم، فإنه لم يعثر عليه، واليوم –يقول التّوْحيدي– فإنه لا تخلو خزانةٌ من نسخة منه، وقد رأيْتُ أكثر من مائة نسخة[٢] .

والمصدر نفسه، يحكي أن ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) كان يشكو منْ عدم حصوله على أكثر كتب المعرّي، بينما يشهد أحد المتأخرين بوقوفه على معظم كتب شيخ المعرّة[٣] . وجاء في رسالة البيروني (ت ٤٤٠هـ) في **فهرست كتب الرازي الطبيب** (ت ٣١١هـ) ، أنه قضى أكثر من أرْبعين سنة وهو يفتّش عبثاً عن نسْخة من كتاب **«ماني»** «سِفرُ الأسرار»، إلى أن وُفِّقَ إلى الحصول عليها[٤] .

ويقول أبو الوليد ابن رشد الحفيد في كتابه **«الكشف عن مناهج الأدلة»**: إنه أراد الوقوف على بعض كتب المعتزلة، لاسْتجلاء بعض المشكلات الفلسفية التي كان يُعنى بها، فلم يتمكن من الحصول عليها، فهل فقدت كتب المعتزلة قبل زمن

---

(١) **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**: ج٦ ص٧٢١. انظر كذلك: فرانز روزنتال (ت ٢٠٠٣م) : **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**، ص٥٣.

(٢) توفي ابن الإخشيد في النصف الأول من القرن الرابع للهجرة، وتوفي التوحيدي في بداية الخامس للهجرة. بمعنى أن الكتاب فقد في بداية القرن الرابع، وعاد إلى الظهور في نسخ عدة في بداية القرن الخامس.

(٣) المصدر نفسه: ص٥١.

(٤) **رسالة البيروني في فهرست كتب الرازي**؛ ص٣.

ابن رشد (ت ٥٩٥هـ) وهل يبدو معقولا أن يعجز رجل كابن رشد عن الحصول على تراث المعتزلة الذي يمثل قَسمةً من أهم قَسَمات تطورنا الفكري والحضاري، لو لم تمتدَّ إليه بعض الأيدي لإخفائه ثمانية قرون؟ إن هذه الأيدي التي امتدت إلى تراث المعتزلة لم تكنْ غيْر أيدي المعتزلة أنفسهم.

إن فرقة الزيدية[١] التي تعتقد مذهب المعتزلة[٢]، أقامت لها دولة في اليمن[٣]، فلما وقع الاضطهاد للمعتزلة على عهد العباسيين، وشنّ خصومهم حملات الإبادة ضد كتبهم وآثارهم الفكرية، أرسل واحدٌ من أئمة الزيدية باليمن الرّسل، فجمعوا بقايا تراث المعتزلة من المواطن التي كانوا يعيشون فيها، وجاءوا إلى صنعاء بهذه الكنوز، وهناك نُسِختْ، وحفظت في مكتبات هذه المدينة اليمنية، وخاصة مكتبة الجامع الكبير، وهناك بقيت بعيدة عن أنظار الدنيا كلها لعدة قرون، حتى إن كتاب المستشرق الألماني بروكلمان Brockelman (ت ١٩٥٦م) **«تاريخ الأدب العربي»** يخلو من أي إشارة إلى هذه المخطوطات. وظل الحال كذلك، حتى الخمسينات من القرن العشرين، حين سافرت بعْثةٌ من جامعة القاهرة، فاطّلعتْ عليها، وصورت الكثير منها[٤]. ومن ذلك الوقت، أمكن الوقوف على كتب كتبها المعتزلة أنفسهم وليس خصومهم، وأصبح باستطاعة الدارسين، أن يعرفوا آراء المعتزلة من مصادرهم، لا من مصادر خصومهم.

---

(١) نسبة إلى زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت ١٢٢هـ).

(٢) كان زيد بن علي زين العابدين تلميذا لواصل بن عطاء أحد مؤسسي فرقة المعتزلة.

(٣) نشأت الدولة الزيدية في اليمن على يد يحيى بن الحسن، الملقب بالهادي إلى الحق، عند نهاية القرن الثالث للهجرة، واستمرت حتى سقوط الإمامة في اليمن سنة ١٩٦٢م. وهي أقرب إلى السُّنة، حيث إنها لا تقول بالعصمة والتقية والاختفاء، وإن اعتقدوا أفضلية عليٍّ على أبي بكر وعمر، وأجازوا إمامة المفضول مع قيام الفاضل.

(٤) التراث في ضوء العقل: عمارة محمد، ص١٧٣.

إن مصادر التراث؛ خصوصا منها كتب التراجم؛ ملأى بمثل هذه الأخبار التي تحدث عن فقدان كتب معينة، لأسباب تختلف باختلاف الظروف والعصور، ثم تعود إلى الظهور بعد مضي عقود وقرون. وهي ظاهرة قديمة في تراثنا القديم، نصّ عليها أقدم كتاب ببليوغرافي عربي، هو كتاب الفهرست للنديم (ت ٣٨٠هـ) . كان هذا الأخير يقول، عندما يفْتقد كتاب ثم يظهر: «كان عزيزا ثم وُجد»، وهي عبارة تعبر عن مدى حبّ القدماء وتشوقهم إلى كتاب طالما تاقت نفوسهم إلى معانقته، فتفاجئهم الظروف باكتشافه.

إن هذه الأمثلة وغيرها، كافيةٌ لتنبيه المحْدثين المهتمين بشؤون التحقيق العلمي على أن ما يُعتبر في حيّز المفقود من المخطوطات، قد يوجد يوما ما في خزانة معينة. إن التقصير في التفتيش عن نسخ المخطوط، والاكتفاءَ بما عرف منها، أو الاعتماد على بعضها في التحقيق، دليلٌ على ضحالة معظم ما نُشر من تراثنا العربي. إن اكتشاف نسخ جديدة غير معروفة لمخطوط معين في خبايا بعض الزوايا، أو العثور على نسخة أو نسخ أخرى للمخطوط نفسه أغفلته الفهارس أو فهرس، وغفِلت عنه عين الباحث المحقق، لَمَدْعاةٌ إلى إعادة النظر في تحقيق الكتاب، وإلزام الباحث والدارس بإعادة النظر فيما أصدره من أحكام، وما استخلصه من نتائج، اعتماداً على النشرة الأولى التي بنيت على نسخ معينة.

إذا كان العالم الألماني كارل لخمان (Lakhmann) أنموذجا يُحتذى بالنسبة للتراث الأوربي، فإن في تراثنا العربي الكثير من الأمثلة للتدليل على هذه الظاهرة. أقْتصر هنا على رائدين من رواد التحقيق العلمي العربي، هما: المرحومان عبد السلام هارون (ت ١٩٨٩م) ، وصلاح الدين المنجِّد (ت ٢٠١٠م) : تفضّل هارون، فأخرج «كتاب سيبويه»، معتمدلً ثلاث نسخ أخرى بالإضافة إلى الثلاث نسخ

التي اعتمدها المستشرق الفرنسي هارتفيك درنبورغ (H.Derenbourg) (ت ١٩٠٨م) الذي نشر «الكتاب» لأول مرة عام ١٨٨٣م.

إن النسخ الجديدة التي اعتمدها هارون، لم تُضِفْ شيئا مُهِمًّا لنشرة المستشرق درنبورغ، لأنها - كما يقول هو نفسه - إما مجهولة الناسخ وعارية من تاريخ النسخ، أو أنها حديثة العهد، أو هي أوراق متناثرة، الانتفاع بها عسير جدا، ولا تصلح لغير الاستئناس. إن التقصير في التفتيش عن نسخ «كتاب سيبويه» من قِبَلِ عبد السلام هارون، جعله يغفل نسختين محفوظتين في دار الكتب بالقاهرة، وأخريات في مكتبات تركيا وبرنستون، وكلها أقدم وأوثق من تلكم التي اعتمدها في نشرته[١].

ومما يدل على التقصير والقصور الذي اتصف به هارون في البحث عن نسخ «كتاب سيبويه»، هو أن العالم التركي الألماني فؤاد سيزكين، استطاع العثور على ست وستين نسخة من «الكتاب» في مختلف خزائن العالم، أشار إلى أماكنها في كتابه الكبير «تاريخ التراث العربي».

وفي ثمانينات القرن الماضي، تفضلت المستشرقة الفرنسية أمبير جنفييف (Humbert Geneviève)[٢]، فقدمت للجامعة الفرنسية أطروحة عالجت فيها قضية تاريخ النص لكتاب سيبويه. وقد هداها البحث الكوديكولوجي إلى تعداد حوالي

(١) كتب المنجد بحثا نشره في إحدى المجلات السعودية، ينتقد فيها قصور الباحث المصري وإهماله لنسخ أخرى محفوظة في مصر أوثق وأهم من النسخة المعتمدة.

(٢) اكتشفت هذه الباحثة إحدى عشرة نسخة أخرى، إضافة إلى الست والستين نسخة التي ذكرها فؤاد سيزكين في «تاريخ التراث العربي»، واشتغلت أمبير جنفييف باحثة في مركز البحث وتاريخ النصوص (القسم العربي) التابع للمركز الوطني للبحث العلمي (C.N.R.S) قبل أن تبلغ سن التقاعد.

ثمانين نسخة من الكتّاب، ولم تستطع الوقوف إلا على حوالي أربعين منها لأسباب عدة. وقد دعاها عدم الوقوف عليها كلها إلى القول في خاتمة رسالتها: «إن تاريخ نص «كتّاب سيبويه» لم يتمّ بعدُ، ولن تكتب له الحياة إلا بالوقوف على كل نُسَخه. وقد خلصت هذه المستشرقة إلى أن استخدام النسخ الثمانين، قد يسمح بالقيام بتاريخ لنص «كتّاب سيبويه»، بحيث إن النص الذي سينبثق عن الدراسة الكوديكولوجية لكل هذه النسخ، سيخالف كل النسخ المخطوطة والمطبوعة، وسيُجعل أساسا تبنى عليه عملية التحقيق العلمي، التي ستعطي وجها آخر لهذا الكتّاب الذي دُعي بقرآن النحو، والذي أرّقت المشكلات النحوية التي حواها كبارَ اللغويين والنحاة.

إن طبيعة التحقيق الجديد لكتّاب سيبويه، حسب الأساليب الحديثة، والمنهج الفيلولوجي العلمي، قد يساعد الباحثين في مجال النحو العربي على الإجابة عن عدد من التساؤلات، التي لم تجد لها حلا حتى الآن. ولاَ أدَلَّ على هذا من القضية التي أشار إليها أحد تلامذة سيبويه، وهو صالح الجَرْمي (ت عام ٢٢٥هـ) [(١)]، والتي تتعلقُ بشواهد الكتّاب، حيث يقول: «نظرْتُ في كتّاب سيبويه، فإذا فيه ألْفٌ وخمسون بيتا. فأما الألْف، فعرفت أسماء قائلها، فأثبتها. وأما الخمسون، فلم أعرف قائلها». ومن يقرأ في النسخة المطبوعة لكتّاب سيبويه يجدْ أن الشواهد لا تتجاوز خمسمائة بيت (٥٠٠) فهل ضاع الباقي؟ أم وقع خَللٌ في الكتّاب؟ أم وصل الكتّاب ناقصا؟ مجْموعةٌ من التساؤلات تحتاج إلى جواب، ربما الوقوفُ على الثمانين

---

(١) انظر ترجمته في «الدر الثمين في أسماء المصنفين» لابن أنجب الساعي (ت ٦٧٤هـ)، وقد ذكر فيها قصة شواهد «كتّاب سيبويه»: الجزء الأول، ص٢١٦، ط٢٠٠٧.

نسخة المحفوظة في خزائن الكتب العالمية، ودراستها دراسة كوديكولوجية. قد تساعد الباحث على الجواب جزئيا أو كليا عن هذه التساؤلات.

أمّا المرحوم صلاح الدين المنجد، فإنه حقق كتاب «اللّغات في القرآن» المنسوب لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) ، مقتصرا على نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق، دون تكليف نفسه عناء البحث عن نسخ أخرى في المجموعات الخطية العالمية، فقد فات المحقق، أن للكتاب نسختين خطيتين: الأولى في خزانة شستربيتي «Chester Betty» بدبلن (Dublin) بإيرلاندا، والثانية في خزانة أسعد بإسطانبول بتركيا. كما نسي المحقق، أن للكتاب طبعتين يمكن الاستئناس بهما. إحداهما بهامش «تفسير الجلالين» للجلال المحلّي (ت ٨٦٤هـ) ، والجلال السيوطي (ت ٩١١هـ) ، والثانية نشرت بهامش «كتاب التيسير في علم التفسير» لمحمد بن سليمان الكافِيَجي الحنفي (ت ٨٧٩هـ) .

ولم نلاحظْ هذا الإهمال عند هذين العالمين الجليلين فقط، بل نلاحظه عند معْظم المهتمين بشؤون التحقيق من المحْدثين، نقتصر هنا على كتاب «المزهر في اللغة» للسيوطي، الذي تولّى تحقيقه ثلّةٌ من العلماء. والغريب في الأمر، أن الكتاب طبع ثلاث مرات؛ بما فيها طبعة بولاق؛ اعتمد نسخها المحققون، وأهملوا النسخ الأخرى التي ذكرها بروكلمان، كنسخة برلين، ولندن، وباريز والموصل، ومانشستر، والإسكوريال، وإستانبول، ودمشق وغيرها. وهو عددٌ من شأنه أن يساعد على القيام بتاريخ نص «كتاب المزهر».

وبالرغم من عموم ظاهرة التهاون في البحث عن أكبر عدد ممكن من نسخ المخطوط في التراث العربي عند كثير من الباحثين، فإن بعض المحْدثين حاولوا تطبيق المنهج الحديث في التحقيق الذي يبدأ أساسا بتاريخ النص. أذكر هنا: المرحوم

محمّد بن تاويت الطنجي (ت ١٩٧٤م) المغربي، والعالم العراقي محسن مهدي، اللذين بذلا جهدا كبيرا في تجميع أكبر عدد من نسخ المخطوط المحقق.

فقد اعتنى الأول برحلة ابن خلدون شرقا وغربا[١]، حيث وضع تاريخا للنّصّ، بعدما تجمّع لديه عدد وافر من النسخ، واستطاع أن يصل إلى النسخة الأمّ التي انبثقت منها كل النسخ تقريبا، وهي التي اصطلح عليها في الفيلولوجيا الغربية بالنسخة المعتمدة التي تعتمد أساسا في التحقيق.

أما محسن مهدي[٢]، فقد تولى تحقيق كتاب «ألف ليلة وليلة» الذي أتْعب بحقٍّ جهابذة المستشرقين، من حيث الجمع والتحقيق، واستطاع - بعد القيام بعمل علْمي جاد، ركّزه أساسا على تاريخ النّص - أنْ يتوصّل إلى أُنْموذج من نصّ «ألف ليلة وليلة»، يخْتلف كل الاختلاف عن النسخ المخطوطة والمطبوعة، بما فيها طبعة بولاق[٣].

إنّ البحث عن المخطوطات، وتجميعها، وفهْرستها، ودراستها دراسةً كوديكولوجية، هي مهمّة المختص في علم المخطوط أو الكوديكولوجي، الذي يمهّد الطريق لذلك الرجل المؤهل علميا وتراثيا للقيام بعملية التحقيق. إنها المرحلة الأولى والأساسُ في هذه العملية العلمية. وقد بدأت بالفعل بعض المؤسسات العلمية؛ في

---

(١) أعاد إخراجها الدكتور إبراهيم شبوح التونسي، ومن بروره واعترافه بجميل من سبقه، فقد احتفظ باسم ابن تاويت الطنجي على ظهر الغلاف بالإضافة إلى اسمه هو.

(٢) عالم عراقي ولد في كربلاء بالعراق عام ١٩٢٤م، وتوفي ببروكلين بأمريكا عام ٢٠٠٧م، استوعب مناهج تحقيق النصوص الدقيقة التي طورها علماء الفيلولوجيا في أوربا.

(٣) أثبت محسن مهدي في تحقيقه العلمي لكتاب «ألف ليلة وليلة»، أنه لا يضم سوى ٢٨٢ ليلة، وأن المستشرقين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هم الذين غيروا ومددوا العدد لكي يصل إلى ألف ليلة وليلة. ويذكرنا هذا الجهد بالعمل الذي قام به العالم الألماني لخمان في تحقيقه لكتاب **الطبيعة** للشاعر والفيلسوف اللاتيني لوكريس (Lucrèce) المتوفى عام ٥٥ قبل ميلاد المسيح.

مختلف الدول العربية؛ بتجميع تراثنا العربي، ولكنّها محاولاتٌ محدودة، محصورة في وضع الكشافات والفهارس، ولم ترْقَ بعدُ إلى مستوى البحث الكوديكولوجي لهذا التراث. فهذا العملُ يفرض إيجاد تُراثيين مختْصين في مجال علم المخطوط بمفهومه الحديث، كما يدعو إلى إنشاء مؤسسة؛ على مستوى العالم العربي أو الإسلامي؛ ترعى هذه الأعمال.

ومن مكوّنات الكوديكولوجيا، البحث في مصْدر الكتاب المخطوط، ويعني به المراحل التي قطعها، من خلال تنقّلاته في مختلف المكتبات والمراكز العلمية، والتملكات التي تُنْبي بقيمته إنْ كان في ملك كبار العلماء. إنّها صفاتٌ تزيد من الاطمئنان إليه، وحالاتٌ تُضْفي الثقة على نصه، في حالة ضبطه وتحقيقه.

كان القدماء يبحثون دائما عن النسخ الأصلية، خصوصا تلكم التي خطّها المؤلف، أو أشْرف عليها، لأنها تقدم أصدقَ صورة للنص في صياغته ومضمونه، ليعتمدوها في أبحاثهم وتآليفهم، كما كانوا يذكرون أسماء الخزائن التي كانت محفوظة بها. إنّ اليونيني (ت ٧٠١هـ) ، وبعْده القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) ، كانا يذْكران المكان الذي تحفظ فيه المخطوطات التي رَجَعَا إليها لكتاب صحيح البخاري. إن العمل العلمي الذي قام به اليونيني في تحقيق روايات البخاري، يمكن اعتباره البذور الأولى لظاهرة التحقيق العلمي في التراث العربي الإسلامي. وكان حرْصُه الشديد، هو الوصول إلى الحديث النبوي الشريف بالرواية واللفظ الذي تلفظ به الرسول عليه الصلاة والسلام[١] .

ومن العناصر الكوديكولوجية، التي يجب لفت النظر إليها في إطار التحقيق العلمي، قضية النساخة، وأثر النساخ في المخطوطات العربية. إن القارئ للتراث المخطوط قراءة العالم المدقق المتتبع لهنات النساخ وأخطائهم، يكاد يجزم بعدم وجود نص واحد مخطوط

(١) لليونيني والقسطلاني شرح على صحيح البخاري، وهي من أحسن ما وضع من شروح على البخاري.

وصلنا سليما خاليا من الأخطاء[١]. إن تناقل النصوص، ونسْخَها بطريقة فردية، أو عنْ طريق ما يسمى بالتّنسيخ الجماعي[٢] في مختلف المراكز، والخزائن، والمدارس، والزوايا عبر التاريخ، أدى إلى كثير من الإضافات والحذف، أو التصحيف والتحريف.

إذا كانت النساخة العربية تنحصر في طريقتين أساسيتين، هما: المشافهة، والمعاينة، فإن الناسخ الذي ينْسخ عن طريق الإملاء، أو بمعاينة النسخة، قد يقع بالضرورة في أخطاء تَسيءُ إلى النص المنسوخ. إن سوء السّمْع من الشيخ، أو عدمَ الإنصات الجيّد للمستملي في حلقة من الحلقات العلمية، أو الكتابة تحت إملاء قارئ للنسخة الأصل[٣]، قد يُوقِعُ الناسخَ في أخطاء. هذا في إطار النساخة عن طريق المشافهة. أما إذا كان الناسخ ينقل عن نسخة أخرى، وتسمى المعاينة، فلا بد من التريُّث، ومن إعمال الفكر والعقل فيما ينقله من الأصل. وهو نوع من المقابلة[٤]، عنى بها المحدِّثون وعلماء أصول الحديث في رواية وكتابة الحديث النبوي الشريف، وألحوا على الالتزام بها.

---

(١) باستثناء النصوص الأصلية التي وضعها مؤلفوها، أو أشرفوا على نساختها، أو وضعوا عليها توقيعاتهم في تقييد الفراغ (colophon).

(٢) يعبر عنها في اللغة اللاتينية بمصطلح (Pecia).

(٣) صنف العلماء النسخة الأصلية أربعة أصناف، أولاها النسخة التي خطها المؤلف بيده، وتتلوها تلكم التي أشرف عليها المؤلف بنفسه، أو وقعها، أو عورضت عليه، أو قرئت عليه. ثم تأتي في الدرجة الثالثة تلكم التي أملاها المؤلف في حلقته العلمية وتلقفها الطلبة المتحلقون حوله من فه مباشرة. أما الأصلية الرابعة، فهي التي ينسخها الطلبة عن طريق المستملي وهي بدورها تنقسم إلى درجات، أعلاها تلكم التي يمليها المستملي الأول، وآخرها تلكم التي يمليها المستملي الأخير. وقد ذكر السمعاني في كتابه: «أدب الإملاء والاستملاء» أن بعض الحلقات العلمية قد يصل عددها إلى الآلاف، وقد يبلغ عدد المستملين المآت. وقد تتعدد الأخطاء بتعدد المستملين. أما لفظ أصلية، فحديث تمّ نقله من اللفظ الإفرنجي Original.

(٤) المقابلة قسمان: مقابلة المنسوخ بأصله، ومقابلة الأصل بالنسخ الخطية الأخرى.

يقول القاضي عياض في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»، مخاطبا الناسخ المعاين: «فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حرفا، حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها ومطابقتها، ولا يخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، ولا نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح. فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغى»(١).

إذا كانت عملية المقابلة العنصر الأساس في نص القاضي عياض. فإنه يمكن استخلاص ظواهر أخرى تتعلق بفعل الناسخ. إن إلحاح القاضي عياض على المقابلة حرْفا حرْفاً، هو دعوة الناسخ إلى التحري وقراءة الكلمة كاملة، وهي دعوة يؤكدها علم طبّ العيون الحديث، الذي توصّل إلى أن القارئ لا يقرأ إلا جزءا من الكلمة، ويكمّل قراءته بالحدْس والتخمين، وبالحدس يحْدُث التّحْريف، ويقع الناسخ في الخطأ.

وقد اهتدى أحد الفيلولوجيين الغربيين؛ وهو العالم الفيلولوجي الفرنسي دي روسو (Derousseaux) المتوفى عام ١٩٥٥م؛ في دراسته للتحليل السيكولوجي لعملية النسخ، إلى تمييز أربع عمليات في فعل الناسخ المعاين، تحدث في نفس الوقت، ولابد أن توقع ممارسها في الخطأ، وهي:

١) قراءةُ النص.
٢) حفظ النص.
٣) الإملاء الداخلي.
٤) تنفيذُ عملية الكتابة.

---

(١) الإلماع: ص١٥٩.

وقد تقع الأخطاء عادة أثناء المرحلة الثالثة، عندما يملي على نفسه، لتنفيذ فعل الكتابة. ومن هنا إلحاح القاضي عياض على قراءة الكلمات حرفا حرفا، ثم يقول: «ولا يخدع في الاعتماد على نَسْخ الثّقة العارف»، بمعنى أن الناسخ الثقة ذا النيّة الحسنة، الحريص على تجنُّب الخطأ، قدْ يخطئ، ويحرّف بدون قصد. لهذا وجب الاحتياط، كيفما كانت طبيعة الناسخ، ومهما كان مصدر النسخة.

وبالإضافة إلى هذا الحذر، يجب التحقق من تاريخ النسخ، إذا كانت النسخة المنقول منها مؤرخة[1] ، فلا ينبغي أن يغتر الناسخ بالتواريخ المثبتة في تقييد الفراغ الذي يختم به المخطوط، والذي يطلق عليه اليوم مصطلح «الكولوفون» Colophon. فقد أثبت البحث الكوديكولوجي الحديث، الذي يبحث في مادة الورق والخط والمداد، أن كثيرا من المخطوطات المنسوخة حديثا، أُرخت تاريخا قديما. بل اهتدى البحث العلمي كذلك إلى أن حتى قدم الورق لا يكون بالضرورة دليلا على قدم المخطوط في الزمن ويوجد في تراثنا العربي ما يؤكد هذه الظاهرة. يروي ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، أن الخطاط الكبير عليّ بن هلال ابن البواب (ت ٤٢٣هـ) تولى مكتبة بهاء الدولة البويهي في شيراز[2] ، وفي أحد الأيام، صادف بين كومة من الكتب نحيت جانبا مجلدا بلون أسود، تبين أنه جزء

---

(١) عدد المخطوطات العربية غير المؤرخة كثير في مختلف خزائن العالم. والعناية بتأريخها أمر موكول للكوديكولوجي الذي يستعين في ذلك بعدد من المعطيات الحديثة، كدراسة المداد، أو الورق، أو الكتابة، لتأريخها بالتقريب، كما أنه مطالب كذلك بوضع فهارس خاصة بالمخطوطات المؤرخة، والتي ثبت تاريخ نسخها علميا لتساعد الباليوغرافي في دراسته لتطور الكتابة العربية عبر التاريخ. فهل وُضع شيء من هذا بالنسبة لتراثنا العربي المخطوط؟

(٢) البويهيون أسرة فارسية حكمت في أصفهان وشيراز وكرمان وبغداد (٣٢٠-٤٤٧هـ) ، قضى عليها طغرل بك السلجوقي، وأشهر وزارئها كانوا شعراء وأدباء، ونذكر منهم المُهَلّبي، وابن العميد، والصاحب بن عباد.

من القرآن في ثلاثين مجلدا، مكتوبة بخط ابن مقلة (ت ٣٢٨هـ) ، وأن هذا أثار أقصى إعجابه، وقد نجم عن هذا البحث في المكتبة العثور على تسعة وعشرين مجلدا، وبقي أحد المجلدات مفقودا. وعندما أنهي الأمر إلى علم بهاء الدولة، أمر هذا بإتمام الكتاب. وعرض على ابن البواب أن يكتب المجلد المفقود، بشرط أن يتلقى ثوب الشرف ومائة دينار، إذا تبين تعذر التمييز بين المجلد المكتوب حديثا وباقي المجلدات. وقد قبلت هذه الشروط، وبحث ابن البواب في المكتبة عن ورق قديم شبيه بورق المجلدات الباقية، وكتب المجلد المفقود بطلاء الذهب بعد تعتيقه، ثم جلده مستعملا غلافا مأخوذا من كتاب آخر. وعندما تذكر بهاء الدولة الأمر بعد سنة، جلبت له النسخ الثلاثون، وفحصها بدقة، دون أن يستطيع اكتشاف النسخة المكتوبة حديثا. فاحتفظ بها جميعا على أنها أعمال ابن مقلة[1] . وجاء في «معجم الأدباء» لياقوت، أن خطاطا معاصرا له، اشترى صفحة من خط ابن البواب بأربعين درهما نسخها على ورق قديم، وأعطى النسخة إلى بائع الكتب باعها بدوره بستين درهما على أنها خط ابن البواب[2] .

إن إظهار الدهاء والعبقرية في تقليد النسخة المنقول منها تقليدا كاملا، حتى لا يميز بين النسختين، هو الذي دعا كثيرا من سلفنا الصالح إلى طلب إقامة الحسبة على الناسخين، مثل ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) الذي قال: «جعلتم على باعة الخضر والفواكه

(١) تفيد القصة بأن كتابة ابن البواب تقارب جدا كتابة ابن مقلة، كما أن التزوير شيء ممكن. أما ابن البواب الذي قام بعملية النسخ فلم يستلم المكافأة المتفق عليها، ولكن أجيب طلبه بالحصول على كل الورق الصيني المقطوع في المكتبة، والذي يكفي البقاء عنده عدة سنوات، وقد صرح بوجود ورق سمرقند وورق صيني في المكتبة.

(٢) **معجم الأدباء**: ج.٦ ص.٣٤. انظر كذلك: يوهان بدرسون: **الكتاب العربي**: ص١١٣-١١٤ من «الترجمة العربية».

نظارا، ولم تجعلوا على حملة الأوراق والأقلام رقباء». والدعوة نفسها نجدها عند أبي علي الحسن اليوسي (ت ١٦٩١م) في كتابه «قانون أحكام العلم»[1].

ويتابع القاضي عياض قائلا: «ولا يتخدع في الاعتماد على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح، فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغى». يمكن أن نفهم من هذا النص، أن الناسخ مهما تكن هويته وطبيعته، فإنه يكتب تحت تأثير سيكولوجيته الخاصة، وذوقه الشخصي وشخصيته الكاملة، فلا بد إذن للنص المنسوخ من أن يتأثر بهذا السلوك؛ لأن نسخ النصوص، وتناقلها على العموم، هو قبل كل شيء عمل إنساني خاص. وهذه الخاصية الإنسانية هي التي ينبغي الكشف عنها في خلال دراستنا لتراثنا العربي المخطوط. فذهاب الفكر، وسهو القلب، وكلال النظر، وطغيان القلم، ظواهر إنسانية تعتري الناسخ، فيغير، أو يحرف، بدون أن يشعر.

إن دراسة النسخ المختلفة للكتاب المخطوط الواحد؛ المزمع تحقيقه ونشره؛ دراسة كوديكولوجية، من شأنها أن تؤدي بالباحث الدارس إلى اكتشاف الأسباب التي دعت الناسخ إلى الوقوع في الخطإ والتحريف والتصحيف. والنسخ الخطية التي من شأنها أن تساعد الباحث على اكتشاف هذه الأسباب هي النسخ التي نجتْ من التصويب والإصلاح، واحتفظتْ بالأخطاء التي بواسطتها يتمكن مؤرخ النص من الوصول إلى أصل ومصدر الخطأ.

إنّ منْ بين الأخطاء التي يقع فيها محققوا النصوص العربية، اعْتمادهم على نسخة مصححة، باعتبارها نسخة جيدة. كما أن مفهوم النسخة الجيدة مفهومٌ غير وارد في المعجم الفيلولوجي. وإذا جاز لنا أن نتحدّث عن النسخة الجيّدة، فهي النسخة التي احتفظت بالأخطاء، وليست تلكم التي تم تصحيحها من لدُن الناسخ. إن هذه الأخيرة، تُضَلّلُ المؤرّخ

(١) القانون: الملزمة، ٢٤ ص ٤ (من الطبعة الحجرية)، وكان القدماء يقولون: «كل نساخ مساخ».

للنص، وربما تُقْبرُ إلى الأبد فكْرة الوصول إلى النّسْخة الأم، أو النّمَط الأعلى (archétype)، التي كانت الأصل والمنطلق لكل النسخ الموجودة.

إن مشكلة النساخة والنساخ قديمةٌ قدم هذا التراث[١]، وقد شعر القدماء بخطورتها منذ بداية حركة التأليف، فقاوموها بقدر الوسائل والأدوات التي كانت متوفرة لديهم. ومنذ القرن الثالث للهجرة، بدأت تظهر المؤلفات في التصحيف والتحريف، لمقاومة هذه الآفة، ككتاب «التصحيف» لابن قتيبة، و«حدوث التصحيف» لحمزة بن الحسن الأصبهاني، وكتابي أبي هلال العسكري في «التصحيف»، وغيرهم كثير.

إن وجود إجازات النسخ، التي نجدها على ظهور الكتب المخطوطة، على غرار إجازات الرواية والقراءة والسماع، وكذا وجود عبارات في الوقفيات تمنع نَسْخ المخطوط[٢]، لَدَليلٌ على الاحتياط الذي كان يتخذه القدماء إزاء النساخ.

وهذا الاحتياطُ نفسه، هو الذي دعا القدماء إلى ظاهرة الاستطراد، التي تعجُّ بها النصوص القديمة، حيث كانوا يكتبون كل شيء في المتن، لأن الحواشي - وهي غير المتن - تكون عُرْضةً للحذف من قِبَل النساخ، أو عُرْضةً للإقحام[٣].

---

(١) منذ القرن الثالث للهجرة قال الجاحظ: «فالكتاب الذي يتداوله النسخ تراكب فيه الأوهام، ويكثر فيه الاختلال، إذ يصير بعد النقل الأول نسخة لإنسان آخر، فيسير فيه الورّاق الثاني سيرة الأول. ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية، والأعراض المفسدة، حتى يصير غلطا صرفا وكذبا مُصمتا» الحيوان ٧٩/١.

(٢) كثير من الوقفيات المثبتة على ظهر المخطوطات لا تسمح بنسخ الكتاب خوفا من سقطات النساخ، وتسمح وقفيات أخرى بالنسخ كما جاء عند الملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) العالم الكبير الذي= =اعتنى بالتأليف، فبلغت تواليفه حوالي المئتين، وهي ثروة علمية كبيرة، وقفها وشرط ألا يمنع استنساخها. وقد ذكر الونشريسي في كتابه «المعيار المعرب» بعض الفتاوي في شأن الالتزام بالشروط الوقفية التي تمنع الاستنساخ.

(٣) ذكر فرانز روزنتال أنه ابتداء من القرن الثامن للهجرة شعر الناس بالحاجة إلى الحواشي والهوامش، فكانوا عندما يضيفون أو يستطردون، يميزون هذه الإضافة وهذا الاستطراد بقولهم: «تنبيه»، «فائدة»، «تعليق»، «حاشية». مناهج علماء المسلمين في البحث العلمي. ص١١١ من الترجمة العربية.

وفي حال إقحامها في المتن، يقع اضطراب في المخطوط، وخلل في النص، فيستحيل المعنى، ويفسد التركيب، فتعسُرُ مهمّة المحقق في محاولة ضبط النص وتقويمه.

إن آثار النساخة في تغيير وتحريف النصوص العربية أكْثرُ من أنْ تُعَدّ. وإنّ إساءة النسّاخ لهذه النصوص، أثّرتْ أيّما تأثير في طبيعة التراث العربي، فجاء ما جاء فيه من تشويه ونقص واختلال. وتقويمُ هذه النقائص، وإصْلاحُ ما حدث من اضطراب، لا يعودُ القيام بها إلى المحقّق الطارئ المبتدئ، بقدر ما يقوم بها الكوديكولوجي المتخصّص في علم المخطوط، من حيث التفتيش عن نسخ المخطوط والمقابلة فيما بينها، والقيام بالدراسات المتعلقة بأدوات الكتابة وموادّها، والبحث في الجانب الباليوغرافي، ومحاولة تاريخ ما هو غير مؤرخ منها، ووضع قوائم بالنسّاخين، على غرار ما صنع الغربيون بالنسبة لنساخ المخطوطات اليونانية واللاتينية، ثم البحث في حياة هؤلاء النساخ، وإخضاعهم للحسْبة؛ كما طالب بذاك الغيورون من جهابذة العلماء؛ على هذا التراث، بل إخضاعهم – حسب الإمكان – لما يسمى عند المحدِّثين بنظرية «الجرْح والتعديل»، زيادةً في التحرّي، وحرصا على التأكيد، مما كانوا ينسخون. إن هذا النوع من البحث في الكتاب المخطوط، باعتباره قطعة مادية، يعتبر عملا أساسيا وضروريا، قبل أيّ محاولة لتخريج هذا الكتاب ونشره.

وخلاصة القول: إن الكتاب العربي المخطوط، مازال مفتقرا إلى الكوديكولوجيا أو علم المخطوط بمفهومه الحديث، ليتناول ما ذكرناه من مكونات وعناصر بالدراسة والبحث. وقد يتعذر هذا العمل، ما لم يدرك صناع القرار في العالم العربي أهمية تأسيس معهد أو مؤسسة لدراسة القضايا المادية للمخطوط باعتبارها أساسا لتلكم العملية العلمية التي سماها الغربيون بنقد النص (l'écdotique des textes anciens) واصطلح عليها في العالم العربي بالتحقيق العلمي.

لمحة عن الدراسات النّقدية للمخطوطات الإسلامية الخاصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية في البوسنة والهرسك

أنس كاريتش*

قبْل أن نخوض في موضوع هذا البحث، وهو استعراض ما هو الأبرز من أمْثلةٍ عن الدراسات النّقدية للمخطوطات الإسلامية في البوسنة والهرسك في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، يجب طرح السؤال كما يلي: ما معنى عبارة «المخطوطة الإسلامية» في البوسنة والهرسك؟.

هناك رأيٌ عامّ مُجْمع عليه بين الناس أنّ «المخطوطة الإسلامية» في البوسنة والهرسك، عبارة عن كل ما هو مكتوب يوما ما باليد، إمّا بالعربية وإما بالفارسية أو التركية وهو مُكَتّشفٌ ومحفوظ في البوسنة والهرسك وذلك بغضّ النظر عن الموضوع الذي يتناوله، فإذا كان شيء ما مكتوبا بالحروف العربية فهو «مخطوطة إسلامية»، حتى وإنْ كان موضوعه وصف أدوات التجميل التي كانت تباع بفرنسا في القرن الثامن عشر.

وعلى هذا، فمّا يُعدُّ في البوسنة والهرسك من المخطوطات الإسلامية كتب ورسائلُ مختلفة مكتوبة باليد في مجال العلوم الإسلامية (علم الكلام والعقائد والتفسير والفقه وغيرها)، ومجال العلوم الإنسانية والاجتماعية (مخطوطات في الفلسفة والمنطق والتصوف والجغرافيا والتاريخ وغيرها) (١).

---

* كلية الدراسات الإسلامية بجامعة سرايفو – البوسنة والهرسك.

(١) إن أوسع كتاب في هذا النوع من التراث المخطوطي لمسلمي البوسنة والهرسك كتبه Hazim Šabanović بعنوان *Književnost muslimana BiH na orijentalnim jezicima* **أدب مسلمي البوسنة والهرسك باللغات الشرقية**، إصدار Svjetlost، سرايفو، ١٩٧٤.

كما يعدّ من المخطوطات الإسلامية بمعناها الأوسع في البوسنة والهرسك أيضا كل من الدفاتر والوقفيات والسجلّات ومختلف أنواع المجموعات وما إلى ذلك.

وعلاوة عن هذا، فمّا يُعَدُّ نوعا من أنواع المخطوطات الإسلامية، عدد كبير جدا من التواريخ وغيرها، مما هو مكتوب على قبور مسلمي البوسنة والهرسك وموارد المياه وأبواب المساجد والتكايا فيها وغيرها. وقد ألف في ذلك Mehmed Mujezinović كتابا كبيرا في ثلاثة مجلدات[١] .

والثانية من الملاحظات التمهيدية الجديرة بالذكر هنا، المؤسّسات البوسنية التي تقوم بالمعالجة العلمية لجميع أنواع المخطوطات.

من أهمّ هذه المؤسسات مكتبة الغازي خسروبك بسراييفو (أسست عام ١٥٣٧م)، ومعهد الاستشراق في سراييفو (أسس عام ١٩٥٠م)، ومعهد البشانقة في سراييفو (أسس عام ١٩٨٨م) .

وهناك مؤسسات أخرى في البوسنة والهرسك تناولت كذلك بعض المخطوطات الإسلامية، إلا أن المؤسسات الثلاثة أعلاه هي التي أنجزتْ معظم ما هو منجَزٌ بخصوص المعالجة العلمية، وتقديم المخطوطات الإسلامية في جزيرة البلقان.

والملاحظة التمهيدية الثالثة، تخصّ فهرسة المخطوطات الإسلامية الموجودة في البوسنة والهرسك. وأذكر بهذا الخصوص بأنه قد نشر لحد الآن أكثر من ثلاثين فهرسًا كبيرا للمخطوطات، وذلك وفقا للمقاييس الأعلى المتبعة في العالم.

---

(١) راجع كتاب محمد ميزنوفيتش *Islamska epigrafika u Bosni i Hercegovini*، إصدار Veselin Masleša، سراييفو، ١٩٧٤، ١٩٧٧، ١٩٧٩.

والعددُ الأكبر من الفهارس أعدّتْه مكتبة الغازي خسروبك في سرايفو وذلك بالمساعدة المالية والمهنية من قبل مؤسسة الفرقان بلندن.

وأما من قام بفهرسة أغلب المخطوطات في البوسنة والهرسك في الفترة الأخيرة؛ فمنهم: Mehmed Handžić و Kasim Dobrača و Mustafa Jahić و Osman Lavić و Fehim Nametak و Salih Trako و Mustafa Sušić و Lamija Hadžiosmanović و Haso Popara ...وكثيرون غيرهم.

والآن، اسمحوا لي أن أقدم لكم بعض ما هناك من أمثلة المعالجة العلمية للمخطوطات في البوسنة والهرسك في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

المعالجة العلمية النقدية للمخطوطات في مجال علم الكلام والفلسفة والعقائد في البوسنة والهرسك

إن معظم ما هو معروف اليوم في البوسنة والهرسك من أرصدة المخطوطات العربية والتركية والفارسية، هو ما يتصل بمجال علم الكلام والفلسفة والعقائد والتصوف، وكذلك فإن كثيرا من تلك المخطوطات هو في الحقيقة عبارة عن كتب مدرسية كانت تستعمل في المدارس العثمانية.

كان Džemal Čehajić بوشناقيًا، عمل كثيرا على دراسة الفيلسوف البوسني عبد الله بوشناق (Abdulah Bošnjak)، وقد قام كذلك بتقديم عدد من مناقشاته المخطوطة(١).

كما قام Ismet Kasumović بمعالجة عدد من الكتب المخطوطة لعلي ديدي بوشناق (Ali Dede Bošnjak)(٢).

أما Ždralović Muhamed فقد عمل على مخطوطات الإمام البرغوي، والتي هي منتشرة جدا في البلقان، فإن البرغوي بكتبه المخطوطة من أكثر العلماء التركيين الكلاسيكيين حضورا في البوسنة والهرسك والبلقان.

إلا أن النجاح الأكبر في تقديم المادة المخطوطة في مجال العقائد حققه Rešid Hafizović، فقد قام بترجمة ونشر نقدي لمخطوطة كبيرة بعنوان «شرح فصوص الحكم» لعبد الله بوشناق (Abdulah Bošnjak – توفي في أواسط القرن السابع عشر). واشتهر عبد الله بوشناق في البوسنة والهرسك باسم شارح الفصوص أو شارح ابن العربي.

ومن الخصائص العامة للعمل على نشر وترجمة المخطوطات الإسلامية في مجال علم الكلام والفلسفة والعقائد في البوسنة والهرسك، اتباعٌ متزايدٌ للمقاييس العلمية المتبعة في العالم.

---

(١) قارن: Čehajić Džemal, *O jednom filozofskom traktatu šejha Abdullaha - On a Philosophical Tractate by Sheikh Abdullah*, POF 32-33/1982-83, Sarajevo 1984., pp. 65-86.

(٢) قارن: Kasumović Ismet, *Rukopisi djela Ali-Dede Harimije Bošnjaka na arapskom jeziku - Manuscripts of Ali-Rede Harimi al-Bosnawi in the Arabic language*, POF 38/1988, Sarajevo 1989., pp. 153-175.

وعلى سبيل المثال، فإن ما يتم معالجته من موضوعات المخطوطات الخاصة بعلم الكلام يتم الربط بينه وبين ما يماثله من الموضوعات في اللاهوتية المسيحية. وإضافة إلى ذلك فإن البوسنيين الذين يعملون اليوم على النشر النقدي للمخطوطات الإسلامية الخاصة بعلم الكلام والفلسفة والعقائد، يضعون عملهم في سياق الموضوعات الكلامية والفلسفية والعقائدية العامة ودراستها في العالم المعاصر.

وأذكر هنا أن البروفسور Rešid Hafizović عند عمله على مخطوطة «شرح **فصوص الحكم**» لعبد الله بوشناق، قد أدمج إدماجا ناجحا جدا المصطلاحات الخاصة بمجال الحكمة الخالدة – Philosophia Perennis.

دراسة المخطوطات الموجودة في البوسنة والهرسك في مجال المنطق وفلسفة اللغة

إضافة إلى ما ذكر آنفاً، فقد كشِّف وعولج في البوسنة والهرسك عدد كبير من المخطوطات الإسلامية في المنطق، وهي مكتوبة في الغالب باللغة العربية. وسنذكر هنا بعضها حسب ما ورد في كتاب Amir Ljubović – آمر ليوبوفيتش *Logička djela Bošnjaka na arapskom jeziku* (**مؤلفات البشانقة باللغة العربية في مجال المنطق**) [(١)].

(١) قارن: Amir Ljubović, *Logička djela Bošnjaka na arapskom jeziku*, izd. Orijentalni institut u Sarajevu, Sarajevo, Sarajevo, 1996. Ovo djelo je objavljeno i na engleskom jeziku, usporedi: Amir Ljubović, *The Works in Logic by Bosnian Authors in Arabic*, izd. Brill, Leiden and Boston, 2008. (252 pages)

- **مختصر الكافي في المنطق.**
- **شرح مختصر الكافي في المنطق.**

وكما يتضح من عنواني المخطوطتين ذاتيهما فإن هذين الكتابين كتبهما Hasan Kāfī Pruščak (توفي في البوسنة عام ١٦١٥م) .

وعلى ما قال البروفسور آمر ليوبوفيتش فإن Allamak' Muḥammad Musić (توفي عام ١٦٣٦م) هو ثاني المؤلفين المشهورين في المنطق في البوسنة العثمانية.

كتب Allamak' شرحا لكتاب «**الرسالة الشمسية**» لنجم الدين علي بن عمر القزويني الكاتبي سماه «**شرح الرسالة الشمسية**».

وحسب البروفسور آمر ليوبوفيتش فإن التالي من الأسماء الكبيرة في مجال دراسة المنطق في البوسنة العثمانية Muṣṭafā Yūyō al-Mostārī (توفي في ١٦ يوليو من العام ١٧٠٧م) .

كتب Muṣṭafā Yūyō al-Mostārī عدداً من الكتب في المنطق ومنها، على سبيل المثال، «**شرح الرسالة الأثيرية في المنطق**»، وهذا الكتاب في الحقيقة هو شرحٌ لكتاب أثير الدين الأبهري (*Īsāgūğī Isagoge*) (توفي عام ١٢٥٦م) .

ومما كتبه Muṣṭafā Yūyō al-Mostārī أيضا كتاب «**حاشية مفيدة للفوائد الفنارية على الرسالة في المنطق**»، وهو شرح كتاب في المنطق للفناري (١٣٥٠-١٤٣١) ، كما ألف في مجال المنطق كذلك، كتاب «**الشرح الجديد على الشمسية في المنطق**».

ويذكر البروفسور آمر ليوبوفيتش في كتابه الواسع عن مؤلفات البشانقة في المنطق باللغة العربية، عددا كبيرا من المؤلفات المخطوطة في هذا المجال كما يذكر مؤلفيها كذلك.

ولا يسعنا في هذه العُجالة عدُّ جميع هذه المخطوطات ومؤلفيها، إذ نظن أن ما هو أنفع من ذلك، الإشارة إلى المنهج الذي اتبعه البروفسور ليوبوفيتش في معالجته لهذه المخطوطات. اشتهر آمر ليوبويتش في البوسنة والبلقان وأوروبا الشرقية بأنه باحث متخصص في مجال الموضوعات التاريخية المعقدة والتراث المخطوط الخاص بالحضارة الشرقية الإسلامية.

ويحتل آمر ليوبوفيتش في الأوساط العلمية البوسنية العامة، وبحقٍ تبرزه مؤلفاته المنشورة، موْقعَ الصدارة في سُلّم علماء البوسنة والهرسك من الذين يرجع إليهم الفضل الأكبر في مجال التقدير العلمي وتقديم مؤلفات كل من Hasan Kāfī Pruščak (حسن كافي بروشتشاك - توفي عام ١٦١٥ ببروساتس) و Allamak' Muḥammad Musić (محمد موسى علامك - توفي عام ١٦٣٦ بإسطنبول) وMustafa Ejubović (مصطفى أيوبوفيتش)أي Muṣṭafā Yūyō al-Mostārī (مصطفى يويو الموستاري - توفي عام ١٧٠٧ بموستار) وMuhamed Čajničanin (محمد جاينيتشانين - توفي عام ١٧٩٢ بسرايفو)، والكثيرين من غيرهم من المؤلفين البشانقة، من الذين كانوا ينشغلون بالعلوم العربية الإسلامية الخاصة بالفلسفة والمنطق والنحو والإعراب والدلالة.

وفيما يخص بحوث وكتب آمر ليوبوفيتش، فإنه تجب الإشارة إلى حقيقة تميّزه، وهي أنه باحثٌ ركّز تركيزاً صارماً على مادته، وهي البحث في المخطوطات ذات الموضوعات المنطقية. وتُعدّ الدقة والجدية والصرامة المنهجية من الخصائص العامة لكتبه وبحوثه. وبخصوص المخطوطات الخاصة بالمنطق، يتبين بوضوح أن البروفسور عالجها وهو يجري معاملات منهجية فائقة، حيث استطاع بهذه الطريقة أن يقدم لنا ما يلي:

أولا: عند معالجته للمخطوطات العربية الخاصة بالمنطق، يشير البروفسور ليوبوفيتش إشارة مستمرة إلى ما لها من التواصل بالمؤلفات اليونانية الأساسية في المنطق (مؤلفات أرستوطالس وبورفيرية وغيرهما).

ثانيا: استطاع البروفسور ليوبوفيتش، بعمله المفرغ، أن يثبت إثباتا مضبوطا ما هي المكتبات (في البلقان وفي العالم) التي توجد فيها نسخ من هذه المخطوطات.

ثالثا: استطاع البروفسور ليوبوفيتش أن يشرح كل هذه المخطوطات باللغة المعاصرة، والمصطلحات التي تختص بها البحوث المنطقية والفلسفية المعاصرة في أوروبا والعالم.

رابعا: إنه أورد جميع المصطلحات الخاصة بالمنطق، بالمقابل اللاتيني العلمي، وكثيرا ما يُدْرج أيضاً المصطلحات اليونانية والألمانية والإنجليزية وغيرها حتى يستطيع أن يوضّح عبارة من العبارات العربية.

خامسا: بنشر كتابه الخاص بمؤلفات البشانقة المنطقية المكتوبة باللغة العربية وذلك باللغة الإنجليزية (*The Works in Logic by Bosniac Authors in Arabic*) قدم البروفسور آمر ليوبوفيتش تراث المخطوطات الإسلامية في البوسنة والهرسك للعالم أجمع.

أما المحتوى الشكلي لهذا الكتاب فهو منظّمٌ وفقا للأصول المنهجية المتبعة لدى كبار الناشرين، وذلك أن الكتاب مفتتح بجدول الكتابة اللاتينية (Transcription Table) والقائمة بالرموز الاختصارية (List of Abbreviations) ثم تأتي المقدمة (Introduction) .

وتأتي بعد ذلك خمسة فصول رئيسية من الكتاب وهي كما يلي:

١) (Development of Arabic Logic by the 16th Century) p. 9
(تطور المنطق العربي حتى القرن السادس عشر)،

٢) (Bosniac Authors and Their Works) p. 25 (المؤلفون البشناق ومؤلفاتهم في المنطق)،

٣) (Characteristics of Works in the Field of Logic – Issues in the Field of Logic) p. 57 (خصائص المؤلفات في المنطق)،

٤) (Comparison: Bosniac Logicians and Logicians of Western Europe) p. 143 (مقارنة بين علماء المنطق البشناق وعلماء المنطق الغربيين)،

٥) (Logic in the Classical System of Islamic Sciences) p.169) (المنطق في التركيب الكلاسيكي للعلوم الإسلامية).

ثم يأتي بعد ذلك، فيما بين الصفحتين ١٩٣-٢٤٧، ما يلي:

– Conclusion (الخاتمة)،
– Glossary of Logical Terminology (مسرد المصطلحات المنطقية)،
– Index of Personal Names (فهرس أسماء الأشخاص)،
– Index of English Logical Terms (فهرس المصطلحات المنطقية بالإنجليزية)،
– Index of Arabic Logical Terms (فهرس المصطلحات المنطقية بالعربية).

بنشر كتابه *The Works in Logic by Bosniac Authors in Arabic* قدم البروفسور ليوبوفيتش، ليس فقط ما هو فلسفي ومنطقي تخصصي، مما ورد في عشرات المخطوطات العربية، التي بحث فيها وراجعها مراجعة مفرّغة، وإنما أبدى كذلك، وبأفضل طريقة، أن البوسنة تعاملت منذ زمن بعيد مع ما هو معروف ومعترف به من تقاليد العصور الإسلامية الكلاسيكية العلمية، وعن طريقها مع التقاليد العلمية اليونانية والفارسية القديمة.

مثال لدراسة التراث الإسلامي المخطوط في البوسنة والهرسك في مجال علم اللغة والنحو والإعراب والدّلالة...

إن التراث البوسني الروحاني والثقافي والعلمي والأدبي، يتضمّن عددا كبيراً جدّاً من المخطوطات الإسلامية في مجال النحو والإعراب والدلالة...

ومن أمثلة الاشتغال على معالجة بعض هذه المخطوطات، كتاب الدكتور Mustafa Jahić (مصطفى يحيتش) *Arapska Gramatika u djelu Al-Fawaid 'al Abadiyya Mustafe Ejubovića* «**النحو العربي في كتاب الفوائد العبدية لمصطفى أيوبوفيتش**». وهو كتاب واسع جدا، لكنه واضح ومبسّط، وقد نُشر مطبوعا في قُرابة ٧٩٠ صفحة، بإصدار مكتبة الغازي خسروبك بسراييفو[١].

إن حقيقة هذا المشروع العلمي لمصطفى يحيتش أنه يكشف العظمة الثقافية واللغوية لمصطفى أيوبوفيتش (١٦٥١-١٧٠٧م) المكنى بالشيخ يويو (Šejh Jujo) وهو مؤلف بوسني ولد في موستار وعاش «في فترة موصوفة بأنها فترة الضعف العام للدراسات العربية اللغوية» (ص ١٤)، وقد كان رَحَل بعد إتمام دراساته الابتدائية بمسقط رأسه - موستار- إلى إسطنبول لمتابعة التحصيل، «ومن الأرجح أن دراسته هناك كانت في مدرسة Sahni-seman». (ص ٢٠) .

إن موضوع هذا الكتاب الكبير، هو مخطوط «**الفوائد العبدية**» والتي تتناول تناولا أساسيا الكثير من مجالات النحو العربي وهي معروضة بالطريقة التقليدية.

---

(١) قارن: Mustafa Jahić, *Arapska gramatika u djelu al-Fawa'id al-Abdiyya Mustafe Ejubovića*, izdavač Gazi Husrevbegova biblioteka, Sarajevo, 1428/2007.

ويفيدُ الدكتور مصطفى ياهيتش قرّاءه بأن كتاب مصطفى أيوبوفيتش **«الفوائد العبدية: كتاب مدرسي للنحو العربي في المدارس العثمانية»**(١)

ومن الناحية المنهجية، فإن دراسة الدكتور مصطفى يحيتش «النحو العربي في كتاب **الفوائد العبدية لمصطفى أيوبوفيتش**» عبارةٌ عن تحْليل مستأنَف لموادِّ المخطوطة المذكورة.

وعلى سبيل المثال، يقدم الدكتور مصطفى يحيتش مقارنات واسعة بين كتاب **«الأنموذج في النحو»** للزمخشري (توفي ١١٤٤) و بين كتاب **«الفوائد العبدية»** مصطفى أيوبوفيتش.

ومما تناوله الباحث تناولا مفصلا ما يلي:

- الأسماء (ص ٥٧–٤٧٢)،
- الأفعال (ص ٤٧٣–٥٧٨)،
- الأدوات (ص ٥٧٩–٦٨٩).

ويتضح بوضوح كامل أن هذه الصُعُدَ الثلاثة للكتاب، تترجمُ التقسيم الكلاسيكي لجميع ألفاظ اللغة العربية إلى: الأسماء والأفعال والأدوات.

ونذكر هنا بأن هذا التقسيم يعود إلى المدرستين العربيتين المبكّرتين في البصرة والكوفة.

وكما ذُكر آنفاً، فإن أساس التحقيق النقدي الذي يقدمه الدكتور مصطفى في كتابه، هو كتاب الزمخشري المشهور «**الأنموذج في النحو**»، وقد ألف هذا الكتاب في النصف الأول من القرن الثاني عشر للميلاد.

---

(١) مصطفى يحيتش، ص ١٤.

ثم يأتي بعد ذلك، الشرح الذي وضعه عليه مصطفى أيوبوفيتش في كتابه «الفوائد العبدية»، والذي ضمّ تعليقاً كلاسيكياً كاملاً و تحليلا للآراء النحوية للزمخشري. وكتب هذا الكتاب في القرن السابع عشر للميلاد.

ثم يتلو ما ذكرنا، التعليقاتُ والشروحات التي كتبها الدكتور مصطفى يحيتش بنفسه في القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي هو الأهمّ بالنسبة إلينا عند معالجة هذه المخطوطة، وذلك أن التحقيق يجمع بين زمانين مختلفين، الأمر الذي يجعل صاحبه شارحا مزدوجا إن لم نقل متعدّداً؛ لأنه يشرح آراء الزمخشري ومجمل الآراء النحوية في عهده بصورة عامة، وآراء مصطفى أيوبوفيتش وإسهاماته من ناحية أخرى، ليس فقط في مجال الدرس اللغوي والنحوي، بل أيضاً في مجال الدرس المنطقي الدقيق.

عند قراءته وتحليله لهذه المخطوطة لسَمِيّه مصطفى أيوبوفيتش، يقدم الدكتور مصطفى يحيتش مقارنات كثيرة مع مؤلفات نحويين قُدامى مشاهير من أمثال الأردبيلي (توفي ١٠٤٧) والإسفراييني (توفي ١٢٨٥)، والرِّضي (توفي ١٢٨٧) وابن عقيل (توفي ١٣٦٧) وغيرهم.

ومما يزيد من أهمية هذا التحقيق النقدي، أنه أتى بجميع الأمثلة النحوية واللغوية (وهي آلاف) باللغة العربية، ثم أتى بها بعد ذلك بالحروف اللاتينية الدقيقة، ثم قدّم لها تحليلا معاصرا مصحوباً بالتقييم.

وأخيرا فقد أعطى في نهاية الكتاب مسردا واضحا للمصطلحات العربية النحوية.

وباختصار فقد جعل الدكتور مصطفى يحيتش كتابه سائغا وسهلا للقراءة لأنه، بالإضافة إلى ما سبق قوله، متضلع في النظريات اللغوية والنحوية المعاصرة ويعرف جيدا نظريات كل من Noam Čomski و Ferdinand de Sosir و Humboldt و Teufik Muftić و Ibrahim Anis و Ranko Bugarski و Milka Ivić و

و Jonathan Owens و Midhat Ridanović وDubravko Škiljan و Ahmad Moutaouakil وغيرهم.

وذلك كله يشهد بأن الدكتور يحيتش، وهو يعالج هذه المخطوطة، راجع مراجعة صحيحة النظريات اللغوية الحديثة بما فيها مصطلحاتها المميزة والمصطلحات الخاصة بفلسفة اللغة.

وهكذا قدم لنا الدكتور مصطفى يحيتش هذه المخطوطة بطريقة صحيحة سائغة واستطاع أن يحل جميع الألغاز وجميع الأماكن الغامضة والتي هي كثيرة في مثل هذه المخطوطات.

أمثلة لمعالجة المخطوطات الإسلامية في البوسنة والهرسك في مجال التاريخ

قام الباحثون البوسنيون بمعالجة الكثير أيضا من المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مجال التاريخ.

ومن ذلك مخطوطات تركية كثيرة تتناول الاضطهاد على الحمزوية في البوسنة في أواخر القرن السادس عشر باعتبارهم طائفة هراطقية.

ومن المخطوطات الخاصة بالحمزوية، ما هو في حقيقته فِرْمان من الفرامين الملكية، كذلك الذي أصدره السلطان سليم الثاني، وهو يعود إلى العام ١٥٧٣م. وهذه المخطوطة، من وجهة نظر الموضوع، هي أمر من الأوامر الشرطية النمطية إذ يفرض بها حبس الحمزويين حيثما وجدوا.

ومن ناحية أخرى تندرج هذه المخطوطة في مجال العلوم الاجتماعية، لأننا نقرأ فيها عن الأوضاع الاجتماعية في البوسنة في أواخر القرن السادس عشر.

وثالثا، فهذه المخطوطة يمكن عدها «إسلامية»، وذلك أن القول عن الحمزوية وهرطقتها يتمّ به الإشارة غير المباشرة إلى وجوب «وحدة العقيدة» وما إلى ذلك(١) .

وهناك عدد كبير من المخطوطات في مجال تاريخ مسلمي البوسنة والهرسك عالجها ونشرها أحمد عليتشيتش (Ahmed S. Aličić) . وفي بعض الأحيان فإن المخطوطات المعالجة بموضوعاتها تخص «الأوضاع في البوسنة» أي الماجريات السياسية والأوضاع الاقتصادية لسكانها وما شابه ذلك(٢) .

وقام أحمد عليتشيتش أيضا بمعالجة بعض المخطوطات التي تلقي لنا الأضواء على بعض الغزوات والمعارك والظروف التي وقعت فيها؛ كتحقيقه لمخطوطة تتناول إحصاء الجيش البوسني قبل المعركة في موهاتش عام ١٥٢٦م(٣) .

---

(١) حول هذا الموضوع راجع مؤلفات محمد حجاهيتش كما يلي: =

- Hadžijahić Muhamed, *Hamzevije u svjetlu poslanice užičkog šejha - Les Hamzévites à la lumière de la missive du cheikh d'Užice*, POF III-IV/1952-53, Sarajevo 1953., pp. 215-227.
- Hadžijahić Muhamed, *Sinkretistički elementi u islamu u Bosni i Hercegovini - Syncretical Elements in Islam in Bosnia and Herzegovina*, POF 28-29/1978-79, Sarajevo 1980., pp. 301-329.
- Hadžijahić Muhamed, *Tekija kraj Zvornika - postojbina bosanskih hamzevija? - Das Derwischenkloster (tekija) bei Zvornik - die Heimat der bosnischen Hamzewis?*, POF X-XI/1960-61, Sarajevo 1961., pp. 193-203.
- Hadžijahić Muhamed, *Udio hamzevija u atentatu na Mehmed-pašu Sokolovića - La part des "Hamzevis" dans l'attentat contre Mehmed pacha Sokolović*, POF V/1954-55, Sarajevo 1955., pp. 325-330.

(2) Aličić Ahmed S., *Manuscript Ahval-i Bosna by Muhamed Emin Isevič (Early 19th Century) – Manuskript Ahval-i Bosna od Muhameda Emina Isevića* (poč. XIX st.) (32-33), POF 50/2002, Sarajevo 2002., pp. 228-264

(٣) Aličić Ahmed S., *Popis bosanske vojske pred bitku na Mohaču 1526. godine - The Register of the Bosnian Army of the Eve of the Mohač Battle of 1526*, POF XXV/1975, Sarajevo 1977., pp. 171-202

وبهذا المعنى قام فهيم بيرقتارفيتش (Bajraktarević Fehim) بمعالجة مرجع من المراجع الفارسية يتناول المعركة في كوسوفو عام ١٣٨٩م(١).

ومن المخطوطات التي تتناول الموضوعات التاريخية الهامة فرمان السلطان مراد الثالث الذي عالجه فانتشو بوشكوف (Vančo Boškov) وهو فرمان يخص المعبد الأورثوذوكسي بهيلاندار(٢).

والبروفسور فهيم ناميتاك هو كذلك ممن قاموا بمعالجة بعض المخطوطات التي تتناول القضايا التاريخية.

معالجة الدفاتر في البوسنة والهرسك باعتبارها «مخطوطات إسلامية»، وهي أفضل المراجع الخاصة بانتشار الإسلام في جزيرة البلقان

إن دور الباحثين البوسنيين الذين قاموا بالمعالجة العلمية للدفاتر عظيم، وتحتل موقع الصدارة في ذلك أسماء كل من Adem Handžić وFazileta Cviko و Aladin Husić و Ahmed S. Aličić و Snježana Buzov وغيرهم.

ويعد اسم آدم خانجيتش (Adem Handžić) من أهمّ الأسماء فيما يخص المعالجة العلمية لما يندرج في الدفاتر من الموادّ المخطوطة الواسعة(٣). فمما ندركه، على

(١) Bajraktarević Fehim, *Jedan savremeni perziski izvor o bici na Kosovu - La bataille de Kosovo d' après une source persane contemporaine*, POF III-IV/1952-53, Sarajevo 1953., pp. 5-21.

(٢) Boškov Vančo, *Jedan ferman Murata III o Hilandaru u Kutlumušu - Ein ferman Murads III. im Athoskloster Kutlumuš übers Kloster Hilandar (Athos)*, POF 28-29/1978-79, Sarajevo 1980., pp. 357-362.

(٣) للمزيد حول هذا راجع: Adem Handžić, *Opširni popis bosanskog sandžaka iz 1604.* (I-IV), izdanje Orijentalnog instituta i Bošnjačkog instituta, Sarajevo, 2000.

سبيل المثال، عن طريق الدفتر الكبير الذي نشأ عام ١٦٠٤م والذي نشر بالبوسنية في أربعة مجلدات كبيرة ما يلي:

- تركيب سكان البوسنة والهرسك آنذاك،
- سرعة انتشار الإسلام،
- استعراض الملكية للأراضي والمطاحن والجسور والمعادي...،
- التركيب الطائفي والديني للسكان،
- أسماء الحقول والقرى والبلاد والمدن وما إلى ذلك.

وعند قيامها بالبحث في مثل هذه الدفاتر كتبت آمنة كوبوسوفيتش (Amina Kupusović) دراسة ممتازة حول الأسماء المسلمة في البوسنة والهرسك قبل أكثر من أربع مئة سنة[١].

ونذكر هنا أن آدم خانجيتش بحث كذلك في الوثائق العثمانية الخاصة بالأوقاف وما يتصل بتسجيلها[٢]. كما أن هناك عدداً كبيراً من علماء البوسنة والهرسك كانوا يبحثون في الدفاتر الخاصة بالبلدان المجاورة (كرواتيا وصربيا والجبل الأسود).

وسيبقى اسم الدكتورة فضيلة تسفيكو (Fazileta Cviko) راسخاً في الذاكرة، كاسم من أسماء العلماء المجدين العاملين على الدفاتر الخاصة بحضور الإمبراطورية

---

(١) قارن: Kupusović Amina, *Muslimanska imena u Opširnom popisu bosanskog sandžaka iz 1604. godine - Muslim Names in the Comprehensive Census of the Bosnian Sanjak in 1604.*, POF 40/1990, Sarajevo 1991., pp. 267-308.

(٢) Handžić Adem, *O specifičnostima nekih osmanskih popisa u vezi institucije vakufa u Bosni u XVI i XVII stoljeću - About the Specifics of Some Ottoman Cadastre Registers in Connection with Institution of Waqf in Bosnia in 16th and 17th Century*, POF 40/1990, Sarajevo 1991., pp. 237-242.

العثمانية وحكمها في كرواتيا(١). وأما برانيسلاف جورجيف (Branislav Đurđev) فقد بحث في الدفاتر الخاصة بالجبل الأسود(٢).

وما ذكرناه أمثلة فقط، إذ لا تسعُ هذه الورقة، للتفصيل في الكلام عن معالجة السجلات والوقفيات(٣)، ومختلف أنواع المجموعات والوثائق الخاصة بالقروض الوقفية(٤) وغيرها، فنقتصر على القول بأن ذلك مجال كتبت فيه مقالات وكتب كثيرة.

---

(١) راجع: Cviko Fazileta, *O najstarijem popisu požeškog sandžaka - The oldest register of the Požega Sanjak*, POF 34/1984, Sarajevo 1985., pp. 129-135.

وراجع أيضا: Cviko Fazileta, *Opširni defter za sandžak Požegu iz 1579. godine - diplomatički opis - An Extensive Register for the Požega sancak from 1579 - a Diplomatic Description*, POF 32- 33/1982-83, Sarajevo 1984., pp. 267-285.

(٢) Đurđev Branislav, *Defteri za crnogorski sandžak iz vremena Skender-bega Crnojeviša - Les defters (registres) cadastraux pour le sandjak de Monténégro du temps de Skender-bey Crnojević*, POF III-IV/1952-53, Sarajevo 1953., pp. 349-402.

(٣) ممن كتبوا عن الأوقاف والوقفيات بصورة خاصة صالح تراكو وبهية زلاتار فراجع مؤلفاتهما كما يلي:

Trako Salih, *Vakuf-nama Bosanskog valije Kamil Ahmed-paše iz Travnika 27. zu-l-kade 1170. (13.8. 1757.), Waqfnamah of Bosnian Wali Kamil Ahmed-pasha from 1757.*, POF 51/2001, Sarajevo 2003., pp. 197-203.

Zlatar Behija, *Popis vakufa u Bosni iz prve polovine XVI vijeka - The Register of the Waqfs in Bosnia during the First Half of the Eighteenth Century*, POF XX-XXI/1970-71, Sarajevo 1974., pp. 109-158.

Zlatar Behija, *Vakufnama Hadži Ismaila, sina Husejna halife iz Sarajeva - druga dekada redžeba 1050 (1640) - Vakufnama of Hadži Ismail, son of Husein Halifa from Sarajevo =- second decade of the month of Rejeb 1050 (1640)*, POF 47-48/1997-98, Sarajevo 1999., pp.145-153.

(٤) Sućeska Avdo, *Vakufski krediti u Sarajevu prema podacima iz Sidžila sarajevskog kadije iz godine 973, 974. i 975/1564, 65. i 66. - Les credits de vakoufs à Sarajevo (D›après le Sidjil du cadi de Sarajevo pour les années de 1564 à 1566)*, POF 44-45/1994-95, Sarajevo 1996., pp. 99-132.

ولنقل في النهاية إن المخطوطات الإسلامية في البوسنة والهرسك، إضافة إلى بعدها وأهميتها العلمية، لها أبعاد وأهميةً أخرى كذلك، وسنذكر هنا باختصار بعضا من تلك الأبعاد:

أولا: إن كثرة ما عولج من المخطوطات الإسلامية الموجودة في البوسنة والهرسك أمر يشهد بأن هناك عدداً كبيراً من البشانقة الذين خاضوا في فلك التراث الأدبي والفني للشرق العربي والفارسي والتركي.

ثانيا: إن العمل على معالجة المخطوطات الإسلامية في البوسنة والهرسك قد تبين منه أن موضوعات تلك المخطوطات متنوعة جدا - من علم الكلام والتصوف والنحو والمنطق إلى الجيغرافيا والتاريخ والشعر والأمثال السائرة والأقوال المأثورة.

ثالثا: يشهد العمل على معالجة المخطوطات في البوسنة والهرسك أيضا بأن تراث البشانقة الإسلامي لا يزال حيا. وعن طريق المخطوطات الإسلامية المحفوظة في البوسنة والهرسك نعرف أن البشانقة سبقوا الألمانيين سبقا كبيرا في قراءة وترجمة مؤلفات حافظ شيرازي، كما سبقوا كذلك الإنجليز سبقا كبيرا في قراءة وترجمة مؤلفات ابن الفريد وما إلى ذلك.

رابعا: تبدو معالجة المخطوطات الإسلامية في البوسنة والهرسك، شهادةً قوية لتواجد البوسنة والهرسك داخل «تاريخ عالمي» أثمر كثَمَرَة الإسلام، وبهذه المناسبة أذكر هنا أن «التاريخ العالمي» الذي أثاره الإسلام، كان موضوعَ بحث متميّز كتبه المستشرق الأمريكي مارشال هوجسون (Marshal G. S. Hodgson) .

وأخيرا فإن المخطوطات الإسلامية هي بالنسبة إلى البشانقة لا تزال اليوم أيضا ذات أهمية بالغة، لأنها عبارة عن تراث يخاطبنا بعظمته من الماضي.

مشروع «الفلسفة في سياقها»: المخطوطات العربية والسّريانية في منطقة البحر المتوسط (PhiC): المنهج والنتائج الأولى

مارون عوّاد*

حصلْتُ، منذ عامينْ ونصْف، على منحة متقدّمة من مجلس الأوروبي للبحوث لمشروعٍ عنوانه: «الفلسفة في سياقها»: المخطوطات العربية والسّريانية في منطقة البحر المتوسط (PhiC). والمشروع يضم ٢٩ من المعاونين العاملين دوامًا كاملًا أو جزئيًا ينْتمون إلى تسعة بلدان. وهناك آخرون مسؤولون عن مهامّ مؤقتة.

الهدفُ الأساسُ من المشروع، هو وصف المخطوطات الفلسفية باللغتين العربية والسّريانية من الدول الواقعة على حوض البحر المتوسط، من أجل الحصول على معرفة أفضل، لا تنحصر في النصوص التي تحتويها تلك المخطوطات، وإنما تتعداها إلى معرفة السياق الذي يجري تداولها فيه كذلك. وهذا الهدف يحتاج إلى منهج يختلف في طبيعته عما هو مستخدم في الفهارس المعتادة، وهو أكثر منه تعقيدًا. وأحبُّ أنْ أعْرض أمامكم بعض النتائج التي توصلنا إليها.

* مدير البحوث في مركز البحث العلمي، باريس.

مناهج جديدة

أ- كان ضروريًا وضع منهج جديد لوصف كل مخطوطة. من وجهة نظر علم المخطوطات وعلم تطوّر الخطوط، ينبغي على المرء أن يصمّم عدة نماذج أخرى أكثر تنقيحًا، تتجاوزُ ماهو مألوفٌ من نماذج الوصف، وتُمكّنُ من التعرف على هويّات النّسّاخ وطُرُقهم، خاصّة العلامات والرموز التي يستخدمونها، والتي قد تختلف من مكان إلى مكان ومن زمن لآخر.

ومن وجهة نَظَر النّصّ، فقد اعتنينا بتكوين أُطرٍ للتّشغيل دقيقة ومفصلة تفصيلًا كبيرًا. كما جد منتبهين للتمييز بين أنواع النقوش: النّصّ، والعنوان، وحَرْد المتن (colophon) والفقرات المتكاملة ذات المعنى (meaningful passages) والتمهيد، والبسْملة، والتّرْويسة(lemma)وعناوين الفصول، وقائمة المحتويات والتعليقات(glosses)وحواشي المقابلة، وحواشي الناسخ، والترتيب، وعلامة القراءة، وحواشي القاريء، وشهادة [إجازة] القراءة، وشهادة [إجازة] السماع وتوقيع المالك (owner's mark) وخاتم المالك، وعبارات الوقف، وخاتم الوقف والهبة، وعبارات...(shelf-mark inscription) والتسبيح والدعاء والاستعاذة والمربع السحري وتجريب القلم وثمن البيع والآية (خارج النص) وذكر أسماء الأماكن والأعلام واللغات والشعوب والطوائف. واعتنينا للغاية بتحديد بدايات النصوص ونهاياتها، وحرد المتون عن النساخ والمؤلفين، والعناوين الواردة في النص، على عكس العناوين الظاهرة خارج النص؛ لنتوقّع لكلّ نص، في إحدى النسخ التي تحتويها، قائمة بعناوين الفصول والفهارس المختلفة.

هذه المقاربة تمكننا من امتلاك فكرة دقيقة إلى حد معقول عن محتويات كل نص، حتى قبْل تحقيقه، وعن التأثيرات التي تعرّض لها، وكذلك عن الأوساط التي تلقّتْه.

عندما بدأنا المشروع كان النظام الوصفي (protocol) المألوف لدينا، هو النظام العالميُّ على وجه التقريب، وقد تمت كتابتُه وتطويرُه نتيجة المناقشات المنتظمة بيني وبين مارك جيفري وسائر المشاركين (collaborators) في المشروع باستخدام خبْرتهم في الوصْف في هذا المجال.

وتمّتْ صياغة النظام الوصْفي باللغتين الفرنسية والانجليزية وأوشكنا على الانتهاء من النّسْخة العربيّة. وهو متاح على موقعنا على الشبكة: http://phic.infotique.fr، وبالضّغْط على الرّابط «this document».

ونتيجة لهذا النظام، جاء وصْف كلِّ مخطوطة دقيقًا بقدْر الإمكان وطويلًا على الأغلب. على سبيل المثال، تولّدتْ من وصف البيانات الخاصة لمخطوطة بإستانبول، في مكتبة السليمانية، آياصوفيا، تحت رقم ٢٥٦٨، وثيقةُ بي دي إف pdf، في نحو ١٥٢ صفحة.

ب- قاعدة البيانات الأبجدية، المقرّرة لجمع المعلومات المحصّلة، عقب هذا النظام، وهي الآن جاهزة تمامًا التشغيل.

كانتْ في البداية متاحةً في صيغة مسْتخْدم واحد، وكلّ معاون يُدْخِلُ أوصافه بمعْزل عن الآخرين، ويقدّمُها لي بشكل منتظم. وفي الوقت نفسه، كان فنّيّ الحاسوب يُعِدُّ نسخة عليه، وقد تمّ اختبارها أثناء صيف ٢٠١٣ وهي كاملةٌ عمليًا. وبفضْل هذه النسخة الحاسوبية (http://animatech.org/ABJAD/index.php)، كان لي القدرةُ على الاطّلاع الفوري على عمل كلّ واحد، لفحص وتصحيح

الأوصاف التي يُدْخلها كل مشارك. علاوة على ذلك، أصبح الآن البحْثُ المباشر أو المركّب في البيانات برمّتها أمرًا سهلًا.

وللتمكين من إدخال البيانات البيبلوغرافية وكذلك البحث المباشر والمركب، أوكلت إلى أحد مشاركينا منذ بداية عام ٢٠١٣ مسؤولية الإدخال التنظيمي لأسماء الفهارس والمراجع الأخرى التي رجع إليها المشاركون، وفوق كل ذلك مسؤولية إنشاء قوائم بأسماء الأشخاص وكاباتهم. لذا، فإذا اتخذنا كمثال النص الموجود في مخطوطة إستانبول، السليمانية كتبخانة، آياصوفيا ٢٥٦٨، اسم المؤلف حسب المراجع التقليدية هو اليانيوي، أسعد بن علي بن عثمان. ويظهر في المخطوطة كما يلي: لأسعد أفندي اليانيوي، أو بشكل آخر هكذا: أسعد بن علي بن عثمان اليانيوي. وبفضل الطابع الرسمي للاسم «أفندي» فقد قادني البحث عن: أفندي، إلى عدد من الأسماء من بينها الصيغتان: لأسعد أفندى اليانيوي، وأسعد بن على بن عثمان اليانيوي. هناك ثلاث طرق للدخول إلى قاعدة البيانات، وكل واحدة منها لها كلمة السر الخاصة بها. والمراجعون (مثلي، المحقق الأول) يستطيعون الدخول إلى كافة الأوصاف، وتعديلها. وعندما يتم تمحيص جميع هذه الأوصاف، يجب المصادقة عليها تدريجيًا. أما المعاونون فيستطيعون الدخول إلى الأوصاف التي أدخلوها بأنفسهم (والتي بإمكانهم تعديلُها) وتلك التي صادق عليها المراجعون (والتي لا يستطيع المعاونون تعديلها) وأمّا الزّوار فيزوّدون بكلمة سرّ، وسوف يستطيعون الدخول على كل ما تمّت المصادقة عليه، دون أن يتمكّنوا من تعديل أي شيء.

والبيانات من محطّات العمل ذات المستخدم المفرد، قد أدمجت الآن في قاعدة البيانات وعمل جميع المعاونين (في تسع دول) من الآن فصاعدًا، يتمّ على الشبكة.

إنجازات البحث

١- المكتبات التي نعمل فيها هي: المكتبة الوطنية الفرنسية، والمكتبة الوطنية التونسية والمكتبة الوطنية المغربية والمكتبة الملكية المغربية ومكتبة القرويين بمدينة فاس وخزانة ابن يوسف بمدينة مراكش والمكتبة الشرقية في بيروت ومكتبة جامعة القديس أسبري بقرية كسليك في لبنان ومكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت ومكتبة القديس بولس بقرية حريصا في لبنان ومكتبة الفاتيكان والمكتبة المارونية المريمية، بمدينة روما، والمكتبة السليمانية في إستنبول ومكتبة إنجي بيزمه إسر في بورصه بتركيا، والمكتبة الوطنية الإسبانية في مدريد، والمكتبة الملكية بدير سان لورينزو بالإسكوريال والمكتبة البريطانية ودار الكتب والوثائق القومية في القاهرة.

وسوف نبدأ وشيكًا بالعمل في مكتبات أخرى، من بينها مكتبة متحف طوب قبو سراي في إستانبول. غير أن قائمتنا ستظلّ خلال المرحلة الراهنة من المشروع، محصورةً في دول البحر المتوسط، باستثناء المخطوطات الفلسفية السُّريانية، نتيجة لندرتها.

٢- وضع بروتوكول لوصف المخطوطات والضبط الدقيق لقاعدة البيانات وتدريب المعاونين؛ وهي أمور ثلاثة تطلبتْ بذلًا كبيرًا للوقت. ومع ذلك، فيما يلي قليل من الأرقام الخاصّة التي وصلتني من أخصائي الحاسوب، في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٣.

المجلدات: ٤٧٠

العناصر الكوديكولوجية: ٢٠ ٧٥٢

العناصر النصية: ٥٢ ٣٢٠

التعليقات: ٧٥٢ ٢٠

النسخ: ٤٦٣ ١٢

ومازالت عناصر الوصف موجودة في ملاحظات المعاونين، لكنها في طريقها لأن توضع على الشبكة. علاوة على أنني أقوم الآن بعملية تصحيح الاختلافات في الأوصاف لدى المعاونين المختلفين.

جـ- والآن بعد أن أرسينا القواعد التقنية والمنهجية والتعليمية، فإن إيقاع تسجيل الأوصاف سوف يتسارع بشكل كبير، وفوق ذلك، نستطيع بالفعل عن طريق الأمثلة، أن نوضح مجالات عديدة من معرفتنا بنصوص فلسفية سوف يثريها المشروع الحالي إلى حدّ بعيد. ومع أننا لا نزال إلى الآن، أثناء المرحلة الأولى من العمل، فإنّ لدينا أمثلة كثيرة، سوف أسوقُ القليل منها فحسب.

- **التعرّف على النصوص**: إنّ مقارنةَ النُسخ، وخاصّة بدايات النصوص، تقودنا يومياً إلى التعرف على نصوص مجهولة. وهذا قد يحدث حتى في المكتبة الوطنية الفرنسية، حيث يستطيع المرء أنْ يشير إلى حالات عديدة، منها على سبيل المثال: المخطوطة BnF Arab 07101، التي اتضح أنها **رسالة في المنطق** ليواقيم مطران (١٦٩٦ - ١٧٧٢)، **الصحيفة العبقرية في الأصول المنطقية**، والمخطوطة BnF Arabe 229، التي تحتوي بين السطور على ترجمة لاتينية قام بها أوبتشيني (١٥٨٥ - ١٦٣٢) للنص العربي لأساغوجي الأبهري. ومن ناحية أخرى، أفضل أن أقدم هنا ملخصًا لاكتشافاتنا في مجموعة روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية، والتي طلب مني رئيس المكتبة أن أسجلها كتابة.

١) روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية، (PH 10. 1 I الأوراق ٧١ إلى r40: التولاوي (١٦٥٧ - ١٧٤٦) ، إيساغوجي. ٢) الأوراق

r ٤١ إلى r45: الأبهري، إيساغوجي. ٣) الأوراق v45 إلى v46: نص مجهول عن المنطق. ٤) الأوراق v46إلى r58: قاسم الخاني، رسالة في علم المنطق. ٥) الأوراق v58 إلى v59: مختصر الإيساغوجي في المنطق. وجميعها مكتوبة بالكرشوني (اللغة العربية بحروف سريانية) .

وفهرس المكتبة الذي وضعه س. سلامة، قائمة مخطوطات روما، ٢٠٠٩، يعطينا ثلاثة عناوين فقط واسم كاتب واحد فحسب (الخاني) .

٢) روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية، PH 11.، الأوراقv1 إلى v12: قاسم الخاني، رسالة في المنطق. ٢) الأوراق v16 إلى r17 مختصر الإيساغوجي [للتولاوي]. ٣) الأوراق v17 إلى v51: التولاوي، إيساغوجي.

وقد ذكر سلامة النصوص الثلاثة جميعها، لكنه لم يتعرف سوى على مؤلف النص الأول فقط.

٣) روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية، PH 15.: 1) الأوراق v1 إلى r18: الكاتي، شرح (قال، أقول) على إيساغوجي الأبهري. ٢) الأوراق r21 إلى v51: التولاوي، إيساغوجي.

وقد ميز سلامة بين النصين، لكنه نسبهما (خطأ) إلى مؤلف واحد: أثير الدين الأبهري.

٤) روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية،PH 16. ، بطرس التولاوي، إيساغوجي.

لم يتعرف سلامة على مؤلف هذا النص.

٥) روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية، . PH 20،
1) الأوراق v1 إلى r49: الكاتي، شرح (قال، أقول) على إيساغوجي الأبهري.
٢) الأوراق v49 إلىr51 : نص مجهول عن تذكرة المنطق.

لم يرَ سلامة سوى نصّ واحدٍ في المجلد، وأخطأ في نسبته إلى الأبهري.

٦) روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية، .PH 21،
1) الأوراق v1 r5: الأبهري، إيساغوجي. ٢) الأوراق v1 إلى r36: الكاتي، شرح (قال، أقول) حسب إيساغوجي الأبهري. ٣) الأوراق r35 إلى r36: مجهول عن تذكرة المنطق.

لم يذكر سلامة سوى النصين الأولين فقط. ولم يعطِ اسمًا لمؤلف النص الأول، وأخطأ في التعرف على النص الثاني بأن جعله إيساغوجي الأبهري.

٧) روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية، PH 23.
يوسف بن شمعون السمعاني، **كتاب المنطق** (أوراق متفرقة) .

نسب سلامة هذا النص إلى جبرائيل فرحات.

٨) روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية، PH 29.،
يوسف بن شمعون السمعاني، **كتاب المنطق** (كرشوني) .

لم يتعرف سلامة على مؤلف هذا النص.

٩) روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية، PH 30.،
يوسف بن شمعون السمعاني، **كتاب المنطق** (كرشوني) .

لم يتعرف سلامة على مؤلف هذا النص.

١٠) روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية، PH 31.، بطرس التولاوي، إيساغوجي.

لم يتعرف سلامة على مؤلف هذا النص.

١١) روما، الكلية المارونية المريمية، مكتبة الفاتيكان الرسولية، PH 32.، التولاوي، كتاب **العلم الطبيعي**.

لم يتعرف سلامة على مؤلف هذا النص.

وعلاوة على ذلك، فإن قسمات العوالم المتنوعة قد رُسِمَت خطوطها الأساسية بناء على مخطوطات، كلها غير منشورة، ونحن نعمل على وصفها:

– **هيكلة المعرفة.** بفضل ما سجلناه من عناوين الفصول وقوائم المحتويات، لاحظت أن بعض مجالات المعرفة قد تطرح نفسها بهيكلية تختلف من فرع لآخر من فروع نفس العلم الفلسفي. فعلى سبيل المثال ينقسم كتاب **المنطق** للتولاوي إلى ثمانية عشر بحثًا (بيروت، المكتبة الشرقية ٠٠٣٥٩) بينما نجد أن أعمالًا تتناول نفس الموضوع، بنفس الدرجة لمؤلفين في نفس العلم تنقسم إلى ثلاثة أجزاء (التصور representation والحكم judgment والقياس syllogism)، وهي تنقسم بدورها إلى أقسام فرعية لا تناظر البحوث الاثني عشر في كتاب التولاوي [ومثال ذلك، كتاب **المنطق** للسمعاني (١٦٨٧– ١٧٦٨) الموجود في مكتبة Città بالفاتيكان، رقم Sbath 00758، **والصحيفة العبقرية في الأصول المنطقية** ليواكيم مطران في حريصا، المكتبة البولسية رقم ١٨٦ الورقات من v78 إلى v128].

– **الصيغ المختلفة لنفس النص**. عن طريق المقارنة بين عناوين الفصول وقوائم المحتويات والفهارس وبدايات النصوص ونهاياتها، في حالة بعض المؤلفين، يتضح أن نسخ النص التي تشترك في نفس العنوان لا تقتصر على احتوائها على اختلافات عادية، بل إن فيها تغييرات ملموسة. وغالبًا ما كان الأمر كذلك بالنسبة لأعمال أحد المؤلفين المشهورين في مكتبة الفاتيكان، ألا وهو السمعاني، ولنأخذ مثالًا على ذلك كتابين هما: **كتاب المنطق** ونسخته في مكتبة Città بالفاتيكان، رقم Sbath 00758، ونسخة أخرى منه في مكتبة الكلية المارونية المريمية في روما Collegio Maronita Mariamita B. M. V. رقم PH 07؛ أما الكتاب الثاني فمحفوظ في حريصا، بالمكتبة البولسية ١٨٩. من ثمّ فالسؤال هو ما إذا كانت هذه النسخ صيغًا مختلفة أنتجها المؤلف، أم أنها كتب عدّل فيها المدرسون كوظيفة من احتياجاتهم التدريسية.

– **العلاقات بين الثقافات**: علاوة على شبكة فلاسفة الشرق الأدنى المسيحيين من القرنين السابع عشر والثامن عشر، المنتمين إلى كل من الفلسفتين المدرسية اللاتينية والسينائية، والتي اكتشفتها منذ سنوات قليلة[1]، وبواسطتها نكتشف بشكل ثابت نصوصًا أو نسخًا جديدة، وكانت لدينا مناسبة في إستانبول لنقدم وصفًا لنصوص غير منشورة تشهد بمشروع عظيم لتكامل الأعمال الإنسانية في العالم العثماني: **رسائل في الطبيعة والمنطق** لليانيوي (المعروف باسم أسعد أفندي)

(1) M Aouad et H. Fadlallah, «Philosophes chrétiens de langue arabe aux XVIIe-XVIIIe siècles en Syrie et au Liban», dans Samir Khalil Samir et Nagi Edelby (éd.), Actes du colloque «La production littéraire des Melkites», Sayyidat al-Bir, Liban, 24-26 janvier 2008, *Parole de l'Orient* 34 (2009), p. 443-468.

(ت. ١٧٣٠ أو ١٧٣١) كان اليانيوي أحد علماء الإمبراطورية العثمانية المسلمين، من أصل يوناني (ولد في جانينا) ، وقد قام بدور نشط في الثورة الثقافية التي بدأها أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠) ، سلطان «عصر الزنابق». وبتصفّح عجلان لمخطوط إستانبول بالمكتبة السليمانية، آيا صوفيا ٢٥٦٨، نجد أنّ اليانيوي يهدي رسالته إلى السلطان أحمد الثالث، مادحًا إياه بأنه يملك سجايا تذكّرنا بمناقب الملك الفيلسوف في مدينة الفارابي الفاضلة، ويشكر الوزير الأعظم إبراهيم باشا (١٦٧٦-١٧٣٨) ، والمفتي الأكبر عبد الله أفندي (ت. ١٧٤٣) ، لدعمهما. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد اليانيوي أن رسالته في المنطق ترجمة لشرح كوتونيوس (١٥٧٧-١٦٥٨) على المنطق لأرسطو، الشرح الذي يسميه الشرح الأنور: والذي أعاد صياغته قليلاً وعدل في بنيته تعديلاً جزئيًا. والعمل الذي نبحثه هو في الواقع *Compendiosa Logica*. والنقطة التالية مدهشة. فمن جانب يشكو اليانيني من عيوب الترجمات العربية لأعمال أرسطو، ويحتوي نصّه على إحالات كثيرة إلى مؤلفين لاتين وإغريق (ويبقى أن نتحقّق مما لو كانت اقتباساته من ابن رشد، المعاد صياغتُها أخْذاً عن الترجمة اللاتينية لابن رشد، أو من عمله بلغته الأصلية العربية) . غير أن مفرداته الفلسفية، من الجانب الآخر، قريبة للغاية مما هو مستعمل في «فلسفة»، وفي بيانات النسخ (حرد المتن) لمخطوط إستانبول، مكتبة السليمانية، حميدية ٨١٢ الذي وصفناه كذلك، والذي يحتوي رسائل في المنطق للفارابي، ما يشير بوضوح إلى أن هذا المخطوط قد استنسخ من أجل اليانيوي.

– رُعَاة المخطوطات: كشف وصف المخطوطات عن وجود «رعاة» لانتشار النصوص الفلسفية، لكن لم يلتفت إليهم أحد غالبًا. وقد يكون هؤلاء أفرادًا، كما هو في حالة إبراهيم باشا، أو المفتي عبد الله أفندي أو السلطان أحمد الثالث، المذكورين آنفًا. وقد يكونون مؤسسات، من أمثال كلية عين ورقة في لبنان

في القرن التاسع عشر (انظر **مخطوطات الكسليك**، جامعة الروح القدس، المكتبة العامة OLM 547؛ بكركي، مكتبة البطريركية المارونية ١٦٣؛ الكسليك، جامعة الروح القدس، المكتبة العامة OLM 575؛ عشقوت، مدرسة مار بطرس وبولس ١؛ عين ورقة، مدرسة عين ورقة ٣٢؛ عشقوت، مدرسة مار بطرس وبولس ٩؛ بكركي، مكتبة البطريركية المارونية 2e série 163؛ جونية، مكتبة الآباء المرسلين اللبنانيين الكريميين ١٢٨؛ بكركي، مكتبة البطريركية المارونية 2e série 164؛ عين ورقة ٦٥-٦٦؛ بكركي، مكتبة البطريركية المارونية 2e série 165).

- **قرّاء المخطوطات**: قد يتصادف ظهور أسماء في المخطوطات لقارئين مشهورين بشكل متكرر. لذلك فكل واحد يعرف مجموعة كاروللّه في مكتبة السليمانية، ولكن الأمر الأقل شهرة هو أن كاروللّه (جار الله ١٦٥٩-١٧٣٨)، الواهب لكثير من المخطوطات، كان أيضًا قارئًا ذكيًا للنصوص الفلسفية، كما تشهد بذلك التعليقات الموجودة في المخطوطات التالية: إستانبول، مكتبة سليمانية، كاروللّه ١٤١٧٠؛ إستانبول، مكتبة سليمانية، كاروللّه ١٤١٨٠؛ إستانبول، مكتبة سليمانية، كاروللّه ١٤٣٥٠؛ إستانبول، مكتبة سليمانية، كاروللّه ١٤٣٤٠.

- **المخطوطات المركبة**: بالإضافة إلى المخطوطات التي تحتوي على نص واحد بمفرده، فقد عثرنا بشكل مطّرد على مخطوطات مركّبة، أي تضم بين غلافيها عدّة نصوص، وللتمييز بين المجموعات المختلفة من الأعمال، بل والتخصصات، والتي ربما ودّ أصحابها تدريسها أو نشرها معًا. وفيما يلي أمثلة على بعض هذه الأنواع:

* **مجلدات تجمع نصوصًا في المنطق والفقه**: من أمثال: حريصا، المكتبة البولسية ١٨٥ التي تحتوي **رسالة في قوانين المواريث** للرحبي (ت ١١٨١ أو ١١٨٣)، **متن الرحبية في علم الفرائض**، و**مقدمة في المنطق**، إيساغوجي الأبجري

(ت ١٢٦٤) ، رسالة في فلسفة اللغة، الرسالة الوضعية العضدية للإيجي (ت ١٣٥٥) ، وقصيدة عن موضوع منطقي (المقولات) . مطلب المقولات للسجاعي (ت ١٧٧٧ أو ١٧٨٣) ، ورسالة في اللهجات، آداب البحث للإيجي. وبيروت، المكتبة الشرقية ١٤٣٦، مركب من رسالة في المنطق، كتاب المنطق للسمعاني، ورسالة عن قانون الميراث الإسلامي لمؤلف مسيحي ورسالة أخرى عن هذا القانون بعنوان كتاب مختصر الفرائض.

* مجلدات تجمع أعمالًا عن المنطق والبلاغة: بغية تدريس الوعاظ كيفية إلقاء خطب بليغة، مثال على ذلك: المكتبة الشرقية ٣٥٢، الذي يحتوي كتاب الفصاحة للسمعاني ورسالة لمؤلف مجهول عن المنطق، الإيساغوغا أي المنطق، والكسليك، جامعة الروح القدس، المكتبة العامة OLM 547، التي تحتوي على رسالة عن فن إنشاء الرسائل، ومقدمتين في المنطق (إيساغوجي للتولاوي وواحدة للأبجري)، ورسالة في البلاغة (السمعاني، كتاب الفصاحة).

* مجلدات تجمع أعمالًا عن المنطق والنحو، ومثال ذلك الكسليك، جامعة الروح القدس، المكتبة العامة OLM 810، الذي يحتوي على أربع مقدمات في المنطق (مؤلف مجهول، مختصر في المنطق الإيساغوغا؛ التولاوي، إيساغوغا؛ الأبهري، إيساغوغا؛ الشيخ قاسم الحاني، رسالة في المنطق)، رسالة عن نقطة في المنطق (مؤلف مجهول، الأشكال الأربعة)، وثلاثة رسائل في النحو مجهولة المؤلف.

– المخطوط المكتبة: مما جلب انتباهنا أيضًا بشكل مطّرد، ظاهرة المجموعات الضخمة التي تحتوي عددًا كبيرًا من النصوص، مكونة بذلك ما يعرف بالمخطوط

المكتبة حسبما ذكر غ. إندرس[1]. لذا فإن المخطوط إستانبول، مكتبة نورعثمانية رقم ٤٨٩٤ يحتوي على ١٤٦ نصًا لابن سينا.

وعلاوةً على الاهتمام بتحقيق هذه النصوص، فإن وصفنا لها سوف يسمح بتكوين عدد محدد من المسائل. أذكر بعضها فيما يلي:

– تحتوي المخطوطة على نقش وقف السلطان عثمان الثالث (١٧٥٤–١٧٥٧)، ومن ثم يكون تاريخها لا يتجاوز آخر سني حُكْمه، وهي تخلو من علامة مائية؛ ويمكن للمرء أن يستنتج من هذا أنها ترجع لما قبل القرن السادس عشر؟. وإذا نَحْينا جانبًا موسوعتي ابن سينا الرئيسيتن: «**الشفاء**» و«**النجاة**»، فإن المجموعة تحتوي على جزء كبير من النصوص المنسوبة إلى ابن سينا. وبالتالي، هل يمكن للمرء القول إن الشخص الذي وضعها كان يهدف إلى تجميع كل أعمال ابن سينا، باستثناء الموسوعتين المذكورتين آنفًا؟ في هذه الحالة، لماذا رغم ذلك حذف بعض الأعمال الصغرى (مهداوي، **قائمة أعمال ابن سينا**، طهران، ١٩٥٤، يذكر، بالإضافة إلى الموسوعتين المذكورتين، ٢٣٩ نصًا)؟ وتضم المجموعة ١٢ عملًا مكررًا، بل وفي حالة واحدة هناك ثلاث نسخ من النص نفسه؛ لماذا؟

– **النساخ**. لدينا عدد متزايد من العوامل المتاحة للتمييز بين فئات معينة منهم، ولا سيما بفضل ملاحظة طرق تصحيحهم والعلامات والرموز التي يستخدمونها. ومن ناحية أخرى، فإن بعض الشخصيات تبرز، مثل البطريرك بولس مسعد (١٨٠٦–١٨٩٠) (عشقوت، مدرسة مار بطرس وبولس ١؛ عشقوت،

[1] G. Endress, «Philosophische ein-Band-Bibliotheken aus Isfahan», *Oriens*, XXXVI (2001), p. 10-58.

مدرسة مار بطرس وبولس ٩)، الناسخ الدقيق للأعمال الفلسفية، والشخصية الغامضة غبرائيل بن إبراهيم المكنى بابن أنقره، الذي يحدد مكان وتاريخ نسخ أجزاء مختلفة من أحد نصوصه بأنه كان في حلب عام ١٧١١ (بكركي، مكتبة البطريركية المارونية 1re série 202) وفي روما ١٧١٣ و١٧١٤ (حريصا، المكتبة البولسية ١٨٨) وقد بيعت النسخة في دمياط عام ١٧١٥.

- **المؤلفون:** من أكثر النتائج إثارة للاهتمام هم المؤلفون الذين يمكن أن يعيدهم مشروع «الفلسفة في سياقها» إلى الحياة. هؤلاء عناصر هامة في تاريخ الفلسفة، ولكنّ أعمالهم الفلسفية لم تعد معروفة، لأنه لم يتم تحقيق مخطوطاتها. والأوصاف التي يوفرها المشروع لن تمكن فقط من مراقبة انتشار نصوص أولئك المؤلفين في فترات معينة، ولكنها ستساعد أيضا في التعرف على كثير من نسخها وتقدير المضمون المذهبي لهذه الأعمال. وتشمل الحالات قيد الدراسة اليانيوي، الذي ناقشناه أعلاه، وحول موضوعه يجري حاليًا إعداد مشروع ندوة في إستانبول، والتولاوي وأثناسيوس دباس والسمعاني، الذين قرر عدد من المعاونين في المشروع اختيارهم كموضوعات لأطروحة الدكتوراة (انظر أدناه).

- **التأثيرات:** المعلومات التي تم جمعها في وحدات قسم **«النقوش»** من قاعدة أبجد للمعلومات، ولا سيما الفهارس، تمكننا من الكشف عن اتجاهات الفكر التي لم توفها البحوث حقها من التقدير. وبالتالي، في حالة اليانيوي، نحن نعلم أن المصدر الرئيس له كان أستاذًا في بادوا وهو كوتونيوس، وهو أحد شرّاح أرسطو (انظر وصف مخطوطة مكتبة السليمانية، آيا صوفيا ٢٥٦٨). وبالمثل، فإني كنت قد افترضت عند بداية المشروع، أن ابن رشد، خلافا للأفكار الموروثة، كان موضع اهتمام الأجيال التالية له في الغرب الإسلامي، وقد أكده تواتر اسمه في

المخطوطات المغربية، وخاصة تلك التي تحتوي على نصوص علم الكلام أو اللاهوت الجدلي (انظر، على سبيل المثال، **فهرس شرح العقيدة البرهانية** للسلاجي، كما أثبتها وصف مخطوطة ١٣٢ مراكش، خزانة بن يوسف) ، أو من المنطق [انظر، على سبيل المثال، **فهرس اليوسي** - (١٦٣٠-١٦٩١) ، **نفائس الدرر**، كما أثبتها وصف مخطوطة ٢٠١ مراكش، خزانة بن يوسف) ، وتونس، دار الكتب الوطنية للمخطوطة 4736 - A؛ **فهرس شرح محمد السنوسي** (حوالي ١٤٢٥-١٤٩٠) **على رسالته في المنطق**، كما أثبتها وصف مخطوطة رقم ٦٩٧ سان لورنزو، El Escorial، Real Biblioteca del Monasterio de San Lorenzo، و١٣٩٨٦ الرباط، الخزانة الملكية، والرباط مكتبة كلية الآداب ٤، ومراكش خزانة بن يوسف ١٣٢، ومخطوطة ٣٨٦ مراكش، خزانة بن يوسف].

- **المخطوطات باللغة السريانية**: طلبت من هنري هوغونار- روش، أن يتعاون مع جون وات في **وصف المخطوطات الفلسفية باللغة السريانية**، وقد أرسل إلي التقرير المؤقت التالي:

«الفلسفة السريانية تخصّص حديث، ولم يتوفر لدينا حتى الآن البحوث أو مجموعة من النصوص الموصوفة على نحو ملائم، ولا المعرفة الكافية عن الأماكن التي تحتفظ بمخطوطاتها. والفهارس الموجودة للمجموعات القديمة في كثير من الأحيان، غالبا ما تتضمن أخطاء؛ ولكن [اكتشافها] ربما يكون نتيجة لسعة الاطّلاع الحديثة. الاستكشافات التي نفذت بالفعل في مجموعات من روما وفلورنسا وبرلين، قد ساعدت في تصحيح الأخطاء، من خلال عزو بعض النصوص إلى أصحابها، أو الكشف عن النصوص التي لم يسبق وصفها وغفل عنها الباحثون حتى الآن. إن وصف إحدى المخطوطات في فهرس ما لا يمكننا دائما من معرفة محتوياته بالضبط

– فعلى العكس من ذلك ! – إذ ربما وضعت فهارس المخطوطات – وهذا غالبا ما حدث – في وقت كان البحث في الفلسفة السريانية شبه معدوم. البحث في النصوص، كما يجري في سياق مشروع «**الفلسفة في سياقها**»، أمر ضروري لتطوير فلسفة سريانية، وهو بدوره يخدم كأداة في الاستكشاف العلمي لما لدينا من ذخائر المخطوطات.

أمثلة على الفوائد الفورية:

* استبعاد نص غير موجود (الفاتيكان)
* إسناد نص إلى كاتبه الحقيقي (فلورنسا)
* تصحيح الخلط بين مخطوطتين (فلورنسا)
* إضافة نص فلسفي غير مذكور، وما يزال يحتاج إلى التعرف عليه (الفاتيكان)

أمثلة على المزيد من الفوائد على المدى البعيد:

* تسليط الضوء على نسخ متأخرة من النصوص الفلسفية (المنطق) ، والتي تبين العمل الذي تم في هذه النصوص لفترات طويلة (الفاتيكان) .

* تسليط الضوء على نسخ تحتوي جنبا إلى جنب على الصيغتين السريانية والعربية (الكرشونية karšūnī) لنفس النص (الفاتيكان على سبيل المثال) : هذه النصوص مهمة ليس للترجمة فحسب، وإنما للممارسة الفلسفية القائمة على استخدام هذه النصوص الموازية».

من آثار المشروع وفوائده

أ- برنامج الدكتوراة:

كان اكتشاف نصوص غير محققة حافزًا لعدد من المعاونين كي يسجلوا في برنامج للحصول على الدكتوراة تحت إشرافي، بغية دراسة وتحقيق وترجمة هذه الأعمال:

- ستيفانو دي بيترانتونيو، - «**أبحاث في لغة الفلاسفة المسيحيين في سورية ولبنان في القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلال سياق ظاهرة التحليل اللغوي ما قبل النهضة لمجموعة نصوص عربية عن المنطق والبلاغة (لأثناس دباس وبطرس التولاوي وجوزيف سيمونيوس السمعاني وعبد الله زاهر وغبرييل جرمانوس فرحات)** » [٢٠١٢ - المدرسة التطبيقية للدراسات العليا/ جامعة لوفين، يشارك في الإشراف يوهان دن هيير].

- تيمور مورل، «**بطرس التولاوي، كتاب المنطق، تحقيق النص وترجمته مع دراسة نقدية**» [٢٠١١-، المدرسة التطبيقية للدراسات العليا/ جامعة جنيف، يشارك في الإشراف ش. جنيكوان].

- ماري راغب، جوزيف سيمونيوس السمعاني، **مدخل إلى العلوم، تحقيق النص وترجمته مع دراسة نقدية** (٢٠١٢- المدرسة التطبيقية للدراسات العليا) .

– علاوة على ذلك، فقد ساعد العمل في المشروع بعض طلابي الآخرين على توضيح موضوعات أطروحاتهم على الرغم من أنها ليست تحقيقات لنصوص غير منشورة، لكنها تعتمد على مخطوطات تم فحصها في سياق المشروع.

– سادو أ. تراوري، «**نحو تاريخ استقبال المعلم الثاني. شهود الفارابي في مكتبات تركيا**» (٢٠١٢–، المدرسة التطبيقية للدراسات العليا)

– قاسم غربي، «**دور الدولة في الإدارة والاقتصاد في الفكر الإسلامي الكلاسيكي من خلال مخطوطة السياسة السلطانية**» (٢٠١٢–، المدرسة التطبيقية للدراسات العليا).

– زياد أبو عقل، «**ابن رشد، ما هو ضروري لدراسة مبادئ القانون. التحرير والترجمة ودراسة نقدية**»، اشتركت في الإشراف عليه مع ه. هيوغونار– روش (المدرسة التطبيقية للدراسات العليا). وتمت مناقشته في ٧ يونيو، ٢٠١٢.

ب– نظمتُ العديد من ورش العمل وأعد لها الرسوم مارك جوفروا أو ميشال غريش أو تيمور موريل وهي تدور حول أساليب مشروع «**الفلسفة في سياقها**» والاستفادة من قاعدة البيانات أبجد، مما مكن الباحثين الشباب من عدة دول في الشرق الأدنى وأفريقيا، من التدرّب على مناهج التحقيق وعلم المخطوطات وتاريخ الفلسفة واستخدام قاعدة البيانات: المكتبة الشرقية، جامعة القديس يوسف، بيروت؛ مركز جان بيبين، والمركز الوطني للأبحاث العلمية (فرنسا)، فيلجويف؛ الرباط؛ مراكش؛ تونس؛ بكركي، مكتبة البطريركية المارونية، لبنان؛ المكتبة البولسية، حريصا، لبنان؛ جامعة سانت اسبريت، الكسليك، لبنان؛ شارفه، مكتبة البطريركية السورية الكاثوليكية، لبنان.

جـ- الأوصاف والاكتشافات التي توصلنا إليها في سياق المشروع تم بالفعل استخدامها في العديد من الأعمال الجاري استكمالها:

- أوشك مارون عواد وتيمور موريل على إتمام مقال بعنوان «**قائمة بمخطوطات النصوص الفلسفية لبطرس التولاوي (١٧٥٦- ١٦٤٧)**»، وسوف ينشر في العدد القادم من "*Parole de l'Orient*".

- بالنظر إلى عدد ونوعية نسخ حي بن يقظان لابن سينا التي أتيح لنا دراستها في سياق المشروع، فقد تعاون تشارلز جينكوان معي بهمة في التحقق من أوصاف المخطوطات في تركيا، وقد بدأ إخراج طبعة جديدة من هذا العمل. على الرغم من أن هذا النص القصير أكثر أعمال الأدب الفلسفي العربي لمعانًا، إلا إنه لم يتم تحقيقه بشكل كاف: فالطبعة القديمة التي أصدرها مهران، أو طبعة كوربن، قد اعتمدتا في الواقع على شرح فارسي متأخر. بيد أن هناك عددًا كبيرًا من مخطوطات هذا العمل، فضلا عن إعادة صياغته المنسوبة إلى ابن سينا نفسه. وبالتالي، فإن صدور طبعة جديدة من هذا العمل بات مطلبًا ملحًا. كما يمكن كذلك استخدام الشروح الأخرى الأقرب إلى ابن سينا، مثل شرح ابن زيله، من باب الفائدة.

التطورات بين التخصصات المتعددة وعبرها

على الرغم من تركيزه على النصوص الفلسفية، يشمل المشروع أيضًا تحليلًا كبيرًا للمخطوطات من وجهات نظر علم الكتابات القديمة وعلم المخطوطات، واللغويات والتاريخ. والنهج الذي دشّناه يوحد هذه الجوانب بطريقة قوية جدًا: أولا وقبل كل شيء في وصف كل مجلد. دعونا نأخذ المخطوط: استانبول، مكتبة السليمانية، آيا صوفيا ٢٥٦٨. فهنا، على سبيل المثال، المواصفات متوفرة عن نوعية النسخ، وختم الوقف في اسم السلطان أحمد الثالث. مقدمة المخطوط. وبداية النص ونهايته، وبالنسبة للفهرس، تتم محاولة التعرف على الأسماء المكتوبة بالحروف العربية كأسماء فلاسفة عصر النهضة اللاتينية ويتطلب هذا مقابلة الحروف العربية باللاتينية، ومن أمثلة ذلك زابارلوس/ جاكوبو زابريللا.. أما قائمة المراجع، فتقدم معلومات عن السلطان أحمد الثالث، سلطان ثورة الزنابق، علاوة عما تزودنا به عن اليانيوي، صاحب «رسالة في المنطق» الواردة في المخطوطة، وأيضا على كوتونيوس Cottunius، أستاذ بودان Paduan الذي استوحى منه أفكاره، إلخ. ومن الواضح أن هذه المقاربات المختلفة تتعلق بمجموعات مختلفة من المهارات والتخصصات، وأنها ستكون حاضرة أيضا في الأبحاث التي ينبغي أن يحفز عليها وصفنا للمخطوطات: وسوف تسمح لنا نوعية النسخ بطرح الأسئلة حول العلاقات بين هذه النسخة من المخطوطة وتلك الأكثر منها تشويشًا. فمخطوطة استانبول، مكتبة السليمانية، أسعد أفندي -M-1939 (والتي قد يكون عليها توقيعه) ، وغيرها من المعلومات سوف تشكل عناصر كثيرة لتقدير مكانة هذه الرسالة عن المنطق، وعلى وجه الخصوص مكانة نسخة المخطوطة استانبول، مكتبة السليمانية، آيا صوفيا

٢٥٦٨ في عصر «التنوير» العثماني. مثال آخر: عدم وجود علامة مائية في مخطوطة استانبول، مكتبة السليمانية، نورعثمانية ٤٨٩٤، سوف يسمح لنا بإحراز تقدم في مسألة تأريخ هذا النوع من مجموعات النصوص السينوية «**الصغرى**» (انظر أعلاه) . تعددية التخصصات تفرض نفسها تلقائيا على كل المعاونين.

نقل المعرفة

العديد من المؤسسات ورؤساء المشاريع الذين يشتغلون بالمخطوطات العربية أو السريانية، ولكنهم يغطون مجالات تختلف عن تلك التي يهتم بها مشروعنا، قد أظهروا اهتمامًا حقيقيًا بطريقة وصفنا للمخطوطات والمعلومات التي يتم تسجيلها في ثنايا الوصف، بهدف الاستفادة منها. وسأقتصر هنا على ذكر الحالات التي دخل فيها طلب «**نقل المعرفة**» إلى الواقع الملموس:

١) **الفقه**: إليز فوغيه (باحثة، المركز الوطني الفرنسي للأبحاث العلمية CNRS) ، وقيادية في مشروع توات لعبور الطرق الصحراوية (القرون من الثالث عشر إلى الثامن عشر) أحد مشروعات الوكالة الوطنية للبحوث، تابعت حلقة دراسية تدريبية نظمتها في باريس حول طرائق مشروع «**الفلسفة في سياقها**» واستخدام قاعدة البيانات أبجد. وقالت إنها سوف تستفيد من ذلك لجمع المعلومات ذات الصلة لمشروعها.

٢) **دراسات سينوية**: عاموس برتولاتشي (أستاذ، سكولا نورمال سوبيريور، بيزا) ، رئيس مشروع الفلسفة على الحدود الحضارات والمساعي الفكرية أحد مشاريع المجلس الأوروبي للبحوث: نحو الطبعة المحققة من الميتافيزيقيا

(الإلهيات من كتاب **الشفاء** لابن سينا، طلب مني أن أوضح له طرائق المشروع واستخدام قاعدة البيانات أبجد في بيزا، في ١٣ أبريل ٢٠١٢. إحدى معاونيه وهي غايا تشيلي، شاركت من ١–٦ يوليو ٢٠١٣، في الندوة التدريبية التي نظمتها في بيروت عن نفس الموضوع. سوف يستخدم عاموس برتولاتشي قاعدة البيانات الخاصة بنا لجمع المعلومات ذات الصلة بمشروعه.

٣) **أمناء المكتبات**: المكتبة الشرقية (جامعة القديس يوسف، بيروت) وفرت لي المباني والبنية التحتية لثلاث حلقات عمل بشأن طرائق المشروع واستخدام قاعدة البيانات أبجد (٩–١٥ مايو، ٢٠١١؛ ٢٤–٢٩ يونيو ٢٠١٣؛ ١–٦ يوليو ٢٠١٣) . مديرة المكتبة الشرقية، السيدة مي سمعان سينيوري، حثت عدداً من معاونيها على القيام بدور نشط في هذه الحلقات.

٤) **المكتبات**: طلب العديد من المكتبات أن تكون الأوصاف التي تم تسجيلها في سياق المشروع متاحة في قاعات الاطلاع في مبانيها الرئيسية: المكتبه الشرقية، المكتبة الوطنية التونسية، المكتبة الملكية المغربية، المكتبة الوطنية الفرنسية. ويجري حاليا دراسة الطلبات الأخرى. وفي المقابل، أطلب السماح لي باستعمال المخطوطات بهذه المؤسسات والحصول على نسخ رقمية منها.

الخلاصة

في السنتين الأوليين من إدارتي لهذا المشروع، كان ينبغي عليّ حل أربع مشكلات علمية رئيسية، بالاستعانة بمساعدتي حميدة فضل الله.

١) **تدريب المعاونين**: الذين درسوا سلفًا علم المخطوطات لم يعرفوا شيئًا تقريبا عن الفلسفة، في حين كان من درسوا الفلسفة والأدب أو التاريخ لا يعرفون سوى القليل جدا عن علم المخطوطات وعن قراءة المخطوطات. على أي حال، كانت الجدة في أبجد قاعدة البيانات لدينا والمنهجية المعقدة ذات التخصصات المتعددة أمورًا محيرة جدا بالنسبة لهم. ومع ذلك، وبفضل العديد من حلقات العمل والاجتماعات الفردية والتصويبات المنتظمة لأوصاف المخطوطات، أصبح الفريق الآن مدربًا تدريبًا جيدًا. ويتكون من ٢٩ شخصًا بدوام وظيفي كاملٍ أو جزئي، وكثير منهم من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

٢) **تدقيق وضبط بروتوكول وصف المخطوطات الفلسفية وقاعدة البيانات على الانترنت**: وقد تبلور ذلك من خلال مناقشات طويلة بيني وبين مارك جوفروي، وسائر المعاونين، وفني الكمبيوتر، في سياق تقاسم خبراتنا في هذا المجال.

٣) **كمية من المخطوطات الفلسفية باللغة العربية**: حتى لو كنا نركز على المكتبات في حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن عددها قد يصل إلى ١٠٠٠٠ مخطوطة. وبالتالي، فلهذه المرحلة، اضطررت الى تحديد الأولويات: الثورة الثقافية العثمانية من «عصر الزنابق» و(اليانيوي وجار الله) ؛ وما تبقى من ابن رشد في الغرب الإسلامي؛ والفلاسفة المسيحيون السوريون اللبنانيون السينويون والمدرسيون

في القرنين ١٧ - ١٨؛ والفارابي؛ وأعمال ابن سينا المحفوظة في المخطوطات المكتبة، إلخ.

٤) **الحاجة إلى جمع قدر كبير من المعلومات وربطها من خلال مراجع موثوقة:** أحد المعاونين وهي باربرا كانوفا، تعمل الآن بدوام كامل على إنجاز قائمة المراجع والإحالات، بيد أن هذه مهمة هائلة.

كان التحدي هائلًا، ولكنني أعتقد أننا أحسنا مواجهته.

وإذا اعتبرنا العدد الكبير من الأفراد الذين تلقوا تدريبًا طيبًا الآن والوقت والمال الذي أنفق على تشغيلهم وعلى إعداد البروتوكول وقاعدة البيانات وعلى المتعاونين، فسوف يكون أمرًا مؤسفًا أن نتوقف قبل الانتهاء من فحص كامل أو شبه كامل للمخطوطات. وبعد فهذه المهمة تمتد أبعد من سنوات المشروع الخمس، وعلينا أن نفكر كيف نواصل البحث الذي بدأناه على امتداد هذه الأعوام، وأن نستخدم الوسائل الكثيرة التي اتضحت في هذا السياق.

AL-FURQĀN
ISLAMIC HERITAGE FOUNDATION
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

First Edition: 2015 CE / 1436 A.H.
ISBN: 978-1-905650-62-4

Conference Series

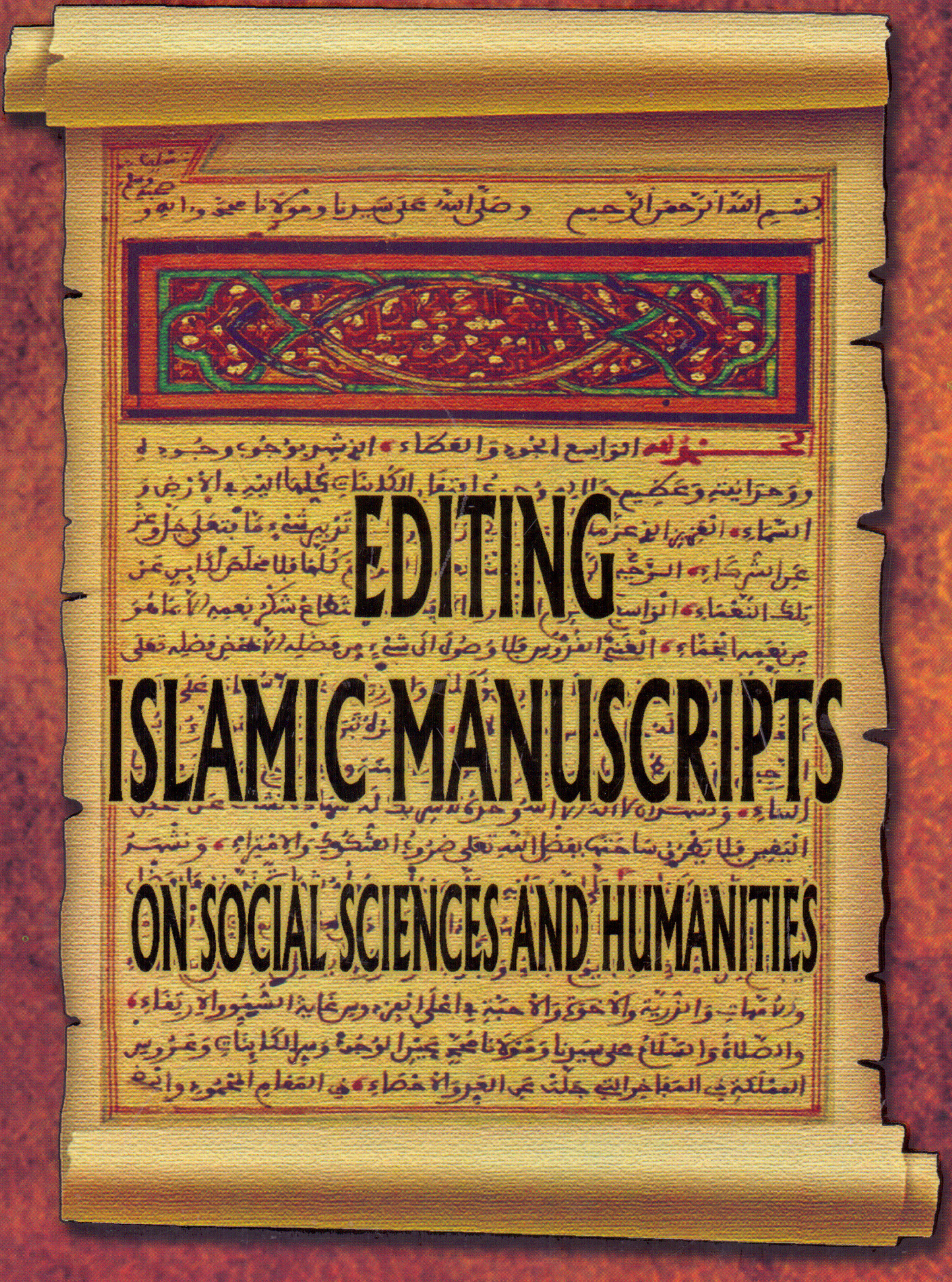
EDITING ISLAMIC MANUSCRIPTS

ON SOCIAL SCIENCES AND HUMANITIES

Al-Furqān Islamic Heritage Foundation
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

Conference Series

AL-FURQĀN
ISLAMIC HERITAGE FOUNDATION
Centre for the Study of Islamic Manuscripts



EDITING ISLAMIC MANUSCRIPTS ON SOCIAL SCIENCES AND HUMANITIES